

طبع بأمر من صاحب الجلالة الأمير المؤمنين الحسن الثاني نصره الله

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

مَجْمَعُ الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى

حتى منتصف القرن الرابع الهجري
منتصف القرن العاشر الميلادي

إعداد:

الأستاذ هاشم العلوي القاسمي

الجزء الأول

1415هـ - 1995م

طبع بأمر من صاحب الجلالة الأمير المؤمنين الحسن الثاني في قصره لهمة

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

مَجْمَعُ الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى

حتى منتصف القرن الرابع الهجري
منتصف القرن العاشر الميلادي

إعداد:

الأستاذ هاشم العلوي القاسمي

الجزء الأول

1415 هـ - 1995 م

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .
وبعد، فإن المغرب الأقصى في تاريخه ومجتمعه المغربي قبل الإسلام، وبعد أن أشرق عليه هدي الدين ونور الإيمان جدير أن يُدرس دراسة خاصة معمقة، بمنظور جديد، ومنهج سليم، يستهدف الوقوف عند كثير من المعطيات الجوهرية، وتوضيح كثير من الخصائص، والمميزات الأساسية التي تميز بها بلد المغرب الأقصى في ظواهره الطبيعية وأحواله الاجتماعية، وعُرف بها عبر حقبه الطويلة وعهوده المختلفة، ويتوخى الكشف عن طبيعة الأصول والبنيات التي قام عليها المجتمع المغربي ونهضت عليها قبائله العديدة، ونشأت معها بعض مدنه القديمة، كمدينة ولبلي التي تأسست في عهد الرومان، أو المدن التاريخية الأصيلة التي بُنيت في عهد الإسلام ومنذ تكونت المملكة المغربية في ظل الوارف الظلال، كمدينة فاس مثلاً : وغيرها من حواضر المملكة.

وهذا النوع المتميز من الدراسة لتاريخ المغرب ومجتمعه المغربي : قديمه وحديثه، حتى ولو كانت الدراسة محصورة في فترة معينة أو في بضعة قرون محدودة، مفيد وهام جداً.

ذلك أنه يكون على خلاف ما هو معتاد في أغلب كتب التاريخ المغربي وغيره من مؤلفات التاريخ، من اعتماد مجرد السرد للأحداث والوقائع، واستعراض الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون توقف وتأمل عندها للدراسة والتحليل، واستخلاص النتائج المطلوبة، كما أنه يستهدف تصحيح وتصويب كثير من المعلومات، وتقويم عدد من الأفكار والنظريات التي تكون سائدة حول كثير من الأمور التي تتصل ببنية المجتمع المغربي وقضايا الحيوية، بدءاً من بنيات وأصول القبائل المغربية وجذورها الضاربة في أعماق التاريخ، وتبيين مناحي وجوانب أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية ترتبط بعوامل نهوضه وتقدمه في عديد من المجالات .

وهذا النهج في دراسة التاريخ وتناوله من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية هو الذي سلكه بالنسبة لفترة معينة من تاريخ المغرب الأقصى أستاذ فاضل، ونهج نهجه أديب ومؤرخ اجتماعي متمكن، هو الأستاذ الجليل، والأديب الاجتماعي المتضلع، الجامع بين الثقافة الإسلامية الأصيلة، والثقافة الأدبية والتاريخية الحديثة، الدكتور هاشم العلوي القاسمي، الذي ألف هذا الكتاب الهام، وأعد هذه الدراسة المعمقة حول «مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري» وقدمها أطروحة جامعية نال بها درجة دكتوراه الدولة في الأدب (تخصص التاريخ الإسلامي) من كلية الآداب والعلوم

الإنسانية بفاس (ظهر المهرز) شعبة التاريخ، فجاءت هذه الدراسة فريدة وجديدة في بابها، قيمة في موضوعها ومحتواها، وفق المنهج الذي رسمه الأستاذ، والفترة التي حددها لموضوع الدراسة، فأجاد وأفاد فيما استوعبه من جوانب الموضوع. وقد حصر المؤلف هذه الدراسة في مقدمة البحث وباين يتضمنان عدة فصول.

فتناول في المقدمة الدراسة المصدرية، والتركيب النوعي للمصادر من تاريخية وفقهية وجغرافية، ومنهجية وغيرها، وخصص الباب الأول للأصول والبنيات، فبحث في فصوله الجغرافية التاريخية للمغرب الأقصى، والخريطة الاجتماعية له، وديناميكية التغيير، والمؤسسة القبلية المغربية في العصر الإسلامي الأول، والتمدين وطبيعة التمركز في المغرب، والطرق والمسالك المغربية ومحورية التحالف.

وخصص الباب الثاني للتطور التاريخي للمغرب الأقصى في القرن الرابع الهجري (رصد مرجعي ومتابعة وقائية)، فتناول في فصوله الكلام على المغرب الأقصى في القرن الرابع الهجري، والقبائل المتحالفة والتشكيل الجديد والاستقلال القبلي، وميلاد أنظمة الأحلاف في المغرب الأقصى، وعصية الظل، وتطور الأحداث في منتصف القرن الرابع الهجري، والتدخلات الفاطمية العبيدية في المغرب الأقصى في النصف الأول من القرن المذكور، وفرغ عن كل باب وفصوله مباحث هامة ونقطة دقيقة توسع في كل منها، مما جعله يستوعب موضوع الأطروحة استيعابا دقيقا وتاماً، وجعل محوره الأساسي هو بيان كيف انتقل المجتمع المغربي القديم إلى مجتمع إسلامي جديد، وضرورة التمييز بين نماذج مختلفة متعددة، نماذج مورثة عن مرحلة ما قبل دخول الإسلام للمغرب الأقصى، ونموذج إسلامي أنتجه الفتح الإسلامي للمغرب، واستعمال مجموعة من الآليات المنهجية القديمة والحديثة لمحاولة رصد وتبعية كيف تم تكوين النموذج الإسلامي في المجتمع المغربي، وبالتالي رصد الظواهر العامة واستقراء المكونات الأساسية في الحياة الاجتماعية المغربية، وتتبع الجزئيات التي تفاعلت وعملت في تكوين الكليات التاريخية فيه، وتنميط الظواهر الاجتماعية المستمرة في التاريخ المغربي، ثم الكشف عن عملية تطور الوقائع الاجتماعية في السياق التاريخي المغربي الذي انبثقت منه وولدت فيه، مما جعل جوهر الموضوع لا يعالج التاريخ السياسي والعسكري فحسب، كما درج على ذلك جل مؤرخي العصور الإسلامية، بل ينفذ إلى أعماق الحياة الاجتماعية المغربية بمختلف تجلياتها ومظاهرها، ويتركز على فحص وتحليل السلطات التي تؤدي إلى التحول من القديم إلى الجديد، وتحققه، كما يظهر ذلك من خلال مظاهر الحياة المغربية العامة خلال مرحلة وفترة هذه الدراسة التي تضمنتها هذه الأطروحة، والتي يمكن إجمالها في النقاط الأساسية التالية وهي :

- 1) الحياة الاجتماعية، في البوادي المغربية بوجه خاص .
- 2) والنظام القبلي المغربي، وتطوراته التضامنية التحالفية أو التقاطعية .
- 3) السلطات الاقتصادية التي تمثلها التجارة وطرقها القوافلية، وما أحدثته من تغيير اجتماعي وحضاري .

4) رمزية السلطة الدينية وتوجيهها للحياة بالمدن والبوادي، واختيار مدينة فاس كرمز ومنطلق للتحول الجديد، بعد مدينة وليلي التي كانت رمزا للقديم .

ثم ينتهي هذا البحث ويخلص هذا التحليل الموضوعي والمنهجي، إلى أن نظرية العصبية الخلدونية لا تنطبق على القرن الرابع الهجري، وأن النظام القبلي لم يكن واضحا إذ ذلك كما صوره العلامة ابن خلدون في كتابه الموسوعي الشهير (كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر . . .) مما جعل هذا البحث في الدراسة والتحليل يعتمد على نظرية عصبية الظل، عوض نظرية العصبية عند ابن خلدون، وهذا من شأنه أن يضيء بعض الجوانب من التاريخ المغربي في العصر الإسلامي الأول، الذي اعتاد المؤرخون الغربيون أن يطلقوا عليها العصور الغامضة . LES SIECLES OBSCURES، إلى غير ذلك مما اشتملت عليه هذه الأطروحة الجامعية والدراسة التاريخية الاجتماعية العامة، الأمر الذي سيجده القارئ في ثنايا أبوابها وفصولها ومباحثها بشيء من التوضيح والتوسع والتفصيل، ويعطي ويفيد أن الدراسة في مجملها عبارة عن مجموعة مشاريع في البحث التاريخي المغربي .

وانطلاقا من الأهمية التي لهذه الأطروحة، ومن الاهتمام بتنويع ما يصدر عن الوزارة من دراسات وكتب ومؤلفات في التراث الإسلامي، وفي الأدب العربي والتاريخ الاجتماعي والحضاري، فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية يسعدها أن تقوم بطبع هذا الكتاب لتعميم النفع به لدى الدارسين والباحثين المتخصصين والمهتمين بالتاريخ المغربي بصفة خاصة، والاجتماعي والإسلامي بصفة عامة .

وتسأل الله العلي القدير أن يجعله في سجل الأعمال الصالحة والحسنات الخالدة، والمآثر والمكارم الحميدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني، وأن يديم الله له النصر والفتح والتمكين، ويحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم، ويقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل سيدي محمد، وصنوه صاحب السمو الملكي الأمير المجيد مولاي رشيد، وأن يحفظه في كافة أسرته الملكية الشريفة، إنه سبحانه سميع مجيب .

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه

إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم

سورة الرعد، الآية: 11

وجدت في الدراسات المستقبلية، ما يسمى بمستقبل الماضي، نعم الماضي له مستقبل يمكن تسييره حسب تطورات أخرى، ومفاهيم أخرى، وأرى أنها من أهم البدايات للتغيير الجذري الذي سيعيشه العالم العربي.

د. المهدي المنجرة، اليوم السابع، عدد 342

شكر وتنويه

لقد قضيت وقتا طويلا في إنجاز هذا البحث، تفكيراً وتخطيطاً وبحثاً ومتابعة، مع ما يحيط به من صعوبات، وما يلفه من غموض، حتى كان اقتحامي له مغامرة مستحيلة وشائكة. ورغم الجهد الذي بذلته في معالجته، فإنني أعتز بالقصور وعدم تحقيق ما هدفت إلى إنجازه وتحقيقه.

ويرجع الفضل في كل ما قمت به وقدمته في هذا البحث إلى أستاذنا المشرف الدكتور محمود إسماعيل عبد الرازق أستاذ التاريخ الإسلامي بآداب جامعة عين شمس بالقاهرة، فهو الذي كان نعم الموجه والمشرف، وكان أحرص الناس على حياة هذا البحث. وكان أشد تحفيزاً في إنجازه فقد شحن الهمة وشحن العزيمة. رغم البعد المكاني بيننا، هذا البعد الذي حوله إلى قرب تواصلٍ معرفي مستمر ولا أملك إلا الاعتراف بفضله وجميل رعايته وعنايته التي امتازت بالصرامة العلمية في يسر ونبيل أخلاقي وعلمي، والذي من شأنه أن يفتح باب حرية الرأي المبنية على حسن الاستدلال وقوة الحجة، وتلك شنشنة عهدتها من قبل فيه.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير للدكتور محمد الشاذ قويدوم كلية الآداب/ جامعة سيدي محمد بن عبد الله/ ظهر المهرز فاس. الذي أولى هذا البحث بعناية خاصة. وكذلك أعتز وأثمن مساعدة وعطف جميع الإخوة الأساتذة بالكلية وجميع طلابنا الذين قدموا يد العون وكل الذين ساهموا برأي أو مشورة أو سهروا على طبعه. وأسجل بتقدير بالغ تضحيات زوجتي (أم المهدي) التي تبنت العمل من بدايته إلى نهايته، فكانت بحق خير معين بدءاً وتاماً، ورحم الله والذي للذين ربياني صغيراً.

مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف
القرن الرابع الهجري
منتصف القرن العاشر الميلادي

تصدير ومقدمة البحث

تصدير:

من الصعوبة بمكان أن نختزل «التاريخ» في عملية سرد الأحداث وكفى، ونقصي التصورات الرمزية التي تكونها في الذهنية الإنسانية وقائع الماضي. فإننتاج المعنى الرمزي في كل مجتمع من المجتمعات البشرية هو الذي يكون تاريخه. وبذلك يتحول معنى التاريخ من المعنى الخبري الى ما ينتجه في العقلية الاجتماعية من تصورات ورموز تتجدد بتطور وتغير وقائع الحياة الاجتماعية. وبذلك يكون التاريخ الذي نقوم بإنجازه هو «بنية عقلية»، نكونه من ثلاث مصادر نستمد منها أدلتنا، ومعرفتنا بالماضي لصياغته وفقا لما كونه لنا تلك المصادر من تصورات. وهذه المصادر الثلاثة الوثائق أو النصوص المكتوبة، وعلم الآثار، والتراث الشفاهي.

وهذه الأنواع لم تجد في البحث التاريخي المغربي مستوى واحدا، في الإستخدام المعرفي، بل ولا حتى المتابعة بالجمع والتقصي، ثم التصنيف والتبويب، على ما لهذه العمليات من أهمية كبرى في إعادة بناء التصور التاريخي للمغرب الأقصى في عقلية أبنائه ومواطنيه، ومن أجل ذلك حاولنا القيام بقراءة لتلك المصادر واستغلالها بدون أن نلتزم حكما مسبقا أو موقفا التزاميا ندافع عليه أو نهدف الوصول إليه. وحاولنا فحص مضامين تلك المصادر واستجلاء ما عبرت عليه من وقائع الحياة عموما. وهكذا تمكنا من استخلاص التصورات التي تبرز ما كان عليه الماضي وما ساد فيه من عادات وقيم ورموز الحياة، تلك الرموز التي تحرك شعبا و تتحكم في أعماله المستقبلية، بتمثله نماذج الأمس. وإحياء ومحاكاة الأنماط القديمة التي يربطه بها مخزون التجربة في الحياة العادية، فكان التراث المصدري بناءا على ذلك يقوم بعمليتين هامتين هما: عملية المرآة التي تعكس الصورة، فالمصادر تعكس التاريخ، ثم عملية خلق التاريخ.

السني. واعتبرنا منتصف القرن الأول للهجرة/ أواسط القرن السابع الميلادي هو بداية صناعة الذاكرة الجماعية الإسلامية في الجهات الشرقية، وبداية القرن الثاني للهجرة/ بداية القرن الثامن الميلادي، بداية لتلك العملية في الجهات الغربية التي يتكون منها المغرب الأقصى.

وكانت دراسة وقائع التاريخ الحربي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلاد المغرب طيلة القرن الأول الهجري/ 7 م كفيلا بضبط حركية التأطير الاسلامي التي تعمل على تغطية «الرأسمال الرمزي المحلي» للمغرب كله. ومن هنا كانت كتب التاريخ الصرف غير كافية في العمل التحليلي، ففرضت هذه الوضعية البحث عن مظان أخرى يمكن استخدامها. ثم جاءت مرحلة أخرى امتدت طيلة القرن الثاني الهجري/ 8 م إلى آخر القرن الثالث الهجري/ 9 م ومرحلة ثالثة وهي التي عاصرت القرن الرابع الهجري/ 10 م ، وفي هاتين المرحلتين عرف المغرب الأقصى واقع الصراع الداخلي والشتات القبلي الاجتماعي، وتأرجحات الوجود بين القوى الكبرى المتدخلة في المنطقة المغربية. وامتد هذا الوضع قائما وممثلا في توترات اجتماعية لا حصر لها وتنافس قبلي محلي، على مستويات متعددة بين الرفض والخضوع، بين الانشطار والتجمع، بين العداة والتحالف إلى الانتصار المرابطي في أواسط القرن الخامس الهجري/ 11 م. وسيطرت على المصادر المكتوبة التي تؤرخ لهذه المرحلة فكرة « العنف » المتبادل بين الغالب والمغلوب. ونلمس في تلك المصادر الخاصة بالتاريخ الصرف رغم تنوع مواقفها واتجاهاتها، دفاعا قويا عن مواقفها وشرعية ممارسة العنف مع خصومها، كما نلمس عند المؤرخين الذين انتجوا تلك النصوص القديمة توجهها نحو التقليل أو الحط من قدر المعارضين لمواقفهم التي حملتهم على إنتاج مؤلفاتهم وتكفي المقابلة بين القاضي النعمان مؤرخ الفاطميين، وابن حيان المؤرخ الأندلسي. ولكن الانتاج الفقهي يمثل التراث

و في دراستنا حاولنا الإستفادة من أنواع المصادر التاريخية التي أمكننا الإستفادة منها، إلا أن المادة المصدرية المكتوبة- والحق يقال- كانت هي كل شئ في عملنا هذا. ونسجل عليها مبدئيا أنها متنوعة في مكان إنتاجها، ومتعددة في الملابس المذهبية والاجتماعية التي أنتجتها، فضلا عن تنوع الظروف المحيطة بإنتاجها، وكذلك اختلاف اتجاهات الأشخاص الذين أنتجوها. فهذه المصادر المكتوبة إما مشرقية المكان والتأطير المفاهيمي مثلا ابن عبد الحكم والبلاذري، والطبري، والمسعودي، وابن الأثير. أو أندلسية مثل ابن حيان صاحب المقتبس، وكذلك فقهاء الأندلس كابن رشد الجد. أو مغربية ونقصد بها ما أنتجته القيروان وإفريقية، أما المغرب الأقصى فقد تأخر إنتاجه الفكري إلى ما بعد عصر دراستنا وهو منتصف القرن الرابع الهجري/10 م.

أما الصناعة العلمية لكتابة «تاريخ مغربي» فقد واجهتنا فيه صعوبات كثيرة، وأبرزها ضعف وقلة المادة المصدرية التي لا تغطي زمنيا معظم مراحل الزمن التاريخي الذي عالجنه، مما ترك ثغرات وفجوات يصعب الجواب على الأسئلة التي تطرحها. وكانت أكبر مشكلة واجهتنا في العملية التحليلية هي محاولة القبض على ما هو واقعي في التاريخ المغربي، ثم ضبط تغيراته وتحولاته. وبذلك أدخلنا هذا المطلب في عملية تحليل الذاكرة الجماعية للمغاربة منذ ما قبل الفتح الإسلامي الى ما بعده، على أساس أن الإنتقال من عصر الى عصر لا يتم في ميدان تحول العقليات ولا يحصل مباشرة وبسرعة. فكان علينا أن نميز بين نماذج مختلفة ومتعددة، نماذج الموروث القديم، وهو الذي كان سائدا قبل العصر الإسلامي، ثم النموذج الجديد الإسلامي، وتلاحمهما أو تعارضهما، فكانت الأطر الشرعية الإسلامية هي القوة الضاربة في العمق الاجتماعي المغربي المحققة للإنتصار الإسلامي في النهاية. ولهذا تولد عندنا تاريخ مرحلي في تشكيل الذاكرة الجديدة المغربية على النمط الإسلامي

النصي الوسط بحكم معالجته القضايا الاجتماعية الخاصة والعامّة على أساس ترشيح التنظيم الاسلامي الشرعي الذي هو المثال الأعلى لنظام الحياة الدينية والدينية.

I - الدراسة المصدرية:

اعتاد الباحثون معالجة مصادر بحوثهم، بالوقوف عند كل مصدر أو بحث ودراسة، بإبراز مضمونها وخصوصية كل منها في موضوع بحوثهم، وقد أصبحت هذه الطريقة تقليدية وعتيقة، خصوصا أنها صارت تكرر نفسها بالنقل بين الباحثين، ولذلك لا داعي إليها، فقد أثبتت عدم جدواها عند الباحثين المتخصصين. وقد أصبحت «الأبحاث البيبليوغرافية» تكون علما مستقلا من شأنه أن يغني عن مدخل التعريف الطويل بالمصادر المكتوبة.

ويكفي أن نحيل على أهم الأعمال التي وضعها الباحثون المختصون في البيبليوغرافية المغربية من علماء مغاربة وعلماء مشاركة، ومختصين غربيين. ونذكر أهم تلك المؤلفات التي لا يستغنى عنها:

1- أبحاث الأستاذ العلامة محمد المنوني، الذي ندين له بكل فضل في هذا المجال⁽¹⁾.

2- بحث الفقيه المرحوم عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة: في كتابه الذي أصبح تقليديا وهو « دليل مؤرخ المغرب الأقصى»⁽²⁾.

(1) يهمننا خاصة كتابه الرئيسي في هذا الميدان: « المصادر العربية لتاريخ المغرب » طبع في جزئين، نشرته كلية الآداب جامعة محمد الخامس/ الرباط 1983-1989 . ويضاف إلى هذا العمل دراسته التي تحمل عنوان « تاريخ الوراق المغربية » منشورات كلية الآداب/ الرباط 1991 . وكذلك دراسة عن الأدب والفنون في العصر الموحد. وفهرسة مكتبة تامروت.

(2) ابن سودة: دليل مؤرخ المغرب الأقصى، طبع في جزئين. طبع ونشر دار الكتاب- الدار البيضاء الطبعة الثانية 1960-1965.

3- بحث الأستاذ المرحوم محمد المكناسي الذي حاول وضع فهرست للمكتبة التاريخية للمغرب ونشره بتطوان(3).

4- فهرس المكتبات المغربية المشهورة العامة والخاصة مثل فهرس خزانة القرويين الذي وضعه المرحوم العابد الفاسي(4). وفهرس الخزانة الملكية بالرباط. وفهرس الخزانة العامة بالرباط. وغيرها من فهرس المكتبات العلمية في المغرب مثل تامكروت بجنوب المغرب، والمكتبة الصبيحية بسلا. وفهرس المكتبات العلمية في خارج المغرب وخاصة دار الكتب المصرية وغيرها من خزائن الكتب في العالم العربي والمكتبة الوطنية بباريس.

5- الأبحاث والدراسات التي حلت ودرست المصادر المكتوبة وخاصة بمراحل وعصور التاريخ المغربي وذلك على الشكل الآتي:

أ- دراسة الأستاذ محمد بن شقرون التي عالج فيها الحياة الفكرية في العصر المريني والوطاسي(5).

ب- دراسة الباحثة « مايا - شاتزميلير - Maya Shatzmiller -، وتعتبر هذه الدراسة من أجود الأبحاث النقدية المتخصصة التي حلت المصادر التاريخية التي أنتجها العصر المريني في المغرب(6).

(3) بتطوان. 1952 نشر سنة

(4) العابد الفاسي: فهرسة مخطوطات خزانة القرويين، في أربع مجلدات بدأ م بمطبعة افريقيا الشرق - الدار البيضاء. 1980 طبعه في سنة

(5) Mohamed B.A. Benchekroun: La vie intellectuelle Marocaine (Sous les Merinides et les Wattasides Rabat, 1974.

(6) Shatzmiller (M): L'histoire Méridionale Ibn Khaldun et ses contemporains, Edit, Leiden, E.J. Brill, 1982.

ح - ودراسة المستشرق الفرنسي « ليفي بروفنسال »⁽⁷⁾ المشهورة والتي خصصها لدراسة وتحليل إنتاج المؤرخين في عصر الأشراف وتعتبر هذه الدراسة ذات أهمية قصوى بالنسبة لتحليل الفكر والإنتاج التاريخي المغربي، ولا تضاهيها في العمق إلا دراسة الأستاذ أحمد عبد السلام الذي خصصها للفكر التاريخي بتونس⁽⁸⁾.

د- والعمل الببليوغرافي الهام الذي وضعه الباحث الفرنسي « روبير مونطرون Robert Mantran »⁽⁹⁾

هـ - و العمل التوجيهي الذي وضعه الأستاذ « كلود كاهن »⁽¹⁰⁾

واهتمت هذه الأعمال وغيرها بظاهرة المحلية في إنتاج وتصنيف التأليف باعتباره نتاجا فكريا تحت رعاية الأسر الحاكمة. ولم تراع تفاعلات المحيط الخارجي والحضاري العام. لكن مفهوم « المصادر » الذي اعتمدها في دراستنا، هو المفهوم العام، وبمعناه الواسع من رسوم وإشارات النقود، والمراسلات الخاصة وشواهد القبور، وحفريات أثرية، وكل ما هو مكتوب سواء كان مخطوطا أو مطبوعا. وبدون أن نقصر على ميدان موضوعي محدد، فكانت كل الأعمال والتأليف على تنوع موضوعاتها مكونة لنا مادة مصدريّة.

E.Lévi - Provençal : Les historiens des chorfa, Essai sur la littérature Historique (7)
et Biographique au Maroc du XVI au XX Siècle, Paris, Larousse 1922 en 470
pages

Ahmed Abdessalam: Les Historiens tunisiens, des XVIII et XIX Siècle, Essai (8)
d'histoire culturelle, Klincks , Paris Tunis, 1973

Mantran (R): L'expansion Musulmane, VIIe-XIe Siècle, Nouvelle Clio, P.U.F. (9)
Paris, 1969, PP11-47

Cahen (CI): Introduction à l'histoire du Monde Musulman Médiéval, VII-XV (10)
Siècle Méthodologie et éléments de Bibliographie, Paris 1982.

كما حاولنا الإستفادة من التراث الشعبي الشفهي، واللغات البربرية المحلية، رغم القصور الذي نعترف به، مع العلم أن « اللهجة البربرية » طرأ عليها تغيير كبير في العصور التاريخية الإسلامية. وتبين أن تهميش هذا الجانب المصدري في الدراسات التاريخية المغربية، يعني تغييب « مادة مصدريّة » لها خصوصيتها وحيويتها في دراسة تاريخ المجتمع المغربي. فالجغرافية التاريخية للمغرب لا يمكن فهمها ومعالجتها علميا إلا على أساس « المعجم البربري المغربي ».

وبهذا المضمون الذي نستخدم به مضمون المصادر في بحثنا، يكون البحث المصدري واسعا جدا، ويضرب في عمق الزمن التاريخي المغربي الطويل. ومع ذلك نسجل أن كل عصر امتاز بخصوصية مصدريّة. وكانت مرحلة بحثنا هي العصر الفقير جدا بالنسبة لتوفر الإطار المصدري، وخاصة ما كان منه محليا وخصوصا بالمغرب الأقصى، ومن هنا جاءت صعوبة العمل فيه. أما العصور اللاحقة فقد بدأت تظهر وثائق أخرى بغير اللغة العربية والبربرية، وفي القرن الرابع عشر الميلادي أخذت الوثيقة التاريخية الأوروبية تعود إلى الظهور باللاتينية والاسبانية والبرتغالية والإيطالية والفرنسية ثم التركية. مما سجل تحولا نوعيا في طبيعة المصادر المكتوبة في تاريخ المغرب⁽¹¹⁾.

(11) أنظر البحث الهام الذي كتبه العالم التونسي هشام جعيط في الكتاب الذي خصصته اليونيسكو تاريخ افريقيا العام، الترجمة العربية.
ج 1 ص 103-105 طبعة 1980 .

II- التركيب النوعي للمصادر.

منذ القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، أصبحت المصادر العربية هي مرجعية التاريخ المغربي عموماً رغم تنوع مكان كتابتها، واستمرت هذه السيطرة المرجعية التي تعبر عن التوجيه الحضاري الإسلامي، في القرن الثامن الهجري/ 14م، والقرن العاشر الهجري/ 16م.

فمن الناحية النوعية يمكن أن نقسم المصادر التاريخية التي اعتمدها في دراستنا، إلى نوعين:

أولاً: إما مصادر تاريخية قصصية.

ثانياً: وإما مصادر تاريخية وثائقية.

ومعظم المصادر المغربية من النوع القصصي، سيطر على إنتاج المؤرخين من مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي للمغرب، واستمر مسيطراً إلى القرن الخامس الهجري/ 11م، أما النوع الوثائقي فلم يبدأ في الظهور إلا في بداية القرن الرابع الهجري/ 10م مثل الرسائل التي تبادلها الأدارسة وموسى بن أبي العافية مع الخليفة الأموي الأندلسي بقرطبة. وهكذا نخلص إلى أن « المصادر التاريخية القصصية » تدرج فيها جميع المؤلفات المهمة بالتاريخ العام، وكتب الحوليات. ومن المصادر القصصية، مؤلفات الجغرافية العربية والرحالات وإنتاج علماء الطبيعة مثل كتب الفلاحة والملاحة البحرية وعلم الهيئة. ويندرج في المصادر القصصية، المؤلفات الفقهية، والدينية، وكتب المناقب، أو مؤلفات الشمايل⁽¹²⁾. ومن هذا النوع المصدري مؤلفات الإنتاج

(12) وأفضل نماذج هذا النوع مؤلفات القاضي عياض وخاصة:

- ترتيب المدارك في ثمانية مجلدات/ طبعة وزارة الأوقاف الرباط الطبعة الثانية 1983 .

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار (2.1) طبعة 1333 هـ/ 1915 م المكتبة العتيقة - دار التراث.

الأدبي الصرف من شعر ونثر فني أنتجته المرحلة التاريخية.

أما المصادر التاريخية الوثائقية فهي تعالج موضوعا له ضبط زمني دقيق، وتدون الواقعة في لحظة وقوعها ومن هذا النوع على وجه التحديد: المراسلات الخاصة أو العامة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، والمكاتبات التجارية، وأهم أنواع المصادر الوثائقية، تلك الرسائل التي يتم تبادلها بين الخليفة أو أمراء الولايات مع أتباعهم، مثل الرسائل التي كان يتبادلها الخليفة الأموي بالأندلس مع مؤيديه وأتباعه في المنطقة المغربية⁽¹³⁾. ولا تغفل أنواعا أخرى من الوثائق المتعلقة بالضرائب (الخراج)، والقرارات العرفية الخاصة بنظام الحياة القبلية، وكذلك الوثائق الفقهية المنظمة للبيوع والمعاملات والأحكام القضائية في كل أنواع الحياة العامة والخاصة⁽¹⁴⁾.

و بالنسبة لمؤرخي العصر الإسلامي في بلاد المغرب ، نجدهم لا يهتمون بما قبل العصر الإسلامي فيه إلا قليلا، مع أنه من الأهمية بمكان، لأنه خلف في الذاكرة الإجتماعية المغربية رواسب عميقة الجذور، ومن هنا كانت القطيعة

(13) يحاول الباحثون المختصون بإفراد المراسلات أو ما أطلقوا عليه الوثائق، وهذه عملية جيدة وجديدة تحتاج إلى إغناء وإنماء وتطوير ، ومن أهم هذه الأعمال التي تهتم التاريخ المغربي.

- 1) محمد ماهر حمادة: الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس وشمال إفريقيا (64 هـ - 897 هـ / 683-1492 م) طبع مؤسسة الرسالة. ط 1، 1980 .
- 2) عبد الوهاب بن منصور: الوثائق، مجموعات وثائقية دورية، تصدرها مديرية الوثائق الملكية/ المجموعة الأولى/ المطبعة الملكية الرباط / 1976 .

(14) وأحسن مثال على هذا النوع كتاب « الوثائق والسجلات » للفقيه الموثق محمد بن أحمد الأموي المعروف بابن العطار (330 هـ - 399 هـ) نشر المعهد الإسباني العربي للثقافة مدريد 1983 ، اعتنى بنشره وتحقيقه بشالميطا و- ف كورينطي.

بين ما قبل الإسلام وما جاء بعده خطأ منهجيا، فمن المستحيل اجتثاث الأحداث بكل ثمن من قلب التاريخ، إذ توجد مرادف كثيرة متساوية الأهمية لإدراك الماضي وتراثه الكامل، ولكل شيء اعتبار في المستوى العلمي والمعالجة الموضوعية لتاريخ أي مجتمع من المجتمعات الانسانية. ولهذا كان علينا في دراستنا البداية من المنعطف التاريخي النوعي المفضي إلى عصر دراستنا. وقد تبين لنا أن منهجية دراسة التاريخ الاجتماعي المغربي على أساس «المدى الطويل» هي أنجع طريقة علمية في هذا النوع من البحث التاريخي. يعني هذا أن المرحلة الممتدة من آخر العهد الروماني في المغرب مرورا بالعصر الواندالي والبيزنطي ثم مرحلة الفتوحات الإسلامية في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، من أشد العصور والمراحل ارتباطا بفهم التاريخ الاجتماعي المغربي عموما، ومن أهم الفترات التي كونته وشكلت نظامه القبلي والتمديني في كثير من جوانبه العامة وخاصة منها أنماط العيش وأشكال التضامن أو أشكال التقاطع. وكذلك الحال بالنسبة للرواسب الدينية والمذهبية، وطبيعة الولاء والرفض، وأسماء الجماعات البشرية التي أحاطت تاريخ المغرب القديم بتصورات تاريخية، اعتبرت من قبيل الأسطورة، مع أنها كانت من صميم الواقع، ولهذا كان علينا الاهتمام بالتراث التاريخي المغربي القديم، ورغم أنه كان من إنتاج مؤرخين وجغرافيين ينتمون إلى مجتمعات غير مجتمع بلاد البربر، فقد كانوا إما يونان أو لاتين. وهؤلاء جميعا غرباء عن القارة الأفريقية. وكانوا ينظرون إلى سكان المغرب نظرة استعلاء، واستمرت هذه الرؤية حتى في الإنتاج الذي انتجه الغرب عن المغرب في عصورنا الحديثة.

و بالإعتماد على تلك المصادر كلها القديمة والحديثة، كونا تصورنا الذي حاولنا تحليله في هذه الدراسة. إلا أن الأساس الذي انطلقنا منه في تكوين

تصورنا هو إعطاء الأهمية للثقافة الاجتماعية المحلية. وإبراز أهمية ودور المحيط الجغرافي الموسع للمنطقة المغربية، فضلا عن دور حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط، اتجهنا نحو منحى آخر وهو دور الصحراء الأفريقية فكونا من هذا الأساس ما سميناه في ثنايا الدراسة «القراءة الأفريقية» للتاريخ المغربي في عصوره الأولى وبما فيها المراحل المبكرة من التاريخ المغربي.

و مع دخول التاريخ المغربي في التاريخ الإسلامي، وتحقق نجاحه في آخر القرن الأول للهجرة/7 م. حدث تحول نوعي في تاريخ منطقة المغرب كله، وذلك باكتشاف هذه الجهات الغربية من العالم الإسلامي، فانفسح المجال للمعرفة الإنسانية بمكان هذه الجهات، والحياة النوعية التي كانت سائدة فيها، وبدأ يظهر عمليا طابع الانفتاح الفعلي لإدراج البنية المحلية المغربية في الصورة الدولية التي كونها الإسلام في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وتبين من كل ذلك اكتشاف الجنوب المغربي وفرض مسألة الولوج الى أعماق شعوب لم تعرف من قبل. هذا الولوج الذي عكسته المصادر الإسلامية العربية⁽¹⁵⁾، وإن كان ذلك منذ البداية بصورة جزئية ومتقطعة وبنوعية قصصية، وكانت المصادر الجغرافية هي التي قامت بهذه المهمة.

III - المصادر الفقهية في الدراسة التاريخية:

فإذا كانت المصادر التي تعتمد في الإستخدام التحليلي لتاريخنا المغربي في عصوره الإسلامية ممثلة في ثلاثة أنواع: المصادر المكتوبة، والمصادر الأثرية، والمصادر الشفاهية، وهي حسب الجدول الآتي:

(15) هشام جعيط: تاريخ افريقيا العام (الترجمة العربية) ج1 ص117 .

المصادر المكتوبة	المصادر الأثرية	المصادر الشفهية
النوع القصصي	النوع الوثائقي	التراث الشعبي بأنواعه

فإن كل نوع من الأنواع الثلاث يمكن تفريعه إلى أنواع فرعية، حسب الأغراض التي تشكله زمانياً، وحسب التطور الذي عرفه تاريخ الإنتاج الفكري في الحضارة الإسلامية. ومن أهم أنواع المصادر المكتوبة نجد «الإنتاج الفقهي» بتراثه الضخم وتفريعاته العديدة، وقد أمدتنا العصور الإسلامية الممتدة من القرن الثاني الهجره/8م الى نهاية القرن العاشر الهجري/16م بإنتاج علمي غزير المادة ومتعدد التخصصات والمواضيع المعالجة فيه. ولكن كانت نهاية القرن الثاني الهجري/ بداية التاسع الميلادي، هي بداية ظهور النصوص الفقهية المغربية. وهذه البداية لم تتجاوز مرحلة نقل الإنتاج المشرقي إلى المغرب وفي كل نواحي الحياة العقلية الإسلامية. فهي مرحلة التقليد والمحاكاة والاقتباس.

ولعل أول ما تم نقله من المشرق بعد القرءان الكريم، كان هو الحديث النبوي الشريف، ثم التفسيرات والشروح الأولى التي وضعت منذ بداية عصر التدوين في المشرق. وهذا الإنتاج التفسيري الأول هو الذي كون قاعدة «التراث الفقهي». إلا أن المغاربة بل «المغرب الإسلامي» عموماً أعطى الأولوية والإهتمام لإنتاج «المدرسة الحجازية» في التدوين العلمي الإسلامي، وعلى المستوى الفقهي أو الشرح التشريعي للأصول والفروع في العقل الإسلامي، كان الإمام مالك هو قطب هذه المدرسة، فتولد في المغرب الإسلامي مدرسة فقهية مالكية، وتطورت النظرية الفقهية المالكية في الحجاز وخاصة المدينة المنورة. فالإمام مالك يعرف في تاريخ الفقه المالكي « بإمام دار الهجرة»، ثم

نضجت هذه المدرسة في مصر على يد علماء كبار تتلمذوا مباشرة على الإمام مالك مؤسس المذهب المالكي. ثم بعد المرحلة المصرية جاءت المرحلة القيروانية بإفريقية التي أصبحت لها خصوصيتها المغربية منذ منتصف القرن الثالث الهجري / 9 م مع أسد بن الفرات والإمام سحنون. ثم امتد اشعاعها إلى الأندلس بقرطبة وغيرها. أما المغرب الأقصى فلم يحظ ولم يرق بأحد دور في هذا التطوير في هذه المرحلة المبكرة، وإنما كانت تهب عليه نسمات ذلك من حين إلى آخر، في الموانئ الشمالية وخاصة سبتة ومدينة نكور. ونخلص إلى أن الولادة العقلية التدوينية للمغاربة، كانت تحت راية المدرسة المالكية السنية، مما يبرر الاتجاه التعايشي الذي طبع المذهب المالكي السني مع الاتجاهات الأخرى في الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وإذا ما ظهر صراع مذهبي. فإنما هو صراع مؤقت لا يلبث طويلا حتى تنتشع غيوم الخلاف، (16) لصالح الإتجاه السني الذي يستوعب كل خلاف بينه وبين غيره.

والمهم أن الإنتاج المصدري الفقهي لم يبدأ في الظهور إلا في أواخر القرن الثاني للهجرة / 98 م ، ونقصد بذلك مؤلفات « الفقه المالكي المغربي ». وتعتبر الفترة التي امتدت من تأليف كتاب «الموطأ» للإمام مالك تـ 179 هـ/ 798 م ومدونته، وكتاب «الأسدية» التي اعتبرت من مدونة الإمام مالك والذي ألفها

(16) محمد أحمد عبد المولى: القوى السنية في المغرب من قيام الدولة الفاطمية إلى قيام الدولة الزييرية، طبعة دار المعرفة الجامعية/ الأسكندرية، في جزئين/ 1985 ، ثم قارن بدراسة: عبد العزيز المجدوب: الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزييرية ، ط2 تونس 1985 . وقارن أيضا بدراسة الدكتور عبد المجيد بن حمدة: المدارس الكلامية بإفريقية إلى ظهور الأشعرية، ط1 تونس 1986.

Habib FEKI: Les idées Religieuses et Philosophiques de l'ismaélisme Fatimide , (P.U.T), Tunis 1978.

الفقيه المغربي أسد بن الفرات⁽¹⁷⁾ ت 213 هـ / 828 م، ثم مدونة الشيخ الفقيه سحنون⁽¹⁸⁾ ت 240 هـ / 854 م.

فهذه المرحلة التي شملت آخر القرن الثاني للهجرة ومنتصف القرن الثالث / 8-9 م، هي التي كونت القاعدة الرئيسية للتنظيم التشريعي الإسلامي للمجتمع المغربي، على أساس المذهب المالكي السني. ومن إنتاج هذه المرحلة تشكلت «المرجعية المصدرية» في التاريخ المغربي، ولذلك لا يمكن تجاوز هذا الأساس المرجعي أو تغافله في فهم التحولات التاريخية الإجتماعية اللاحقة. بل يعتبر القرن الثالث الهجري / 9 م هو مرحلة بلورة المدرسة المالكية السنية في مصر والمغرب بوجه عام. وأهم نصوص إنتاج هذه المرحلة التي يجب فحصها باعتبارها نموذجا لقواعد التنظيم الإسلامي الشرعي في بلاد المغرب، هي:

- 1- كتاب الجامع لعبد الله بن وهب المصري ت 197 هـ / 812 م
- 2- المختصر الكبير لعبد الله بن عبد الحكم ت 214 هـ / 829 م.
- 3- الواضحة لعبد الملك بن حبيب ت 238 هـ / 852 م.
- 4- كتب أشهب بن عبد العزيز ت 204 هـ / 819 م.
- 5- الموازية لابن المواز ت 269 هـ / 882 م.

(17) يعتبر الفقيه المجاهد أسد بن الفرات أول واضع لموسوعة فقهية مالكية في بلاد المغرب الإسلامي، كان لها تأثير في توجيه المدرسة الفقهية التشريعية في المجتمع التاريخي المغربي، وعرفت بالأسدية، فكانت أول كتاب يؤلف في الفقه المالكي بعد كتاب الموطأ. أنظر محمد الفاضل بن عاشور أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، ص 27.

(18) طور الفقيه الإمام سحنون المدرسة الفقهية المالكية، وخاصة على مستوى المسطرة القضائية وأدت جهوده إلى تنظيم الحياة. ورتبت العلاقات بين
... / ...

6- العتبية للعتبي ت 255 هـ / 869 م.

7- عبد الرحمان بن القاسم العتقي ت 191 هـ / 806 م، وهو صاحب الإمام مالك، وعنه أخذ فقهاء المغرب مذهب مالك، فكان شيخا لسحنون، وهو أول مؤلف لكتاب «المدونة الفقهية» وعنه رواها أسد بن الفرات، وهذه الرواية للمدونة هي التي عرفت بالأسدية، ثم صحح الإمام سحنون هذه الرواية عن ابن القاسم بمصر ومباشرة مع إضافات وافق عليها ابن القاسم، ثم بوبها سحنون وعلق عليها، وهو الذي سماها بعد ذلك باسم «المدونة الكبرى». ومع ذلك بقي قسم من مدونة الإمام مالك التي دونها أسد بن الفرات بدون تنقيح. وهذا القسم هو الذي عرف «بالمختلطة».

8- أبو عمرو أشهب المصري ت 204 هـ / 819 م. من العلماء المصريين الذين أخذوا الفقه المالكي مباشرة عن مالك في المدينة المنورة، وكان كاتب خراج مصر، وألف كتابه «المدونة» تتلمذ أيضا على ابن القاسم وابن وهب وسواهما، من فقهاء المالكية بمصر والمدينة المنورة.

هؤلاء العلماء وجهودهم الفقهية هي التي كانت القاعدة الفكرية والعملية لبناء النظرية الفقهية المالكية في المغرب الإسلامي، وكانت أيضا أساسا لتطوير البنية المصدرية لتنظيم التشريع الإسلامي المالكي في الأندلس وإفريقية والمغرب الأقصى، بل تعتبر محطة تاريخية مصدريا لتطور التنظيم الإسلامي على النمط المالكي السني، والذي تبيأ بالطابع المغربي والأندلسي، وصار معبرا عن الواقع المحلي الذي لا يتعارض مع أصول التشريع الإسلامي، والمطبوع بروح تاريخية عصر تكوينه.

.../... أفراد المجتمع، فكانت المدونة الكبرى التي دونها الإمام سحنون أساسا لمعالجة التطبيق التشريعي المالكي في بلاد المغرب. أنظر محمد الفاضل بن عاشور أعلام الفكر الإسلامي ص 27-28 .

أما بالنسبة لوجهة نظر الإستخدام التاريخي لهذه النصوص، والنصوص أنتجها فقهاء مغاربة اعتمدوا عليها فإن ذلك هو الموضوع الذي نهدف الى توضيحه وبيانه:

الإستخدام التاريخي للمصادر الفقهية.

إن المصادر الفقهية تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما: كتب الأحكام، وكتب المسائل والنوازل، فالأولى تهتم بالقواعد الشرعية التي يجب تطبيقها وفقا للأصول التي تعتمد في «الحكم الشرعي» وتلحق بها المؤلفات التي تعالج مسطرة التطبيق والتنفيذ، وتنظم مسطرة الإفتاء الشرعي، أما الثانية وهي كتب « المسائل والنوازل»، وهذه هي التي تعتبر ميدانا للإستخدام التاريخي، لأنها تعالج قضايا يومية معاشة في ممارسة الحياة العامة، في كل ما يمس مشاكل العلاقات الإجتماعية، وتتطلب توجيهها حسب ما يمليه النظر الشرعي. وهذه هي مناط الرأي الفقهي، الذي يتولى العلماء والفقهاء ضبطه وتحديده. وعلى أساس تطبيق أو قابلية التطبيق هو الذي أنتج هذا النوع الزاخر من المصادر الفقهية التي اعتمدها في هذه الدراسة، وفقا لما طرحته علينا الموضوعات التي عالجناها في هذا البحث.

إن كتب المسائل والنوازل لا تتعرض للأحداث التاريخية اليومية، ولا تؤرخها زمنيا إلا نادرا، ولكن يمكن الوصول إليه إما بدقة أو بالتقريب، وذلك بضبط تاريخ وعصر المفتي الذي قام بإبداء الرأي الشرعي في المسألة أو النازلة التي أفنتي فيها، ومن مجموع القضايا المطروحة في كتب النوازل يمكن ضبط تقنين الحياة العامة على أساس نسقي، وفقا لقواعد التشريع الإسلامي، وكل ذلك يؤدي لتكوين الصورة التي توافق المجتمع المغربي الذي انضبط في نسقها على مستوى الطاعة، وخاصة ما كان منها في مستوى الطاعة الأخلاقية،

من حيث الإلتزام المبدئي. وبعد التدقيق الزمني، تأتي مرحلة التحديد المكاني للمسألة أو النازلة، وفي معظم النصوص الفقهية، لا تتعرض لهذا الجانب لكن الملابس والقرائن المحيطة، بالسؤال المطروح والجواب عليها يتحدد ذلك، وقد يكون الفقيه الذي أفتى في النازلة عنصرا محددًا للمكان والمجتمع الذي تخصه وتعينه. ومن هنا جاءت أهمية كتب الطبقات، ومؤلفات التراجم في عملية استخدام هذا النوع المصدري في البحث التاريخي.

وقد عالجت جميع موضوعات الحياة العامة والخاصة، وطرح الناس أسئلتهم بدقة وكانت الأجوبة عليها دقيقة وواضحة على المناط الشرعي الإسلامي. وقد ساهم في تأسيس هذا التراث المسائلي والنوازلي ثلة من العلماء المتضلعين والفقهاء المجتهدين، وكانت الطبقة المؤسسة لهذا التراث هي جماعة الفقهاء المالكيين المصريين. وبذلك تكون المدرسة الفقهية المالكية التي أنتجت تراثنا المغربي الفقهي المالكي السني، قد ولدت في مصر. فالمدرسة المالكية عبرت الى المغرب عن طريق الجسر المصري، فهو الذي قام بنقل وشرح المذهب المالكي.

لكن نلاحظ، بعد فحص الإنتاج الفقهي المالكي الذي أنتجته المدرسة المصرية. في القرنين الثاني والثالث الهجريين /8-9م أن علماء هذه الطبقة قد طبعوها بما يتلاءم مع البيئة المصرية المحلية، وذلك بمعالجة مسائل مرتبطة بحوض ومجتمع وادي النيل، ولما انتقلت آراؤهم وشروحاتهم وتفسيراتهم إلى بلاد المغرب الإسلامي بإفريقية والمغربين الأوسط والأقصى والأندلس. ظهرت فيها اجتهادات الفقهاء في باد المغرب لتلائم «المحلية المغربية» داخل الأصول التشريعية المعروفة. وهكذا مر « فقه الإمام مالك» في تطور في المجتمع المغربي من مالكية حجازية، وهذه مرحلة الولادة والنشأة. ثم مالكية مصرية تضامنية، وهذه مرحلة التطبيع والتوافق وأخيرا مالكية مغربية (المغرب

الإسلامي) وهذه هي مرحلة التطويع المحلي.

فالمدرسة المصرية في تاريخ الفقه المالكي، طبعته بمرونة مكنته من الخروج من الصرامة النصية، إلى إيجاد الحلول للمسائل والنوازل أو القضايا التي يطرحها المجتمع الجديد الذي برزت فيه وقائع إجتماعية جديدة في غرب الخلافة الإسلامية، منذ النصف الثاني للقرن الثاني للهجرة / 9م.

أما النصوص الفقهية المالكية التي أنتجها المغرب الإسلامي والتي استمر ظهورها في المغرب والأندلس، فقد مثلت مرحلة «التطويع» لمجتمع هذه البلاد من دار الإسلام الكبرى، ومن هنا كان الجدل قويا وحادا بين الفقهاء في المغرب الإسلامي، فجاءت آراؤهم أحيانا على خلاف في الإفتاء والتفسير مع مراعاة الأصول التشريعية في استنباط الأحكام، مع تطبيق مبدأ ما «المصالح المرسل» على أوسع نطاق. وفي اعتقادنا أن الصورة الواضحة للفقه المالكي في المغرب، قد أخذت طباعها المتميز في المغرب، مع الفقيه سحنون أولا واكتملت مع بن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة 386هـ / 996م.

وبقيت منطقة المغرب، مرتبطة ارتباطا وثيقا بتلك الشخصيات الفقهية المصرية، على مستوى «الآراء الفقهية المجردة» التي لا تخرج عن المذهب المالكي، من أجل الاهتمام بها، واستخلاص حكم تطبيقي يتلاءم مع البيئة المغربية، ولا يتعارض مع الأصل الشرعي، فكانت آراؤهم حولا شرعية للمشاكل التي طرحتها الحياة اليومية المعاصرة لهم في عالم الغرب الإسلامي، بل وحتى التي يمكن أن تطرح افتراضا. وبذلك فرض أولئك العلماء أنفسهم على الإنتاج الفقهي المغربي، فكانت آراء ابن القاسم العتقي جامع مؤلف «المدونة». وآراء ابن حبيب مؤلف «الواضحة» وآراء العتبي مؤلف «العتبية» هي الرموز التي شكلت أهم المواقف التي اتبعتها أو ناقشها الفقهاء المغاربة في مؤلفاتهم، أو تطبيقها في القضاء المغربي عموما.

لذلك كانت النتيجة التاريخية هي أن المجتمع المغربي التاريخي ارتبط تكوين بنيته التنظيمية، على أساس المذهب المالكي الذي حلّه فقهاء المالكية المصريون، وصنع ذهنيته الدينية هذا الإنتاج المعرفي الذي أنضجته العقلية المصرية، وطوعته الخبرة العلمية المحلية في بلاد الغرب الإسلامي.

بهذه التصورات والنتائج تعاملنا مع المصادر الفقهية في دراستنا. ولم يحدث تحول نوعي في طبيعة إنتاج النصوص الفقهية المغربية، إلا في القرن الخامس الهجري/11 م، حيث ظهر في هذا القرن علماء كبار، تميزوا في إنتاجهم باجتهادات أعطت لمضمون نصوصهم طابع «الغرب الإسلامي»، فكان أبو الوليد الباجي (ت 474 هـ/ 1081 م)، وابن حزم في كتابه «المحلى» (ت 456 هـ/ 1064 م)، وابن رشد الجد (ت 520 هـ/ 1126 م)، والقاضي عياض (ت 554 هـ/ 1160 م)، وسواهم من كبار فقهاء هذا القرن وخاصة ابن رشد الحفيد الفيلسوف صاحب «بداية المجتهد» ومؤسس الخلاف العالي في تاريخ الفقه والتشريع المغربي، وكان ذلك معبراً على التحول الجديد في التاريخ المغربي عموماً، وما طرأ على المجتمع المغربي من مستجدات الحياة في هذا المجتمع. وهذا هو ما شرحه القاضي عياض بقوله،⁽¹⁹⁾ «... لكن تقليد جميعهم لا يتفق في أكثر النوازل، وجمهور المسائل، لاختلافهم باختلاف الأصول التي بنوا عليها». ويقدم لنا جغرافية انتشار المذهب المالكي في العالم الإسلامي إلى حدود عصره، فيقول:⁽²⁰⁾ «يغلب مذهب مالك على الحجاز والبصرة ومصر وما والاها من بلاد إفريقية والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى، إلى بلاد من أسلم من السودان إلى وقتنا هذا».

(19) عياض: ترتيب المدارك (الطبعة المغربية)، ج 1 ص 62

(20) عياض: ترتيب المدارك ج 1 ص 65 .

ولا ننظر إلى التراث الفقهي المغربي، باعتباره إنتاجا فكريا نظريا فقط، ومجردا من صميم الواقع الإجتماعي الذي أنتجت مؤلفاته فيه، ونبعت منه، وإنما ننظر إليها على أنها ممثلة لحياة تاريخية، انعكست في إنتاجها العقلي صورة الواقع التاريخي، ومن هنا جاء اعتبارنا لها «مادة مصدرية» لتاريخ المجتمع المغربي، أو أي منطقة من الجهات التي عالجنها في دراستنا داخل التاريخ الإسلامي في عصوره، على اختلاف تطوراتها وتحولاتها الكبرى اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

ومن المفيد أن نضيف ملاحظة على نوع من أنواع الأدبيات الفقهية التي يكاد المغرب الأقصى ينفرد بها، ذلك أن فقهاء المغرب اهتموا بموضوع العلاقة بين النظرية الشرعية، وما جرى به العمل في الحياة اليومية، وسمى فقهاؤنا هذا المبحث «بالعمل المطلق»⁽²¹⁾. فكان الإنتاج التراثي الفقهي في هذا الاتجاه، من أهم المواد التي أفادتنا جدا في دعم دراستنا وإغنائها، من زوايا متعددة ومتنوعة. فمؤلفات «العمل المطلق» غنية بالأعراف والعادات التقليدية المغربية، والتي كانت في تطبيقاتها اليومية تكون نظاما مألوفا، ونسقا حيا في المجتمع المغربي التقليدي. وقد كشفت مصادر العمل المطلق عن جهود

(21) يستعمل فقهاء المغرب الأقصى مصطلح «العمل المطلق» للتدليل على القواعد السلوكية العرفية، التي تنظم سلوكهم في العبادات والمعاملات، ولا تخرج أصلا على القواعد الشرعية، وتعتبر من خصوصية المغاربة في الحواضر والبوادي. وقد جمعه عبد الرحمان الفاسي ت 1096 هـ / 1685 م. ووضعت عليه شروح كثيرة، حسب المراحل اللاحقة لتأليفه وجمعه وبذلك صار يعرف «بالعمل الفاسي»، وقد عالجت نصوصه مسائل الحياة الاجتماعية العامة، ونظام الحرف والصنائع، وقضايا المعاملات الفلاحية، وملكية الأراضي وكل أنواع العقار، وما يرتبط بذلك من منازعات، بالإضافة إلى قضايا «الرعي» ومشاكله، ومسائل الماء في الأرياف والمدن، ثم العملة والنقود وأنواع المعاملات التجارية.

الفقهاء المغاربة، تنظيرا وتطبيقا قضائيا، ودورهم في تنقيتها وتهذيبها، من المضامين والشواذب التي لا تتفق مع الأصول الشرعية، وما لا يوافق المذهب المالكي، وجاءت نصوص العمل المطلق والشروح التي وضعت عليه، أهم ما يمكن الاستفادة منه في دراسة « التاريخ الداخلي » للمغرب في المدن والأرياف. وقد حاولنا الاستفادة من أقدم نصوص العمل المطلق وشروحه. وكان شرح العمل الفاسي الذي قام بتأليفه: محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الجليل السجلماسي العشاوي. وسماه كما جاء في صلب خطبة الكتاب « فتح الجليل الصمد في شرح التكميل والمعتمد » كما استفدنا من شرح عمليات فاس، تأليف المهدي بن محمد الوزاني العمراني (22).

IV- المرجعية ومصادر التاريخ الصرف:

نقصد بالمرجعية، التصور أو التصورات التي تكونها الأصول المعتمد عليها لقراءة التاريخ العام والمغربي في دراستنا. وبذلك تحمل المرجعية والتصوير معنى خاصا بالباحث الذي يقوم بعملية التحليل، ومن هنا جاءت خصوصية الاستنتاج أو الإستخلاص الذي وجهتنا فيه « آليات البحث » التي التزمناها من البداية إلى النهاية.

ففي هذه الدراسة كانت مرجعيتنا هي الذات المغربية في بعدها الزمني والمكاني، والمصادر التاريخية المعروفة وما عبرت عليه من حياة اجتماعية وما

(22) نحيل على النسخة الخطية التي تتوفر عليها مكتبتنا وهي نسخة خاصة بنا، كما نحيل أيضا على شرح العمليات الفاسية للمهدي الوزاني طبعة حجرية في جزئين، والغاية من الإحالة على العملين في نفس الوقت، هو إثبات التطور والتعديل والتغير الذي تتعرض له العادات والأعراف مع مرور الزمن في المجتمع المغربي.

دونته من وقائع تاريخية. وكان أساس هذا الاعتماد المرجعي هو إبراز الحوار بين الماضي والحاضر اللانهائي. والعمل على الوقوف عند «آليات التطور الاجتماعي المغربي». ولذلك تبلورت «المرجعية» في الأرض المغربية، والإنسان المغربي، والزمن المغربي، فكان من الضروري القيام بتفكيك عناصر التاريخ المغربي لمرحلة دراستنا، في فصول هذا البحث، والتي انتهت الى أن الماضي المغربي البعيد لم يمت، وإنما يعيش حيا في ذاتنا وذهنيتنا ومخيلنا الجماعي. فالأساس في تكوين تصورنا التاريخي هو «التراث الأدبي التاريخي المكتوب» وقد ظهرت أبحاث تحليلية له في الغرب والعالم الإسلامي على حد سواء. وكانت تلك الأبحاث تعالج تلك النصوص على أساس المنهجية التوثيقية من أجل إثبات مصداقيتها أو عدم صلاحيتها في الاحتجاج بها. وقد كشف ذلك عن اسقاطات المؤرخين وفضح التلاعب بالوقائع التاريخية والشخصيات الكبرى بهدف تأييد أو دعم الإتجاه الذي يتبناه كل مؤرخ منهم دفاعا عن رأيه أو موقفه. ولكن يهمننا نحن بالإضافة الى ما سبق أن نعرف الجذر المشترك في إنتاج تلك المصادر المكتوبة، ثم أن ندرك الثابت والمتغير، وأن نستوعب مقدار تعبير هذا التراث المكتوب على المجتمع المغربي، وبنيته الشرائحية. ولا نملك إلا أن نسجل أن هذا الإنتاج المكتوب والذي أمكننا الإطلاع عليه، لا يخرج حديثه عن ثنائية متضادة: الخاصة والعامة، البوادي أو الأرياف والمدن. السلطان والقبيلة. وبدراسة موقع هذه الثنائيات في تلك المصادر التاريخية المكتوبة، يتبين أن الخاصة، والمدن والسلطان هي التي كانت محور التعبير في تلك النصوص، أما الطرف الثاني وهو العامة والبوادي أو الأرياف والقبيلة، فقد همشت واستبعدت في الإنتاج المكتوب من مصادر التاريخ الصرف. وبذلك أهملت قطاعات واسعة من المجتمع التاريخي المغربي، خارج دائرة الكتابة والثقافة التي أنتجت الحواضر. فالجانب غير المعبر عنه في الأدبيات التاريخية المغربية مظلوم معرفيا.

وقد عملت الأبحاث البيبليوغرافية الحديثة على وضع لوائح وقوائم بأسماء «الأدب التاريخي المكتوب» الذي يخص تاريخ المغرب الأقصى أو المغرب الإسلامي عموماً. ومن أهم تلك النماذج التي وضعها الباحثون الأروبيون، ابتداءً من قائمة (23) كورطوا Ch.Courtois وقائمة (24) «شارل أندري جوليان Ch.A.Julien، ثم الدراسة النقدية التي وضعها المستشرق ليفي بروفنسال E.L. Provençal (25) وكذلك ما قام به الدكتور سعد زغلول عبد الحميد في دراسته عن تاريخ المغرب العربي (26).

ونسجل أننا لم نكتشف نصوصاً جديدة، من شأنها أن تضيف جديداً إلى المادة التاريخية المكتوبة والمعروفة عند الباحثين (27). ويتيهأ لنا أن المصدر

COURTOIS(CH):Bibliographie de l'histoire de l'Afrique du Nord des origines à (23)
la fin du Moyen-Age,Alger, 1952

Julien (ch.A): Histoire de l'Afrique du Nord, Edit, Payot, Paris 1978 pp 311-350. (24)
Adam , (A): Bibliographie Marocaine.

(25) أنظر هامش رقم 7 قبله.

(26) د.سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي، ج1، ص15-58، ج3، ص55-7، طبعة منشأة المعارف بالأسكندرية 1979-1990 .

(27) وقد اعتمدنا جهود العلماء الذين اهتموا بتاريخ التراث الإسلامي وخاصة:

1- بروكلمان في عمله الكبير: « تاريخ الأدب العربي » الذي يرمز إليه عادة ب "Gal"

2- فؤاد سزكين وعمله الهام جدا «تاريخ التراث العربي ، (قيد الترجمة من الألمانية إلى العربية).

3- شاكر مصطفى في كتابه « التاريخ العربي والمؤرخون »

4- رضا كحالة في عمله معجم المؤلفين العرب والمسلمين في التراث الإسلامي.

5- فهارس المكتبات العربية والإسلامية، بالإضافة إلى الدوريات المتخصصة في أعمال الفهرسة التي تصدرها المحافل العلمية المهتمة بالتراث الإسلامي والعربي عموماً، مما يكون رصيذاً ضخماً يصعب حصره.

التاريخي المكتوب الذي في إمكانه أن يقدم جديدا في هذا الصدد هو القسم المفقود من كتاب «المقتبس» للمؤرخ الأندلسي ابن حيان. ونقصد به القسم الذي يؤرخ للفترة الزمنية من سنة 330 هـ إلى سنة 360 هـ أي القسم الأخير من عصر الخليفة الأموي بقرطبة (300-350 هـ) وبداية عصر ابنه الحكم المستنصر. وهذا القسم ما زال لم يكتشف، رغم الجهود المضنية التي يقوم بها الخبراء. وعلى قدر ما نعلم ما زال غائبا عنا، وإن اكتشافه يقدم للتاريخ المغربي ضوءا جديدا على مستوى النصوص الجديدة والتوثيق المكتوب. ويضاف إلى هذا اكتشاف نصوص «الوراق» التي اختصرها أبو عبيد البكري في المسالك والممالك.

لعل هذه المصادر المفقودة بالإضافة إلى المصادر الفاطمية الغائبة عنا، تمكننا من إيجاد الجواب على كثير من الأسئلة التي ما زالت معلقة، وخاصة مسألة العلاقات بين القبائل المغربية وزعمائهم مع الخلافة الأموية بالأندلس، وكذلك مسألة الصراع البحري بين الأندلس والخلافة الفاطمية في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط خلال أواخر عهد الخليفة عبد الرحمان الناصر، وبداية ابنه الحكم المستنصر.

وهكذا كانت مصادر معرفتنا بالتاريخ المغربي، في موضوع هذه الدراسة لا تخرج عن ثلاثة أنواع رئيسية:

أولا- المؤلفات والوثائق المكتوبة، على اختلاف موضوعاتها وتخصصاتها من الأدب الجغرافي إلى غيره على تنوع اتجاهاتها واختلاف مواقفها، من نصوص قديمة، ودراسات وأبحاث متخصصة حديثة، على قدر ما أمكننا الإطلاع عليها.

ثانيا - المسكوكات والأعمال المختصة في علم تاريخ النقود والعملية المغربية والاسلامية عموما. وكذلك الأبحاث الأثرية أو الأركيولوجية.

ثالثاً- التراث الشعبي الشفاهي مثل الأمثال الشعبية باللهجات المغربية العامية والبربرية. وقد أعتبرنا هذا النموذج معبراً عن الذاكرة التاريخية المغربية.

وقد أنتج التاريخ الإسلامي المغربي مجموعة متعاقبة من المؤرخين، أنتجوا نصوصاً على مستوى من التعبير عن الماضي المغربي الحافل بالوقائع والأحداث التي تثبت حقيقة وجود التاريخ المغربي في منظومة الحضارة الإسلامية. ولكن لم يبد في المغرب الأقصى ظهور الكتابة التاريخية إلا متأخراً عن عصر الفتح الإسلامي له.

ويتهياً لنا أن المغرب الأقصى أصيب بأفة ضياع وثائقه، وبعثرتها في أحسن الحالات، مما ضيع على الباحثين والمحللين معالجة هذا التاريخ في القرون الأولى خاصة. ولذلك جاءت الأبحاث والدراسات الخاصة بهذه المرحلة، غير وثائقية بالمعنى الدقيق للتاريخ الوثائقي. واندرجت في البحث «التأويلي» وإعادة التأويل، ولذلك تحملت وقبلت تفسيرات متعددة ومن بين ذلك محاولتنا التي نقدمها في هذه الدراسة التي تحمل عنوان «مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي».

المصادر الجغرافية والرحلة:

لقد كان الإنتاج الجغرافي العربي القديم أهم مصدر مرجعي في بحثنا، سواء كان مهتماً بالتعريف بالأرض، أو بالإنتاج، أو بالإنسان، أو بالطرق التجارية والمراكز والمدن. وكان لهذه المرجعية الجغرافية دور كبير في متابعة الوقائع الاجتماعية المباشرة، وتكوين تصور شامل « للجسم الاجتماعي » المغربي في عصر دراستنا.

وقد ساعدنا في قراءته شموليا بحث العالم الفرنسي «أندري ميكيل» في بحثه الذي خصصه لدراسة التراث الجغرافي العربي⁽²⁸⁾. وكذلك بحث العالم الروسي «كراتشوفسكي» الذي أرخ فيه للأدب الجغرافي الإسلامي⁽²⁹⁾. ودراسة العالم العربي الأستاذ الدكتور حسين مؤنس⁽³⁰⁾ الذي خصصه لدراسة: «تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس». وقد بدأ اهتمام الأدب الجغرافي العربي القديم⁽³¹⁾ ببلاد المغرب عموما منذ بداية ميلاد هذا الإنتاج، الذي واكب إنتاج الأدب التاريخي الحولي المتخصص في التدوين الحدثي التاريخي. والمهم في هذا الإنتاج هو واقعيته في الوصف، وتوفره على مادة جيدة نسبيا من شأنها أن تلقى الأضواء على الجوانب التي غابت في الأنواع الأخرى من التراث التاريخي الحدثي (مصادر التاريخ الصرف). وجاءت مصداقية الأدب الجغرافي في البحث التاريخي المغربي من المعاينة والضبط الوثائقي الذي يمتاز به، رغم الاختصار والاقتصاد في تقديم المعلومات وانعدام التفصيلات، وضعف المستوى الإحصائي، نظرا لظاهرة التعميم في أغلب المادة التي يقدمها.

- (28) أندري ميكيل: جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر. ترجمة ابراهيم خوري، طبعة دمشق 1953 ، في أربع مجلدات.
- (29) كراتشوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، نشر جامعة الدول العربية. ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم، القاهرة-موسكو 1957 في مجلدين.
- (30) حسين مؤنس: تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد 1967 م.
- (31) أنظر مادة « الجغرافية Djughophiya » في الموسوعة الإسلامية في طبيعتها الأولى والجديدة ونحيل خاصة على الطبعة الجديدة بالفرنسية ج 2 ص-605 590 . الذي حرر بحثها الأساتذة: مقبول أحمد (من ص590 الى 602) وطايتشنيير (602-605) كما نحيل على الأبحاث التي أحلنا عليها في هوامش بحثنا هذا.

ولكن الأشكال المنهجية في هذا التراث الجغرافي هو عدم تغطيته للمجال الجغرافي المغربي، تغطية كاملة مكانيا وزمانيا. وانحصر معظمه في وصف طرق التجارة، والمدن والمراكز الواقعة فيها. وهناك أشكال منهجية آخر وهو أن الأعلام المحلية لم تساهم في تدوينه. بالإضافة إلى طابع «التناقل» وتكرار المعلومات القديمة في النصوص التي جاءت بعدها بقرون، مما يفرض صرامة وحذرا شديدا في قراءتها، وتمييز المعاصرة من التاريخي في المادة التي تتضمنها تلك المصادر الجغرافية، ومن هنا كان علينا أن نقوم بعملية إنتقائية على أساس شروط صارمة تضمن لنا الوثوق في المادة المعاصرة للزمن التاريخي للوقائع المعالجة في بحثنا. ومن ثم طبقنا على هذه النصوص الجغرافية «المنهج التراجعي» باعتباره إطارا «للقياس الشبهي» رغم تضعيف الفلاسفة له.

وفي هذا السياق ركزنا على كتب «المسالك والممالك»، وخاصة الاصطنحري، وابن حوقل، وأبا عبيد البكري، والشريف الإدريسي، وكانت نصوص هؤلاء الأعلام في توضيح استجابة النسيج الإجتماعي المغربي، لتفاعل التيارات الفكرية، بالأنماط الثقافية المحلية، داخل المجتمع المغربي في عصر بحثنا، تلك التيارات التي بلورها الاتجاه السني الذي كان حلا طبيعيا لمشكلة الصراع الذي دام زمنا طويلا، بين الأنماط الاجتماعية من رعاة وفلاحين، وتجار، وبين التأيير المذهبي المتنوع من خوارج وشيعة وسنة.

على أساس هذه الأصول المرجعية كونا موضوع بحثنا، الذي إنبنى على التاريخ الداخلي للمغرب الأقصى في مرحلة تكوين النموذج الإسلامي فيه. فما هو بالضبط هذا الموضوع وماهي خصوصياته ومبرراته العلمية؟

٧ - موضوع البحث ومنهج الدراسة:

جرى العمل كما يقول فقهاء المغرب، أن يحدد موضوع البحث زمنيا ومكانيا بدقة، ولكن طبيعة الميدان المعرفي الذي خصصناه لهذه الدراسة، فرض علينا مشكلة عدم التقيد والإلتزام بالزمن المحدد بدقة، كما أن واقع التعميم والشمولية، أرغمنا على التصريح بأنه من المبالغة السعي إلى الإحاطة بكل شيء يتطلبه الموضوع الإجتماعي، الذي وضعناه عنوانا وموضوعا لهذه الدراسة، وهو « مجتمع المغرب الأقصى، حتى منتصف القرن الرابع الهجري/ منتصف القرن العاشر الميلادي».

فالمكان مطاوي الدلالة في زمن البحث الذي تحول بدوره في البحث من زمن فلكي إلى زمن إجتماعي. لكن استمر الإهتمام والتركيز في دراسة الموضوع على القرن الثالث ومنتصف الرابع الهجري/9-10 م. ولهذا كان مناط بحثنا، وتخصص موضوعه، في « المغرب الأقصى » الهلامي الدالة في عصر الدراسة، وكان زمنيا في مرحلة تكوين « النموذج الإسلامي » في المجتمع المغربي وفقا للنظام الإسلامي العام، وقد اهتمت هذه الدراسة برصد الظواهر العامة واستقراء المكونات الأساسية في الحياة الإجتماعية المغربية، وفي نفس الوقت لم نهمل الجزئيات التي تفاعلت وعملت على تكوين الكليات التاريخية فيه، ونمطت ظواهره الأجتماعية المستمرة في التاريخ المغربي.

وهذا ما أرغمنا على أن لا نحصر أنفسنا، في نطاق زمني فلكي ضيق. ولكي نمسك بالموضوع الإجتماعي التاريخي المغربي، ونحاول القبض على خيوطه العامة، ونضبط -ما أمكن- الثوابت والمتغيرات الإجتماعية، كان من اللازم أن تكون معالجتنا للموضوع على أساس منهج « الزمن الطويل » وعليها كان بناء فصول هذا البحث، في بابه الأول والثاني، رغم ما قد يلاحظه المتخصصون، من عدم التوازن شكليا في عدد صفحات الفصول.

وهكذا كانت متابعتنا للأحداث في تسلسلها الزمني، تهدف الى الكشف عن عملية تطور الوقائع الإجتماعية في السياق الإجتماعي التاريخي، الذي أنبثقت منه، وولدت فيه، وأعطت «الأحداث الكبرى» المحققة للخلق الإجتماعي والجماعي المغربي و بالضبط فرض علينا الموضوع العودة الى مسألة «تزاوج الأصول التاريخية» من أجل استنباط قواعد السلوك الثابتة والمتحولة، و بالتالي اكتشاف البنية الهيكلية المتحكمة في تسيير التاريخ المغربي. وبوضوح أكثر حاولنا الوصول إلى تاريخية التاريخ المغربي في زمن بحثنا هذا. والتي يتهياً لنا أنها ما زالت غائبة في الأبحاث المنجزة عن عصر دراستنا.

والمعضلة الموضوعية والتاريخية التي واجهتنا في البحث، هي الجواب على السؤال الصعب وهو متى بدأ التاريخ الإسلامي في المغرب الأقصى؟ وحاولنا فك الإشكال بوجود نوعين من البداية، وهما بداية الفتح بحملات الفتوحات الإسلامية الكبرى، وهذا النوع سميناه «الفتح الحربي»، وبدأ الفتح الإجتماعي وهذا هو الذي مر بمراحل تطويرية كان القرن الثاني للهجرة هو الإطار الزمني الحاسم في تحقيقه ومناطق حكم التاريخ فيه، فكان الفتح الإجتماعي الإسلامي في المغرب طيلة القرن الثاني للهجرة / 8م هو الذي صنع ظاهراته التاريخية المتشابهة، كما كانت الأنماط الإجتماعية القبلية المتنوعة هي المسؤولة على ظاهراته المتضادة والمتحالفة في بيئاته العامة المتنوعة. ومنذ البداية التي قمنا بها لمعالجة هذا الموضوع، كان السؤال الأساسي هو ما هو التوجيه الذي رافق مسيرة الحياة العامة في التاريخ المغربي سوسيولوجيا وذهنيا؟ ولبحث ومعالجة الموضوع كان علينا دراسة نقط التحول والتطور البارزة في ذلك، ونتج على هذا سؤال آخر هام جدا وهو ما هي التصنيفات الإجتماعية التي نعتمدها في دراستنا؟ هل نعتمد البيئة الطبيعية للمغرب

التي امتازت بتنوعها؟ أو نعتمد المعيار الأثنوغرافي القبلي؟ أم نعتمد المعيار التمديني من بدو وحضرفكان البحث قد وجهنا الى اعتماد تلك المعايير كلها، مما عقد وشعب البحث في دراسته، وأفضى في النهاية الى طرح مشروع للبحث أكثر مما هو معالجة دقيقة، وانبنى هذا المشروع في دراستنا، على تحويل البحث التاريخي المغربي من التاريخ السياسي إلى التاريخ الإجتماعي الداخلي، الذي اخترقه الخطاب الإسلامي وأنتج فيه حركية تتلون مع تغير أزمنته التاريخية الإجتماعية، من زمن التأسيس إلى زمن الصراع المذهبي. ولهذا طرح علينا الموضوع مسألة شائكة جدا وهي قضية الروابط بين الدين والمجتمع، وتمثلها، وما أنتجته من معنى تاريخي مغربي في عصر هذه الدراسة.

نعم ما نزال نجهل التسلسل التاريخي لكثير من أحداث التاريخ المغربي، وكذلك ما نزال نجهل تاريخ مناطق هامة في المغرب مثل مناطق جبال الأطلس (فزاز، ودرن) ولا نعرف شيئا عن شخصياتها التاريخية وخاصة في عصر دراستنا، بالإضافة إلى انعدام دور علم الآثار في هذه الجهات، وانعدام النصوص المكتوبة. وهذا ما جعل المرجعية في كتابة ما يمكن تدوينه تعتمد على الشفاهية. لهذا الغموض المطبق اعتبرناها جهات منسية، وحاولنا إدراجها بطريقة تراجعية حذرة. ونسجل ضرورة دخولها في مجالية البحث وفضائه الإجتماعي التاريخ. وهذه المرحلة التي ركزنا عليها البحث، وهي القرن الثالث الهجري ومنتصف الرابع الهجري/9-10م، تتجاوز في أهميتها ما كان يجري فيها من أحداث بين اتجاه مذهبي وآخر، أو بدو وحضر. أو بين عائلة حاكمة وأخرى منافسة لها، تتجاوز ذلك الى ما هو أكثر عمقا، وهو زلزلة وتغيير ما هو غير نسقي مع التنظيم الإسلامي السني الذي مثل النموذج الإسلامي المعترف به محليا، ولذلك كانت الجهات أو الجهوية المغربية موضوعا لدراستنا، من أجل أن

نصل إلى معرفة كيف عملت بفعاليتها المحلية لتحقيق التوازن بين الموروث القديم وإنتاج المعنى الإسلامي الجديد؟

وبذلك كان جوهر الموضوع في دراستنا مركزا على فحص السلطات التي تؤدي وتحقق التحول القديم الى الجديد. هذه السلطات التي عالجناها هي:

أولا : أنماط الحياة الإجتماعية في الأرياف خاصة.

ثانيا : التنظيم القبلي وتطوراته التضامنية أو التقاطعية.

ثالثا : السلطات الإقتصادية الممثلة في التجارة وطرقها وما أحدثته من انقلاب اجتماعي عام، وكذلك نظام الرعي والزراعة.

رابعا : السلطات المكانية الجغرافية وتحكمها في التنظيم العام، وتحديد الجهات المتميزة.

خامسا : السلطة الدينية ورمزية توجيهها للحياة المغربية في الأرياف والمدن، واخترنا مدينة فاس لرمزية هذا التحول الجديد، بناء على أن مدينة ويلي مثلت الرمز القديم، وفاس مثلت الجديد وهكذا أعتبرنا أن الموضوع تتحدد كينونته ومكوناته الإجتماعية الداخلية في تلك السلطات الخمسة، هي التي تضبط «الكينونة الوجودية للأمة المغربية» في العصر الذي حددناه لموضوع بحثنا. فمؤسسة «شركة الخماس»، ونظام «القراض» وطبيعة الضمان في «دولة الرعي» كلها قضايا اجتماعية اقتصادية تبدأ من الجزء الإجتماعي لتنتهي إلى الكلية التنظيمية للمجتمع في نسقه التراتبي.

فموضوع بحثنا يهتم بدراسة «المؤسسة القبلية» التي أنتجت السلطة السياسية فيه. وكانت أهم وسائل هذا الإنتاج هي «الحرب» وما أفرزته من توترات اجتماعية وصراعات داخلية وتراتبات فنوية. ففي الوقت الذي كانت فيه «السلطة الإدريسية» تتكون وتنشأ، كانت في نفس الوقت السلطة القبلية تنمو معها وتوجهها في الغالب. فظهرت التحركات السياسية على شكل

تحركات قبلية في نفس الوقت، فتطورت من زعامة مشيخية الى زعامة سياسية. حاولت أن تنطلق من حوض سبو إلى الجهات المتحكمة في منطقة انطلاقها، وفي هذا الوقت كان هناك تطور سياسي اجتماعي، في داخل هذه الحركات، يتحرك في عمق هذه التنظيمات الناشئة عسكريا، يرافق العملية الحربية، ولا ينفصل عن تلك الأحداث والتغيرات التي تجري في الخارج، سواء في الأحداث نفسها، أو في الخارج عن مجال نفوذ «الإمارة» الإدريسية» الناشئة، هذا التطور الداخلي هو تكوين «فئة إجتماعية» موالية هي الأرسطوقراطية وأطر الدولة. وقد ولدت هذه الفئة مع نجاح الحركة المكونة للإمارة الإدريسية دفعة واحدة. ذلك أن العادة والتقاليد الإجتماعية، جرت بتولية المسؤولية وإعطاء السلطة والحكم للذين شاركوا مشاركة فعالة في الحرب وتحقيق النصر. وكانت اهتمامات ومشاغل الأنصار منصبية ومركزة في بروزهم وظهورهم على المستوى الإجتماعي، فضلا عن مهمتهم التي أنتجتهم وهي المحافظة على الولاء والاستقرار للقوة التي نصبتهم باسمها، وما يترتب على ذلك من جمع الضرائب وكل أنواع الجبايات، وتنفيذ الخدمات المطلوبة منهم مثل تمهيد الجهات المجاورة، وبناء التحصينات، والمؤسسات الدينية من مساجد وغيرها، والإنشاءات العامة التي تقتضيها الظرفية التاريخية المعاصرة لهم. وهذا ما حول العمل الحربي المؤسس للحركة المنظمة الى عمل مؤسس لدولة ذات نظام جماعي ومركزي.

حدث هذا في عصر دراستنا مع الأدارسة والعبديين، ومع المغراويين واليفرنين. وصنهاجة الزيريين. يعنى هذا أن «الحركات السياسية» تحمل أثناء تكوينها السياسي والعسكري، تكوين فيئاتها الإجتماعية الموالية لها، ومن الطبيعي أن تكون مدعومة من السلطة الجديدة القائمة. وبذلك تصير طبقة متجانسة اجتماعيا ما دامت المصالح متبادلة والأهداف مشتركة، والولاء قبلي مستمر.

وقد يحدث التعارض والتضاد، وبذلك تتطور الأحداث بصورة معاكسة، وهذا ما حدث فعلا مع حركة مكناسة الجبل بزعامة موسى بن أبي العافية وأبنائه، فقد تقلب من الفاطميين إلى الأمويين. أما أسرى الحرب، فقد استخدموا عبيدا وخداما، وعالجت المصادر الفقهية مسألة هؤلاء على أساس ادماجهم في الحياة العامة، و«الحرب» هي التي كانت عاملا مباشرا في نشأة «التراتب الإجتماعي»، والتنظيم الفئوي للمجتمع التاريخي المغربي.

كل هذه يفرضي بموضوع هذه الدراسة الى سؤال مركزي وهو: كيف صاغ التحول الإسلامي حياة المغاربة؟ ومتي صار بالإمكان التحدث عن المدينة الإسلامية المغربية، وكيف تحولت الأرياف أو البوادي المغربية، الى أرياف مغربية إسلامية؟

وفي الإطار العام كانت محاولة الجواب على السؤال المركزي في بحثنا هو الموضوع الذي خصصناه لهذه الدراسة. وكانت الإشكالية المحورية في معالجة هذا الموضوع، هي معضلة «النظام القبلي المغربي» في عصر دراستنا، فهي التي بنينا عليها «قراءتنا للتاريخ المغربي» من زاوية تصورنا الاجتماعي الريف.

ومن أجل القيام بدراسة ومعالجة اشكاليات الموضوع أو على الأصح محاولة القيام بذلك، جاءت مسألة المنهج لتطرح نفسها في هذه الدراسة بقوة ووضوح. وقد بينا أهم جوانبها ومبرراتها في ثنايا التعريف بموضوع البحث. كما وضحنا بعض توجهاتنا المنهجية في فقرات التعريف بمصادر هذه الدراسة.

لقد عودنا البحث التاريخي التقليدي على الإهتمام بالزمن القصير، والأشخاص، والوقوف عند الحدث المنعزل، وابتسار الأحكام، وتهميش البناء الهيكلي للمجتمعات، وهذا ما يفسر طبيعة «السرد القصير» المعزول، أما

التاريخ الاجتماعي، فيعتمد على ملاحقة وتفسير التحولات، وهذه لا تحدث دفعة واحدة، لأنه يراهن على التفسير الداخلي للظواهر، ومن هنا جاءت «المدة الزمنية الطويلة» أصلاً من الأصول المنهجية في الدراسات المتخصصة في التاريخ الاجتماعي. وهذا ما يمكن تسميته «بالتاريخ ذي النفس الطويل»، وهذا أيضاً هو التاريخ الوقائي. وهو المعنى الذي أخذنا به في هذه الدراسة. أما الحدث الذي اهتم به «التاريخ الحديث» فقد استمر نفسه قصيراً، فجاءت طبيعة هذا الأخير «طبيعة متفجرة» فكأنه خبر إعلامي فهما كيانان لا ينفصلان، لأن التاريخ الوقائي يبدأ بالتاريخ الحديث وينبني عليه.

فالتاريخ الاجتماعي يتطلب ملاحقة الظواهر في أصولها وتطورها، ولذلك كان علينا العودة الى التاريخ المغربي القديم لفهم ما بني عليه وما جاء بعده. فالماضي الاجتماعي المغربي هو مجموع معمار الأحداث المكونة للوقائع الكبرى. فتاريخ المغرب في القرون الإسلامية الخمسة الأولى في منطوقها التاريخي، لا يمكن ابتسارها مفهوماً. فالوثائق تضبط الحدث الجسيم في زمن وقوعه، أما كينونته التاريخية فتحققها منظومته الاجتماعية، ولذلك لا يتموضع سوسيولوجياً إلا في الزمن الطويل الذي يتجزأ بدوره الى مراحل تبعا لمعالم معيارية مستحدثة لتحديد معالم «البنى الاجتماعية». وهذه تعمر طويلاً وتتطور في الوقائع، ويكونها تجمع الأحداث.

فمنهج البحث على أساس الزمن الطويل، يتحدد بنظام التركيب الاجتماعي، الذي تعبر عنه الذهنية الكلية لأغلبية شرائح المجتمع. ومن هنا تبدأ «التاريخية» في تحقيق التصور المعرفي لاكمال منهج البحث، فهي تاريخية اجتماعية.

إن الأمثلة كثيرة لتبرير اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة، فالمؤرخون الاقتصاديون يقررون أن المغرب مر بأزمة اقتصادية دامت خمسة قرون، ثلاثة

قبل الفتح الإسلامي واثنين بعده، فكانت تجارة القوافل هي أساس التحول الجديد، وإعطاء التاريخ المغربي حركية التغيير والتغير. وهناك مثال آخر، وهو مثال الصراع الديني والمذهبي الذي لا يمكن رصده ولا تفسيره بظرفية مرحلة الدراسة، لأنه نتاج بعد زمني طويل، فكان التاريخ القديم حتمي الحضور والوجود في السياق التحليلي الذي قمنا به. والمثال الثالث هو «مجتمع القبيلة» في المغرب، ولد في البيئة المحلية واستمر فيها يحدث تحولاته، على الصورة التي تحقق له التكيف مع المجال المغربي، الذي تحكم في توجيهه التنوع الجغرافي، وكأنه مخزن ذهني لأسرار المغرب، إن مجتمع القبيلة المغربية كنز التاريخ المغربي كله، ومن هنا لا يقرأ بسهولة وبسرعة، ولا يتولد منه التاريخ المغربي الا بالزمن الطويل.

ونقرر بصفة إجمالية أننا طبقنا «المنهج التداخلي المتعدد الاختصاصات» الذي يتعامل مع كل قضية وما يناسبها من أشكال البحث والتحليل، ومع ما تقتضيه طبيعته الموضوعية قدر المستطاع في إطار المزاوجة بين الدراسة التطورية التاريخية، والدراسة التزامنية. وبمعنى آخر كان منهجنا في هذه الدراسة هو استخدام مجموعة من المناهج المتشابهة⁽³²⁾ وكان الأساس في هذه المنهجية هو طرح الأسئلة التي يؤدي إليها السياق التحليلي إنطلاقاً من

(32) وقد حلت الأبحاث الحديثة هذا النظام المنهجي، ومن أهم التوجيهات

المنهجية الموجهة لنا في هذه الدراسة.

1) مؤلفات علم مصطلح الحديث النبوي الشريف، وخاصة مقدمة ابن الصلاح، وألفية العراقي بشروحها، وبالممارسة فقد ضبطت قواعد المنهج رواية ودراية.

2) محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، طبعة معهد الإنماء، بيروت، ص 27 وما بعدها.

.../...

المستوى «التحيني» للموضوعات المدروسة. ويجب أن نعترف بأن أهم مشكلة واجهتنا منهجيا، في هذه الدراسة كلها هي مشكلة الإستيعاب القبلي المحلي للمفاهيم الدينية الإسلامية، وتمثلها تاريخيا، ومن ثم جاءت رؤيتنا لحركة الخوارج رؤية حركية دينية مشحونة بشعار « لا حكم إلا لله ». وليس على أساس أنها نظام متكامل منظم يكون فعلا « دولة » كما جرى اصطلاح الباحثين عليها، ففي هذه المرحلة حدثت بشكل واضح -كما نتصور ذلك- أهم مظاهر القطيعة مع المفاهيم الدينية التي كانت سائدة في بلاد المغرب قبل الإسلام، وظهرت لنا الوضعية الإجتماعية، وكأنها وضعية اعترافية على الأقل بالدين الإسلامي كما قدمه عصر الفتوحات الإسلامية في بلاد المغرب⁽³³⁾، ولهذا أيضا ركزنا الاهتمام على تفسير التحول التاريخي المغربي من أطره الإجتماعية القديمة إلى المثل والنظام الجديد الإسلامي على أساس المصالح المادية، والمؤسسات الإجتماعية، وخاصة المعاملات وعلاقات التبادل، وأنماط القيادة، وأشكال التحالف والتضاد. وفي هذا المستوى حاولنا إعادة تفسير «النظام القبلي المغربي»، هذا النظام الذي لم يكن واضحا في عصر دراستنا

.../... (3) الدكتور محمود اسماعيل: سوسيولوجية الفكر الإسلامي في ثلاثة أجزاء، الجزءان الأولان طبعا في دار الثقافة/ الدار البيضاء 1980 وطبع الجزء الثالث بالقاهرة 1992 .

Jacques le GOFF: pour un autre Moyen - Age, Edit, Gallimard , Paris 1977.

(33) ساهم في الفتوحات الإسلامية في بلاد البربر جيل الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، وفي آخر العصر الأموي (40 هـ - 132 هـ) تدخلت الاتجاهات السياسية في تصرفات الولاة مع البربر، مما أدى إلى تغيير المواقف السياسية للمغاربة، فنتج عن ذلك الثورة ضد سياسة الخلافة الأموية، مما أفضى الى انفصال المغرب عن الشرق سياسيا، وليس دينيا وحضاريا وبذلك بدأ التحول على الطريقة المغربية.

التي انهيناها زمنيا بمنتصف القرن الرابع الهجري/ منتصف العاشر الميلادي، وتبين لنا أن التصور الخلدوني لهذا النظام غير واضح وغير صادق على هذا العصر.

إن طبيعة السلطة الدينية الإسلامية هي التي تضبط ماهية المجتمع المغربي، فالدين الإسلامي هو الذي أمد المجتمع المغربي، في عصوره الإسلامية بقواعد نظامه الاجتماعي والسياسي والإقتصادي الى حد كبير. فعلى أساس الدين الإسلامي أدرك المغرب ذاته، وبه حقق المغايرة. ويعنى هذا في النهاية أن الدين الإسلامي في المغرب الأقصى أصل اجتماعي وبنية داخلية عميقة الجذور ومن صميم الهوية المحلية والشمولية.

وبناء على هذا الطرح الذي شرحناه لموضوع هذه الدراسة كان تحليلها على التصميم الآتي:

مقدمة البحث

أولا : الباب الأول : الأصول والبنيات.

وتتألف من خمسة فصول، وهي:

الفصل الأول: الجغرافية التاريخية للمغرب الأقصى.

الفصل الثاني : الخريطة الاجتماعية للمغرب الأقصى وديناميكية التغير

الفصل الثالث: المؤسسة القبلية المغربية في العصر الإسلامي الأول، أو أسس تكوين

الخريطة الاجتماعية للمغرب الإسلامي.

الفصل الرابع: التمدين وطبيعة التمركز في المغرب الأقصى إلى منتصف القرن الرابع

الهجري/ منتصف القرن العاشر الميلادي.

الفصل الخامس: المسالك المغربية ومحورية التحالف (طرف التجارة والاتصال).

ثانيا: الباب الثاني. تطور التاريخ الاجتماعي للمغرب الأقصى إلى منتصف القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي . (رصد مرجعي ومتابعة وقائية).

وتألف من ستة فصول وهي:

- تمهيد عام:

الفصل الأول : المغرب الأقصى في القرن الرابع الهجري/ 10 م أو مجتمع البداوة وإرهاص التمدين.

الفصل الثاني: القبائل المتحالفة والتشكل الجديد، للمغربين الأوسط والأقصى. في بداية القرن الرابع الهجري/ بداية العاشر الميلادي.

الفصل الثالث: الاستقلال القبلي، وميلاد أنظمة الأحلاف بالمغرب الأقصى خلال القرن الرابع الهجري / 10 م.

الفصل الرابع: عصبية الظل وتطور الأحداث في مجتمع المغرب الأقصى خلال النصف الأول من القرن الرابع الهجري/ 10 م.

الفصل الخامس: التدخل الفاطمي في المغرب الأقصى (حملة جوهر الصقلي سنة 347 هـ/ 958 م).

الفصل السادس: فاس من عاصمة الإمارة إلى المدينة المستقلة أو من التأسيس إلى منتصف القرن الرابع الهجري/ منتصف العاشر الميلادي.

خاتمة البحث: حصيلة ونتائج.

الباب الأول

الأصول والبنيات

الفصل الأول من الباب الأول

الجغرافية التاريخية للمغرب

الأقصى أو البلاد والعباد

الفصل الأول

المغرب الأقصى ودلالاته التاريخية إلى القرن الرابع الهجري / 11م

شاعت شيوعا واسعا في مصادر التاريخ الإسلامي مصطلحات جغرافية اتخذت دلالات جهوية وسياسية مع التطور التاريخي الذي عرفه «المغرب الإسلامي»، الذي استمد مفهومه العام من موقعه بالنسبة إلى مكة المكرمة. فموقعه غرب الأراضي المقدسة. وهذا يعني أن المعنى الدلالي لمصطلح «المغرب» لا يتجاوز المعنى اللغوي العام، ومن هنا استعمل المصطلح بصورة غير دقيقة ومضبوطة في المصادر الأولى إلى حدود القرن الثالث الهجري/9م، وبعد ذلك اتخذت كلمة المغرب مفهوما جغرافيا وسياسيا خاصا، ففي القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الإسلام استمر فيها مفهوم «المغرب» يعني كل الأقاليم التي تشمل شمال القارة الإفريقية دون مصر، وكذلك يندرج في مفهوم المغرب طيلة هذه القرون، بلاد الأندلس⁽¹⁾ فالجغرافي «الأصطخري»⁽²⁾ يقسم المغرب إلى قسمين، مغرب إفريقي، والأندلس: «وأما المغرب فهو نصفان يمتدان على بحر الروم، نصف من شرقيه ونصف من غربيه، فأما

(1) الدكتور سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي، ط منشأة المعارف
بالأسكندرية 1979 ج 1 / 62-63 .

(2) الأصطخري الكرخي: المسالك والممالك، نشر دار القلم/ القاهرة، 1961
ص 33، ابن رسته: الأعلام النفيسة ص96، اليعقوبي: البلدان ص330، و ص
342-360

Hadj Sadok (Md): Description du Maghreb et de l'Europe , au IIIe / IXs, Alger,
1949. P.7 et N°65.

الشرقي فهو برقة وإفريقية وتاهرت وطنجة والسوس وزويلة وما في أضعاف هذه الأقاليم، وأما الغربي فهو الأندلس». وهذا الاستعمال لمصطلح «المغرب» هو استعمال جغرافي قديم لا علاقة له بالنظام الإداري للخلافة الإسلامية⁽³⁾ فقبل الخلافة العباسية كانت المسألة مرتبطة بسمت الكعبة وضبط نظام اتجاه «القبلة»، فالصلاة من شروط صحتها التوجه نحو الكعبة بمكة المكرمة. وفي العصر العباسي، وبالضبط منذ عهد المهدي، انقسمت الخلافة من الناحية الإدارية إلى شرقية وغربية انطلاقاً من عاصمتها «بغداد»، ففي سنة 163هـ/780م عهد الخليفة المهدي للرشيد (هارون) بولاية المغرب كله من الأنبار إلى إفريقية، ونفس التقسيم طبقه «هارون الرشيد» في سنة 182هـ/798م بين ولديه الأمين والمأمون⁽⁴⁾. فمصطلح «المغرب» مختلف الدلالة في المصادر العباسية الإدارية، عنها في المصادر الجغرافية العربية إلى حدود القرن الثالث الهجري/9م. ويوضح هذا قدامة بن جعفر قائلاً: إذا قيل الشرق أو الغرب، أو الشمال أو الجنوب، كانت هذه الأسماء جميعاً تقال بالإضافة إلى شيء بعينه. فإن مصر مثلاً، ونحن نعدها من أعمال المغرب، مشرق لمن هو في بلاد الأندلس، وكذا خراسان مشرق لنا، ومغرب لأهل الصين، وكذلك سائر النواحي لأبد لها من قصبة يشار منها إلى نواحيها⁽⁵⁾.

إلا أن قدامة بن جعفر يستعمل مصطلح «المغرب»، بمعناه الجغرافي في كتابه «الخراج» أثناء حديثه عن الفتح الإسلامي للمناطق الواقعة غرب مصر ابتداءً من مدينة الإسكندرية⁽⁶⁾.

(3) ابن الأثير: الكامل 35/6 (أحداث سنة 163 هـ).

(4) الطبري: الأمم والملوك (أحداث سنوات 182 هـ - 186 هـ). ابن الأثير: الكامل 65/6. د. سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي 61/1 هامش 2.

(5) قدامة بن جعفر (ت 329 هـ - 941 م): الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق الدكتور محمد حسين الزبيدي. ط بغداد 1981 ص 159.

(6) قدامة: الخراج. 350-336. L'encyclopédie de l'Islam T.VI p.1173 (Maghrib).

وفي القرن الرابع الهجري /10 م بدأ مفهوم «المغرب» يتوضح تحديده في المصادر الجغرافية والحوليات الإسلامية عموماً، ويرجع ذلك في الغالب إلى تطور المعرفة ببلاد المغرب وأقاليمه المختلفة، كما يرجع إلى اكتمال علم الجغرافية عند العرب⁽⁷⁾ ويلزم على هذا أن يظهر تقسيم جهوي إقليمي لبلاد المغرب، وهذا ما نلاحظه عند جغرافيين القرن الرابع الهجري ومن جاء بعدهم، وانعسكت اصطلاحاتهم واطلاقاتهم في نصوص الأدب التاريخي المكتوب في المشرق أو الأندلس، و بالتالي في المغرب الإفريقي ومصر. ويحاول ابن خلدون أن يفسر صعوبة التحديد المكاني باختلاف العرف الجاري في زمن تاريخي ما⁽⁸⁾، إلا أننا نرجع مسألة التحديد المصطلحي لمفهوم «المغرب» إلى ظاهرة تكوين الشخصية التاريخية الذاتية وتطور محدداتها الجهوية والإقليمية الخاصة، انطلاقاً من البيئة الطبيعية ومعطياتها التضاريسية والمناخية و النباتية إلى الظواهر البشرية والعمرانية (بالمعنى الخلدوني)، ونبني هذا على ما أنتجه القرن الرابع الهجري/10م من معنى تاريخي في المنطقة، حيث يعتبر ثمرة من نتاج الصراع الداخلي (تنافس القبائل على السيادة الجهوية)، وتدخلات القوى الإسلامية الكبرى في المنطقة (التدخل الأندلسي والعبيدي).

وبناء على عملية الرصد الوقائعي التاريخي، اتضح لنا أن المجتمع المغربي في مرحلة بحثنا هذا كان متجهاً في سياق تاريخي إقليمي، وهذا الإتجاه هو ضعف ظاهرة الاستقرار في النمط القبلي المغربي المتحرك داخل المناطق الجغرافية المتنوعة. والتحليل الدقيق لهذا المجتمع يبين أثر المؤثرات

(7) أندري ميكيل: جغرافية الإسلام البشرية، ج1 القسم الثاني ص114، عز الدين أحمد موسى: النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي ص37-39.

(8) ابن خلدون: العبر ج6، ص193-194. و في أماكن أخرى من العبر.

الجغرافية الجهوية في المجموعات البشرية. فالأسرة والعشيرة والقبيلة والمدينة والمجتمع كله لا يمكن تصورهما ولا فهمهما ولا تفسيرهما بدون ربطها بالأرض وبيئتها، كما لا يتأتى فهمها، ولا تحليل نموها من دون ربطها بمحليتها. يعني هذا أن تاريخ مجتمعنا المغربي يجب أن يؤسس على طبيعة الأرض المغربية وهو كذلك في حقيقة الأمر أولا وأخيرا⁽⁹⁾. فالعمق المكاني للتاريخ المغربي حاضر في هوية إنسانه الذي صنع تاريخه الاجتماعي والسياسي. يعني هذا أن تأثير المجال الطبيعي في الإستقطاب البشري بدويا وحضريا، وكذلك في التشكل الاجتماعي والثقافي التاريخيين.

وابتداء من القرن الرابع الهجري/10م تبلور مفهوم المغرب جغرافيا وسياسيا، مما نتج عنه تقسيم جديد لمكانيته التي حددتها ظروف ما قبل هذا القرن، حيث ظهر مصطلح «المغرب الأقصى»⁽¹⁰⁾.

(9) وفي هذا التأسيس الواقعي للتاريخ المغربي نساير مدرسة «الحواليات "Ecole des Annales في منهجيتها العلمية لكتابة التاريخ. ويقرر هذا «لوسيان فيفر Lucien Febre (1878-1956) بقوله «الحق أن التاريخ السياسي والتاريخ الإقتصادي والتاريخ الاجتماعي مرتبط بعضه ببعض الآخر تمام الترابط. إذن فلا يمكن أن يكون ثمة جغرافية تاريخية دون جغرافية اجتماعية، ولا جغرافية اجتماعية دون جغرافية إقتصادية، ولا جغرافية إقتصادية دون جغرافية طبيعية، فهذه جميعها سلسلة متماسكة الحلقات» (أنظر لوسيان فيفر: الأرض والتطور البشري، ترجمة د.محمد السيد غلاب. ط دار المطبوعات الجديدة- القاهرة 1973 ص128).

(10) وقد أعطى الجغرافيون تحديدا طبيعيا له ابتداء من نهر ملوية إلى المحيط الأطلسي غربا، ويظهر من هذا التحديد أنه لا يخص إلا الجهات الشمالية من المغرب الأقصى، وربما انبنى ذلك على ما عرف في العصر الروماني «بموريطانيا الطنجية» أما الجهات الوسطى والجنوبية فقد أطلق عليها الجغرافيون والرحالة والمؤرخون القدامى أسماء أو تسميات أخرى

...
...
...

أما «المغرب الأوسط» و«المغرب الأدنى أو إفريقية»، فقد استمر الكتاب من جغرافيين ومؤرخين وأدباء يستعملون تحديداتهم وتسمياتهم على أساس «المحددات الطبيعية» من أنهار كبرى أو مرتفعات جبلية. وهذا لا ينفي أن طائفة من الكتاب استمرت تخط في تسمياتها. والمهم أن ولادة «إسم المكان» باعتباره معلما جغرافيا وسياسيا يخضع للظروف التاريخية المتحركة في تشكيله. وعليه نخلص الى أن مصطلح «المغرب» وكذلك مصطلح «المغرب الأقصى» نستعملها في بحثنا هذا بضمون «اجتماعي» أوسع من المضمون «الجيوبوليتيكي»، و بالتالي نقصد بهما «المجال الحيوي Espace vital للمجموعات القبلية من البحر الأبيض المتوسط الى تخوم الصحراء الإفريقية الكبرى، ومن المحيط الأطلسي غربا إلى ما وراء نهر ملوية شرقا حيث تنتشر القبائل البربرية التي كانت تنقلاتها المكانية إما نحو الغرب (المغرب الأقصى) أو عبر محاور طرق القوافل التجارية الصحراوية.

وقد ظهر مصطلح حديث في الدراسات الغربية الحديثة، اعتمده الباحثون المحدثون من مؤرخين وغيرهم وهو «المغرب الإسلامي L'Occident musulman» ويعنون به الجناح الغربي من العالم الإسلامي. ابتداء من ليبيا إلى المحيط بما في ذلك غرب البحر الأبيض المتوسط، وشاع استعماله في اللغات

.../... وبالتحديد إسم «السوس» سماوا به الجزء الأوسط الغربي المطل على المحيط الأطلسي من خريطة مغربنا المعاصر (في القرن العشرين)، وقسموا مصطلح السوس إلى قسمين: «السوس الأقصى» ويضم سلسلة جبال الأطلس الكبير (جبال درن) وما في جنوبها وغربها بما في ذلك تارودانت وسجلماسة، والقسم الثاني هو «السوس الأدنى» ويطلقونه على الجهات الشرقية الوسطى وأحيانا يعنون به الأقاليم الشمالية من مغربنا الأقصى، أنظر: ابن حوقل: صورة الأرض ص64، البكري، الفقرات 250-253، 1318-1320، الإدريسي - النهضة، ط إيطاليا 1978، ص222-227.

ح. مؤنس: تاريخ المغرب ج1، ص4.

الأوروبية الحديثة. ويدافع « ليفي بروفنسال L.Provençal »⁽¹¹⁾ عن صلاحية إطلاقه واستخدامه قائلاً "عدد محدود فحسب بين مؤرخي الإسلام والمسيحية في العصور الوسطى استطاع فيما يبدو، أن يفسح المجال لتعبير سهل، وواضح الدلالة، كي يدخل ويأخذ مكانه من الحياة، هذا المصطلح هو تعبير « الغرب الإسلامي»، والذي أود قبل أي شيء أن أدافع عنه، وأن أبرر استخدامه الذي شاع منذ عهد قريب، وهو ينصرف إلى مجموعة جغرافية بالغة التناسق فيما بينها، وتقع على جانبي غربي البحر المتوسط، وتمتد حتى سواحل الأطلنطي وتشمل شمال افريقيا وشبه جزيرة ابيريا ويتضح من المصطلح الجديد « الغرب الإسلامي» أنه مصطلح حضاري يوازي مصطلح «المغرب»⁽¹²⁾ في استخدام الجغرافيين العرب القدامى ابتداء من الأضطخري. وليس مصطلحا مكانيا تطور تطورا جغرافيا وسياسيا مثل مصطلح «المغرب الأقصى». فالمغرب الإسلامي يعني منطقة حضارية متميزة

.../... وبالتحديد إسم «السوس» سموا به الجزء الأوسط الغربي المطل على المحيط الأطلسي من خريطة مغربنا المعاصر (في القرن العشرين)، وقسموا مصطلح السوس إلى قسمين: «السوس الأقصى» ويضم سلسلة جبال الأطلس الكبير (جبال درن) وما في جنوبها وغربها بما في ذلك تارودانت وسجلماسة، والقسم الثاني هو «السوس الأدنى» ويطلقونه على الجهات الشرقية الوسطى وأحيانا يعنون به الأقاليم الشمالية من مغربنا الأقصى ، أنظر: ابن حوقل: صورة الأرض ص64، البكري، الفقرات 250-253 ، 1318-1320 ، الإدريسي - النزهة، ط إيطاليا 1978 ، ص222-227 .
ح. مؤنس: تاريخ المغرب ج 1 ، ص 4 .

(11) ليفي بروفنسال: الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة د. الطاهر أحمد مكي / ط دار المعارف / القاهرة 1979 ص.ص9-50 .

(12) ل.بروفنسال: نفسه ص10 .

الإسلامي برمته⁽¹³⁾ الذي نرى فيه مشرقا ومغربا. وفي جميع الأوضاع نصل إلى نتيجة وهي أن مصطلح «المغرب» ظهر واستمر معناه يعني «الجهة» على مستوى «دار الإسلام» الكبرى أما مصطلح «المغرب الأقصى» فقد بدأ معناه بالمعنى «الإقليمي» ثم واكبه المضمون السياسي الذي تحكمت «الجغرافية» في تدقيق وضبط «دلالتة التاريخية». وهذا ما حملنا على معالجة معناه في القرن الرابع الهجري/10م موضوع الدراسة. بمضمونة الجغرافي التطوري، ثم ما ترتب على ذلك من مستويات تاريخية سياسيا.

(13) وقد استخدمت الموسوعة الإسلامية L'encyclopédie de l'islam " مصطلح الغرب الإسلامي استخداما واسعا، وخاصة في طبعها الجديدة La nouvelle édition :

west islamische أو islamic west أو L'occident musulman

تطور مفهوم المغرب الأقصى إلى 10 هـ / م: رصيد التاريخ أساس الوجود

في إطار البحث عن الأصول نتساءل عن الإسم الذي يمكن أن يكون قد أطلقه «الأهالي» أو «البربر» على المنطقة التي سكنوها أو عاشوا فيها؟ أ طرح السؤال ويطرحة غيري، وأنا على بينة مما عرفته المنطقة من مؤثرات حضارية داخلية أو خارجية. فالتسميات التي أطلقت على المنطقة إما كليا أو جزئيا يظهر فيها بوضوح المؤثر الخارجي منذ العصر القرطاجي إلى العصور الإسلامية، فهناك تدرج دائم في المنطقة المغربية، من سيطرة شكل من أشكال الحضارة إلى سيطرة شكل آخر، حيث ينشأ كل مرة مستوى أعلى من التطور الجديد في المجتمع عموما، ورغم ما حدث من تطور تاريخي في العلاقات الإجتماعية المغربية إلى حدود العصور الإسلامية الأولى، فإن طبيعة النظام العام الذي يوجه مسيرة العلاقات الإجتماعية، تحكمها سلطة عليا (الدولة) من نوع متميز، أهم خصوصياته أن الدولة لا تعتبر مالكة للأرض في المجموعات القبلية والعشائرية المغربية، مثلما لا يعتبر الخواص ملاكا حقيقيين، ولهذا لم تقم الدولة بالمشاريع الكبرى، وهذا المضمون الإجتماعي له أثره في الإنتاج المفاهيمي بين إنسان المغرب وبلاده (وطنه) كلية.

يرى الباحثون المتخصصون في التاريخ القديم⁽¹⁴⁾ أن «البربر» لم يكونوا في المنطقة «المغربية» قبل (4500 ق.م) ويعلل أصحاب هذا الرأي بعدم

(14) ج. كامبس: G.Camps وبالوت L.Balout ووفابريه Fabrer وقد لخص بإحكام تلك الأبحاث « جيهان ديزانج J.Desenges في بحثه ضمن كتاب "تاريخ إفريقيا" العام المجلد الثاني ص 432 . طبعة جين أفريك، اليونسكو 1985 .

وجود شعائر الدفن القفصية⁽¹⁵⁾ في عالم ليبيا البربرية ويقرر هؤلاء الباحثون⁽¹⁶⁾ « أن التعمير التاريخي للمغرب هو بالتأكيد نتيجة اندماج بنسب غير محددة بعد بين ثلاثة عناصر : الايبيرية - الموريطانية القفصية، وسلالة العصر الحجري الحديث « كما يفترض هؤلاء أن انتهاء الفترة المطيرة في شمال القارة الإفريقية بدأت حوالي منتصف الألف الثالثة قبل الميلاد، وهذا العامل الطبيعي هو الذي أدى الى فصل الصحراء الإفريقية عن شمالها⁽¹⁷⁾. وهذا التحول أعطى ارتباط بلاد المغرب بحضارات حوض البحر الأبيض المتوسط، هذا الإرتباط الذي أخذت تظهر معالمه في الألف الثانية قبل الميلاد⁽¹⁸⁾».

وعبثا نبحت عن الإسم الذي أطلقته هذه السلالات على مواطنها في هذه المنطقة التي انتهينا إلى تحديدها في الشمال الغربي للصحراء الإفريقية، ويجب أن ننتظر العصر الفرعوني (الأسرة 19) عندما ضم « رمسيس الثاني » الفرق « الليبية » إلى الجيش المصري، ليبدأ ذكر شعوب « المغرب » في التاريخ المصري، ويقترن ذكرهم بإطلاق إسمهم على بلادهم (التسمية المكانية ترتبط هنا بالإنسان) ، وهذه هي أول مرة يشار فيها إلى « الليبو=Libou » ومن إسم هؤلاء الناس اشتق الإغريق اللفظ الجغرافي « ليبيا » التي كانت عندئذ تنطبق على منطقة تحركهم، ثم تدريجيا على كل افريقيا⁽¹⁹⁾. و في عهد الملك

(15) أنظر: اليونسكو: تاريخ إفريقيا العام. المجلد الثاني ص 432 (بحث ج. ديزانج) الترجمة العربية.

(16) نفسه (تاريخ إفريقيا العام) ص432-433 .

(17) نفسه والصفحة 433 وصاحب هذا الرأي ج.كامبس.

(18) ظهر ذلك الأثر في المصنوعات النحاسية والبرونزية، والفخار المصقول اللامع.

(19) ج.ديزانج: تاريخ إفريقيا العام 440/2 (الترجمة العربية) ط1985 .

الفرعوني مرنبتاح في سنة 1227 ق.م ، ذكر إسم «المشوش Meshwosh» باعتبارهم الجيران الغربيين لليبو⁽²⁰⁾، وترى الأبحاث المتخصصة أن الليبيين كانوا يستخدمون العربات من خليج سرت إلى جنوب المغرب⁽²¹⁾ ، هذه العربات التي اقتبسوها من المصريين والتي صنعت كلية من الخشب⁽²²⁾ و في عصر الرحلات الفينيقية في البحر الأبيض المتوسط خلال الألف الأولى قبل الميلاد يبدأ دخول المغرب في التاريخ⁽²³⁾ المكتوب، ويبدأ في هذا العصر الطويل الذي يمتد حوالي ألف سنة، ما يمكن أن نعتبره بداية التقسيم الأول لبلاد المغرب (البربر) إلى جهات حسب المجموعات القبلية المشهورة في جهات ومواطن انتشارها أو مجال نفوذها الحيوي. وفي هذه المسألة لا يعتمد المؤرخون على أي مرجعية محلية، وإنما يبنون ذلك على الكتاب الإغريق والرومان. ويلاحظ أن هذا التقسيم المكاني للمنطقة يأخذ «هويته» من إسم أهاليه، حيث تحمل الجهات أسماءها من سكانها غير الفينيقيين. فقسم المؤرخون الإغريق والرومان سكان المغرب إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

(20) نفسه مع ملاحظة هامش 41 .

(21) نفسه ص441 هامش 50 .

(22) نفسه ص442 .

(23) اعتمد الباحثون على «هيرودوت= Herodote» وعلى كتاباته اعتمد المؤرخ الفرنسي «ستفان كزيل = S.Gsel» في عمله الكبير Histoire , Ancienne de l'Afrique du Nord ، وكذلك اعتمد على الجغرافي الإغريقي «سترابون= Strabon» في كتابه «الجغرافيا Geographie» والذي ترجمه إلى الفرنسية إ.أميدي A.Amédée سنة 1880 م. ثم لاحظ ما سجله «الأستاذ عبد الله العروي» على قراءتها وتأويلها؟ تاريخ المغرب ص84

أولا : مجموعة القبائل الغربية.

وهذه المجموعة تتألف من قبائل كانت تستوطن في الجهات المغربية من المحيط الأطلسي غربا إلى وادي شلف، وتسمى ب «الموريين»=Mauri وMaure=، وسمى الكتاب الإغريق مناطق وجودهم وانتشارهم Maurousia، ولعل التسمية «مروزيا - أو - موريزيا» هي أول الأسماء التاريخية التي أطلقت أو سمي بها «المغرب الأقصى»، ويعني هذا أن هذه التسمية تعني «الرقعة الجغرافية الغربية الأكثر بعدا» بالنسبة إلى بلادهم من «ليبيا». ثم استمر استعمال هذا المصطلح «موريزيا» بمفهوم سياسي، وخاصة في أوائل القرن الرابع قبل الميلاد⁽²⁴⁾. وقد استعمل المؤرخون الرومان هذا الإسم بهذه الدلالة المكانية الجغرافية والسياسية، وكتبها المؤرخ ليفيوس برسم «موروزي =Maurusii» واشتق منها شعراء آخر العهد الجمهوري الروماني النسبة «موروزيوس =Maurusius» وما لبثت أن تحرفت إلى «موري =Mauri» كما ذكر سترابون أن هذه الأخيرة هي المتداولة في عصره⁽²⁵⁾ عند الأهالي والرومان على حد سواء. وذكر الجغرافي اليوناني «بطليموس =Ptolémés» والمؤرخ «بليينوس =Plin» قبيلة «موري =Mauri» ووطنها قريبا من نهر ملوية. ولعل اشتقاق كلمة «أور» البربرية منها والمتداولة في اللهجات البربرية المغربية على اختلاف في نطقها والتي تعني «الجبل» أو «تعالى» أو «إت» ويرجع المختصون في اللغة الفينيقية أن تكون لفظة «ماورو» أو «موري»

(24) وقد ورد هذا الإستعمال السياسي عند «ديودور = Diodore» الصقلي لدى إشارته للملك الذي كان يحكم موريزيا في القرن الرابع ق.م. أنظر محمد البشير شنياتي: التغيرات الإقتصادية والإجتماعية في المغرب أثناء الإحتلال الروماني. ط الجزائر 1984 ص157 .

(25) نفسه ص158 .

محرفة من تحريف لفظ «ما حوريم» الذي يعني الغرب. فموريزيا هي «ماحوريت» أي بلاد الغرب. وتقابلها في الإغريقية «هيسبريا=Hesperii»⁽²⁶⁾ أو «هيسبرس =Hesperis»، يعني هذا أن التسمية ب «الموريين أو الموريزيين» بدأ معناها بإطلاقها على السكان من نهر شلف إلى المحيط الأطلسي. ثم أطلقت هذه التسمية بمعنى إداري وسياسي في العهد الروماني. وبذلك انتقل مضمونها من ارتباطها بالسكان إلى المستوى الجغرافي حيث شمل ولايتي موريطانيا (الشرقية والغربية) موريطانيا الطنجية (نسبة إلى المدينة) وموريطانيا القيصرية (نسبة إلى الأمبراطور الروماني). وقد درس هذه المسألة Desanges و Camps في أبحاثهما⁽²⁷⁾ وكذلك R.Rebuffat⁽²⁸⁾. ونلاحظ بصورة عامة أن هذه المصطلحات والتسميات لم تكن من الأهالي وإنما وردت على الأهالي، فالشعوب الأخرى هي التي عبرت بلغاتها على تسمية المنطقة وسكانها.

(26) نفسه ص 159 . وقد ناقش «كاميس =Camps» الأصل الطوبونيم في دراسته عن الملك البربري «ماسينسا» الذي نشر في دورية Libyca عدد 8 الصادر في سنة 1960 . وعالج المسألة أيضا د.محمد البشير في بحثه الذي اعتمدت عليه في النتائج (ص158-160).

(27) نحيل هنا على بحث Desanges الذي نشره في دورية L'Antiquités Africaines مجلد 15 سنة 1980 ص 77-89 . وقد أكد في هذه الدراسة ما سبق له أن انتهى إليه في عمله على القبائل Les tribus (ص 36). أما Camps فقد عالج المسألة في بحثه عن Beja سنة 1954 و كذلك في بحثه Une frontière inexplicée, la limite de la berbrie Orientale والذي نشره سنة 1973 ضمن الأعمال المهداة للباحث J.Despois .

(28) أنظر ملاحظاته الخاصة حول الحدود التي توجه الموريطانيتين في العهد الروماني والتي كانت متاخمة لشرق نهر ملوية "Notes sur les confins" والذي نشره في سنة 1971 Studi Maghribine T.4.

ومن قبائل البربر التي تكون مجموعة القبائل الغربية التي تستوطن موريزيا أو موريطانيا بعد ذلك، نجد قبائل «البقواط أو البكواط = Baquates أو Baccuates»⁽²⁹⁾، وتشير الوثائق و الدراسات إلى أن هذه القبائل تمثل أكثر قبائل موريطانيا الطنجية في العصر الروماني، كما تؤكد الوثائق على أنهم كانوا متحدّين مع قبائل «البقار» المنتشرة بمنطقة الونشريس والطيبري والبابور، إلا أن المؤكّد أن موطنهم الرئيسي كان هو حوض نهر سبو بما في ذلك ضواحي مدينة «وليلي = Volubilis» وسفوح الأطلس المتوسط⁽³⁰⁾. ويبقى سؤال، هل يعتبر هؤلاء هم أسلاف قبائل «برغواط = Barghwata» الذين كان لهم نشاط كبير وإمارة في بلاد «تامسنا» في المغرب الأقصى خلال العصر الإسلامي الأول؟

(29) اهتم الباحثون بهذه المجموعة القبلية، وقد أشارت إليهم النقوش اللاتينية كما ذكرهم بطليموس وغيره. ويرى المؤرخ J.Carcopino وجود علاقة سلافية مع برغواط (أنظر Le Maroc Antique ص 612) ويرى Le Tourneau في الموسوعة الإسلامية (ط الجديدة L'Encyclopédie de l'Islam) مادة برغواط (T.I. P.1075) أن برغواط من قبيلة مضمودة. وهذا يرجع إلى اعتماده على المصادر الإسلامية ولم يهتم بالأبحاث المتخصصة في دراسة المغرب القديم. ويؤكد ما ذهبنا إليه الباحث «مارسيل بنعبو = M.Ben Abou» في دراسته عن المقاومة الإفريقية للرومنة:

La résistance Africaine à la Romanisation . Paris 1976. p.127 et note 75, et P.135-136, et voir : A.Laroui:Hist. Mag P.73

ونضيف أن الدراسات اللسانية الأمازيغية قد تكشف عن حقائق جديدة تغني هذا الميدان في البحث التاريخي المغربي بوجه عام.

(30) أنظر في هذا الصدد محمد البشير شنيّتي: التغيرات الإقتصادية ، ص-160 162 ،ع.العروي: مجمل تاريخ المغرب، ص 84 وقد لاحظ بتحفظ كبير شكوك وخلافات الباحثين في تفسيراتهم أسماء البربر، وغموض النصوص القديمة التي وردت فيها تلك الأسماء.

ومن القبائل الغربية: قبائل البقار =Bavares» بشرق ملوية وضواحي
وهران وسطيف (وهذه مناطق زناتة في العصر الإسلامي).

ثانيا: مجموعة قبائل الوسط والشرق.

وأهم قبائلها التي تعيش في الداخل أي شرق الموريطانيتين مجموعة
بشرية وصفها الكتاب الإغريقيون واللاتينيون بالنوميديين =Numidii
Nomidae وهم الذين سيطروا على المنطقة الوسطى من المغرب الكبير في عهد
ماسينسا (النصف الثاني ق.م =148 ق.م) وهناك أيضا قبائل «الجيتول
=Gaetuli» وكانت الجيتول ضاربة بين المحيط الأطلسي غربا حتى فزان شرقا.

ثالثا: مجموعة الجيتول.

وهذه هي التي تكون المجموعة الثالثة «الجيتول=Gaetuli»⁽³¹⁾ وهو الاسم
الذي أطلق على الرعاة الحقيقيين على طول حوافي الصحراء الشمالية. ويعني
هذا أنها لم تكن تنتمي إلى أثنية واحدة. وشبههم «سترابون =Strabon»
بالعرب البدو. وقد انتهت الأبحاث إلى أن «الجيتول» كانوا مندمجين
سياسيا مع الشمال من الناحية السياسية والإدارية. فهم «موريون» في
الغرب الجنوبي، و نوميديون في السهوب والمرتفعات جنوب نوميديا
إفريقيا. وهناك أيضا قبائل «الموزولامي =Musulamis» الليبيون وانتشروا
أيضا في جنوب نوميديا، وربما كانت مدينة سدارته من إنشائهم، وقبائل
الجرمانتيون.

يتبين أن استخدام مصطلح «المغرب الأقصى» بدأ مع دخول المنطقة في
مجال الاتصال الحضاري لشعوب حوض البحر الأبيض المتوسط، ولعل هذا

(31) محمد البشير شنييتي: التغيرات ص164-167 . تاريخ إفريقيا العام 436/2-438

الجانب هو الذي جعل المفكر المغربي عبد الله العروبي يتساءل عن صعوبة التسمية «مغرب» أو «مغرب أقصى» أو سواهما⁽³²⁾؟ وانتهى إلى أن مصطلح «المغرب» هو أدق مصطلح، لا بمعناه الجغرافي، أو بالمعنى التطوري الحركي التاريخي، رغم أن «العروبي» يستعمل مصطلح «المغرب» بمعناه الجغرافي العربي الإسلامي القديم من برقة إلى المحيط الأطلسي ويمدد دلالاته في الجنوب إلى حدود السنغال⁽³³⁾. فهذا الاستخدام لمعنى «المغرب» عند الأستاذ العروبي هل يعني أن القسم الشمالي الغربي لأفريقيا بدأ يدخل في مرحلة جديدة وهي مرحلة التأثير، بدلا من قابليته للمؤثرات الخارجية؟ فتاريخ المغرب القديم والوسيط أظهر البلاد على أنها منطقة مفتوحة قابلة للتأثير بالغير، وهذا لا يعني أن منطقة المغرب منطقة لا تنتج بغزارة الأفكار الأصيلة، كما زعم المؤرخون الاستعماريون المهتمون بالتاريخ المغربي حيث وجهوا أبحاثهم فيه توجيهها يعتمد الأساس القبلي، الذي اعتبروه أساسا للتنظيم الاجتماعي⁽³⁴⁾. صحيح إننا نحن المغاربة دخلنا التاريخ على يد غيرنا من فينيقيين وإغريق ورومان، وعلى يدهم اكتشفنا أنفسنا، وعلى أساس تراثهم الأدبي الفينيقي واليوناني واللاتيني أخذنا نحدد مسمياتنا الإثنية والمكانية (جغرافيتنا العامة)، ورغم كل هذا نطرح السؤال الآتي منهجيا: كيف نقرأ تاريخنا في تاريخ شعب أو شعوب أخرى؟ وقد حاول الأستاذ العروبي أن يفتح مناقشة هذا السؤال الجديد في الدراسات التاريخية المغربية⁽³⁵⁾، والذي لا يجد حله علميا إلا في الدراسات الأمازيغية الأكاديمية،

(32) عبد الله العروبي: مجمل تاريخ المغرب، الرباط 1984 ص 29-31 .

(33) نفسه ص 30 هامش 1 .

(34) نفسه ص 46 .

(35) نفسه ص 51 . واعتمادا على إعادة القراءة التحليلية للتاريخ المغربي يتميز

على المستوى اللساني والطبوني والتراثي بوجه عام. ومن هنا يمكن أن نقترح قراءة لمعنى التسمية التي عمت الشطر الغربي من المغرب الكبير⁽³⁵⁾. أعني أن يكون «الماوري = Mauri» من طرد بعد أن سلبت أرضه، وظل يعيش خارج الحزام الأمني = Lims» أما النوميدي = Nomidii هو المزارع الصغير أو العامل الزراعي المياوم، الذي يثور من حين إلى آخر لينتقم ممن يستغله⁽³⁶⁾. وقد استمر الأهالي في الموريطانيتين (القيصرية والطنجية) وكذلك السطيفية في نشاطهم المضاد للتدخل الخارجي الروماني والوندالي والبيزنطي، على عكس أهالي نوميديا منذ إصلاح «ديقليديان» سنة 285 م⁽³⁷⁾.

.../...بصفة تدريجية مغربان: مغرب صحراوي حافظ على سمات حضارة العهد الحجري الصقيل كما تبلورت أولا في وادي النيل.. ومغرب ثان متوسطي (مجلد تاريخ المغرب ص 85).

(م35) العروي: نفسه ص78 .

(36) د.محمد التازي سعود: حرب يوغوطة، للمؤرخ اللاتيني سالوست (طبعة

فاس بدون تاريخ) وتقديمه مؤرخ ب 1978 . العروي: تاريخ المغرب ص 81

G.Camps : les Berberes, pp.79-86

(37) فقد سجلت سنة 285 م جلاء الرومانيين في عهد الامبراطور «دقلديانوس

=Diocletianus» عن كل المناطق جنوب وادي لوكوس في موريطانيا الطنجية

وأدى هذا الحدث إلى نشأة موريطانيا السطيفية =Mauretania sitifensis»

وألحقت موريطانيا الطنجية بالوحدة الإدارية الكبيرة "Diocesis" التي

تكونت من الولايات الإسبانية. ويمكن هنا أن أثير للنقاش موضوع معنى

مصطلح «الموريون Les Maures» إلا يكون معناه هو «الرافض للرومانيين»

ولذلك عم وشمل إطلاقه الموريطانيتين الطنجية والقيصرية؟

أنظر : J.Desanges: Permanence d'une structure indigène

والذي نشره في P.89-77.L'Antiquité Africaine, T.15. 1980

وأنظر أيضا M.Ben Abou: La Résistance africaine P.238-394

ثم أنظر: ش.جوليان: إفريقيا الشمالية 1/276-277 .

ويظهر أن هذا الوضع بدأ منذ عهد «بوكوس» إلى سنة 33ق.م على مستوى العلاقة بين الأهالي أي السكان، وبين البلاد (بمعنى المكان)، هذا الوضع الذي قام من أجل تحقيقه وهو «المغرب المستقل»⁽³⁸⁾، وهو مغرب «الماوريا» Maurii هذا إذا صح أن كلمة «ماوري»= Maurii تعني لغويا ساكن الغرب وهذا لا يعني أننا ننظر إلى هذه التسميات على أنها قبائل كما نفهمها في عصر ابن خلدون (ق 14 م)، وإنما على أنها تسميات تعبر عن جهات، ذات مضمون مكاني واجتماعي، وكانت ولادة التسمية نتيجة لمخاضتاريخي طويل ومشترك بين شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط. ثم تطورت الوقائع التاريخية بعد المرحلة الرومانية في اتجاه آخر، ولكن لم تسقط الدلالة الإسمية «للمغرب الأقصى» من الوجود التاريخي رغم بروز ظاهرة «التبعثر»⁽³⁹⁾ التي عرفتها بلاد البربر كلها هذه الظاهرة التي كانت ظرفية ما لبثت أن وجدت ذاتها في حركة الفتح الإسلامي العربي الذي يكرر بواقع جديد، التجربة الفينيقية السابقة.

(38) العروي: مجمل تاريخ المغرب ص 88 ، ش.جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية 163/1 . عمار محجوبي: تاريخ إفريقيا العام 480/2 .

(39) اقتبسنا هذه التسمية «التبعثر» من الأستاذ عبد الله العروي في «مجلد تاريخ المغرب» ص 84 . ويستعمل هذا التعبير «التبعثر Un éparpillement social» بمعناه السوسيولوجي، مما أعطاه عمقا في الإستعمال الذي قصدته في تحليلي . (A.Laroui: Histoire du Maghreb P.59)
وهذه المرحلة عالجها «كورتوا»= Courtois في دراسته الببليوغرافية، أعدها ونشرها في المجلة المتخصصة Revue Africaine 1952، وهي التي سماها من روما إلى الإسلام (بيير سلامة: تاريخ إفريقيا العام 513/2 وما بعدها).

المغرب الأقصى في مرحلة التبعر أو من الرومان إلى الإسلام

لعل الإشكال الأساسي هو الإطار الزمني لتحديد هذه المرحلة، ونقترح أن تكون البداية هي القرن الرابع الميلادي، أي ما نتج عن الجلاء الروماني من الموريطنيتين بعد هزيمة الجيش الروماني على نهر «لوكوس سنة 285 م»، لأن ذلك أسفر عن ظاهرة تاريخية جديدة في المجتمع المغربي يمكن أن نسميها ظهور سلطة الزعماء المحليين من الأهالي. وتمتد هذه الظاهرة في التاريخ الموريطاني إلى ما بعد الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي بأشكال أخرى. ففي هذه المرحلة نلتقي بظاهرة الميل إلى الإنقسام والتنافس الإقليمي وخاصة عندما تختفي السلطة المركزية. وفي هذه الحالة يبرز العامل الجغرافي باعتباره عاملا قويا في فرض التقسيم السياسي (بمعنى مجال النفوذ القبلي). وهكذا تمتد هذه الوضعية في حقبة زمنية من 285 م⁽⁴⁰⁾ إلى 685 م وهو ما يستغرق 400 سنة، أربعة قرون من «البعثة» يمكن أن تطبع البنية الإجتماعية المغربية برسوخ ظاهرة «الإستقلال القبلي» رسوخا يكاد يكون

(40) و في عهد الإمبراطور «ديقلديانوس = Diocletianus» (284-305 م) عندما ثارت قبائل «البقار = Bavares» الذين كانوا يسيطرون على المناطق الممتدة بين أعالي نهر ملوية إلى الجنوب الشرقي من سطيف. وهذا المجال هو موطن زناة في العصر الإسلامي. (أنظر جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية (Camps:Les Berberes P:232-234.273/1

وبهذا الترابط التاريخي البشري تتلاحم الوحدة الجغرافية الطبيعية مع وحدة الموقف الإجتماعي الإنساني في الموريطنيتين بغرب نهر ملوية وشرقه مما أسقط مقولة الحدود المبنية على هذا النهر من وجهة التكوين التاريخي لبلاد «ماحوريم أو ماحوريت». و نسجل أن الفصل بين الموريطنيتين كان لأسباب إدارية فقط.

أبرز سمات التاريخ الإجتماعي المغربي. يصعب تجاوزها أو التغلب عليها حتى في ظروف الأنظمة القوية الوحودية طيلة العصور الإسلامية في المنطقة من عبيدين وأمويين أو مرابطين وموحدين ومرينيين (296هـ/909م - 760هـ/1359م).

إذن ما هو الميراث التاريخي الذي شكل الجغرافية التاريخية للمغرب في العصر الإسلامي إلى حدود القرن الرابع الهجري/10م؟ وهل هو ميراث التبعثر الإجتماعي والتوترات السياسية⁽⁴¹⁾؟ وهل يمكن أن يؤدي ذلك إلى تكوين جغرافية تاريخية ذات أبعاد عرضية (من الغرب إلى الشرق) بدلا من البعد الطولي من الشمال إلى الجنوب كما كونهت الإمبراطورية الرومانية قبل 285م؟

هذه أسئلة تطرح نفسها على أساس أن «التاريخ صار داخليا» على امتداد هذه المرحلة. ولأن وقائعه الكبرى لها مكانتها في بلورة الزمن التاريخي المغربي، على امتداد العصور الوسطى. فهذه الحقبة تحققت فيها ظاهرة «الإستقلالية الإقليمية» وتكون ضمنها ما نسميه «الكبرياء الخصوصي» هو أساس التعايش والتعامل الإجتماعي بين المجموعات والأفراد. والمحطات التاريخية التي كانت في هذه التطورات هي في سنة 285م وبها بدأ الإنتصار على النفوذ والهيمنة الرومانية⁴² وفي 429م تمثل زحف الإعصار الوندالي المتجه نحو إفريقيا=Africa، وفي سنة 533م هبت من الجهة الشرقية رياح البزنطيين إلى أن وصلت جيوش الفتح الإسلامي في سنة 27هـ/649م، ثم دخلت المنطقة في تحولات جديدة على مستوى التطورات الداخلية في منظومة «الجماعة الإسلامية» وبدأ ذلك مع ثورة الخوارج الأولى سنة 122هـ/741م، و تبع ذلك نشأة الإمارات المحلية المستقلة إلى أن دخلت

(41) العروي : مجمل تاريخ المغرب، ص95 .

المنطقة في حلبة الصراع بين العبيديين وأمويي الأندلس في بداية القرن الرابع الهجري (296 هـ / 909 م). ونساير الأستاذ العروي⁽⁴²⁾ في رؤيته لما أعطته هذه المرحلة من تشكيل وتمايز للكيان الجغرافي التاريخي المغربي، إذ يرى أن ذلك أدى إلى: «تعميق وتركيز تقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق: مغرب صحراوي، ومغرب وسطي، ومغرب مفتوح. ثلاثة مستويات تاريخية، كل مستوى يحدد تطور الآخر» وكان هذا التقسيم تحكمت فيه الجغرافية الطبيعية دون أن يكون للجغرافية البشرية دور في توجيهه. مما يعمق عبودية مغاربة هذه المرحلة وخضوعهم لتحكم المؤثرات البيئية في نظام حياتهم الفردية والإجتماعية. واضح أن هذا التقسيم الثلاثي مختلف عن التقسيم الثلاثي الذي لاحظناه في العصر الروماني قبل 285 م. ومختلف عن التقسيم الثلاثي الذي نجده في العصور الإسلامية، وهذا يعني في عمق المعنى التاريخي تطور جدلية الإنسان والمكان للوصول إلى توافق منطقي بين البيئة ومجتمعها، أي أن المكان التاريخي والزمان التاريخي هما وحدة تمثل «الوطن والتراث». فمغرب التشتت والتبعثر الذي أفرزه واقع ما بعد 285 م. هو مغرب ما بعد 296 هـ / 909 م إلى حوالي منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. فهل تعتبر هذه المرحلة هي العصور الغامضة؟ وغامضة بأي معنى⁽⁴³⁾؟ نترك السؤال مفتوحا ونعود إلى الإطار

(42) العروي: مجمل تاريخ المغرب ص 98 .

(43) تصادقنا هنا أبحاث «كوتيه»: Gautier: Le passé de l'Afrique du nord, les siècles obscures. Payot. Paris 1952 .

وأبحاث Mauny وخاصة les siècles obscures de l'Afrique noire. Paris 1970 . هذه الأبحاث المبنية على نظرية أن البدو لا ينتجون وطنا ولا دولة. وبالتالي لا تاريخ لهم فهم بالضرورة عليهم أن يخضعوا، ورأيهما هذا يبرر به الاستعمار الفرنسي للمغرب العربي 1830 م، 1881 م، 1920 م.

الجغرافي والتاريخي للمغرب (43م)؟

ونطرح السؤال الآتي: ماذا نتج تاريخيا في المرحلة (285-909 م) على مستوى المغرب، هل نتجة مغرب مجزأ جزأته الطبيعة الجغرافية من الشمال إلى الجنوب (جبال الريف والأطلس بأجزائه وسهوله ثم صحراء) أم نتج مغرب مفتوح ومغرب الوسط ومغرب الصحراء؟

إن الحدود الجغرافية والطبيعية التي استمرت عاملا من عوامل الضبط المكاني في النظام القبلي المغربي لا تستطيع تفسير ما يعرف مصطلحيا «بالمجال الحيوي» على أساس أن يكون هو منطلقنا في هذه المرحلة لضبط الإطار الكلي للمغرب الأقصى. فقد استمرت في العصر الوندالي والبيزنطي Mourousia أو Maurii كما صادفتنا في العصر الإسلامي الأول مواطن «زناتة» و «مصمودة» و «صنهاجة» فالمكان يتحدد هنا بالإنسان الذي ظل على امتداد الحقبة يتحرك إما من الشرق إلى الغرب أو من الشمال إلى الجنوب. والمهم هنا هو استمرار الإحتفاظ بالشخصية القبلية التي رسختها بقوة الإنقسامية الإجتماعية، وأعطت من حين لآخر أحلafa على شك أنظمة سياسية هشة. فهل يعتبر هذا عامل تخلف كما لاحظ ذلك الأستاذ العروي (44)؟

(م 43) ونلاحظ أن المؤرخ «د.محمد الطالبي يؤكد أن إفريقية الأغلبية قد اتخذت ذاتها الخاصة منذ عهد الأباطور الروماني Diolétien (284-305 م) .
أنظر: الدولة الأغلبية. ط. دار الغرب الإسلامي 1985 ص145 وهامش 265 .
وينتج على هذا أن الجهات الغربية الإفريقية البروقونصلية اتخذت ذاتها الخاصة منذ نفس المرحلة.

(44) العروي: المجلد 106 .

وما دام الإنسان هو أساس التاريخ. لأن التاريخ حقا هو تاريخ البشر للبشر و بالبشر (45) فإن الدراسات الحديثة،⁽⁴⁶⁾ التي اهتمت بالديمغرافية التاريخية للمغرب الكبير، جعلتنا نسجل عليها أنها لم تعط أرقاما دقيقة لحجم السكان في المنطقة خلال العهد الروماني، مع العلم أنه كان يجري تعداد دوري لأغراض مالية، ضريبية وخراجية، ولم يصل إلينا شيء منها⁽⁴⁷⁾، وهذا أيضا كما يصدق على العصر الروماني يصح بالنسبة للعصر الإسلامي⁽⁴⁸⁾ ورغم انتقادات «بلوخ» ل «كورتوا» فإن سكان شمال إفريقيا في الفترة بين منتصف القرن الثاني والثالث الأول من القرن الثالث عندما كانت إفريقيا الشمالية في قمة الرخاء والإزدهار، بلغ تقدير عدد سكانها حوالي ستة ملايين

(45) العروي: مفهوم التاريخ ج 1 ص 34 (فقرة 1 ، 1 ، 2)

(46) نعني هنا أبحاث Ch.Courtois وكذلك Beloch. لو كذلك أبحاث G.Chr.Picard وأبحاث Lézine وهذه الأبحاث هي التي اعتمدها الأستاذ عمار محجوبي في تقديرات عدد السكان ومنه استقيننا معلوماتنا. (أنظر:ع.محجوبي: تاريخ إفريقيا العام 491/2 .

(47) تشير الدراسات الحديثة إلى وثائق ترجع إلى العصر الروماني، يمكن أن تكون منطلقا لهذا النوع من الدراسات التاريخية التي ما زالت في بدايتها وهو ما يعرف ب «ألواح البيرتيني = Tablettes Albertini» التي نشرت في Paris 1952.(العروي: مجمل تاريخ المغرب ص 104 (الأصل 74). وقد عالج الموضوع Marcel Ben Abou في دراسته عن المقاومة الإفريقية ضد الرومان ص 385 وما بعدها.

(48) رغم أن فريضة الزكاة وجباية الخراج وجميع أنواع الضرائب الإسلامية تفرض وجود سجلات إحصائها وجبايتها فإن المصادر الإسلامية لا تحتفظ لنا بشيء منها، وكل ما لدينا تقديرات تعميمية ما زالت الأبحاث لم تقم بعملية فحصها علميا. وهنا أيضا تطرح أهمية النصوص الفقهية التي وصلتنا من فقهاء الإسلام، والتي ما زالت لم تستغل في هذا الحقل الجديد من الدراسات التاريخية .

ونصف (6.500.000 نسمة) وكان منهم ثلاثة ملايين (3.000.000 نسمة) هم سكان الموريطانيتين⁽⁴⁹⁾ الطنجية والقيصرية، وتوحدتا في نهاية القرن الثالث (285 م)⁽⁵⁰⁾، وعدد سكان إفريقيا البروقنصولية ثلاثة ملايين ونصف (3.500.000 نسمة). ويلاحظ أن هذه التقديرات خاصة بمجال النفوذ الروماني أي داخل: Limes الليمس الروماني. وبقيت المجموعات البشرية المغربية خارج التقدير كما كانت خارج الحدود الرومانية وهي التي كانت خارج⁽⁵¹⁾ الثغور Limes= . ومجموع الذين عاشوا داخل نطاق «الليمس=Limes وفي خارجه جنوبا هو ما نسميه «المغاربة التاريخيون».

ومهما كانت الخلافات بين الباحثين حول موضوع «الأصول العرقية أو السلافية لسكان «المغرب»، فإن التعمير التاريخي للمغرب هو بالتأكيد نتيجة اندماج - بنسب غير محددة بعد - بين ثلاثة عناصر: الإيبيريين، الموريطانيين، والقفصيين وسلالة العصر الحجري الحديث⁽⁵²⁾، وقد امتزجت

(49) أنظر بهذا الصدد ع، محجوبي: تاريخ إفريقيا العام ج 2 ص 492 هامش 26 ، ومناقشة الموضوع الديموغرافي عند «محمد البشير شنياتي التغيرات الاقتصادية ص 201-206 .

(50) قصدت بالتوحيد هنا رفضهما للسيطرة الرومانية ومقاومتها لها، ونسجل أيضا أن هذه الأرقام تعتبر أرقاما تقديرية قابلة للنقاش كما سجل ذلك أيضا : Ch. Courtois (أنظر p.106 Les Vandales).

(51) كانت للامبراطورية الرومانية علاقات مع المجموعات البشرية التي عاشت جنوب «الليمس=Limes» كما كانت لها على حدود الصحراء حصون تربطها بإفريقيا جنوب الصحراء، مثل «كيداموس Cidamus» وهذه هي التي عرفت بغدامس في المصادر الإسلامية. وجرمة و بونجوم، وتمنراست وربما أداغشت، ونلاحظ أن الكشوفات الأثرية ما تزال محط جدال بين الباحثين .(أنظر أطروحة "P.Sierge" حول أداغشت . بحث مرقون بالفرنسية - مكتبة جامعة تولوز (Le Mirail).

(52) ج.ديزانج: تاريخ إفريقيا العام، 433-432/2 .

مع مرور الزمن ثم برزت في شكل مجموعات قبلية عملت التحولات التاريخية في بلورة وحدتها وشخصيتها. بالإضافة إلى عوامل اجتماعية داخلية محلية (نمط العيش، العلاقات الإجتماعية). فطبيعة هذا التلاحم بين العناصر المذكورة تبين انفتاح الجنوب الصحراوي الإفريقي على الشمال رغم المحاولات الرادعة التي كان الرومانيون يقومون بها بقصد إيقاف المقاومة الموريطانية لهم والتي كانت مناطق «الجيتول» في الغرب مدعمة لها⁽⁵³⁾ وكذلك كانت أيضا مواقف «الجرامنتيين» في الشرق. و بالنسبة لطبيعة هذه المجموعات وتنظيماتها في المناطق الصحراوية وفي جنوب النفوذ الروماني يرى الباحثون⁽⁵⁴⁾: «أنه ربما انقسمت نفس القبيلة إلى جماعات مستقرة، تقيم بطول الطرق المنتظمة وعلى الثغور "Limes"، وجماعات بدوية ترعى قطعان الإبل في الجنوب. وعندئذ وقرب منتصف القرن الرابع أصبحت حكومة الإمبراطورية أقل قدرة على ضبط الأمن في الصحراء» وبذلك عاشت تلك المجموعات خارج دائرة المجتمع ذي الصبغة الرومانية⁽⁵⁵⁾ وقد امتزجت هذه المجموعات بأصول بيضاء البشرة وأخرى سمراء أو سوداء كما هو الحال بالنسبة للحراطين في الواحات الصحراوية⁽⁵⁶⁾.

Benabou: La résistance AFricaine p.176

(53) بنعبو:

(54) ع.محجوبي: التاريخ العام لإفريقيا ، 503/2 .

(55) نفسه ص 504/2 .

(56) بيير سلامة: تاريخ افريقيا العام 49-51 ; 534/2 pp. Les Berberes J.Camps :

ويقرر الأستاذ مصطفى ناعيمي « أن النشاط بين ضفتي الصحراء بمعزل عن الرومان كان حيويا وأساسيا بالنسبة لجزولة ولطة، وقد ساهم الجمل الذي هو أداة النقل والحرب في تنمية هذا النشاط الذي يحضى بأهمية كبيرة من طرف الأمازيغيين.(الصحراء، منشورات عكاظ 1988 ص29).

هذه البنية من شأنها أن تفرز منذ القرن الرابع الميلادي في مجال التبعثر والتشتت الإجتماعي الذي يعيشه السكان يوميا، من شأنها أن تنتج أنظمة محلية تسلطية تعتمد على القوة والقهر، بدلا من شرعية التنظيم. وبهذا النسق البنيوي استمر مفهوم القبيلة في المنطقة كلها كما حلها ابن خلدون في القرن 8 هـ/14 م. فالتنظيم القبلي الذي تأصل في المنطقة هو قاعدة الحكم السياسي⁽⁵⁷⁾، ومن شأنه أن يؤدي إلى قيام حروب متوالية ذات صبغة محلية. تنتج «جغرافية تاريخية قبلية» على امتداد مرحلة التبعثر والتوترات الداخلية للمغرب. وقد قام « الجرامنتيون » والجيتول بدور تهديدي كبير للنفوذ الروماني في الجنوب الشرقي والغربي من الليمس الروماني بالمغرب الكبير. وكذلك فعلت مجموعة «الأوستوريين» Austurians ومجموعة «المارايديين Marmarides» و «المازيقيين Mazices» والنسامونيين. هذا الحزام القبلي الذي كان منتشرا جنوبا بالتخوم الصحراوية وما يليها شمالا خلق متاعب حقيقية للأنظمة السياسية التي نشأت شمال الليمس (الثغور) الروماني، ونكاد نجزم بأنها هي المسؤولة عن تغيير الخريطة التاريخية التي قسمت المغرب الكبير إليها.

(57) فالبحث الأثري الذي أخذ يهتم بالصحراء اكتشف مقبرة في «أبالسا =Abalessa» بين مرتفعات الهوكار، وأدرار، ترجع إلى النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي، وتؤرخ لسيدة اعتلت قمة الهرم الإجتماعي السياسي في الصحراء، وترى الأبحاث أنها تذكرنا بالملكة: «تين-حنان Tin-Hinan» التي أتت من «تافيلانت بالمغرب» إلى هذه المناطق في أزمنة سابقة. وكانت جدة عليا لشعب الطوارق. (أنظر ب.سلامة: تاريخ إفريقيا العام: 542-535/2 وهامش 21). ويلاحظ هذا الباحث أن تاريخ البربر مليء بعدة أمثلة على إسناد السلطة العليا لسيدة مقدسة. مما يفسر النظرة المتحررة للمرأة ويظهر أن هؤلاء استمروا يفرضون حضارتهم ونفوذهم في شمال الصحراء بإفريقيا الغربية حتى العصر الإسلامي وربما إلى القرن الخامس الهجري/ 11 م. وهذا يعني أن السلطة في غرب الصحراء الإفريقية كانت بيد الإنسان الأبيض أو شبه أبيض.

وهكذا يتضح أن المعركة الإجتماعية للمغاربة كانت ضد الحدود⁽⁵⁸⁾ التي دافعت عليها الامبراطورية الرومانية في عهد قوتها بالمنطقة، ولكن ما بعد القرن الثالث الميلادي ، كانت لهم ولادة اجتماعية لخصها نظام «المجتمع القبلي» وهو الذي استمر بنمط كبريائه الخصوصي حتى في العصور التاريخية الإسلامية. والسؤال الآن هل المغرب في نظامه الاجتماعي لا يمكن أن يبقى تاريخيا إلا في منظومته القبلية؟ أم بإمكانه أن يدخل المجتمع المدني الجديد؟ سؤالان تقديريان وإجرائيان في نفس الوقت، الجواب عليهما ليس من صميم بحثنا.

يتأكد مما سبق أن ما انتهينا إلى تسميته بالمغرب التاريخي الذي انتظمت فيه حياة مجتمع خاص وهم الذين سميناهم بالمغاربة

(58) نشير هنا إلى ما عرف في التاريخ الروماني بـ « الليمس = Limes » وهو ما يترجم بـ « الثغور » كما هو معروف في المصادر الإسلامية، وقد درس الباحثون المختصون في التاريخ الروماني في بلاد البربر (المغرب الكبير) ومنهم على وجه الخصوص "Ch.Courtois" حيث يرى أن مساحة المناطق التي سيطر عليها الرومان إلى غاية عهد السفريين (نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث الميلادي) كانت مساحة الأراضي الخاصة لروما في تزايد مضطرد إلى أن بلغت أوجها، فوصلت إلى حوالي (350 ألف كم²) على مجموع المساحة العامة التي تقدر بحوالي (900 ألف كم²)، ولكنه يسجل ملاحظات أساسية على هذا التقدير باعتباره ناتجا عن قياس المساحة على الخريطة، ولاحظ أيضا أنه يمكن أن يكون مغلوطا لجهلنا بالحدود الدقيقة للمجال الذي سيطرت عليه الإمبراطورية الرومانية. كما أنه استثنى إقليم طرابلس من المساحة الإجمالية (900 ألف كم²). ومن الأراضي الجنوبية. (أنظر: Ch Courtois : Les Vandales et l'Afrique . Paris 1955 . pp.66-67) ثم قارن بما جاء عند Xavier de Planhol في دراسته عن الأسس الجغرافية للتاريخ الإسلامي Les fondements géographiques de l'histoire de l'islam. Paris. 1968, pp.129-134.

التاريخيين⁽⁵⁹⁾ . لم يكن معزولا عن الخارج و بالتالي حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط، وأيضا الحضارات الإفريقية، ولم يكن اطلاقا على هامش تيارات التبادل العظمى. فقد تطور داخل تقسيم جغرافي له ارتباطاته الدولية على مستوى التكوين الجيومورفولوجي، والتعمير البشري. فشواطئ المغرب الكبير على البحر الأبيض المتوسط سمحت له بالمساهمة طيلة تاريخه في المبادلات مع الخارج وربما الرحلات البحرية الكبيرة. فالمنطقة في جملتها لها ساحلان أولهما على البحر المتوسط (حوالي 5000 كم)، وثانيهما على المحيط الأطلسي، وفي الداخل تمتاز بتنوع تضاريسي (اختلفت التسميات الطبوغرافية بتعاقب التطورات التاريخية، مع ملاحظة استمرار التعمير البربري). وأبرز معالم التضاريس في المغرب الكبير انقسامه إلى مجموعتين أو قسمين: القسم الشمالي ويظهر على شكل مستطيل من البنيات الجبلية والهضبية والسهلية تتخللها انهار دائمة الجريان (اختلفت تسمياتها مع تلاحق الزمان

(59) نستعمل مصطلح «التاريخ» هنا تجاوزا للمسألة العرقية التي اعتبرت أساسا للأبحاث الكولونيلية في التاريخ المغربي حيث استعملت مصطلح «السكان الأصليين». فالتفكير «العرقى» يعبر عن اهتمام قطري ضيق بالحكم على قيم الحضارات، وقد تجاوز العلم الحديث هذا المضمون الإيديولوجي. والبحث في سياق العرقية يعتبر مدخلا تبريريا لفرض السيطرة الاجتماعية على نوع معين من عناصر المجتمع. و بالتالي ينتج التطرف وعدم التوازن الاجتماعي في بنائه الجديد أو المستقبلي. وأيضا فإن نظرية «العرق» لا يمكن علميا أن تنتشر إلا في إطار النظرية التطورية لداروين وقد تجاوزها البحث العلمي الحديث. سواء من حيث «أصل الأنواع» أو من حيث المضمون الإنتروبولوجي.

(أنظر: ح.كي-زربو: النظريات المتعلقة بالعروق، تاريخ إفريقيا العام، ج1 ص.ص 271-278).

والسكان). وتأخذ هذه البنية الجبلية وجهة من الغرب الى الشرق. بحيث يظهر هذا القسم وكأنه مندفع إلى الشمال بالنسبة لباقي القسم الثاني بنحو (500 كلم) وهذا المجال الجغرافي الأول من المغرب الكبير هو الذي أطلق عليه الجغرافيون العرب إسم «جزيرة المغرب» لكون البحر يحيط بها من ثلاث جهات⁽⁶⁰⁾ وتعزله الصحراء الإفريقية عن باقي القارة، أما المجموعة الثانية أو القسم الثاني فيمتد منبسطة تقريبا في الجنوب الصحراوي وأبرز معالمها الطبيعية ما يعرف حديثا بالحمادات أو العروق أو الرقوق. ويمتد المغرب الكبير في مسافة من الشرق الى الغرب حوالي 3000 كلم، بين خطي الطول 15 غرب خط جرينتش و 20 درجة شرق هذا الخط، أما من الشمال إلى الجنوب فيمتد نطاق قسميه الشمالي والجنوبي بين خطي العرض تقريبا 16-38 درجة شمال خط الإستواء.

ويمكن تقدير مساحة هذا النطاق بما يزيد قليلا على ستة ملايين كلم² أي ما يعادل خمس مساحة القارة الإفريقية. وتخضع هذه المنطقة لتنوع مناخي: المناخ الصحراوي في القسم الجنوبي والمناخ المعتدل (المتوسطي) في الشمال، مما يكون له أثر كبير على الغطاء النباتي والنظام المائي من الشمال إلى الجنوب حسب التنوع المناخي. كما يكون لكل ذلك أثره على الإنسان وطبيعة حياته وشكل سلوكه وتنظيماته الإجتماعية ونمط عيشه. يعني هذا أن المنطقة لها مميزات إجتماعية واقتصادية فلاحية هائلة بالإضافة إلى المؤهلات التجارية والصناعية طبيعته المراحل التاريخية بخصوصياتها. وهذا

(60) هذا التحديد لا يدرج المناطق الشرقية عن إقليم طرابلس الغرب في المضمون الجغرافي لمصطلح « جزيرة المغرب ». ونحيل هنا على البحث التحليلي الذي كتبه « ليفي بروفانسال، و كولان » في دائرة المعارف الإسلامية
E.I 2ème Edit. T.V p.1174

ما حملنا على السؤال الآتي: ماهي الجغرافية التاريخية التي انبنت عليها حياة المغرب الأقصى في القرن الرابع الهجري/10م؟
صحيح هناك ثوابت طبعت الإستمرارية في التاريخ المغربي، ولكن هناك متغيرات تتفاعل مع الزمان أو الأزمنة التاريخية لتنتج الثوابت الجديدة. وهذه الحقائق الجديدة لا يتم إنتاجها إلا في سياق الفترة الطويلة، أو الفترات الطويلة (Les longues durées). مضمون هذا أننا ندرس جغرافية تاريخية بشرية للمنطقة على أساس وجود جدلية تفاعلية مع الإطار الطبيعي الذي حددناه تحديدا نسبيا واعتباريا، لا تحديدا هندسيا دقيقا، مما يخرج ويقصي مسألة «الحدود» في بحثنا هذا من دائرة الجدل الجيوبوليتيكي. و بالتالي نعني حدودا مجالية حيوية.

بين جهات هذه المنطقة «المغرب الكبير» تماثل وتشابه، ولكن بين وحداتها تمايز على مستوى الجغرافية الطبيعية والحيوية. بحيث يخضع لقاعدة «العموم والخصوص الأصولية» عموم من وجه وخصوص من وجوه. ولكن مما يستخلص من النصوص والأبحاث المحللة لها. وكذلك التطور الوقائعي منذ العصر الروماني وخاصة من القرن الثالث الميلادي، إلى القرن الثالث الهجري والرابع أيضا (10-11 م). يستنتج تقسيم بلاد المغرب إلى وحدتين متميزتين: الأولى وهي الوحدة الشرقية ومركز قطب دائرتها هي «إفريقية Africa»⁽⁶¹⁾ والثانية وهي الوحدة الغربية، ومركز قطبها المغرب

(61) تناط هذه المركزية إلى الثقل التاريخي الذي أعطته التجارب الحضارية السابقة وخاصة من الفنيقيين إلى الأغالبة. فقد ورث الأغالبة رصيда حضاريا كونته ألفا سنة (2000 سنة) من التاريخ المجيد المضطرب.
(محمد الطالب: الدولة الأغلبية. ص134).

الأقصى⁽⁶²⁾، وهذا الوضع إذا قرأنا تاريخ منطقة المغرب الكبير في حركيته قبل القرن الخامس الهجري/ أي الحادي عشر الميلادي. أما إذا قرأنا هذا التاريخ بالصورة الإفريقية أي من الجنوب إلى الشمال أو بالصورة الأوروبية من الشمال إلى الجنوب، فإننا نجد تنوعا في التقسيم، فالقراءة الإفريقية تنتهي بنا إلى وجود وحدتين: المغرب الصحراوي، والمغرب الأطلسي. أما القراءة الأوروبية فمن الطبيعي أن تنتهي بنا إلى التقسيم الثلاثي: المغرب المفتوح ومغرب الوسط والمغرب الصحراوي. وهذا ما ناقشه الأستاذ العروي في تحليله لتاريخ المغرب . (مجمل تاريخ المغرب في الصفحات 95-107).

وهكذا تولد عن تجاذب قطبي المغرب الكبير في نهاية المرحلة (من القرن الثالث الميلادي إلى نهاية القرن الرابع الهجري/ 11 م) مركزان لحركية التاريخ في المغرب الإسلامي. وكل منهما لا يخرج عن الدائرة الكبرى وهي دائرة التاريخ في غرب البحر الأبيض المتوسط. هذا التصور قابل للنقاش في جزئياته ولكن في كليته يمثل قناعة نهائية.

ولكي نعطي لهذا الإستنتاج قابلية منطقية علينا أن نتابع تطور الجغرافية التاريخية في المراحل اللاحقة للجلء الروماني وما تبعه في العصور اللاحقة من الوندال والبيزنطيين والفتح الإسلامي إلى قيام العبيديين (296 هـ / 909 م).

مرة أخرى نرجع إلى مرجعية خارجة عن الذات المحلية المغربية، وهي الوثائق اللاتينية ونقصد بوجه خاص ما تركه Procope وسواه مثل Corippus وأهم الأبحاث الحديثة المنجزة في الموضوع.

(62) نرجع ذلك إلى المؤثرات البيئية والطبيعية وخاصة أثر درن والصحراء بالإضافة إلى الموروث التاريخي الذي ما زال في حاجة إلى تنقيب و اكتشاف لإعطاء أدلة جديدة مادية.

نترك مسألة المرجعية ونسجل وقوع أحداث لها أهمية في آخر العصر الروماني، ومنها انقسام الأمبراطورية الرومانية إلى شرقية وأخرى غربية منذ سنة (379-395). ثم سقوط الأمبراطورية الرومانية سنة 476 م. ثم سيطرة «الوندال Les Vandales» على الولايات الرومانية بغرب البحر الأبيض المتوسط ابتداء من سنة 429 م إلى سنة 439 م. وفي هذا القرن قامت ثورات بربرية في الموريطانيتين على الوندال مثل ما حدث في سنة 495 م وعلى امتداده نشأت إمارات قبلية محلية. وكان أخطر حدث من حيث التعبير الإجتماعي، زحف الرحل الجمالة القادمون من طرابلس، وربما كان لهؤلاء امتداد نحو الجنوب الغربي كما تزايد نزوح السكان من المدن إلى البوادي (إمبراطورية القمح)، وازدادت هجمات الموريين في الجنوب والغرب على مملكة الوندال التي يصعب تعيين حدودها والتي كانت غير مستقرة وغير ثابتة (تكاد تنعدم في الغرب، وتتقلص شرقا). كل هذا ظاهرة من ظاهرات التوثر والتفكك والإنهيار. وتؤكد عمليا ضمور الحياة العمومية. الشيء الذي جعل الإنسان المغربي يبحث عن بديل لحمايته الذي لا يجده إلا في المنظومة الأسرية والعشيرة والقرابة العامة التي يضبطها نظام «القبيلة»⁽⁶³⁾ التي ولدت ولادة جديدة قد تختلف عن طبيعتها الأولى قبل

(63) فقد صار المضمون العشائري والمصلحي أقوى المحددات للقبيلة، وصار أيضا هو المكون للتضامن الإجتماعي. فلم يعد بناء النظام القبلي على العلاقة الدموية وحدها. فدخل في نظام التعاقد الإجتماعي عنصر المصالح والنمط الذي يسود في نظام الحياة. فصارت «القبيلة» ابتداء من العصر الروماني عبارة عن وحدة اجتماعية اقتصادية، ذات امتداد زمني وديني، فالقبيلة بهذا المضمون هي التي أصبحت الوحدة السياسية والإجتماعية في المغرب، ويعني هذا أن اعتماد القرابة الدموية في التحديد المفاهيمي للقبيلة أمر لا يمكن قبوله.

ابن خلدون: المقدمة، العابد الجابري: العصبية والدولة ص 283، 290

J.Desanges : Catalogue des Tribus

العصر الروماني في بلاد المغرب الكبير⁽⁶⁴⁾.

لقد كانت الفترة من 470 م-540 م مرحلة للوجود القبلي «الموري» على مستوى إعادة بناء تنظيمات اجتماعية-سياسية في منطقة الموريطانيتين (كما سمّتها الإدارة الرومانية قبل القرن III م). وأبرز سمات هذا التنظيم هو «الإستقلال» بمعناه الإجتماعي الحيوي في نطاقه المجالي الجغرافي. فنجد من الشرق إلى الغرب ثورة «كابايون = Gabao» المنطلقة من طرابلس والذي مثل زعيم المحاربين بالجمال (في بداية القرن السادس الميلادي). وثورة «أنطالاس بن كوينفان = Guenfan» بولاية «بيزاسينا». ثم توالى الحركات الإستقلالية، ولكننا لا نستطيع متابعتها في غرب نهر ملوية لأسباب تتعلق بفقور المعلومات الوثائقية أو الأثرية التي يمكن أن تكشف لنا عن غموض هذه المرحلة من تاريخنا الوطني.

(64) هذا الإنتشار تحكمت فيه مرحلة «التبعثر والتشتت» التي سادت في المنطقة المغربية لفترة طويلة امتدت من القرن الرابع الميلادي إلى المرحلة الأولى من العصر الإسلامي، مما نتج عنه تمايز واضح بين البدو، والحضر، وتكونت نتيجة لذلك منطقتان قطبيتان هما إفريقية و الأطلس. وفي هذين المجالين الجغرافيين أصبحت القبيلة تتضمن ثلاثة معان محدودة هي: أ- معنى تماسك الجماعة (بالمضمون الذي أعطاه ابن خلدون لمفهوم العصبية)، ولا نعني مفهوم العصبية بمعناه البيولوجي أو قرابة الدم والزواج وإنما نقصد المعنى الواسع العام (ع.الجابري: العصبية ص257-261) ب- معنى التنظيم الجماعي (عشائر، طوائف، مهن، أصناف أخرى)، ويكفي أن نعرف كيف تنظمت الأمصار والجماعات البدوية بعد الفتح الإسلامي، لنقارن ما كان سائدا قبله. ج- معنى الرابطة الموحدة الغرض، مثل التمهصل الذي يحدث بين المجموعات المختلفة في الدين أو الأعراف. وحصيلة هذه المعاني الثلاثة هي أن القبيلة السياسية هي التي تمثل «العقلية العامة = Ethos» للمجتمع المغربي. ويلاحظ أن العصر الإسلامي رسخ مفهوم «القبيلة» بهذه المعاني وذلك باحتفاظه برموز القرابة ولغتها (IDIOM).

ونلاحظ أن المصادر القديمة تصف تجمعات «الموريين» بمصطلح «جنس = Gens»⁽⁶⁵⁾ وقد أعطته معنى «قبيلة» على مستوى تجمع له بعد اجتماعي واسع ينتظم داخله الموريون. فهل يعني هذا أن القبيلة حملت معنى قرابي وجغرافي؟ أو يعني هذا أنها أصبحت حلفا إجتماعيا وسياسيا في نفس الوقت. والمهم أن المؤرخ «ديدور الصقلي Diodore de sicile» ميز في تعبيراته بين مصطلح «الموريين» وهم السكان الغربيون الرافضون الخضوع للأجنبي (رومان أو وندال أو بزنطيين). وبين مصطلح «موروسيا» الذي أطلقه على سكان بلاد الموريين. وكذلك أطلق مصطلح «جينوس = Gens=Genos» على وحدة التجمع الواسع الذي ينتظم داخله الموريون⁽⁶⁶⁾. وهذا التمييز في معنى هذه المصطلحات الأساسية في دراستها هذه هو ما نرى موافقة الأبحاث الحديثة متمشية معه في دراستها للمرحلة الممتدة من القرن الثالث الميلادي إلى نهاية العصر الوندالي والبزنطي⁽⁶⁷⁾. ثم صار منذ القرن الرابع الميلادي مدلول مصطلح «الموريين» يعني سكان بلاد المغرب الكبير غير المترومين من خليج سيرت شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا⁽⁶⁸⁾. ويلاحظ «كورتوا» في دراسته عن الوندال في إفريقيا، أن المؤرخ «بروكوب Procopé»

- (65) ديدور الصقلي Diodore de Sicile الذي نشر 1933-1967 وترجم إلى الفرنسية، واعتمده S.Gselle في بحثه حول L'histoire ancienne de l'Afrique du Nord أنظر بهذا الصدد ج5 ص88. ثم أنظر: J.Désanges: Catalogue des Tribus Africaines, Dakkar 1962, p.35-36
- (66) ماجدة بن حربيط علمي: الزحف البزنطي على شمال إفريقيا، دراسة مرقونة بكلية الآداب بفاس (1991)، ص159. ويستعمل Pline مصطلح Gens في معنى «القبيلة».
- (67) شارل ديبل في بحثه L'Afrique Byzantine p.583 : Ch.Diehl
- (68) Courtois. (ch): Les Vandales et l'Afrique, p.325 .

يستعمل مصطلح « الموريين » ليقصد بهم القبائل غير المترومنة، ويستعمل مصطلح الموريطانيين ليقصد بهم سكان موريطانيا. يعني هذا أن إطلاق مصطلح «الموري =Mauri» هو الإنسان المغربي الذي ظل مخلصا لتقاليدته القبلية المحلية، واستمر محافظا على أعرافه الخاصة ببيئته. وينتج على هذا أن مصطلح «الموري =Mauri» هو المرادف للمعنى الإجتماعي لمصطلح «البربر» في العصر الإسلامي الأول⁽⁶⁹⁾. فالمورية صفة عامة خارجية وليست هوية وطنية⁽⁷⁰⁾. ولعل النتيجة الأساسية هنا هي أنه لا ننتظر تقسيما نوعيا للمجموعات القبلية على أساس عصبية متميزة كما نجده في عصر الدول البربرية الكبرى في المغرب الكبير في تاريخه الإسلامي (مرابطون، موحدون، مرينيون) حيث نجد (صنهاجة، مسمودة، زناتة). وأيضا إذا نظرنا إلى المغاربة التاريخيين على أساس الإستقرار والترحال، فالواقع تدخل فيه

Ch.Courtois : Ibid, p.326

(69)

(70) الهوية الوطنية التي نقصدها هي تلك العلاقة الواعية بين المجتمع وبيئته الطبيعية، وما كونه الإنسان في البيئة المغربية من وسائل الإتصال والتأثير والتعبير، والتفاعل الحضاري وما أنتجه الإنسان في بيئته من أنماط السلوك الخاصة به. وأهما ارتباط الهوية الوطنية بالحاكم الزعيم القوي. فالوطن في مستوى الهوية يكتسي مدلولاً إجتماعياً وترايبياً متطوراً من مسقط الرأس عند الأفراد إلى أراضي الجماعة لدى القبائل أو القيادة الجهوية. ثم مستوى الدولة في نهاية التطور الدلالي للوطن. وينشأ عن هذا التراتب تطور آخر في الشعور بالوحدة التضامنية من الأسرة إلى القبيلة أو مجموعة القبائل المتحالفة ثم كل السكان المكونين لشعب الدولة. و بالتالي فإننا لا نتصور النسق القبلي خارج نطاق التنقلات السكانية. ولا ندرس القبيلة إلا في سياق التحالف أو التضارب مع قوى خارجية. وبذلك تصبح القبيلة كيانا متغيرا باستمرار مع المحيط التاريخي العام، وهذا بالضبط ما حدث للنظام القبلي في المغرب منذ عصر الغزو

.../.../...

أسس مختلفة لها أثرها في التصنيف والنتائج، حيث تتطور الرؤية على أساس نمطي في أسلوب الحياة والتعامل مع البيئة وليس على أساس صراع بين المجموعات من حيث التنوع العرقي والسلالي والإيديولوجي، وإنما ينشأ الصراع على أساس المنافع والمصالح التي يكونها عامل العلاقة بين الأرض والإنسان وما يشكله الأساس المعيشي في المجال الحيوي. الشيء الذي يعطي لعامل « المجال الحيوي » بعدا عميقا في النظام الإجتماعي المغربي في كل مستوياته العامة والخاصة، وهكذا تولد لدينا من التحليل السابق محركان قويان يوجهان التاريخ المغربي على امتداد هذه المرحلة هما: عامل الإستقلال القبلي المبني على الكبرياء الخصوصي. ثم عامل المجال الحيوي للمجموعات المتعايشة الذي يختلف ضيقا واتساعا حسب المعطيات الطبيعية والبيئية. ومن المسلم به أن يؤثر ذلك بغطاءات مذهبية مبيأة، أو محلية، وتلك جدلية بين الغالب والمغلوب أو بين الإنسان والمكان.

هذا ما نلمسه في المرحلة البنزنية والتي تعتبر مدخلا مباشرا للتاريخ الإسلامي في الغرب الإسلامي كله، فهل تشكلت الجغرافية التاريخية للمغرب تشكيلا متميزا عما لمسناه قبل المرحلة البنزنية؟

نجد أمامنا أبحاثا حديثة تختلف نتائجها رزاة وتوجها حسب تمكن أصحابها في البحث، ورسوخهم في المعرفة، ومواقفهم الإيديولوجية. وفي

... /... الروماني إلى ما بعده طيلة العصور الوسطى الإسلامية. (أنظر على المستوى النظري: مراد وهبة: المعجم الفلسفي. ط3 القاهرة 1979 ص438-460 هشام جعيط: الشخصية العربية(الترجمة العربية) بيروت ص عثمان سعدي: عروبة الجزائر عبر التاريخ. طالجزائر 1983 ص32، 113-114. ثم أنظر على مستوى المقارنة والبحث: الصادق الخوني: من ملامح شخصية المغرب العربي خلال العصور الوسطى. (ندوة بناء المغرب العربي) تونس . 1983

أراضي العشائر الليبية «Gens=Genous»⁽⁷¹⁾. وهذا ما وجدناه متحكما في تنظيم الجغرافية التاريخية المغربية في العصر الإسلامي على امتداد القرون الخمسة الأولى من تاريخنا المغربي، وهذا الأساس البنيوي أوصلنا إلى دراسة ما يمكن أن نسميه تنظيم المجال أو إعادة تنظيم المجال. وهكذا تحكمت في العلاقة بين المغاربة والأرض المؤسسات التنظيمية الآتية: مؤسسة الموروث العرفي العشائري. ومؤسسة التنظيمات القانونية الرومانية والبيزنطية، ثم التشريعات المذهبية الفقهية الإسلامية، وهنا يطرح علينا السؤال الآتي: ماذا أنتجت هذه المؤسسات في تنظيمها للأرض المغربية من تنميط اجتماعي كلي إلى حدود بداية القرن الخامس هـ 10م؟

فالجواب بتفاصيله ضمن الفصل⁽⁷²⁾ المتعلق بهذا الموضوع. ولهذا اقتصرنا على الوقوف مباشرة عند التطورات الفعلية لما قبل الإسلام في التاريخ المغربي. فعلى مستوى السلطة البيزنطية المباشرة تغيب عن المغرب الأقصى (حسب المصادر التي بين أيدينا) ولكن على مستوى تأثير الوجود البيزنطي إجتماعيا نلاحظ ذلك في المناطق الشمالية على البحر الأبيض المتوسط خاصة سبتة وطنجة، وتغيب أيضا أسماء المجموعات البشرية، وتظهر الأماكينية مما يضاعف طبيعة الغموض. ولا نملك معلومات موثقة حول المرحلة البيزنطية عن أسماء ومواطن المجموعات القبلية، مما جعل كثيرا من الباحثين يتجهون في أعمالهم اتجاهات تقديرية أكثر مما هي تنميطية.

(71) استعملنا هذا المصطلح تبعا لاستعمال الكتاب الإغريقيين واللاتينيين المعاصرين للمرحلة، لأنهم استعملوه في مضمون اجتماعي محلي للدلالة على النظام العشائري القديم في بلاد المغرب وخاصة المنطقة الليبية التي انطلقت منها قبائل الجمالة من لواتة وغيرها لتقوم بثورة ضد الوندال.

(72) أنظر الفصل : «البربر» هامش 142 .

فهل هذا نوع من الغموض كما يراه Gautier، أم أن البحث التاريخي البنزطي المتخصص لم يهتم بما فيه الكفاية والجدية بمنطقة الموريطانيتين؟
 عندما نرغب بحماس كبير في معالجة هذه المرحلة على مستوى الجغرافية التاريخية للمغرب الأقصى في المرحلة الإنتقالية من الرومان إلى الإسلام، تعترضنا صعوبات كبرى ممثلة في صمت المصادر الكلاسيكية⁽⁷³⁾، ونذرة الحفريات الأثرية الخاصة بهذا العصر. ورغم تقدم الأبحاث البنزطية بالنسبة لشرق حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن هذه الأبحاث في الجنوب الغربي منه ما زالت في بدايتها، إلا أن الإرهاصات الأولى تدلنا على أن الغموض الذي يعتبر ميزة هذه المرحلة يمكن أن يبدد إذا ما تطورت الحفريات واكتشفت نصوص جديدة. ونعتقد أن هذا الجانب من الأبحاث سيكشف لنا عن تاريخ الفتح الإسلامي للمغرب والذي ما زال يلوك النصوص التقليدية المعروفة في النص العربي الإسلامي والذي تعتبر في نظرنا «رواية للخبر من جانب واحد».

وهكذا لا نكاد نجد مزيدا في وصف المغرب الأقصى عما قاله المؤرخ «بليونس الشيخ»⁽⁷⁴⁾: «من قبائل الولاية الرومانية بموريطانيا الطنجية، وأبرزهم قبيلة الموريين التي منحت إسمها للمنطقة التي يدعوها البعض ماوروسيا = Maurisi» ثم توسع هذا الإستعمال ليشمل الموريطانيين إلى مصب نهر الواد الكبير Ampsaga ثم توسع إطلاقه أيضا ليشمل سكان

(73) نخص بالذكر هنا Procope والقديس أيزودور الإشبيلي Isodore de sevilla الذي كان موسوعيا بالنسبة لمعارف عصره وهو القرن السادس الميلادي.

(74) J.Desanges.نقلا عنه في دراسته للتاريخ الطبيعي Histoire Naturelle للجغرافي Pline نشر في Paris سنة 1980 في Belles Lettres الجزء 5 ص-145 144 . ثم أنظر S.Gselle: l'Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord T.V p.90

المغرب الكبير غير الرومانيين والأفارقة، فهذا بروكوب Procope في كتابه يصف أهالي الولايات الشرقية كالبروقنصولية وطرابلس وبيزاسين بالموريين.

والسؤال الآن هل كان لآراء «بروكوب» أثر في مسألة تحديد مفهوم «البربر» عند العرب الفاتحين للمنطقة في العصر الإسلامي؟ أم هناك تشابه بين النظريتين اللتين تريا أن «البربر» من أصل مشرقى؟ هذان السؤالان طرحناهما على أساس أنه عثر في حصن طنجس = Tangis على نصبين تذكارين يضمنان «نقيشة» كتب عليها بالفنيقية: نحن من فروا من وجه اللص يسوع أو يشوع⁽⁷⁵⁾. وقد انتهت الأبحاث إلى أن منطقة المغرب عاشت فيها شعوب أصيلة تتكلم لغتها المحلية الخاصة بها، ولها أعرافها ونظمها التقليدية اهتم بروكوب = Procope بإعطاء صورة مجملية عن هذه الحضارة المغربية⁽⁷⁶⁾، يتضح منها أن الموريين (المغاربة غير الرومانيين) يتحركون بجموعهم على نطاق واسع في اتجاهات مجالية جغرافية متعددة كان أبرزها في المصادر، من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال. ورافق هذه الحركة القبلية حدوث تغيير في الخريطة الاجتماعية للمنظومة البشرية

(75) وقد درس هذه المسألة بتفصيل L.Germet في بحث أهداه إلى Gautier سنة 1937 بعنوان: "De l'origine des Maures selon Procope" ونشر في كتاب جمعت فيه الأبحاث المهداة لكوته. نشر ب Tours في سنة 1937 ص 234 ، ثم درس هذه المسألة الباحث الإنجليزي المتخصص في التاريخ البيزنطي "Fringle" Denys في بحث له نشره ب OXFORD سنة 1981 . بعنوان The defence of Byzantine Africa from: Justinien to the arab conquest" Oxford 1981.

(76) أنظر Ch.Courtois في دراسته Les Vandales ص 348 ثم أنظر F.Mercier في بحثه حول النفوذ الروماني والوندالي والبيزنطي في إفريقيا. La population indigène de l'Afrique sous la domination Romaine, Vandale et Byzantine, 1986, p.179

المغربية يمكن أن نلخص ذلك في إطار تحرك البدو الرحل نحو مناطق الإستقرار أو شبه الإستقرار. أنتج ذلك تطوير لمفهوم «الزعامة القبلية» في المجتمع التاريخي المغربي، من الزعامة (المشيخة) العسكرية الصرفة إلى «الزعامة القيادة». بمعنى الرئاسة ذات المضمون المزدوج : القيادة الحربية- والتنظيم السياسي. ويعني هذا بداية ظهور نواة لمؤسسات سياسية برئاسة قادة (ملوك أو زعماء قبائل) موريين. وهذا هو المضمون السياسي لمفهوم «الإستقلال القبلي المغربي» كما لاحظناه في تاريخ مرحلة «التبعثر والتشتت» منذ سنة 285 م. حتى ما بعد الفتح الإسلامي في المنطقة. وهذا هو ما تعبر عليه النصوص الكلاسيكية القديمة في حديثها عن قادة وزعماء الموريين المغاربة، فقد استعملت مصطلح «أرخون» αρχων «ومصطلح «الأمير=Princeps» ومصطلح «الملك =Rex» أكليد، فمصطلح «أرخون» إغريقي ، يعني في أصله أحد الحكام التسعة في أثينا، ويستعمل أحيانا مرادفا لمصطلح «ملك»، كما يوظف في القيادة العسكرية بمعنى المسؤول الأول في القيادة. ويمكن أن نعتبر مضمون هذه التوظيفات مؤدية إلى أن القبائل «المورية» لم تكن ملتفة حول زعامة واحدة إلا في حالة الحرب أو مداهمة خطر خارجي يهددها. وعند ذلك تصبح سلطة الزعيم مطلقة⁽⁷⁷⁾، ويؤكد هذا أن النصوص الكلاسيكية تتحدث على زعماء القبائل أو الملوك باعتبارهم محاربين وقادة للجيش. وقد نصادف مصطلح «الأمبراطور» Empereur= ونجده مستعملا بمعنى الإعتراف بسلطة الزعيم أو الملك الموري على الموريين والمرومين من سكان المغرب في منطقة معينة⁽⁷⁸⁾، مثل ما نجده

(77) أنظر S.Gsell في التاريخ القديم لإفريقيا الشمالية= Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord TV p.1-73

(78) فقد ورد هذا الإستعمال في العصر الروماني الثاني بالمغرب وصف زعيم الباكوات بموريطنيا الطنجية وملك كتامة بالأوراس وملك ماسونا بشرق ملوية بالإمبراطور.

في صفة ملك «ماسونا=Massuna» الذي ورد ذكره كملك على الموريين والرومان في نقيشة «أطافا=Attava»⁽⁷⁹⁾ وكذلك نقيشة «السلام Ara-Pacis»: التي اكتشفت بمدينة «وليلي=Volubilis» التي تخلد ذكرى المعاهدة التي تمت بين «برائسيس=Proeses» الولاية الطنجية، و «يوليوس نوفوسي Julius Nuffusi» أحد أبناء «يوليوس ماسيف=Julius massif» ملك قبيلة «الباكواط=Baccuat»⁽⁸⁰⁾. ونحفظ بخلاصة استنتاجها «كورتوا=Ch.Courtois»⁽⁸¹⁾ في دراسته المهمة عن الوندال بإفريقيا الشمالية، حول موضوع مفهوم السلطة والحكم عند الموريين قال: إن السلطة الملكية للموريين في القرن الخامس والسادس الميلاديين تطور طبيعي للقيادة العسكرية التي أسندها بعض الحكام الرومان لقادة موريين في أواخر القرن الخامس الميلادي مثل سلطة «ماستيسيس=Masties» الذي عين «دوقا=Dux» لحماية الطرق المؤدية إلى السهول الخصبة في موريطانيا السطيفية ونوميديا من زحف القبائل الرحل فانتهى به التوسع بعد اندحار الرومان وتراجعهم من شمال إفريقيا إلى تأسيس مملكة ظلت مخلصه للنظام القبلي والأعراف المورية والسياسية الرومانية التي تعد أهم مميزات الممالك المورية في القرن السادس الميلادي». وعلى هذا التأسيس انبنت ظاهرة الوحدات السياسية التاريخية القبلية في الموريطانيتين وكذلك في ما يمكن أن نسميه تجاوزا «بلاد الموريين»: وهكذا يمكن أن نرسم الخريطة السياسية القبلية الآتية في العصر

(79) (G).Camps : Rex-Gentium Maurorum et Romanerum, Recherches sur les royaumes de Maurétanie de 6ème et 7ème siècles a.A T20, 1984, p.183

(80) ماجدة بنحربيط علمي: الزحف البيزنطي على شمال إفريقيا ص 175 .

(81) ماجدة: الزحف البيزنطي. ص 176 . Mercier Ch;Courtois: les Vandales, p.338 . op.cit p.183

الوندالي والبيزنطي⁽⁸²⁾.

أولا: إمارة قبائل الباكواط Baquates وخلفاؤهم بعد العصر الروماني في منطقة حوض نهر سبو، وامتداد سهل سايس جغرافيا⁽⁸³⁾ والجنوب الغربي من ويلي. ويحتمل أن تكون قد تحالفت مع قبائل Les Bavares (البافار) بتلمسان، وقبائل الشرق بمنطقة تافيلالت الحالية. مما يرجع بناء حصن الكور = Gour في المرحلة البيزنطية على عهد نفوذ هذه الإمارة⁽⁸⁴⁾. ثم استمرت هذه الإمارة على شكل اتحاد قبلي كبير بين الباكواطين في

(8 2) أنظر: G.Camps: Rex Gentium Maurorum et Romanorum (recherches sur les Royaumes de Maurétanie des VI et VII siècles). A.A N°20, 1984. p.183-218)

وقد تابع التطورات السياسية في المنطقة سواء داخل الليمس أو خارجه وخاصة لدى قبائل « الجرامنت Les Garamantes » أو « لواتة Les levathaes » (ص184) منذ القرن الثالث الميلادي وما بعده وسجل أن المضمون السياسي كان محليا وقبليا. (ص185). كما سجل رأي =J.Carcopino الذي يعتقد تكوين وجود عدد كبير من الإمارات القبلية المحلية نتيجة للوضع القبلي الناشئ بعد القرن 3 م. (ص189). ويعترف Camps بأن المرحلة الممتدة من القرن الخامس إلى القرن السابع الميلادي غامضة فعلا في تاريخ موريطانيا. ويرى في نهاية الأمر أن التقسيم الإداري الروماني هو الذي كان المسؤول عن إطار التكوينات السياسية بعده (ص215).

(8 3) G.Camps نفس البحث (ص 189 هامش 28). و (ص217 وهامش 120) ثم أنظر ب . سلامة: تاريخ إفريقيا العام ج2 ص522 .

(8 4) يقع هذا الحصن حاليا بين مكناس المدينة ومركز سبع عيون شرقا في الطريق المؤدية إلى فاس.

يبدأ العهد الباكواطي في المنطقة منذ العهد الروماني الأول حيث أبدى هذا المجتمع القبلي مقاومة كبيرة (أنظر: Marcel Benabou في دراسته عن المقاومة الإفريقية للرومنة La résistance Africaine à la Romanisation في الصفحات الآتية 135-148 ثم 194-214 ، 229-231 وخاصة ص464 وما بعدها.

الغرب، و «البافار = Les Bavares» في الشرق حول تلمسان⁽⁸⁵⁾، إلى أن ظهرت من جديد في العصر الإسلامي الأول برئاسة قبيلة «أوربة» التي ترأسها «كسيلة» الذي دخل في حرب طاحنة مع «عقبة بن نافع» 63 هجرية/ 685م⁽⁸⁶⁾، وهكذا عملت على بسط نفوذها ورئاستها القبلية من حوض سبو غربا إلى حوالي نهر شلف أو من فاس إلى تلمسان. ولعل هذا هو الذي أظهرها عند ابن خلدون أقوى تجمع قبلي في المغرب الأقصى في القرن الأول والثاني للهجرة (7-8م) واعتبرها مؤسسة للدولة المغربية في العصر الإسلامي الأول بالمغربين الأقصى والأوسط⁽⁸⁷⁾.

ثانيا : إمارة وهران أو ألتافا = Altava برئاسة «ماسونا = Messuna» وتمتد على طول الأطلس التلي وجنوبه⁽⁸⁸⁾ وكانت قبائل مازونا تكون تجمعها البشري الأساسي.

(85) تلمسان هي : Pomaria

(86) وقد اعتبر ابن خلدون قبيلة أوربة من التجمعات القبلية الكبرى في صدر الإسلام بالمغرب الأقصى. كما اعتبرها من البربر البرانس واعتبر تاريخ رئاستها إلى حوالي 73 سنة قبل رئاسة كسيلة لها. وتختلف النصوص في إسم أبيه هل هو للمزم أو Sekerdid = الرومي: أنظر ابن خدون: العبر 6 . والترجمة إلى الفرنسية ج1 ص 211 ، 286 ، 289 .

(87) ابن خلدون : العبر ج 6 .

(88) أطلق هذه التسمية Ch.Courtois نسبة إلى الحصن الذي اكتشفت فيه النقيشة والتي احتفظت بنصب تذكاري عن هذه الإمارة. ويرجع تاريخ إنشائه إلى سنة 469 م. وعلى رسمه لخريطة الممالك الموربية من الوندال إلى البيزنطيين اعتمدنا. أنظر الخريطة رقم(1) مع محاولة لإضافة إمارة الباكواط - أوربة.

ثالثا إمارة الورسنيس بموريطانيا القيصرية، تمتد شمال نهر شلف على الساحل المتوسطي.

رابعا تجمعات غير منظمة قبليا في وسط وجنوب الإماراتين الوهرانية والورسنسية. وتعتبر من القبائل المورية في نفس الوقت من العصر الروماني إلى نهاية العصر البيزنطي. (القرن 4، 5، 6، 7م).

خامسا: «إمارة الحضنة».

سادسا: «إمارة الأوراس».

سابعا: إمارة النمامشة أو «النامونشا = Némenchas».

ثامنا: إمارة كابسور = Capsur.

تاسعا: إمارة الظهر التونسي.

عاشرا: إمارة طرابلس التي أسسها الزعيم Cabaon.

هذه صورة تقريبية للوضع الذي أنتجته مرحلة الوندال والبيزنطيين في المغرب، ولا تعيننا الخلافات بين الباحثين المتخصصين في المرحلة حول هذه الوضعية بقدر ما يعيننا أنها تعبر عن تشكيل جديد في المجتمع المغربي ينبني على المحلية والذات الداخلية بارتباطه بالأرض والظروف المحلية الهادفة إلى «الإستقلال المحلي» منذ أواسط القرن الخامس الميلادي بوجه خاص.

هكذا أخذ يتضح أن أساس الفعل التاريخي في المغرب هو التفاعل بين الإنسان والمكان ومهما غلب على أمره فإنه ينتظر المناسبة المواتية-ويصارع من أجلها- ليحقق وجوده الفعلي في أرضه. وبذلك أيضا تظهر الخلافات الداخلية عبارة عن خلافات ظرفية لايفسرها التنوع السلافي الدموي، بقدر ما يفسرها العامل المجالي الحيوي، وعامل التوافق الإجتماعي أو عدمه. إذن، إذا أوصلتنا المرحلة البيزنطية إلى واقع تاريخي متميز بمحليته عملت حركة «الفتح الإسلامي» على اختراقه وتغييره، فهل تبدل كل شيء؟

وتحققت القطيعة مع ما كان قبل الإسلام؟ ثم هل المجتمع الذي قدمته لنا المصادر الإسلامية يختلف كلية عن موروثه التاريخي؟ و بالتالي هل الجغرافية التاريخية التي تشكلت منذ الفتح الإسلامي لا علاقة لها بما كان مشكلا في المغرب منذ أن دخل المغرب إلى نطاق المجتمعات المتوسطية التاريخية؟

هذه الأسئلة الإجرائية، تفرض علينا قراءة التاريخ المغربي من الداخل، وهذه القراءة تحملنا إلى إعادة النظر على الأقل نحو مرحلة التشتت والتبعثر القبلي المغربي السابقة. لاحظنا في الخريطة التاريخية للمغرب الأقصى تحرك المغاربة التاريخيين (الأهالي) الذين يعيشون في الداخل بين جبال الريف (غمارة) والأطلس الكبير، تحرك هؤلاء نحو التضامن السياسي والإجتماعي، ولم نجد مثل هذا في جنوبه الصحراوي (هذا حسب المادة المصدرية على الأقل)، ولم نلمسه على السواحل الغربية. فهل ما زال المغاربة لم يقتحموا البحر ولم يكتشفوه رغم جهود الفينيقيين والقرطاجيين والرومان أم ماذا؟ كل ما يمكن أن نسجله أن الإطار العام للتاريخ المغربي في العصر البيزنطي انكمش في الداخل، وهذا بطبيعة الحال جعل من ديناميكيته ديناميكية ضيقة لا تتجاوز مصلحة المجموعات المحلية الضيقة التي لا تتجاوز «النظام القبلي» الضيق أو الواسع. وأيضا هذا يحصر جهودها في المصالح التي لا تتجاوز نظام «اقتصاد المعاش». وهذا لا يحول المجتمع من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة، فهل الفتح الإسلامي حقق هذا الانقلاب في المغرب؟ أم حدث شيء ما؟ ثم هل أنتج الفتح الإسلامي مجتمعا جديدا يختلف كلية عما كان قبل . أم كانت المسألة منتهية في الاعتراف بالدين الجديد وكفى؟

في سنة 533 م بدأ التدخل العسكري والسياسي البيزنطي في المغرب الكبير، وكان التدخل من الجهة الشرقية وبروح مشرقية مشحونا بالذهنية الحضارية المسيحية «الأرثوذكسية»، مما يذكرنا من حيث المضمون الحضاري المشرقي بالمؤثرات الفينيقية. لكن الأمبراطور البيزنطي «جستنيان=Justinien» اعتبر تدخله واجبا مقدسا دينيا باعتباره حاميا للتراث الروماني. وفي ظرف قصير لا يتعدى ثلاثة أشهر تمكنت الحملة البيزنطية من القضاء على الوندال في المنطقة المغربية كلها. وبذلك زالت سيادة الوندال، وبدأ العهد البيزنطي بإجراء في سنة 534 م يعيد هيكلة الإدارة الرومانية القديمة وسياستها في البلاد (وهنا كان الخطأ البيزنطي) لأن ذلك أدى إلى قيام ثورة البوادي التي تعودت على «الإستقلال القبلي» منذ القرن الرابع الميلادي. مما أظهر البيزنطيين في المغرب بمظهر الغزاة، وأدى ذلك إلى استمرار الإضطرابات منذ القرن السادس إلى نهاية القرن السابع الميلادي، ولهذا لجأ النظام البيزنطي إلى «استراتيجية القلاع» التي تراقب المسالك وطرق الربط بين مناطق النفوذ البيزنطي. هذا الإطار صحيح بالنسبة لمنطقة «أفريقيا =Africa» ونوميديا =La Nomidie». أما بخصوص المناطق التي استمرت متحررة من التدخل الخارجي تماما، فإن بعضا منها - نظرا لوقوعه بعيدا عن السيطرة الوندالية والبيزنطية- كان معتبرا عند السلطة البيزنطية كما كان عند الرومان من بلاد «الموريين». وهنا نلتقي مرة أخرى مع ظاهرة «الميل إلى الإنقسام والتنافس الإقليمي» مما يعطي للاعتبارات الجغرافية أهمية كبرى في بناء الوحدة القبلية⁽⁸⁹⁾. وقد تأثرت تلك التجمعات البشرية بمواقع وجودها من سكان الجبال إلى سكان السهول، إلى أهالي الصحراء. ومن مناطق الخصب إلى الجهات الفقيرة. إلا أن أهم ما يبعث على

(89) ب.سلامة: تاريخ إفريقيا العام ج 2 ص 522 .

التساؤل هو ظهور هجرة من المدن إلى البوادي وانتشارها على نطاق واسع، الشيء الذي جعل بلاد المغرب في القرن السادس تبدو وكأنها بلاد الخيم، ومجتمعها مجتمع من البدو، ونمط الحياة فيه نمطا قرويا ريفيا. وهو ما نصادف أيضا في كل مكان في القرن الرابع الهجري /10م. فهل توقف نشاط البناء على الأقل في الموريطانيّين؟ لقد ظلت مدينة «سبتة» في نظر الامبراطور جستنيان» مركزا له أهمية كبرى، فصارت تؤدي دور «وليلي» في العصر الروماني، رغم اعتبارها إداريا مرتبطة بدائرة Diocesis في التقسيم الروماني⁽⁹⁰⁾، وتحولت طنجة إلى دور ثانوي رغم تسمية المنطقة بها: موريطانيا الطنجية ولم تعد "Volibulis" وليلي مدينة المركزية الإدارية والسياسية في المغرب الأقصى⁽⁹¹⁾.

إن الأبحاث المتخصصة في تاريخ المغرب على العهدين الوندالي والبيزنطي ما زالت في بدايتها، على العكس من تقدم البحث عن العهد

(90) في العهد الروماني قام الامبراطور «دقلديانوس = Diocletien» تولى (284-305 م) وأعاد تنظيم الإمبراطورية الرومانية، فقسمت سنة 297 م إلى «مديريات = Profecturae» وقسم هذه إلى «دوائر = Diocesis» وهذه إلى ولايات = Provinciae». فضم إسبانيا إلى مديرية «غاليا = Gallia» وجعلها دوائر تضم سبع ولايات هي: Lusitania, Gallaecia, Balcaria, Tangitana, Terraconensis, Carta-ginensis, Betica وهكذا ضم الامبراطور الروماني في آخر القرن الثالث الميلادي شمال المغرب الأقصى (موريطانيا الطنجية) إلى إسبانيا. واستمرت كذلك في العهد الوندالي والبيزنطي إلى الفتح الإسلامي (92 هـ / 710 م).

أنظر: ش.أ.جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية ج2 ص275 وما بعدها من الترجمة العربية، الدكتور حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص537 وما بعدها.

(91) مسألة اختفاء مدينة وليلي ونهايتها له أهمية كبرى في تاريخ التحولات الاجتماعية والسياسية والحضارية بالمغرب الأقصى.

الروماني، وهذا التباطؤ والتأخير انعكس على تكوين الصورة الدقيقة والعلمية على مرحلة الفتح الإسلامي للمغرب الكبير. وقد أشارت الدراسات الجادة إلى هذه المسألة⁽⁹²⁾. وأهم مشكل يواجه الباحث في هذا الصدد، هو معرفة مجتمع المغرب قبل الإسلام بدون اعتماد على «وثائقه المحلية» لمعرفة حقيقة تاريخه في الفتح الإسلامي وما بعده. وما دام هذا غير متيسر لحد الآن، فإننا لا نملك إلا أن نساير أوثق وأضبط ما بأيدينا من أبحاث ونصوص. يعني أن البنظريات رغم تطورها في الدراسات المشرقية، فإنها ما زالت في بدايتها في الدراسات المغربية. وهذا ما أعطى إلى حد الآن أهمية وقيمة علمية لدراسة Ch.Diehl والتي تحمل عنوان: *L'Afrique Byzantine, Histoire de la Domination Byzantine en Afrique (533-709)*, Paris, 1896.

ولكي نؤسس آراء «ديبل Ch.Diehl» ننطلق من مسألة الأرض والسكان، والوندال، فنجد «بروكوب=Procopé» يقول⁽⁹³⁾: «... لقد اختار جنسريك من بين سكان إفريقيا، الأكثرهم غنى ومركزا، عهد بأراضيهم

(92) تظل أبحاث Ch.Courtois عن تاريخ الوندال *Les Vandales* ودراسة ديبل Ch.diehl وبراديز J.Baradez و «موريسون C.Morrisson. ودوفال N.Duval. وبلخوجة Belkhodja. وبيرتيني A.Berthier. تبقى أبحاث هؤلاء من أهم الأعمال العلمية. ولكنها لا تجيب على الأسئلة المطروحة على هذه المرحلة البنظرية بوجه خاص. فالبحث العلمي لا يعرف القطيعة بقدر ما ينتج التواصل والثبات. وقد حاول بسلامة أن يعطي منتخبات بلبيوغرافية عن العصرين المذكورين. أنظر في هذا الصدد: بسلامة: تاريخ إفريقيا العام. ج2 ص515 هامش 44 ثم ص520 وهامش 45 (الترجمة العربية، اليونسكو 1985).

(93) أنظر Procopé في ترجمته إلى الفرنسية بقلم Dureau في بحثه عن تاريخ الجزائر *Algérie, L'histoire des guerres des Romains Vandales et Byzantins*, Paris 1850. L.I.Ch. V.p.216.

بثرواتهم، وبشخصهم، بصفة العبيد، لإبنيه هونريك وجونزن». وبذلك صارت البلاد «أرضا للأمير» حيث يسجل «بروكوب» أن جنسريك الوندالي «... انتزع من باقي سكان إفريقيا أراضيهم الواسعة والخصبة خاصة، وقسمها بين الوندال»⁽⁹⁴⁾. ويستفاد من هذا النص أن الأرض وزعت بنوعين: أرض خاصة بالأسرة الوندالية الحاكمة، وأرض خاصة بالجيش الوندالي الغازي. هذا النص يخص منطقة Africa (تونس الحالية) فهل يمكن تعميم هذا التصرف في كل مجال نفوذهم ببلاد الموريطانييتين؟ نعم هذا ظلم مصادرة الأملاك الخاصة مارسه الغزاة، فلا يستبعد أن يفعلوا، ولكن بالنسبة لموريطانيا الطنجية لا نجد دليلا وثائقيًا ينفي أو يؤيد. أما الذين تركت بأيديهم ملكياتهم من الأراضي، فقد فرضت عليهم ضرائب ثقيلة. إذ كان الكل يشكي على عهد «كونتموند = Guntamund» من ضغط الضريبة الذي تضاعف بشكل كبير⁽⁹⁵⁾ وقد استمرت هذه السياسة في عهد البزنطيين بل كانوا أشد قسوة من الوندال على السكان. وقد نتج عن هذا تراجع المساحة المزروعة ابتداء من عهد «هنريك» الوندالي. وكان لهذا التراجع ارتباط بالثورات الداخلية وثورات البربر فيما بين سنوات (496-523). ورافق هذه التصرفات عملية إحراق الغابات وقطع الأشجار لحاجتهم للأخشاب. وعلى العموم أصيبت الفلاحة بكارثة تدميرها بالإضافة إلى عوامل الطبيعة من القحط والجفاف والوباء⁽⁹⁶⁾ وأدى هذا إلى توسيع مجال الرعي على حساب الزراعة، و بالتالي انتشار نمط الترحال بدلا من توسيع مجال الإستقرار. و بالتالي بدأ يتغلب جانب

(94) نفسه والصفحة.

(95) أنظر Victoris Vitensis ص364 نشرة Tours في سنة 1921 بترجمة وتحقيق H.Leclercq باسم:

Ibid p.319

(96)

البداءة على جانب الحضر. وأخذت الصنائع تنكمش والتجارة كذلك وخاصة مع إفريقيا والصحراء.

أما الجانب الديني فقد مارس الوندال سياسة الإضطهاد الديني. فقد كان هؤلاء الفاتحون الجدد يدينون بالمسيحية على المذهب «الأريوسي» وعملوا على تحويل مسيحيي المغرب من الكاثوليكية إلى مذهبهم. وانبنى هذا الموقف الديني على أساس سياسي وليس على صراع مذهبي داخل اللاهوت المسيحي، يعني أن بقاء «الكاثوليكية» هو استمرار الأمبراطورية الرومانية، ويظهر أن مقاومة الكنيسة الكاثوليكية لم تكن لأهداف دينية أو مذهبية صرفة، وإنما كانت تعتبر نفسها أكبر ممثل «للرومنة». ومن هنا يأتي احتجاجها ضد كل عمليات السلب والمصادرة، فتحالفت مع البزنطيين ضد «الوندال»⁽⁹⁷⁾.

فنلاحظ أنه قبل صراع الأريوسية مع الكاثوليكية كان هناك صراع حاد ومزير بين الدوناتية والكاثوليكية انتهى بانتصار الكاثوليكية. بدعم وتأييد من روما، كما نلاحظ أن هناك فرق على مستوى الإعتراف اللاهوتي الكنسي. فالدوناتية معترف بها باعتبارها مذهباً دينياً مسيحياً أما «الأريوسية» فكانت تعتبر «هرطقة» تجب مقاومتها داخل اللاهوت المسيحي الكاثوليكي. وهكذا نلاحظ تشكل جغرافية دينية مسيحية تتصارع فيها ثلاث تيارات مذهبية، سنجد في عصر دراستنا هاته (القرن الرابع الهجري / 10م) مثيلاً لها (الخوارج، الشيعة، السنة). وبرز في هذا الصراع الديني توجيه العامل السياسي، وهناك أدلة تاريخية على هذا التفسير.

(97) أنظر: J.Frezouls في بحث متخصص له يناقش فيه آراء «كورتوا Ch.Courtois et son oeuvre في الموضوع، وهذا البحث هو Cahier Tunisie 3ème et 4ème trimestre 1958

وتأسيسا لما جاء عند Gh.Diehl في دراسته للمرحلة البيزنطية في المغرب، نسجل أن الأبحاث والنصوص المتعلقة بالمرحلة الوندالية، أثبتت الحقائق الآتية عن الأهالي:

أن الونداليين تخلوا طوعا أو كرها عن الموريطانيتين ونوميديا الغربية، دون أن ينتبهوا إلى خطر «الأهالي». مما ترك المجال مفتوحا لحرية النشاط القبلي، وأدى ذلك إلى إنتاج تجمعات بشرية بشكل جديد. وهكذا تمكن «الموريون المغاربة» من تأسيس قوات قبلية في مجالات جغرافية متميزة، يمكن أن نسميها «إمارات القبائل المستقلة» أو «الممالك المورية الحرة». يخضعون فيها لسلطتهم، وتمكنوا في هذه المرة من تحويل المجموعات «المرومنة» إلى نفوذهم وتوجيهاتهم، وهنا نسجل انتصار «الموريين» بنظامهم القبلي على نظام الدولة الرومانية.

ويظهر أن هذه الوضعية زادت من قوة التمرکز الموري (البربر) في الجهات المغربية التي حددتها التقسيمات الجغرافية (جبال، سهول، هضاب، أحواض الأنهار، تنوع مناخي من الشمال إلى الجنوب، ومن الغرب إلى الشرق)، وهذا يعني تحكم البيئة في الإنسان. وفعلا عاشت هذه القبائل في هذه المناطق المفتوحة على مستوى انعدام الحدود التي تضبطها الأنظمة الكبرى الموحدة والمركزية في نفس الوقت. ومن هنا لا نبحت عن حدود الدولة السياسية بقدر ما نبحت « التجمعات الجالية». وفي هذا الإطار تبرز عوامل مؤطرة لهذا النمط الإجتماعي، بدأ من ظاهرة القرابة بمحدداتها الأنتروبولوجية، إلى التنظيمات الاتحادية النفعية المصلحية. لقد تطور في هذا النسق الاجتماعي نمط حياة خاص أبرز سماته هو خصوصية كل جهة من جهات المغرب الذي طبيعته ظاهرة «الاستقلال القبلي» فصارت كل جهة تتحدث بلهجة محلية لا تختلف في العمق ولكنها تتميز في الشكل على

المستوى الصوتي والإيقاعي. كما نلمس هذا التمايز في الأعراف الاجتماعية، والدينية التي تنوعت بتنوع الوجود المكاني في بلاد "Maurosia" كما نجد هذا التمايز الشكلي في أوصاف ملابسهم، ونوع غذائهم، وشكل خيمهم ومنازلهم وطبيعة بناء حصونهم وأكواخهم، ونومهم، ومفهوم «الثروة» أو «المال» عندهم، وسلاحهم ونظام الحروب عندهم، ونظام الدفن عندهم، ومركز المرأة والرجل في مجتمعهم عموما. وكذلك الأشغال اليومية. وعلاقتهم بالأرض وأساليب استغلالها، بالإضافة إلى أنواع الصناعات لديهم، ونظام التبادل التجاري (الأسواق)⁽⁹⁸⁾.

إننا أمام نوعين من التجمعات البشرية. نوع تأثر بنظام التجمع السياسي الروماني ونراه يتفسخ بانتصار «المورية على الرومنة» ونوع آخر وهو الذي استمر خارج التأثير الروماني منذ نهاية القرن الثالث الميلادي، وهو الذي كون إمارات أو تجمعات مستقلة قبليا، هي التي أخضعت «الموريين والمرومنين» على السواء. وبناء على مفهوم الذات المحلية بمعناها السياسي يمكن أن نعتبر ذلك انتصارا تاريخيا للمحلية على المؤثرات الرومانية والوندالية وكذلك أيضا البزنطية، وهذا لا يلغي تسرب واستمرار بعض المؤثرات الخارجية في الأنساق الاجتماعية والسياسية. وهنا نذكر ملاحظة نص معاصر للمرحلة وهو ما جاء عند: «فيكتور دوكارطين Victor de Cartene»: «ظل البربر وسيلة الوندال لتحقيق عملية القرصنة، ومقابل مشاركة البربر هاته كان الملك الوندالي يؤدي لهم قدرا من المال قبل ركوبهم السفينة، ويتعهد بتموينهم في فترة غيابهم، هذا دون الحديث عن اقتسام

(98) لقد درس هذه الجوانب الباحثون المختصون في العصر الوندالي وخاصة
Ch.Courtois: op.ci : 305-353

الغنائم»⁽⁹⁹⁾ ، وليس معنى هذا استمرار التحالف الوفاقي بين البربر المغاربة وبين الوندال، فقد قام المغاربة بتورات ودخلوا في حروب ضدهم، وكانت تقنياتهم في الحرب تعتمد على عنصر المباغثة، والتراجع عند اشتداد المعارك واحتدام الصراع إلى المناطق القاحلة المحصنة بالجبال المرتفعة الوعرة، ليعودوا بعد انسحاب عدوهم إلى الثورة من جديد، وهذا مبني على معرفتهم الجيدة للبلاد وسيطرتهم على الممرات الصعبة في المناطق الجبلية. ولهذا كانوا يتفادون المواجهة في المعارك المنظمة والفاصلة إلا عندما يرون أن نهايتها تكون لصالحهم، كما كانوا يتفادون الحرب في المناطق المنبسطة أو المفتوحة. ولهذا كانوا ينقلون المعارك من المنخفضات إلى المرتفعات.

وأهم حدث كبير على مستوى بلاد المغرب الكبير، كان له أثر اجتماعي على امتداد قرون منذ وقوعه هو تحرك القبائل الليبية من الجنوب الطرابلسي إلى الغرب، كانوا جمالة ومقاتلين أشداء، وفي مجموعات قبلية صحراوية خبراء في القتال الإفريقي الصحراوي، وعلى بينة مما يحيط بهم، هؤلاء قبائل زناتية كبيرة بزعامة «كاباون=Gabaon»، يعرفون استخدام الجمل في الميدان العسكري كما يعرفون استخدامه في الميادين السلمية الأخرى، فهم قبائل جمالة رحل. والمهم هنا هو تدخل إنسان الصحراء في الشمال، وخاصة أن هذا التدخل اتخذ وجهة (شرق-غرب). فهل هؤلاء الذين ظهروا في آخر القرن الخامس الميلادي وبداية السادس (477م-520م) بإسم «لواتة» هم أحفاد أو خلفاء «الجرامانت=Garamant»⁽¹⁰⁰⁾؟ لا تهمنا الآن الإجابة

Marcus: Histoires des Vandales depuis leur apparition sur la Scène Historique Paris1836. (99)

وعن هذا المصدر نقلنا كلام «فكتور» أنظر ص233 .

(100) تكلم Procope على ثورة كابايون بإسهاب في كتابه 3 و8 في ص 16-24 وحلل

نصوصه Schmidt وCourtois، وأخيرا انتبه Camps إلى أهمية الحركة القبلية

باعتبارها تحركا زناتيا.

على السؤال بقدر ما تهمنا نتائج الحركة في المغرب الأقصى على امتداد القرون الخمسة الأولى للتاريخ الإسلامي في المنطقة وخاصة القرن الرابع الهجري 10 م، ثم ظهرت نتائج هذا الحدث عندما تطورت وتحركت القبائل المورية « الفريقيشيس = Frexes » بولاية بيزاسينا جنوب Africa فيما بين (523 م-530 م)⁽¹⁰¹⁾. وقد أوردهم بروكوب⁽¹⁰²⁾. وامتدت هذه الحركة القبلية الإستقلالية غربا إلى منطقة جبال البروقونصولية. ثم اتحدت هذه الحركة القبلية مع قبيلة أخرى هي نفوسة Naffur⁽¹⁰³⁾، التي لعبت دورا كبيرا في التاريخ الإسلامي المغربي.

فالزحف اللواتي الزناتي فتح الطريق لتحرك القبائل البربرية (الموريين خاصة) نحو بواير نهضة العالم الموردي المغربي لإثبات ذاته وشخصيته المحلية، لكن في أي إطار سيحققها، هل سيحققها في الإعتماد على خصوصيته فقط أم سيحققها في ضم هذه الخصوصية المحلية إلى المضمون الإسلامي العربي؟

تأسيسا على هذا نسجل أن «المغرب الأقصى» أو تجمعاته البشرية ظلت غائبة عن صراع ما يجري في المناطق الشرقية من طرابلس إلى نوميديا. فهل هناك وقائع ما زالت الدراسات لم تمط اللثام عليها؟ وكل ما يمكن أن نسجله هو أن المغرب عرف تحولات داخلية صامته طبيعتها ظاهرة التمركز القبلي في أقاليمه الجغرافية. إذن المغرب الأقصى يعرف توطينا

(101) فهل هؤلاء هم الذين عناهم ابن خلدون عندما تكلم على إفريقيش فاتح

إفريقية؟ أنظر Desanges في معجمه القبلي:

Ch.Dichl, p.42. Catalogue des Tribus AFricaines, p.90-91 ثم أنظر:

(102) J.Desanges نفسه والصفحة (Ibidem).

(103) J.Desanges نفسه ص122 وهامش 3 .

وتمركزا قبليا نتحكم فيه المؤثرات الجغرافية العامة. ونعتقد أن اكتشاف ذلك لا يتحقق إلا باستغلال «الطوبونيميا المغربية La toponymie Historique» وتحليلها تحليلًا تاريخيًا باستخدام جميع العلوم المساعدة والمناهج الحديثة لتعويض النقص الذي تركه غياب النصوص المكتوبة كيفما كان مصدرها ونزعتها. نعم حدث تحول ملحوظ في التنميط المكاني والبشري من مرحلة ما قبل العصر الإسلامي إلى المرحلة الإسلامية، تحول كبير على مستوى الأسماء، فأسماء القبائل تحورت أسماؤها أو تغيرت كلية فهل تبدل كل شيء؟ لا نعتقد هذا، وكل ما ننتهي إليه أن التاريخ المغربي المؤسس على النصوص المنتجة في المرحلة الإسلامية، في حاجة إلى تكامل مع ما أنتجته الأبحاث الحديثة من طوبونيميا وحفريات، ودراسات لسانية، لنصل إلى كتابة علمية منهجية حديثة لتاريخ المغرب الكبير كله.

هذا يعود بنا إلى المرحلة البيزنطية في التاريخ المغربي عموما (533-710 م) وأهم الأبحاث التي ما زالت تفرض نفسها رغم أقدميتها في هذا المجال هي دراسة شارل ديبل = Ch.Diehl، وأبحاث أخرى متأخرة وأن كانت لا تغير طرح «ديبل» تغييرا كليًا وإنما تعدل بعض آرائه فقط على مستوى الموقف الذي يخصصه في معالجة المسألة الدينية في شمال إفريقيا. وأهم مبحث في دراسة «ديبل» بالنسبة لنا هو مبحث القسم الثالث (ص.ص 333-453)، الذي يخصصه للعلاقات المورية والسلطة البيزنطية. ثم المبحث الأخير الذي يخصصه لنهاية العهد البيزنطي على يد الفاتحين المسلمين العرب. ونضيف إلى دراسة «ديبل = Diehl» دراسة أخرى تعتبر من الأبحاث الجادة المتأخرة في الموضوع وهي أطروحة الباحث Denys Pringle التي قدمها سنة 1981 لجامعة OXFORD تحت عنوان:

An accent of the military history and archalogy of the african provinces in the sixth

and seventh centuries, 1981, 2 vol
ثورات القبائل المورية الأهلية، أما الجزء الثاني من أطروحته فقد درس فيه
التحصينات البزنطية، وقدم تحليلا واسعا للعمارة العسكرية البزنطية في
شمال إفريقيا.

في المرحلة الوندالية والبزنطية (429-710 م/92 هـ) كانت صورة
الوضع الداخلي في المغرب الأقصى «شديدة التعقيد»، فقد أدت الثورات
الإقليمية، والإضطرابات الإجتماعية التي عرفتها المرحلة إلى بنية وواقع
محلي جديد أبرز سماته هي الجهوية الجغرافية المتحكمة في الجهوية
البشرية. فهل هذه الصورة هي التي أعطت تصنيفا جديدا لسكان المنطقة
(مصمودة، زناتة، صنهاجة) أم هناك عوامل أخرى؟ . هذا التقسيم الثلاثي
للسكان المحليين لم يبرز بتمييزاته الخصوصية إلا بعد القرن الثالث الهجري/
9 م، وقد سبق هذا التقسيم تقسيم آخر وهو التقسيم الثنائي (البربر
والبرانس) وهو ما نصادفه في حديث العرب المسلمين عن أهل المغرب
البربر. ألا يكون لهذا التصنيف الثنائي ارتباط وامتداد في التقسيمات
التي بدأت منذ العصر الروماني وما قبله حيث كان التمييز مبنيا على
مسألة الطاعة، فكان إطلاق الموريين يعني الذين لم يتورمنا؟ نفترض هذا
ونحن لا ننسى ما انتهينا إليه في تحديد مضمون "Mauri" سابقا.

نعم تعتمد التحليلات التي تدرس الشعوب المغاربية في صدر
الإسلام على آراء ابن خلدون. ولكنها تقرؤها قراءة الثبات، ولذلك لا تلتفت
إلى التطور على مستوى البنيات الإجتماعية، وإنما تعتبر التنوع نتيجة
المسألة الدموية والقرباة الأسرية، وهذا بالطبع ناتج عن تجذر علم الأنساب
الذي أصبح ركيزة من ركائز الوجود التاريخي والإعتبار الإجتماعي في
عصر ابن خلدون (القرن 8 هـ/14 م).

نترك هذه المسألة فقد ناقشتها في مكانها من هذه الدراسة. ونعود إلى المرحلة البيزنطية لنحاول تلمس بعض التطورات التاريخية وانعكاسها على المغاربة من أجل تحديد المعالم المكونة لتطور الجغرافية التاريخية للمغرب الأقصى. وننتقل من السؤال الهام الذي طرحه الدكتور سعد زغلول عبد الحميد في دراسته الجادة عن تاريخ المغرب الكبير⁽¹⁰⁴⁾، والسؤال هو: «أليس من المحتمل أن تكون كلمة «البربر» قد أطلقت على أهل المغرب عامة في هذا الوقت (المرحلة البيزنطية) وأنه قصد بها الوندال أو خلفائهم الذين بقوا في المغرب ومن انضم إليهم أو تأثر بحضارتهم من أهل البلاد؟ لا تهمنا التسمية هنا بقدر ما يهمنا التعميم في مضمونها الذي يدل على الجهل بالبلاد وأهلها وما يجري بالداخل من أحداث. يعني هذا أن العالم الشرقي رغم تدخله العسكري في البلاد فإنه لم يكتشف السكان، وظل هذا الغموض قائماً منذ بداية العصر البيزنطي في المنطقة إلى أواسط القرن الثاني للهجرة/8م. ويفترض سعد زغلول عبد الحميد أن التسمية بـ «البربر» من إطلاق البيزنطيين وعنهم أخذها «العرب» منذ بداية عهد الفتوحات. وهو افتراض له ما يبرره، ولكن لا نرى فائدة في مناقشة هذه المسألة، بقدر ما نرى أهمية التقسيمات والتصنيفات لمجموعات القبائل التي سميت بالبربر⁽¹⁰⁵⁾.

(104) الدكتور سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ط الإسكندرية 1979 ج1 ص79 .

(105) اهتمت «الموسوعة الإسلامية» في طبعتها الجديدة بإعادة النظر في تصنيف البربر L'encyclopédie de l'Islam (N.E) T.I. pp.1209-1213 فقد عالج Ch.Pellat "المقاربة اللغوية لمعنى «البربر» وكذلك التاريخ القديم للبربر.

يسجل "Diehl" في دراسته⁽¹⁰⁶⁾ أن المعرفة التاريخية بالقبائل التي كانت تستوطن الموريطانييتين في العصر البيزنطي ضعيفة جدا. ففي موريطانيا القيصرية يصادفنا إسم «مازاكس=Mazax» مشابه لإسم «ماسيلوس=Massylus» باعتباره إسما عاما للبربر في هذه المنطقة. ويبدو أنه أقرب إلى لفظ «مازيغ». وكانت هذه المنطقة تحت سيادة «ماستكاس

.../... كما عالج G.Yver ما قبل الإسلام وما بعده (ص1209-1212). ويرى أن مصطلح "Maures" انتشر إطلاقه على سكان المغرب الأوسط والأقصى. وأن الميزة الأساسية لهؤلاء هي سرعة اتحادهما ضد الغزو الأجنبي. ويرى شارل بلا أن القرن الخامس (عصر الواندال) والسادس (البيزنطيين) كانت فيه قبائل البربر مستقلة، وفي هذا الإطار تكونت المجموعة البربرية الثلاثية وهي كما يلي:

أ- في شرق المغرب الكبير (لواته، هواره، أوريغة، نفزاوة، أوربة) وانتشروا من طرابلس إلى الجريد و الأوراس.

ب- في الغرب: صنهاجة (تنتشر في المغرب الأوسط والمغرب الأقصى) وأهم فروعها كتامة في منطقة القبائل الصغرى، زاوة في منطقة القبائل الكبرى، زناتة في الجنوب الغربي من الجزائر بين منطقة القبائل ونهر شلف، ثم بنو يفرن (بشلف) و (ملوية)، وغمارة بالريف، ومصمودة على السواحل الغربية للمغرب المحيطي. ثم جزولة بالأطلس الكبير، ولطة بجنوب المغرب، ثم صنهاجة اللثام (لمتونة). وهم رحالة الصحراء المغربية الغربية.

ج- زناتة الذين ينتشرون بالهضاب الجنوبية من جنوب طرابلس إلى جبل عمور ثم في المغرب الأوسط والمغرب الأقصى.

ويرى G. Yver أن الفتح الإسلامي لم يغير من وضع هذه الخريطة القبلية. ولم يقد الفاتحون بالمتابعة والملاحقة للقبائل في مواطنها. (ص1210). ويلاحظ بوجه عام أن هذه الأسماء القبلية تسميات عربية إسلامية وتوزيعها ينطبق بوجه خاص على القرن 8 هـ / 14 م. أكثر من أي مرحلة سابقة.

Mastigas= « وكونت في عهده القبائل اتحادية بإسم Quinquigentanii وقد أوضح Camps هذه المسألة⁽¹⁰⁷⁾. وحاوّل المؤرخ J.Desanges أن يضع ثبوتا قريبا للمغرب الكبير في التاريخ القديم، ورغم محاولته التي تؤكد ضعف المعلومات وغياب العالم البشري للمغرب الأقصى عن المساهمة التاريخية في المرحلة الأخيرة من العهد الوندالي والبيزنطي، فإننا نؤكد على المفاجأة التي انبهر بها قادة الفتح الإسلامي للمغرب، فقد فاجأتهم الحشود البشرية الهائلة والمتضامنة سواء على مستوى التأييد للمسلمين أو على مستوى المقاومة. وبديهي أن ينشأ عن هذا الإنتظار التاريخي للمجتمع المغربي القديم اختلاف في التوزيع الجغرافي لهذه القبائل المورية في التاريخ الإسلامي مقارنة بما كانت عليه منذ جلاء الجيش الروماني في آخر القرن الثالث الميلادي. ولعل هذا الصمت والغياب عن المشاركة في الأحداث الجارية بشرق المغرب الكبير، كانت نتيجة لعملية التشكل السلمي المؤدية إلى تكوين وحدات قبلية متحالفة ومخلصة لنظامها العرفي القبلي الموري. واعتمادا على لائحة ودراسة المؤرخ J.Desanges⁽¹⁰⁸⁾ يتبين أن جميع مناطق الموريطانييتين كانت مسكونة لا يكاد يوجد مكان غير معمور. ولكن المغرب برمته في هذه المرحلة اختار العزلة التي فرضتها القبلية ومحدودية نظامها الاجتماعي الذي دافع عليه أصحابه.

وقد سجل الدكتور السيد عبد العزيز سالم هذه الملاحظة بقوله: «يعتبر المغرب الأقصى أكثر أقطار المغرب عزلة»⁽¹⁰⁹⁾. وهنا يجب

G.Camps : L'inscription de Raja. (107)

J.Desanges:Catalogue des Tribus Africaines de l'antiquité classique, Dakar 1962. (108)

. د.السيد عبد العزيز سالم: المغرب الكبير، 2/ 128 . (109)

التأكيد على أن ما اصطلح عليه بالموريطانيتين ما هو إلا مجرد اصطلاح جغرافي قديم، حيث أن قبائلهما ظلتا محتفظتان بشخصيتهما المحلية، وظلت وحدتهما السياسية هشة، واستمرت هشاشتهما باستمرار طغيان الطابع التعصبي للنمط القبلي. ورغم كل شيء فإن هذه العزلة ليست على إطلاقها. لأن شبكة الطرق بين الموريطانيتين وإفريقيا جنوب الصحراء وحوض البحر المتوسط تغير المفهوم الإطلاقي لظاهرة العزلة المغربية في تاريخه ما قبل الإسلام. فهناك أدلة على وجود الإتصال في فترات ما قبيل الإسلام، تأتي من الرسومات والصور المحفورة على الصخور والأدلة الأثرية القديمة. ويشير «فن النقوش والرسوم الصخرية» إلى أن خطوط المواصلات المنتظمة كانت مفتوحة على الحزام السوداني منذ حوالي (500 ق.م)⁽¹¹⁰⁾. ويؤكد هذا ارتباط الحياة الاقتصادية في الصحراء بمشكلة المواصلات، ولذلك انبنى الرخاء والإفلاس، ونشأة المراكز وتدميرها بالعلاقات مع العالم الخارجي. لا نريد أن نضحد نظرية العزلة التي عمت حتى القارة الإفريقية كلها⁽¹¹¹⁾. وإنما نهدف أن نقول أن العزلة ليست بالمضمون الذي قصد بها، فالدراسات الحديثة تسجل⁽¹¹²⁾ «أن هذه العزلة لم تكن قط مطلقة، ولكن كان لها وزن كاف على مصير عدد من المجتمعات التي تطورت داخل تقسيم جغرافي» وتؤكد هذه الأبحاث: «أن شواطئ البحر الأبيض

J.Ferguson: Clasical contacts with Africa ibadan, 1969, p.79. (110)

دييارا: الجغرافية التاريخية: المظاهر الطبيعية (الفصل 13) من كتاب: تاريخ إفريقيا العام، ج1 ص231 . (111)

نفسه ص 232 ثم أنظر رأي الباحث المتخصص «هب.موس» ميلاد العصور الوسطى، ط القاهرة 1969 . ص174-175 . (112)

المتوسط سمحت لإفريقيا الشمالية بالمساهمة طيلة القرون في المبادلات مع الخارج⁽¹¹³⁾. إذن بماذا نفسر هذا التوقف المغربي في العهد الوندالي والبيزنطي وعدم مساهمته العلنية في أحداث هذا العصر وباسم بلده، يمكن أن نعتبره نوعاً من الإنكماش الإجتماعي والإنتظار الطبيعي لفرصة تتوفر فيها شروط «التوافق الإجتماعي» ولعل هذا ما توفر في حركة الفتح الإسلامي للغرب الإسلامي كله، ومن خلال مجريات حركة الفتح العربي الإسلامي بالمغرب لمسنا أن المطلب الرئيسي كان روحياً دينياً لم يمس الأهالي في استقلاليتهم الخصوصية ولم يهن كبرياءهم الخصوصي. وعندما اتجهت الأحداث اتجاهها معاكساً لهذا المسار كانت المقاومة شديدة وعنيفة جداً، ومثال «كسيلة» مع عقبة بن نافع أوضح دليل، فتلك غلطة تكتيكية صرفة مع عقبة لا أقل ولا أكثر⁽¹¹⁴⁾.

عالجنا مسألة ما يسمى بالعزلة ضمن سياق عدم المشاركة في الأحداث خارج الموريطانيتين، وتنتج الأبحاث المغربية الحديثة إلى أن تفسيرها بطبيعة «الصبر» التي تعود عليها المغاربة عبر التاريخ، فالأستاذ عبد الله العروي يرى أن هذه الطبيعة أو الخاصية المغربية انعكست على عدم تكوين الأهالي «لإمارة موحدة للجميع» وهذه

(113) نفس المرجع السابق.

(114) ابن عبد الحكم: فتح مصر وإفريقية والمغرب، ص198 ثم مناقشة مسألة كسيلة وعقبة مناقشة جيدة في دراسة الدكتور سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج1 ص202-210، ويرى «موس» في ميلاد العصور الوسطى: (ص254) أن «سيادة الإسلام قد استمدت قوتها من البربر سكان المناطق الداخلية».

مرتبطة بانتظار المغاربة للآخر، أي آخر. وهكذا تعود المغاربة على الاستحمال والإنتظار، مما عمل على تجميد التوازن والبنى الاجتماعية المنبثقة عنه». ولذلك تكررت ظاهرة غريبة في تاريخ المغرب، ظاهرة النصر المتأخر عن أوانه»⁽¹¹⁵⁾. لكنني أتساءل بدوري عن واقعية هذا التفسير، ألا ينتهي بنا إلى أن نحكم على المغاربة بأنهم لا ينتجون الأفكار السياسية والنظم الجماعية الموحدة. و بالتالي نرميهم بالقصور السياسي وعدم القدرة على التنظيم الإجتماعي؟ ولذلك ينتظرون الزعيم الغريب، والقائد الجماعي الآتي من الخارج !

نترك هذا النقاش، ونعود للقرن الخامس والسادس والسابع الميلادي في المغرب، ومرة أخرى نشتكى من شح المعلومات، مما يعطي للآراء مهما كانت وجاهتها طابعا معياريا أو شكلا افتراضيا قابلا للرد أو التأييد. والسؤال المشروع والذي ما زال قائما هو: هل هذه القرون الثلاثة أدت إلى ركود المغرب، وغيرت وجهته من مجتمع مفتوح إلى ضده؟ لا نستطيع الإجابة بدقة علمية، فالأمر موكول إلى تقدم الأبحاث المتخصصة في المرحلة، وخاصة الدراسات البنزنية التي ما زالت في بدايتها. ولكن نتلمس أهم معالم المرحلة على مستوى تطور «الجغرافية التاريخية للمغرب الأقصى».

هناك إذن المسألة الإجتماعية الداخلية التي أنتجت التقسيم الثنائي للسكان بمضمون جديد، وهو المغاربة الذين تركزوا في الممرات والتحصينات التي يمكن اعتبارها نواة لقيام المدن المغربية في العصر الإسلامي. وهؤلاء هم الذين كونوا مجموعة «البرانس»، ثم

(115) عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب ص 107 .

المغاربة الذين ظلوا ضاربين في الأرض والإرتحال بحرية، خاضعين للتغيرات المناخية والإيكولوجية، وهؤلاء هم الذين كونوا مجموعة «البتّر». وهذا لا يعني أن قبائل «البربر = Les Maures» تمايزت عرقيا وانفصلت كلية. وإنما هذا مرتبط بالمؤثرات البيئية الطبيعية والنشاط اليومي للسكان والمؤثرات التي نتجت عن التدخلات الخارجية في المغرب الكبير⁽¹¹⁶⁾.

فجماعة «البرانس» تعيش في معظمها عيشة استقرار أو شبه استقرار في السهول والجبال الخصبة، ويمارسون الترحال المحدود في هذه الجهات . بينما مجموعة «البتّر» تمارس في أساس عيشها حياة

J.Desanges "Permanence d'une structure indigène en Marge "A.A 1980. T.15. (116)
p.87-89.

ويرى الباحث Richard W.Bulliet في بحث له بعنوان
Hypothèses sur l'histoire des berberes

الذي نشره ضمن مجموعة R.C.H التي تصدر في باريس 1970، يرى أن مصطلح البتّر والبرانس، لا أصل له في المصطلحات القديمة قبل الإسلام، وإنما هو تصنيف إسلامي (ص104). ويعتبر ابن خلدون هو المسؤول عن تأصيله. وقد درست هذه المسألة الباحثة Maya Shatzmiller مؤيدة هذا الطرح وبحثها بعنوان "Le Mythe d'origine Berbere, Aspects historiographiques et Sociaux " (R.O.M).N 35, Année 1983, pp.145-156.

وبالرجوع إلى المعجم المغربي البربري (مثلا: محمد شفيق: المعجم العربي الأمازيغي. ط. أكاديمية المملكة المغربية 1990). نجده يضبط كلمه «البرنس» باعتبارها أمازيغية، وتدل على معنيين: أزنار، الأبيض الدقيق النسيج، و «أهدون»: الأسود الغليظ النسيج. وكل منهما في معنى «السلهام». ثم قابل بما جاء عند «دوزي=R.Dozy» ومعجم ابن منظور «لسان العرب» وأما استعمال «البتّر» فيستعمل في اللباس. بمعنى القصير وهو استعمال عربي الأصل، مما يقوي نظرية الباحثين الغربيين بأن هذا التقسيم الثنائي (بتّر برانس) هو تصنيف عرقي.

التنقل والترحال في الهضاب والمناطق الشبه الصحراوية. فتلازم مصطلح « البتر » بنظام الرعي. فهذا التصنيف مبني أساسا على نمط الحياة وأسلوب العيش وليس على العرقية والتنوع السلالي. فهي ملاحظة خارجية تؤكد شيئا واحدا وهو أن المعرفة الداخلية بالمغاربة المحليين ما زالت في بدايتها عند العرب المسلمين، وعليه علينا أن ننتظر القرون اللاحقة لنتعرف على هذه المجموعات القبلية، أنذاك نجد تصنيفا أو تصنيفات أخرى مبنية على التمكن المعرفي والخبرة الدقيقة بشعوب البربر. ويستعمل ابن عبد الحكم صفة «البتر» في بداية حديثه عن البربر الذين يعيشون في غرب وجنوب جبال الأوراس⁽¹¹⁷⁾، وقد ورد هذا الإستعمال بمعناه الإجتماعي. ولا نريد أن نكرر هذا النقاش فقد عالجه الباحثون المحدثون⁽¹¹⁸⁾. إلا أن التوجه الجديد هو البحث عن

(117) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وإفريقية ص201 سطر 12 .

(118) سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج1 ص86-91 ، السيد عبد العزيز سالم: المغرب الكبير ج2 ص135-140 . كما ناقش Gautier هذه المسألة في دراسته *Le passé de l'Afrique*. إلا أن الأبحاث المتأخرة تحاول ربط هذا التقسيم -ونحن معها- بالوضع الذي كان قبل الإسلام، وقد يرجع الأمر إلى ما نتج عن الجلاء الروماني في سنة 285 م. وهذا ما تحاوله أبحاث G.Camps. في الموسوعة البربرية التي يشرف على إصدارها في (Aix Prov) وقد أجمل رأيه في *Les berberes , Mémoire et identité, Errance 1987* وخاصة في الصفحات (194-196). ولكن حسين مؤنس ينحو منحى آخر في مناقشة هذه التسمية ملخصه، أن المسألة مبنية على أن التقسيم نسبي لا علاقة له بحال القبائل الإجتماعي (فتح العرب للمغرب ص 208) ثم عاد فحلل رأيه وأضاف تعديلا يميل فيه إلى التقسيم الإجتماعي فقال: «وانقسم البربر لهذا في مجموعهم إلى قريقين كبيرين: الحضر وأنصاف الحضر ويسمون البرانس، والبدو ويسمون البتر. ولا تعرف أصل هذه التسمية (تاريخ المغرب وحضارته 1 ص42).

استمرارية التسميات من «المورية» منذ العصر الروماني إلى «البترية والبرانسية» في بداية العهد الإسلامي في المغرب. والصادر الإسلامية وخاصة منها الجغرافية القديمة، نجدها في تعريفها للمغاربة في القرون الثلاثة الأولى للفتح الإسلامي، لا تخرج عن التقسيم التالي: فالأصطخري يقول: «فالبربر الذين هم بأرض الأندلس وسائر المغرب صنفان: صنف يقال لهم البتر وصنف يقال لهم البرانس»⁽¹¹⁹⁾. واليعقوبي⁽¹²⁰⁾، ومن جاء بعده إلى المسعودي الذي يمدنا بأهم نص عربي يشعروننا بالمؤثرات الرومانية والبيزنطية في التاريخ المغربي «وقد كانت هذه الديار للأفرنجة والروم، فانجلوا عن البربر حين وطنوا أرضهم إلى جزائر البحر، فسكن الأكثر منهم جزيرة صقلية، وتفرقت البربر في بلاد إفريقية وأقاصي ديار المغرب...»⁽¹²¹⁾. والمهم أننا نؤكد مرة أخرى على «الحلقة المفقودة» في تاريخنا المغربي وخاصة الفترة الممتدة من القرن الخامس إلى الثامن الميلادي، وهي ثغرة كبرى وبعدم ملئها لا يتأتى لنا تفسير مرحلة الفتوحات الإسلامية في المغرب تفسيرا علميا وعلى جميع المستويات⁽¹²²⁾.

(119) الأصطخري: المسالك والممالك ص36 .

(120) اليعقوبي: كتاب البلدان ص 342 وما بعدها. التاريخ ج II ص272 . و ما بعدها.

(121) المسعودي: مروج الذهب، تحقيق شارل بلاج2 ص246 . (فقرة 1107) ط بيروت 1966 .

(122) لعل صدور الجزء الثالث من تاريخ إفريقيا العام، الذي تشرف عليه اليونسكو يلقي بعض الأضواء على هذه المسألة.

هذا ينقلنا إلى مسألة التعمير والبناء في الخريطة التاريخية للمغرب في القرون الخامس والسادس والسابع. وانطلاقاً من خريطة المؤرخ التونسي عمار محجوبي⁽¹²³⁾ الذي حدد التقسيمات التي خضع لها المغرب الكبير في القرن الرابع الميلادي. وهي إفريقيا البروقنصلية وولاية بيزكوم وولاية نوميديا، وموريطانيا القيصرية وموريطانيا السطيفية، تتبع الوحدة الإدارية المسماة Dioecesis Africae (إدارة إيطاليا). وكانت ولاية موريطانيا الطنجية تتبع الوحدة الإدارية المسماة Dioecesis Hispaniae (إدارة الغال) Gaule. انطلاقاً من هذه الخريطة نخلص إلى تأكيد الحقيقة التي انتهينا إليها عندما حاولنا قراءة التاريخ المغربي قراءة إفريقية التي أعطتنا وحدتين متميزتين: الأولى مركزها الأطلس والثانية مركزها إفريقية، بدلا من ثلاث وحدات التي أعطتها القراءة من الشمال (مغرب مفتوح وآخر أطلسي ثم مغرب صحراوي)، ونهدف من ذلك الوصول إلى أن وصف سكان الوحدة الغربية بـ «الموريين» وهم سكان الموريطانيتين و بالأفارق وتمييزهم عن السكان الغربيين بعدم وصفهم بالموريين ما عدا بدو جنوب إفريقية. كل هذا هو نتيجة للتحويل الداخلي في المجتمع المغربي الذي أعطاه ما بعد القرن الثالث الميلادي. أما خريطة المرحلة البيزنطية في شمال إفريقيا، والتي تبين الإنشاءات العسكرية والحصون والمدن⁽¹²⁴⁾. فتؤكد أن الموريطانيتين بمعناهما الروماني كانتا متأثرتين بالنفوذ البيزنطي، ولعل التنقيبات الأثرية المستقبلية ستغطي هذا النقص لأنه مدخل ضروري للفتوحات

(123) هذه الخريطة اقتبسناها من «تاريخ إفريقيا العام ج2 ص481 .

(124) اليونسكو: تاريخ إفريقيا العام ج2، ص517 .

الإسلامية. فكما بدأت تتعدل نظرية «تدهور المدن في القرن الرابع الميلادي»⁽¹²⁵⁾ يمكن لنظرية الإنكماش البنزطي في إفريقيا=Africa. ولنا مثال آخر في جهود البحث الأثري حول تاريخ الصحراء الإفريقية وعلاقتها الخارجية الذي غيرت التنقيبات الآراء التي كانت سائدة تقليديا عنها (أنظر خريطة الصحراء في التاريخ القديم)⁽¹²⁶⁾.

لا نريد أن ندافع عن مسألة عدم وجود المدن وعدم وجود انشاءات عمرانية بعد «وليلي» في مرحلة ما بعد 285 م، ولكن ما نريد التأكيد عليه هو أن عدم وجود مراكز حضرية في المغرب الأقصى في العصر البنزطي هو الأمر المستغرب، وإن كان طابع البداوة هو الغالب! ومثالنا الذي ننطلق منه هو أننا لا نجد ظاهرة قيام المدن وبنائها عمرانيا في المغرب الأقصى على امتداد هذه الحقبة الطويلة (285 م-909) إلا في القرن الثاني هـ/9 م. حيث تبرز سجلماسة بمركزها التجاري، وتاهرت بموقعها الاستراتيجي، وفاس بشموخها الحضاري، ونكور بأهميتها البحرية. وهذا في حد ذاته معلم من معالم التحول التاريخي الإسلامي الجديد في المنطقة. وتناقش الأبحاث الحديثة مسألة البناء والتعمير وإنشاء المدن والحصون العسكرية وتأثر الأهالي بأساليب الشعوب التي حكمت البلاد وتنتهي إلى إثبات هذا التفاعل الحضاري⁽¹²⁷⁾. و بالنسبة للدراسات المتخصصة في العصر البنزطي Denys Pringle فقد أكدت هذا التفاعل.

(125) نفسه ص 505 .

(126) نفسه ص 531 .

(127) لعل من عالج هذا الموضوع من وجهة تاريخ الفن المعماري هو «جورج مارسسي=G.Marçais» و «كولفان=L.Golvin»

أما المسألة الدينية، فتلك قضية أخرى، ولها بعدها الكبير في الجغرافية التاريخية المغربية. ونحاول معالجتها باعتبار أثر موروثها الديني في تكوين الخريطة التاريخية للمغرب، فالمغرب الكبير عموماً تعرض لتنوع وتمازج في حياته الدينية منذ دخوله في المسار التاريخي لشعوب حوض البحر الأبيض المتوسط. فمعتقداته الوثنية ودياناته القديمة تأثرت بالمؤثرات الشرقية من فنيقية ومسيحية وهرطقات دينية مختلفة أخرى. والأبحاث المتخصصة في التاريخ الديني لـ «المغاربة التاريخيين» قبل الإسلام تنتهي إلى حقيقة ثابتة، وهي أن تكوين فكرة صحيحة عن العادات الدينية والمعتقدات المحلية من العصور القديمة قبل الإسلام لا يمكن ضبطها بدقة، ولكن يمكن اكتشاف بقاياها ورواسبها في تاريخهم الاجتماعي والديني طيلة العصور الوسطى وحتى في العصور الحديثة⁽¹²⁸⁾. وأهم فكرة مسيطرة في الطقوس الدينية المغربية القديمة هي أن المغاربة يعتقدون اعتقاداً قوياً بأن القوى الإلهية يمكنها أن تحل في الأشياء الشائعة العامة، ويعتقد بظهور القوى الخارقة للطبيعة في المناطق المحيطة بالسكان، مثل مصادر المياه مثل العيون والآبار، كما لم تكن عبادة الأشجار مجهولة والحيوانات، والتماثيل، وكان الكباش يعتبر إلهاً مقدساً

(128) أنظر: ج.دوزانج=J.Desanges « البربر الأصليون » تاريخ إفريقيا العام ج 2 ص 445 . ثم أنظر: أبحاث « كامبس =G.Camps » وكلها تعالج هذه المسألة ، إلا أننا نرى أن المنهج الذي يمكن استخدامه لدراسة هذا الموضوع هو المنهج « التقدمي » - التراجعي La méthode progressive-Regressive ولقد طبقه المؤرخ الفرنسي جورج دوبي J.Duby على تاريخ فرنسا في العصور الوسطى وأعطى نتائج جديدة: أنظر: Jacques le Goff: Pour un autre Moyen- Age. Edit.Gallimard.1978.

والأسماك. ويقدم G.Camps في أطروحته بدراسة وافية للديانة البربرية بالإعتماد على دراسة القبور والطقوس الجنائزية القديمة⁽¹²⁹⁾. وكان الأهالي يقدمون القرابين لموتى عظماهم وكبرائهم وللشمس والقمر. وكان للموريين ألهتهم.

في العهد القرطاجي تؤكد الأبحاث المتخصصة على أن العبادات في قرطاج تتشابه مع عبادات فنيقيا حيث نشأت أصلا، فسادت عبادة الإلاه «بعل حامون»، ويعبر عنه بشكل الشمس. وقد شبّه في العصر الروماني ب «ساتورن = Saturnus». وفي القرن الخامس قبل الميلاد غطت عليه الإلهة «تانيت = Tanit» وقد توافق انتشارها مع التأثير القرطاجي والتوسع الروماني انطلاقا من إفريقيا = Afrique لأنها تبرز مظاهر الإخصاب، وإلى جانبها سادت عبادة الاله «عشترت» و «أشمون» و«ملقرت» حامي المدينة الأم صور. ويعتبر تقدم المملكة الموريطانية الطنجية - بصفة عامة- أكثر بطنًا من نوميديا، رغم أن المنطقة النوميدية والموريطانيتين شهدت كلها رسوخ ثقافة مزدوجة «مورية، وفنيقية وقرطاجية ثم رومانية». ولا أدل على قوة تأثير الثقافة المزدوجة من أن استخدام «البونية الجديدة في النقوش استمر حتى القرن الثاني الميلادي. وأنه طوال نفس الفترة ظل لقب «شفيط = Sufet» مستخدما على الأقل في ثلاثين مدينة مختلفة منتشرة من أقصى المنطقة إلى أقصاها، من ويلي إلى لبدة بليبيا⁽¹³⁰⁾.

G.Camps : Aux origines de la Berberie, Monuments et rites funéraires (129)
protohistoriques - Paris 1961.

(130) تاريخ إفريقيا العام، ح 2 ص 473-474 .

أما في العصر الروماني فتؤكد الأبحاث على أن السيطرة الرومانية لم تؤد إلى منع عبادة الآلهة التقليدية التي قدسها السكان المحليون، فاستمرت العبادات البربرية القديمة تمارس في البوادي طبقا للطقوس الموروثة، إلى جانب العبادة الرسمية للأباطور الروماني، التي كانت ممارستها تعبيرا عن الولاء لروما. «فكان في كل مدينة هيكل لعبادة الثالوث جوبيتر=Jupiter وجونو=Juno ومينرفا=Minerava، وعبادة مارس Mars=جد الشعب الروماني وحاميه، وعبادة فينوس Venus= وكيريس Ceres وأبولو=Apollo وميركوريوسMercurius وهرقل Hercules= وباخوس Bacghus ، وغير ذلك من الأشكال لعبادة الأباطورية الرسمية»⁽¹³¹⁾.

ولعل أهم ما يميز المعتقدات الوثنية في المغرب القديم هي أنها كانت انعكاسا لنظرة الناس للكون والحياة بمختلف مكوناتها المادية والمعنوية. فذهب به تصوره إلى الإعتقاد في عدة قوى خفية تتحكم في هذه الظواهر وتمسك بزمام الإنسان تمنحه إن رضيت، وتحرمه إن غضبت، تحميه إن استعطفها، وتتخلى عنه إن أمسك عن استرضائها، وجعل لتلك القوى الهة. ورتبها حسب أهميتها وعلاقتها ببعضها، وجعل كبيرها إلهها أعظم. كان هذا التصور هو الذي جعل المغاربة يقدمون لألهتهم القرايين بسخاء ولو كانت أعز شيء عندهم، وبذلك صارت «التضحية» هي أساس هذه العبادة الوثنية. ولا توجد لدينا أدلة موثوقة على انتشار الديانة الوثنية الشرقية في جميع أنحاء المغرب الكبير، بحيث يمكن أن نقول إن المغاربة القدماء تحولوا من وثنيتهم إلى الوثنية الشرقية. كما أن الديانة الوثنية الرومانية لم تحولهم كلية عن معتقداتهم رغم جهودها المضنية في هذا الصدد.

(131) نفسه ص509.

وترجع أقدم إشارة مؤكدة إلى وجود المسيحية بإفريقية=Africa إلى القرن الثاني، هذا مع الإشارة إلى أن المؤرخين والأثريين لم يعثروا على أدلة موثوقة تشير إلى تاريخ بداية لظهور حركة التنصير في المغرب القديم⁽¹³²⁾؛ والحقيقة التي لا مراء فيها هي أن العلاقات الوثيقة مع روما كانت عاملا مساعدا على انتشار الديانة المسيحية، كما ساهم التجار الشرقيون في نقل هذه الديانة إلى المدن الساحلية الكبرى مثل قرطاجة وسوسة، وكان بها أيضا معابد لليهود =Synagogues^(132م)، وقد أدى وجود الديانتين إلى خلافات دينية بين المجموعتين. وقد رافق تدخل الإمبراطورية الرومانية لنشر المسيحية، انتشار اللغة اللاتينية والتي صارت منذ البداية لغة رسمية للكنيسة الإفريقية⁽¹³³⁾. ويعتبر القرن الرابع الميلادي هو العصر الذهبي لازدهار المسيحية في شمال افريقيا. ويظهر أن قبائل «الموريين Les Maures» والجيتوليين اعتنق بعضهم المسيحية منذ القرن الثاني الميلادي. ويلاحظ قيام صراع بين الوثنيين والمسيحيين تمثل في شكل اضطهاد ديني للمسيحيين إلى أن أصبحت المسيحية الديانة الرسمية للإمبراطورية عندما أعلن الأمبراطور «قسطنطين الأكبر» عن اعتناقه المسيحية سنة

(132) أشهر النصوص التي أشارت إلى تبشير حواربي السيد المسيح في المغرب هو كلام ابن خلدون الذي اعتمد فيه على مورخين مسيحيين لم يذكرهم. أنظر: ابن خلدون: العبر ج 2 ص 294 (أو الفصل المعنون بالخبر عن القياصرة المنتصرة من اللطينيين ... ص 250 من ج 2 ط دار الفكر بيروت (1981).

(132 م) وأهم أثر لليهودية بقرطاج هو مقبرة Gamart كمارت التي عثر فيها على شواهد للقبور مكتوبة بالعبرية.

(133) أنظر: J.Mesange:Le Christianisme en Afrique, Alger Paris 1914, p.44. فهذا العمل ما زال يحتفظ بأهميته في الموضوع رغم أقدميته.

312 م. وأنداك بدأت نصره النصرارى وتشجيع حركة التنصير، ويندرج في هذا السياق مجمع ميلانو 313 م الذي كان مؤتمرا دينيا وسياسيا في نفس الوقت على مستوى الإمبراطورية الرومانية كلها. وفي سنة 314 م أجمع أساقفة نوميديا على إدانة حركة «الدوناتية»⁽¹³⁴⁾. هذه الحركة التي تمثل تيارا دينيا مستقلا رفض جميع أشكال التعاون مع السلطة ممتنعا عن الإمتثال لأوامر لأمبراطور. محافظا على المبادئ الأصلية التي أمن بها المنتصرون الأوائل قبل اعتراف الإمبراطورية الرومانية بالنصرانية. وترجع بداية الدوناتية إلى عهد ما يسمى بالإضطهاد الأكبر الذي أمر به الأمبراطور «ديولقليديانوس = Diolectuanus» ضد المسيحية (303-305)⁽¹³⁵⁾ . وتحاول الأبحاث أن تحدد جغرافية الدوناتية، حيث جعلها ظاهرة إفريقية، عرفت انتشارا متفاوتا في مختلف البقاع الإفريقية من الإقليم الطرابلسي إلى موريطانيا القيصرية، وهذا يعني أن موريطانيا الطنجية لم تعرف الدوناتية^(135م) أو على الأقل لم تتمكن الأبحاث من النفي أو الإثبات. فلم تكن

P.Monceaux "L'Eglise donatiste aux temps de St Augustin" R.d'histoire des (134)
Roli 61, 1910. pp.100-105

Ibid p.112. ثم أنظر: محمد مبكر حركة الدوارين في شمال إفريقيا، ص 173 (رسالة جامعية(مرقونة) قدمت لكلية الآداب -فاس، 1981).

(135م) محمد مبكر: حركة الدوارين. ص175 وما بعدها.
وقد حلل الباحث مسألة الدوناتية وعلاقتها بالدوارين والكنسية الرسمية وانتهى إلى أن الدوناتية تعتبر حركة اجتماعية دينية معارضة للسياسة المسيحية الرسمية (ص192 ، فالطابع الإجتماعي للحركة أمر واضح لا مرأى فيه وهذا لا يتنافى مع أي اهتمام ديني (ص193). ويرى الباحث أن ظهور الدوناتية تزامن مع انتهاء الاضطهاد الأكبر سنة 312 م (ص7) حيث صارت الكنيسة الدوناتية في نظر أتباعها هي الكنيسة الكاثوليكية الحقبة، ويخرجون من الكاثوليكية كل المتخاذلين : Traditores (ص 194 هامش 4). ثم خلاصة البحث (ص 271-273).

ممثلة في الجامع الكنسية الكاثوليكية التي انعقدت سنة 413 م. وسنة 419 م ومجمع 535 م⁽¹³⁶⁾، وكذلك مجمع سنة 594 م⁽¹³⁷⁾. والمهم أن المسيحية بجميع مذاهبها كان انتشارها في المغرب الكبير على مستويات متفاوتة من حيث اعتناقها والايان بها من الشرق الى الغرب وهذا ما عالج "Gsell. Sté" «في بحث له عن المسيحية في منطقة وهران قبل الفتح الإسلامي⁽¹³⁸⁾. ثم أن الدراسات ما زالت لم تنته الى نتائج دقيقة حول ضبط البقايا المسيحية من الناحية الأثرية ما عدا ما هو ثابت في حفريات مدينة «وليلي»⁽¹³⁹⁾ مع ملاحظة أن الصراع الديني المذهبي (داخل المسيحية) الذي عرفته افريقية Africa ونوميديا وموريطانيا القيصرية، لم تعرفه موريطانيا الطنجية، أو على الأقل ما زالت الدراسات لم تحقق تقدما في هذا الاتجاه.

وفي القرن الخامس الميلادي بدأ صراع ديني جديد الممثل في المذهب المسيحي «الأريوسي=L'Arianisme» الذي صار مذهبا رسميا للدولة الوندالية. فقبل 429 م يذكر مؤرخ المسيحية «زيلير=Zeiler» في إفريقيا الشمالية بشأن الأريوسية في المنطقة: «إن إحداث الصراع المذهبي بين الكاثوليكية والأريوسية لم تكن لها أهمية كبرى، ويميل هذا الخلاف في غالب الأحيان

(136) محمد مبكر: حركة الدوارين ص42 هامش 3 .

(137) ماجدة بنحريبط: الزحف البزنطي ص153-155 .

(138) Sté.Gsell: Le Christianisme en Oranie Avant la conquete Arabe (B.C.S.G.A.O) 1928 pp.17-32.

ونعتقد أن الدوناتية تمثل مسيحية الموريين، وبذلك صارت ديانة المقاومة الأصلية ضد الرومانين في القرن الثالث الميلادي وما بعده إلى حدود الغزو الوندالي.

(139) أنظر: M.Euzennat: Les édifices du culte chretiens en Maurétanie Tingitane (A.A) T.8.1974,p.175.

وبسهولة إلى انتصار الكاثوليكية. فالهرطقة الأريوسية لم تكن لتضايق بشكل جدي الكاثوليكية بشمال إفريقيا قبل الهجوم الوندالي⁽¹⁴⁰⁾. وقد حاول الونداليون محاربة الكاثوليكين واضطهادهم بهدف سياسي، بدليل أن هذا الإضطهاد الوندالي للكاثوليكين كان متفاوتا حسب المواقف من الدولة وسياستها في شمال إفريقيا، وخيم على البلاد من جراء الخلاف المذهبي جو من التوتر المستمر. لقد كان الوندال مسيحيين على المذهب الأريوسي الذي يعتبر هرطقة في نظر المسيحية الكاثوليكية التقليدية، وأدى هذا إلى القمع المنتظم للقساوسة على يد السلطة المركزية التي كانت لا تقبل المعارضة في مسائل العقيدة «ووصل العداء للكاثوليكين ذروته» بعد سنة 484 م⁽¹⁴¹⁾ وانعكس هذا الوضع على الوجود الوندالي في المغرب الكبير بسلطة وثقافة اجتماعية⁽¹⁴²⁾.

ويتحدث نص المؤرخ "Victor de Vita"⁽¹⁴³⁾ عن صور وأشكال هذا الإضطهاد وخاصة نفي الكاثوليكين إلى ديار «المورين». وبذلك نخلص إلى أن فرض المذهب «الأريوسي» أدى إلى تشعب القضايا الدينية في منطقة نفوذه، وهذا يذكرنا بما سيحدث في القرن الرابع الهجري/10 م في المنطقة نفسها من صراع مذهبي ومواقف دينية سياسية وإجتماعية بين السنة والشيعة والخوارج. وهنا نلاحظ على مستوى تاريخ الأفكار السياسية وأثرها

(140) أنظر : L.Zeiller:l'Arianisme en Afrique avant l'invasion Vandale (Revue Historique C.L.XXIII. 1934 p.539)

ماجدة بن حربيط: الزحف البرنطي، ص 61-62 .

(141) ب.سلامة: تاريخ إفريقيا العام (اليونسكو) ج 2 ص 515 .

(142) نفسه والصفحة، هامش 44 .

Victor de Vita : Livre II p.370-375

(143) أنظر

في التاريخ العام لذهنية الشعوب، أن ثقل إرث الماضي لا يتم تجاوزه. ومعالجة قضايا الحاضر أي حاضر، لا تعطي نتائجها الإيجابية إلا بينائها على المعطيات القديمة. فهل أخطأ العبيديون في تجربتهم بإفريقية؟ طرح السؤال يذكرنا بالحوار الذي جرى بين سفير الإمبراطور البيزنطي «زينون=Zenon» (474 م- 491 م) وهو «ريجوس=Regius» سنة 483 م عندما خاطب الملك الوندالي «هنريك=Hanric» فقال متهمًا: «اجعل مني سيدا للعالم، أحضر لك جميع الأساقفة»⁽¹⁴⁴⁾. وفي آخر العهد الوندالي(523-532) أعلن الملك «هلديريك=Hildéric» عن توقيف الإضطهاد.

لم تسفر الإتصالات والجامع الكنسية في العصر الوندالي عن نتيجة رغم التمثيلية الكبيرة للولايات الوندالية ما عدا موريطانيا الطنجية التي لم تكن ممثلة، مما يؤكد مرة أخرى عن ضعف التأثير المسيحي فيها، ويوضح أن الجغرافية التاريخية الدينية في المغرب الكبير كانت تتحرك في مركزين متميزين مركز إفريقية Africa، مركز الثقل والصراع الديني المسيحي، ومركز الأطلس، مركز الموريين بتقاليدهم المحلية الأهلية التي تصفهم المصادر المسيحية بالملاحدين Paiens وتصفهم المصادر الإسلامية بالوثنيين.

وهكذا ننتهي إلى الوضع الديني العام الآتي:

1- الكاثوليكية الدين المسيحي الرسمي الذي تبنته الإمبراطورية الرومانية وعملت على نشره في شمال إفريقيا كلها من القرن الرابع الميلادي واستمر متأثرًا ومؤثرًا في التاريخ السياسي والإقتصادي و الإجتماعي والديني قوة وضعفا حسب التطورات والأحداث على تعاقب أنظمة الحكم،

(145) وتتجه الدراسات الحديثة إلى طرح موضوع استمرارية وجود المسيحية في شمال إفريقيا بالإعتماد على قضية « أهل الذمة » أو أهل الكتاب وبقايا الكتابات اللاتينية التي يرجع عهدها إلى القرن 8هـ/ 14 م. وقد طرح هذه المسألة المؤرخ "Ch.E.Dufourcq" في بحث له أثار نقاشا كبيرا. نشر في دورية Société des Belles Lettres, Paris, 1979, pp.209-233.

ونحن لا ننكر استمرارية المسيحية في المنطقة، فقد تعايشت الديانات السماوية بالمغرب. لكن الذي نعارض فيه هو استمرار بعض القبائل المغربية على مسيحيتها أو حصول ردة من الإسلام إلى المسيحية. والمسيحيون الذين وجدوا في العصر الإسلامي إما تجارا أو وافدين للخدمة العسكرية أو ما يشبه ذلك، بموافقة السلطة التي حكمت في المنطقة، أو من الأسرى الذين أسرتهم الدولة المغربية في تاريخها الحربي بحوض البحر الأبيض المتوسط، أنظر: Ch.E.Dufourcq: La coexistence des chrétiens et des Musulmans dans Al-Andalous et dans le Maghrib au Xème siècle.

وبخصوص المسيحية في المغرب الأقصى يحاول الباحث « توفنو Thouvenot » في بحث هام له بعنوان: "Les origines chretiennes en Mauretanie Taingitaire" نشره في الدورية الجغرافية و الأثرية التي صدرت بوهران عدد 56 فصلة 199 سنة. 99 pp.305-315 Fascicule I. 99 (B.S.G.A O. T.56) 1935 فقد حاول أن يناقش هذه المسألة على أساس نصوص Procope الذي يذكر أن الإمبراطور جستنيان « أمر ببناء كنيسة بسبته (أنظر: DEAE: (Procopé) VII 14) ويسجل توفنو Thovenot ص305 وجود وثيقة Thronos Alexandrenos التي تتحدث عن وجود أربع أبرشيات بموريطانيا الطنجية عند نهاية القرن السابع وبداية الثامن الميلادي هي لكسوس وطنجة، وأبرشيتين هما: «أوبين Oppine» و «رواديت أو غواديت Rhoadite». غير أن الأبحاث قد انتقدت هذه الوثيقة التي اعتمد عليها Thouvenot والتي تعرف بوثيقة Thronas (وثيقة طرونوس) مصدرها متأخر يرجع إلى القرن 17 أو 18. (أنظر: انتقاد الأثري الأمريكي

... /...

2- الدوناتية، من حيث العقيدة المسيحية الكاثوليكية لا يوجد فرق جوهري بينهما وإنما تعتبر انشقاقا داخليا، تكون في إفريقيا Africal، ولد بنوميديا، وانتشر بين الأهالي، باعتباره اتجاها يمثل المعارضة الإجتماعية والسياسية للحكم الروماني، ومن هنا جاء اعتبارها «كنيسة وطنية» ونظرت إليها الكاثوليكية الرسمية على أنها شكل من أشكال المقاومة⁽¹⁴⁶⁾. وقد تعرضت الكنيسة الدوناتية للإضطهاد الكاثوليكي. وبمجيء الوندال تخلصت الدوناتية من الإضطهاد الكاثوليكي. ويظهر في تقديرنا أن دخول الأهالي إلى المسيحية يرجع إلى الدوناتية بوجه خاص، ولا يرجع إلى التبشير الكاثوليكي الرسمي الروماني.

3- الإريوسية: في المرحلة الوندالية صارت الأريوسية كنيسة للدولة، ولم يكن لها نفوذ على المستوى الشعبي والروحي، ولذلك انتهت بانتهاء العهد الوندالي(429-533م). ورغم موقفها واضطهادها الديني ومحاولة تثبيت كنيستها، فإن الانتصار البيزنطي غير وضعها وأدى إلى إحياء الكاثوليكية من جديد، ودخولها حلبة الإضطهاد، ففي سنة 534 م صدر قانون يفرض على الأريوسيين بإفريقية Africa بالارتداد عن «أريوسيتهم» وإعلان انضمامهم

... /...

Honigman في دراسة Euzennat في دورية: L'Antiquités Africaines عدد 8 سنة 1974 ص ص 175-190 في بحث له بعنوان:
"Les Edifices du culte Chrétiens en Mauritanie Tangitane" وهذا البحث يعتبر من أهم وآخر الدراسات العلمية حول المسيحية في التاريخ القديم للمغرب الأقصى. وقد انتهى فيه إلى الشك في وثيقة Thronas مؤيدا رأي هونكمن Honigmann= (أنظر: ص190 هامش 5). ثم أنظر ما يراه الأستاذ سعد زغلول عبد الحميد نقلا عن شارل أندري جوليان من أن المسيحية لم تصل إلى القبائل الوطنية في المغرب الأقصى (تاريخ المغرب العربي ج2 ص118).

(146) أنظر: Benabou (M): La resistance P.568.

إلى الكاثوليكية. بذلك منعت التجمعات الخاصة بالأريوسية. بل تطورت الأمور إلى ما هو أكثر، ففي سنة 535 م سمح للكاثوليكين باسترجاع كنائسهم وممتلكاتهم. وأكد ضرورة محاربة باقي المذاهب والأديان من أريوسية ودوناتية ويهودية ووثنية⁽¹⁴⁷⁾.

أما اليهودية باعتبارها ديانة استمرت في التاريخ المغربي منذ أن وجدت في البلاد. كان لها أثر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، و بالتالي في العلاقات العامة. لم تبرز على المسرح السياسي ولكن كثيرا ما كانت وراء وقائع الحياة السياسية. فالأفكار اليهودية دخلت إلى المغرب منذ وقت مبكر مع الفنيقيين ثم مع المهاجرين اليهود أيام الإضطهاد الروماني. وربما أدت هذه الهجرة إلى اعتناق بعض الجماعات المحلية الديانة اليهودية⁽¹⁴⁸⁾. وأهم النتائج التي توصلت إليها الأبحاث الحديثة أنها تؤكد على قيام اليهود بثورة في «برقة» سنة 115 م وزحفهم على مصر سنة 116-118 م⁽¹⁴⁹⁾.

وقد درس الباحث اليهودي مارسيل سيمون مسألة «اليهودية» والبربر في تاريخ إفريقية القديم، وما زال يعتبر من أهم الأبحاث العلمية في الموضوع رغم أقدميته النسبية⁽¹⁵⁰⁾ والتي ترجع إلى منتصف القرن

(147) أنظر: Procope : IV-XIV. 13-14 Edit. Dewing: p.331

(148) تنظر بعض الأبحاث الى أن هذه الهجرة هي التي جعلت الكتاب ينشرون فكرة أصل البربر من المشرق (أنظر: سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج 2 ص 107 و ص 116-117).

(149) مصطفى كمال عبد العليم: يهود الإسكندرية في عصر البطالمة والرومان، ط 1970 ص 174, M.Benabou:La résistance Africaine à la romanisation , p.123,

(150) M.Simon:Recherche d'histoire Judéo-Chrétienne, (Mouton, Paris-Lahaye 1962).pp.30-87. ونحيل خاصة على الفصل الذي يحمل عنوان:

العشرين، وظهرت أبحاث أخرى حول الموضوع وقد اهتمت الجامعات العبرية بتاريخ اليهود في المغرب، ورغم ما يوجه إليها من انتقادات فإنها تمثل تقدما في هذه الأبحاث⁽¹⁵¹⁾.

وهذه الدراسات تذهب إلى أن وصول اليهودية إلى المغرب يرجع إلى العهد الفنيقي في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وخاصة بتزامن مع بناء مدينة « قرطاجة=Carthage » حوالي 814 ق.م. ولكن ظهور قبائل «مغربية بربرية» معتنقة للديانة اليهودية يحتمل أن لا يتجاوز القرن الخامس ق.م أي بعد التدخل الروماني في فلسطين حوالي سنة 70 م وتخريبهم لمدينة «أورشليم» وإحراق هيكلها وذبح كهنته مما أزال «هيكل سليمان» من الوجود تماما، بحيث لم يعد يهتدي الناس إلى موضعه⁽¹⁵²⁾. وأقيم محل الهيكل معبد الإله اليوناني الأصل «جوبيتر» ومن هذا التاريخ لم يعد لليهود في فلسطين كيان تاريخي بعد هذه العملية الرومانية، وتشلت الجماعات اليهودية بعد الإضطهاد الروماني، واتجه أغلبهم إلى الجزيرة العربية. وكانت اليمن أهم البلاد التي احتضنتهم، وبذلك صارت من أهم مراكزهم بعد الإضطهاد الروماني لليهود (سنة 70 م). كما هاجرت

.../... Le judaisme Berbere dans l'Afrique ancienne هذا الفصل كان في الأصل مقالا مستقلا نشر لأول مرة سنة 1946 في الدورية المتخصصة والمعروفة باسم: Revue d'histoire et de philosophie religieuse عدد 26 سنة 1946 من ص 1-31 .

(151) Michel Abitbol: Communautés Juives des Marges Sahariennes du Maghreb : Edit Jerusalem 1982.

وهذا العمل عبارة عن دراسات ألفت بندوة خاصة بموضوع: يهود شمال إفريقيا. عقدت بالجامعة العبرية بالقدس المحتلة في مارس 1980 . ونحيل هنا بوجه خاص على بحث ا G.Camps (من ص57-67).

(152) أنظر الدكتور أحمد سوسة: العرب واليهود في التاريخ. ط2 دمشق 1972 ص326 .

جموع غفيرة منهم إلى جهات أخرى من العالم المعمور آنذاك. واعتنقها الناس مما يدل على أن اليهود لا يمثلون سلالة معينة ولا عرقا متميزا وإنما صفة دينية محدودة⁽¹⁵³⁾.

و في القرن الثاني الميلادي قام اليهود بثورات امتدت من مصر إلى برقة في كل من سنة 116-118، وفي 200 و 206 م. وتزامن هذا التحرك مع خروج مجموعة من يهود اليمن إلى القارة الإفريقية، في عهد مملكة «أكسوم» التي سيطرت على شمال أثيوبيا والسودان وجنوب الجزيرة العربية. وتضم كل المجموعات البشرية التي كانت تقطن بالبلاد الواقعة فيما وراء الحدود الجنوبية للإمبراطورية الرومانية، ما بين الصحراء الكبرى إلى الغرب، وصحراء الربع الخالي للجزيرة العربية⁽¹⁵⁴⁾. وهذا الخروج هو ما يمكن أن يسمى بالهجرة الحميرية إلى إفريقيا، والفرع الذي اتجه نحو غرب وادي النيل هو الذي وصل إلى بلاد المغرب.

وهذا يعني أن الديانة اليهودية وصلت الى المغرب من واجهتين: أ- واجهة البحر الأبيض المتوسط. ب- واجهة الجنوب الصحراوي، ويظهر أنها المنطلقة من اليمن عبر مملكة «أكسوم» ثم مصر والنوبة إلى الجهات الغربية. ولكن الأولى أقدم من الثانية. ولا يستبعد أن تكون بالتالي يهوديتان «ديانة يهودية في البوادي، وأخرى في المدن. واليهودية التي انتشرت في البوادي تعاظم أمرها وكبر في المغرب»⁽¹⁵⁵⁾.

(153) نفسه ص341 . ثم أنظر: Ibrahim Amin Ghali: "L'Orient Chretien et les Juifs" Editions Cujas, Paris 1970, pp.103-112.

(154) تاريخ إفريقيا العام. ج 2 ص387 (أنظر الفصل الخاص بحضارة مملكة أكسوم بتحرير يوري م. كوبيسكانوف).

(155) G.Camps : Reflexions sur l'origines des Juifs des régions Nord-Sahariennes Publié dans (C.J.S.M). Jurisalem 1982. pp.59-60.

ولعل ذلك هو الذي كانت له نتائج على مستوى «الإنتماء المغربي» إلى النسب المشرقي. وتقوى هذا الإتجاه بوجه خاص في العصور الإسلامية، فصار «البربر» يقرون نسبتهم «الكنعانية»⁽¹⁵⁶⁾ مع العلم أن الكنعانية لاتعني اليهودية⁽¹⁵⁷⁾، كما أننا نؤكد على أن هذا الأصل الكنعاني المزعوم للبربر يحتفظ فقط بذكرى التوسع الفنيقي القديم، أو يمكن أن نعتبره

(156) الكنعانيون هم المجموعات البشرية التي هاجرت إلى منطقة الهلال الخصيب وخاصة أرض فلسطين، قبل الألف الثالثة قبل الميلاد وهم أصحاب اللغة السامية الغربية، استقروا في فلسطين في أوائل الألف الثالثة ق.م وربما استقروا في المنطقة قبل (5000 سنة ق.م). وكانت هذه التسمية «كنعان Karakhni» تطلق حينذاك على أرض فلسطين. وكنعان هي نفس التسمية التي وردت في التوراة(والكنعاني حنئد في الأرض «التوراة السامرية ط دار الانتصار، مصر 1978 «الأصحاح الثاني عشر، 6 . ص 49 ، سفر الخروج. الأصحاح الثالث، 18) وذلك نسبة إلى كنعان بن حام بن نوح. وحسب التوراة تكون بلاد كنعان هي الرقعة الجغرافية من أغاريت إلى غزة، وبين الصحراء السورية وسهول أدنة في جنوب آسيا الصغرى إلى صحراء النقب جنوب فلسطين.(أحمد سوسة: العرب واليهود، ص 9). والكنعانيون هم أقدم الشعوب الذين سكنوا أرض فلسطين. واليهيم يرجع اختراع الأبجدية الهجائية ومجموع المدن الساحلية التي أنشأها هؤلاء الكنعانيون أطلق اليونانيون على أصحابها البحريين إسم «فنيقيا= Phoinix». وبذلك استمر يطلق على الفنيقيين إسم الكنعانيين حتى العهد الروماني (أحمد سوسة ص 19) وكانت ديانة الشعب وثنية ذات طابع بدوي سامي وأكبر الآلهة عندهم الإله أيل» وهو صاحب الحكم المطلق، وزوجته «عاشيرة» ومنهما جاء الإله «بعل» وأخته «عانات» و هناك أيضا الآلهة «عشتاروت».

(157) اليهودية: الديانة المبنية على المصدر الأساسي وهو التوراة أو العهد القديم والمبنية على شروح العهد القديم وهي التي يعرف مجموعها ب «التلمود» . وقد وضعه علماء وأحبار اليهود بعد السيد المسيح. فالديانة المعترف بها هي التي تضمن أصولها كتاب «العهد القديم». أما الشروح والتعليق .../...

مجرد صدى للفنيقيين⁽¹⁵⁸⁾. وقد احتفظت المصادر القديمة بهذا الصدى: نجد عند St. Augustin⁽¹⁵⁹⁾ (القرن الخامس الميلادي). وعند Procope⁽¹⁶⁰⁾ في (القرن السادس الميلادي). وعند ابن حزم⁽¹⁶¹⁾ (جمهرة أنساب العرب) وطوره ابن خلدون بالإعتماد على النسابين البربر استنتج منه نظاما سلاليا على غرار ما استقر في نظام أنساب العرب (أنساب الأشراف للبلاذري).

.../... والتعاليم التي تضمنها « التلمود » فلا تعتبر كتابا سماويا وإنما قدسها اليهود وحدهم باعتبارها من شروح أحبارهم القدماء. وتعتبر « الديانة اليهودية » ديانة كهنوتية. ومرت اليهودية والتاريخ اليهودي بأطوار يمكن إجمالها في مرحلتين: مرحلة ما قبل الأسر البابلوني (539 ق.م). ومرحلة ما بعده، بما فيها عصر الإضطهاد الروماني 70 م، ويهود الأسر البابلي هم الذين تسموا ب « اليهود » نسبة إلى مملكة « يهوذا » (586-931 ق.م) وهم الذين كان لهم الحظ الأوفر في تكوين الديانة اليهودية. ويظهر أن « التلمود » دونه هؤلاء في بابل بالعراق. أنظر بخصوص التفاصيل في العملين الآتيين: دراسة

الدكتور أحمد سوسة: العرب واليهود في التاريخ ط2 دمشق 1973 ، وهذه الدراسة تمثل إلى حد كبير التصور العربي للتاريخ اليهودي. ثم راجع دراسة: Marcel Simon et A.Benoit.

بعنوان:

Le Judaisme et le Christianisme Antique (Nouvelle Clio). Puf.Paris, 1968.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى قيمتها الوثائقية وببليوغرافيتها الدقيقة والعلمية القيمة.

(158) M.Simon: Le judaisme Berbere , p.34. G.Camps : Reflexions sur l'origine des juifs des régions Nord-Sahariennes, pp.59-60.

(159) أنظر: St Augustin: Epist, XC III-VIII, 24, dans C.S.F.L TXX p.469. حيث يوجد وصف أغسطس للبربر .

(160) أنظر: ابن حزم، الجمهرة، ص461 ، 495-498 .

(161) أنظر: ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص429 وما بعدها.

فقد بنى ابن خلدون (القرن 8 هـ/14م) آراءه الخاصة بأنساب البربر على ما وصله من آراء مع بعض التعديلات التي أعطتها العصور الإسلامية. وخاصة ما ساد في عصره الذي تطور فيه «علم الأنساب» وطبيعة «العصبية القبلية»⁽¹⁶²⁾.

وأيضاً فاليهودية بالمغرب الكبير كان لها وجود قوي قبل الإسلام، على مستوى المدن وعلى مستوى البوادي، مما يحملنا على رسم خريطة لها، وكل المستندات لا تسعفنا أكثر مما أجمله ابن خلدون⁽¹⁶³⁾: «... ربما كان بعض هؤلاء البربر دانوا بدين اليهودية، أخذوه عن بني إسرائيل عند استفحال ملكهم، لقرب الشام وسلطانه منهم، كما كان جراوة (في الأصل:جراة) أهل جبل أوراس قبيلة الكاهنة مقتولة العرب لأول الفتح، وكما كانت نفوسة من برابر أفريقية، وفندلاوة ومديونة وبهلولة وغيابة وبنو فزاز (في الأصل فازان) من برابرة المغرب الأقصى»⁽¹⁶⁴⁾. على هذا الإطار القبلي الذي رسمه ابن خلدون لليهودية في المغرب، اعتمد الباحثان: «ناحوم سلوش=Nahum Slouschz»⁽¹⁶⁵⁾ الذي بالغ في أثر اليهودية بالمغرب و Marcel Simon مارسل سيمون⁽¹⁶⁶⁾ الذي طور الفكرة أكثر، ثم أبحاث بعض المتأخرين من المتخصصين في تاريخ

(162) ابن خلدون: العبر، ج 6 ص 214 (ترجمة دوسلان إلى الفرنسية (H.B.T.I, p.208)

(163) نفسه والصفحة.

(164) نلاحظ أن الدراسات اليهودية المتخصصة لا تكمل اقتباسها من ابن خلدون الذي يضيف: «حتى محا إدريس الأكبر الناج بالمغرب من بني حسين بن الحسن جميع ما كان في نواحيه من بقايا الأديان».

(165) N.Slouschz: Hebraeo - Pheniciens et Judéo-Berbères, Archives Marocaines, Vol. 14, 1908.

(166) Marcel Simon: les Judaïsmes Berberes dans l'Afrique ancienne (R.H.P.R) 1946 et 1962 Lahaye

اليهودية في شمال إفريقيا⁽¹⁶⁷⁾. لكنني أريد أن أسجل حقيقة وهي أن بقاء اليهود في المغرب يرجع إلى نظام التعايش الإسلامي الذي اعتمده الإسلام في التشريع الفقهي الذي حدده « فقه أهل الذمة » في الدولة الإسلامية، وهناك حقيقة أخرى وهي أن هذا البقاء لا يرجع إلى بقاء قبائل مغربية بقيت على يهوديتها. فكلها دخلت الإسلام ولم ترتد عن دينها الإسلامي.

بعد هذه المحاولة لرصد أصول ومكونات بنيات التاريخ المغربي في صيرورته وتحولاته قبل المرحلة الإسلامية، مما انتهى بنا إلى أن مقولة القطيعة التاريخية، مقولة غير علمية، وتتطلب مراجعة جذرية، وأنتهى بنا أيضا إلى أن تشكيل الجغرافية التاريخية للمغرب في المرحلة الإسلامية تتحكم فيها « المكانية المغربية » وتفاعلاتها البشرية الخاصة التي أعطت للذات المحلية قوة واستمرارية جعلها متحركة في طبيعة الصراع التاريخي الذي عرفته البلاد، على مستوى التنوع البيئي والجغرافي. أو على مستوى المؤسسات الإجتماعية ومنتخدة الحقائق العليا من دين وقوات سياسية مهيمنة وموجهة أساسا لإعادة تكوينها وتنظيمها وتماسكها. والنتيجة التي تبلورت هي أن المغرب الكبير يمكن قراءة أو كتابة تاريخية على أساس وحدتين مركزيتين: وحدة إفريقية، ووحدة الأطلس، وكل منهما متفاعل في تكوين الوحدة الكلية لتاريخ المنطقة «المغربية» مع القاعدة الإحتياطية التي تمثلها المنطقة الصحراوية الممتدة إلى الأقاليم المدارية الإفريقية.

بعد هذه الخلاصة فماذا عن « البنيات الإجتماعية » للمغرب الأقصى بهذا المضمون الذي طرحته علينا الجغرافية التاريخية أو على الأقل الرصيد التاريخي قبل القرن الرابع الهجري / 10 م ؟

(167) مثل «حاييم زعفراني» ، وأندري شورايكي André Chouraqui في كتابه: Histoire des Juifs en Afrique du Nord. Edit. Hachette, Paris 1985

الفصل الثاني من الباب الأول

الفصل الثاني من الباب الأول

الخريطة الإجتماعية للمغرب الأقصى
وديناميكية التغير

أبدأ من السؤال الآتي: هل ولد مجتمع المغرب في القرن الرابع الهجري ولادة قيصرية؟. لعل السؤال في حد ذاته يظهر لأول وهلة سؤالا تعسفيا، لكن بالرجوع إلى الأصول والبنىات التاريخية، ومحاولة تتبعها في تغيراتها يبدو ضروريا وطبيعيًا فالبداية الزمنية ترجع إلى المرحلة المورية أي القرن الثالث الميلادي وتمتد إلى القرن الرابع الهجري/10م، أي حوالي سبعة قرون. وهي مرحلة طويلة شهد فيها المغرب الأقصى تحولات كبرى من شأنها أن تفرز مجتمعا «مغربيا» له سماته الذاتية تحالفت في تشكيلها: الجالية الجغرافية، والإستراتيجية المكانية، والخصوصية البشرية ذات التعددية الخصوصية. وهكذا يبرز أمانا مجتمع قديم ومتجدد في نفس الوقت، فهو في حركية نسبية لعل سمته الواضحة هي «التغير» ببطئ شديد.

على أساس مبحث «الجغرافية التاريخية للمغرب» لاحظنا أن البناء الإجتماعي الداخلي تأثر أو بالتالي إنبنى على البيئة الجغرافية المحلية، وهكذا تكون التنظيمات الإجتماعية مرتبطة بأعرافها المحلية، رغم هذه الخاصية فإننا لا نستطيع أن نحكم على أن المجتمع المغربي يمثل ظاهرة المجتمع المغلق. وإنما -في اعتقادي- أن المجتمع خضع لمرحلة طويلة لم يعرف فيها تدخلا خارجيا بنفس القوة والشمول التي عرفها في العصر الروماني، إلى أن جاء الفتح الإسلامي الذي تواصل تقدمه المظفر، وتمكن من التغلب على كل أشكال المقاومة المحلية التي كان لها طابع شرس أحيانا(موقف كسيلة، والكاھنة، وحريز)، فالمسألة مسألة مبنية على فهم اجتماعي أو عدمه، وهذا الفهم يتم كلما كان التوافق موجودا أو غير موجود. إذن هناك ثوابت داخلية لايمكن استئصالها بسهولة كما لايمكن تغييرها إلا بعد أن تمر بمراحل تعديلها طبقا للنظام الجديد الذي عمل الفتح الإسلامي على تثبيته. فالفتح فتحان، فتح عسكري ضروري وهذا هو الذي تحقق بسرعة على خطوط الجبهات وينتهي بتحقيق الغلبة

والطاعة. وفتح إجتماعي وهذا لا يتحقق بنفس المستوى والسرعة، لأنه يتطلب الإكتشاف الداخلي» للمجتمع المفتوح، قبل الوصول إلى عملية «التقبل التنظيمي» من أجل تطبيق الشريعة الجديدة (الشريعة الإسلامية). وهنا يحدث التقاطع بين القديم والجديد. بين الموروث المحلي وبين التنظيمات الجديدة التي جاء بها القرءان الكريم، ودعا إليها النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وعمل قادة الفتح ورجال الحكم الإسلامي في المغرب على نشرها وتطبيقها، والإعتراف بها اعترافا إجتماعيا، بمعنى تحويلها إلى قواعد للضبط الإجتماعي الداخلي المحلي في حياتهم العامة والخاصة ، أفرادا وجماعات.

إن الفاتحين العرب المسلمين ، لم ينطلقوا بحركتهم من منطقة معزولة حضاريا ، وبالمقابل لم تكن بلاد المغرب مقطوعة عن تيارات حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط. فالجزيرة العربية (مهد الإسلام) تعرضت لتأثيرات خارجية منذ أيام الآشوريين (مملكة سبأ وحمير ومعين باليمن)، ثم الدور التجاري الذي لعبته في أوائل العصور الوسطى باعتبارها وسيطا في العلاقات التجارية القديمة، ثم الأدوار التي أدتها مملكة غسان التي قامت تحت حماية البزنطيين، ومملكة الحيرة التي كانت تحت السيطرة الفارسية، مما نتج عنه تسرب الثقافات اليونانية والفارسية، كما انتشرت المسيحية واليهودية بالإضافة إلى المعتقدات الدينية الوثنية. وظهور الإسلام وجد أمامه هذا الركام الثقافي الإجتماعي والديني ، وكان ميلاده في مكة والمدينة بأرض الحجاز معبر الطرق التجارية العالمية آنذاك، الشيء الذي أعطى لإصلاحاته الشاملة قوة الديانة الرائدة في الإصلاح والخلود. ونظر إلى العلاقات بين الشعوب نظرة الإحترام ما دامت لا تعارض أصول التعامل والتضامن الإنساني، فالقاعدة الأساسية لهذا الترابط هي «التعارف» و«التقوى». وهذا جعل الفاتحين العرب المسلمين يظهرون في المغرب بصفتهم هداة وحماة، مما يجعل أي تصرف

خارج هذه القاعدة، ابتعادا عن القاعدة الإسلامية في التعامل والتعايش، ويبرر أي موقف معارض للتطبيق وليس للمبادئ العليا. التي استمرت مقدسة، وأكسبت اللغة العربية (لغة القرآن والحديث الشريف) قداسة وعالمية، فكانت تقرأ وتنتشر في كل مكان انتشر فيه الإسلام.

وبدأت الأسس الإجتماعية تمارس تأثيرها على المنطقة المغربية التي عرفت واقعا محليا بمعطياته الداخلية «المورية أو البربرية» والمؤثرات الفنيقية والقرطاجية والرومانية والوندالية والبيزنطية. فأخذت تتطور عملية «إدماج» الحياة والمعتقدات المحلية بالتدرج في البوثة الإسلامية، ويعني هذا بداية «تاريخ جديد» لم يستو على سوقه إلا بعد مراحل تختلف زمنيا حسب طبيعة الإتصال ومراكزه وظروفه المحققة له.

وعلى مستوى الإمكانيات الجالية الجغرافية في بلاد الحجاز مهد الإسلام، وبلاد المغرب الكبير، نجد أن المنطقة التي ظهر فيها الإسلام غير صالحة للتوسع الزراعي، ولذلك استمدت معظم مراكزها الحضرية أهميتها من وظيفتها باعتبارها محطات على طرق القوافل التجارية التي تعبر شبه جزيرة العرب⁽¹⁾. وتكونت في هذا المجتمع ببلاد العرب قبل الإسلام نتيجة لهذا الوضع تنظيمات في منتهى التناقض: مبادئ حياة البدو، ومبادئ حياة الحضر. ومن هنا جاءت مسؤولية العهد الإسلامي الأول في حل معضلة هذا التناقض الإجتماعي. فالدولة الإسلامية من عهد النبي عليه السلام إلى نهاية عهد الخلفاء الراشدين، تميزت ببروز ظاهرتين لازمتها باستمرارهما:

(1) أنظر: الدراسة الهامة حول هذه المسألة: فكتور سحاب: إيلاف قريش، رحلة الشتاء والصيف. ط الأولى- بيروت 1992 والإحالة هنا على الفصل الرابع (ص 187-281).

أ- إقامة السلطة السياسية والدينية في نفس الوقت. وهذه المسألة دفعت بالقيادة العليا للدولة الجديدة إلى تعريف مفهوم الأرض الزراعية المفتوحة بأنها ملكية جماعية. وهذه هي الظاهرة الثانية.

ب- إقامة نظام ديني اقتصادي، جماعي، ويحدده نظام الأرض باعتبارها ملكية جماعية للدولة (الأراضي المفتوحة عنوة)، وملكية محدودة وهنا يتم الاعتراف بالملكية الخاصة للأفراد، وملكية جماعية محدودة للمجموعات البشرية (قبائل، أو تجمعات سكنية).

فنظام التعامل الإسلامي مع الأرض (على مستوى كل ما يتوفر فيها من إنتاج)، ميز أسلوب الإنتاج الاقتصادي الإسلامي عن نظام «الإقطاع الأوربي»⁽²⁾. ولهذا كان موقف الدين الإسلامي «وكذلك» الدين بمضمونه القرءاني «شكلا

(2) لانملك دراسة علمية مقارنة لظاهرة الإقطاع في التاريخ الإسلامي ، ما عدا بعض المحاولات التي أخذت تظهر على شكل مقالات تطرح إشكاليات الظاهرة من زوايا نظرية في الغالب، وفي الغرب اهتم الباحثون بالموضوع اهتماما جديا ونخص بالذكر منها:

Marc. J.Bloch: La société Féodale, Edit. Albin Michel, Paris, 1968.

وتتضمن هذه الدراسة «ببليوغرافية» هامة جدا حول الموضوع (من ص 639 إلى 674). ثم أبحاث «جورج دوبي = Georges Duby» وخاصة منها : L'Economie rurale et la vie des campagnes dans l'occident médiéval. Edit. Flammarion; 1977.

وخاصة بحث «دوبي» بعنوان: . Les trois ordres ou l'imaginaire du féodalisme . Paris, =1978

ثم العمل الببليوغرافي والدراسي للباحثين: «جون بيربولي» و «إريك بورنازيل». J.P. Poly et E.Bournazel. La mutation déodale, (X-XIIè Siècle) Edit. Nouvelle-Clio, Paris 1980.

ثم نحيل بوجه خاص على مجموعة الأبحاث المتخصصة التي تخص البنيات الإقطاعية بغرب البحر الأبيض المتوسط بعنوان: "Structures féodales et féodalisme dans l'occident méditerranéen (X-XIIIè siècle). Rome 1980.

المؤسسات السياسية التي كانت لازمة لإعادة إنتاج مصالح معينة (3). ويؤيد هذا بأن عملية التوحيد السياسي للجزيرة العربية، وما تبعها من حركة الفتوحات الإسلامية الأولى كانت منظمة من «المدينة المنورة» (4) التي كانت قاعدتها الإقتصادية هي الزراعة والري، وليست التجارة أساسا كما كان الحال بمكة المكرمة. كما يتأكد هذا أكثر بأن فتح مكة في عهد النبي عليه السلام، حول زعماء قريش وبالتالي أهل مكة من طبقة تجارية تعتمد على حركة القوافل إلى محاربين في أراضي الفتوحات بعد ذلك، وإلى إداريين، وملاكين للأراضي ومجموعة تعتمد على ديوان العطاء الذي تصرفه الدولة لهم. ففي ظرف نصف قرن من وفاة النبي تحقق التحول المكي من نظام ملكية المنقولات التي أنتجتها تجارة القوافل، إلى ملكية الثوابت بما فيها الأرض.

إن بنية الأحداث التاريخية لحركة الفتوحات الإسلامية، كلها من المنطق إلى النهاية وفي كل جبهاتها كانت تعتمد على «مبرر شرعي» في المستوى المبدئي وفي المستوى التطبيقي. وهذا يعني في نهاية التحليل أن الدولة

.../... وهذا العمل يهتم بوجه خاص بالإقطاع في الغرب الإسلامي. وعلى مستوى الأبحاث التي تعالج ظاهرة الإقطاع وثائقيا في بداية الدولة الإسلامية نركز بوجه خاص على الدراستين الآتيتين:

- دعون الشريف قاسم : نشأة الدولة الإسلامية على عهد الرسول. ط 2. دار الكتاب اللبناني 1981 وخاصة الباب السادس (ص 251-279).

محمد حميد الله: الوثائق السياسية، ط 5 دار النفائس، بيروت 1985 .

(3) محمد الطالبي: المغرب من الفتح إلى أواخر الربع الأول من القرن الثاني، وبذور الشعور بقوميات محلية، (بحث ضمن أعمال ندوة عن الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع) - ط تونس 1979. ص 205-230.

(4) أحمد إبراهيم الشريف: مكة والمدينة . ط دار الفكر العربي، القاهرة 1965 ص 517 وما بعدها.

الجديدة تعاصر وتحقق تحولاً نوعياً جديداً أبدعه «الدين الإسلامي». ويمكن من الناحية الإجتماعية في تحطيم نظرية التضاد بين الرعاة والمستقرين رغم أن الصياغة الخلدونية⁽⁵⁾ تعتمد على طبيعة «المصالح الظرفية» في مجتمع «البداءة» بالمقابلة مع مجتمع «الحضر». ومن هنا يبقى مفهوم القبيلة بمعناه الشكلي المحدود الذي لا يتعارض مع طبيعة التنظيم العام للدولة. الشيء الذي يجعل مبدأ صلة الرحم مبدأً خاصاً بالعلاقات الخاصة، أما مبدأ المصلحة فيسمو إلى مستوى النظام العام للمؤسسات العليا للدولة. وعلى مستوى نظام الملكية، فقد ارتبط بالملكية الخاصة مبدأ صلة الرحم (نظام تقسيم الإرث)، وفي مستوى النظام العام للدولة ارتبط بالملكية الجماعية وأحسن ما يمثله الأراضي المفتوحة عنوة. وينتج أن الجزيرة العربية في صدر الإسلام شكلت نظاماً إجتماعياً واحداً، بدلا من التشكيلات السابقة عن الإسلام والتي تمثلها وحدات المدن والقرى والقبائل الرعوية المستقلة سياسياً. وبذلك حلت نظرية الوحدانية الإلهية معضلة التعددية الدينية والسياسية والإجتماعية، مما أضفى الشرعية على السلطة المركزية للدولة الإسلامية.

إن هذا التفسير الوظيفي لدور الإسلام في توحيد جزيرة العرب لا يخلو من صعوبات خطيرة، ولكن نعمته إجرائياً في تجربته خلال مرحلة الفتح الإسلامي في أرض المغرب. حيث يظهر، ما إن انتهى الفتح العسكري في القرن الأول للهجرة لبلاد المغرب كله حتى بدأت حركة الاستقلال والإنفصال عن المركزية الإسلامية بالمشرق. فهل يرجع الأمر إلى الفروق الإجتماعية الداخلية

(5) أنظر: ابن خلدون: المقدمة، الفصول الخاصة بمعالجة البدو والحضر من ص 167 إلى 174. (نحيل على طبعة تونس للمقدمة 1984 وهي التي نعتمد في الإحالة المقدمة الخلدونية).

بين الفاتحين والمفتوحين أم إلى مسألة تطبيق السلطة الدينية الجديدة في المجال المفتوح؟ نطرح السؤال ونحن على بينة من أن الإسلام لا يمكن إختزاله إلى إديولوجية سياسية خاصة بأية طبقة، وطبيعته في مضمونها الإجتماعي على مستوى المبادئ العليا تدعو إلى المساواة في جوهرها. كما أننا على يقين من أن ظهور الإسلام في عصر الظهور تجاوز التاريخ (وأل هنا عهدية).

إن أهم ما يواجهنا -في نظري- على مستوى الأراضي المفتوحة ومنها بلاد المغرب⁽⁶⁾ هو مسألة «الضرائب»⁽⁷⁾ وما رافقها من تشريعات فقهية وما ارتبط بها من إجراءات تطبيقية. تلك الإجراءات التي كانت لا تتمشى مع النظرية التشريعية الإسلامية العليا. مما أدى إلى تغير الدلالة الضريبية مع

(6) لقد اهتمت الأبحاث الحديثة بالفتح الإسلامي للمغرب من الزاوية العسكرية وسير عملياتها ، ثم الفتح السياسي. أما الفتح الإجتماعي فقد ظل غائبا لاتعالجه إلا عرضا وهكذا يمكن ترتيب أهم تلك الأعمال كما يلي:

أ- الدراسات المهمة بالأساس العسكري والسياسي:

- الدكتور حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب، طبع طبعات متعددة بدون إضافة ولا تنقيح منذ ظهوره لأول مرة سنة 1948 بالقاهرة.

- الدكتور سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ، في ثلاث مجلدات، والقسم الأول منه هو الذي يهتم بتاريخ الفتح من الناحية العسكرية والسياسية. وكل طبعة أدخل عليها تنقيحاته الجديدة، وأخرها طبعة 1979 (منشأة المعارف الإسكندرية).

- وتجمع ببليوغرافية كل من Ch. Courtois و Ch. A. Julien و R. Mautran أهم الأعمال التي تعالج هذه المرحلة.

ب- الدراسات المهمة بالقضايا الاجتماعية والإقتصادية:

- أبحاث الدكتور محمد الطالبي: «دراسات في تاريخ إفريقية» ط تونس 1982.

- أبحاث الدكتور الحبيب الجنحاني: «القيروان» و«دراسات مغربية» و«المغرب الإسلامي».

- ثم دراسة الدكتور شكري فيصل: المجتمعات الإسلامية في القرن الأول. ط دار العلم للملايين، بيروت 1973.

- آدمون رباط: المسيحيون في العهد الأول للإسلام، (منشورات الجامعة الأمريكية) بيروت 1985

(7) نحيل هنا بوجه خاص على المقالات المنشورة في الموسوعة الإسلامية وإحالاتها المصدرية. أنظر الأبحاث: «خراج»، «أعشار وعشور»، «الزكاة»، «جزية»...

مرور الزمن. مثلما تغيرت القيمة الفعلية للمطالبات الضريبية. التي تطلبها السلطة الزمنية القائمة في التاريخ الإسلامي كله. وعليه فالقضية تطرح بوجه عام في مستوى «البنية المتغيرة للنظام الضريبي الاسلامي»، ومن هنا يمكن فهم الخلاف الذي وقع بين مركزية الدولة (خلافة أو ولاية، أو حكم مستقل). والجهات التابعة لها ومن بينها المغرب. فالنصوص الفقهية المنظرة لها إما تبريرا أو نقدا ورفضاً تعتبر منتوجاً معرفياً معبراً عن مرحلة تاريخية معينة، وداخل أوضاع معينة، ولا تعبر عن حقيقة مطلقة كما هو الأمر في مسائل الإيمان أو الاعتقاد الديني في مسائل «أصول الدين». فهل أعادت الفتوحات الإسلامية بمضمونها الاجتماعي تشكيل المغرب تدريجياً، وبنت فيه تكويناً اجتماعياً؟ أم حدث فيه على الأقل نوع من التوافق بين الموروث القديم والتنظيم الجديد؟.

في إطار القبض على جوهر المشكل أرى أنه من الضروري الرجوع إلى مرحلة الفتح الإسلامي برمتها في بلاد المغرب والتي امتدت حوالي قرناً من الزمن (27هـ -122هـ/648-740م)، وبمتابعتها نلاحظ أن حركة الفتح الإسلامي بالمغرب والتي تحققت باسم الخلافة الإسلامية الأموية بدمشق. قد اصطدمت بمشاكل مع الأهالي المحليين ويمكن إجمالها في ثلاث أصناف: المشكل السياسي، والمشكل الجغرافي، والمشكل الاجتماعي. والذي يهمننا بوجه خاص المستوى الاجتماعي باعتباره أحد القضايا التي اعترضت الخلافة الأموية المشرقية في المنطقة كلها. وهناك ثلاثة مواقف عبرت عن عمق الخلاف بين الفاتحين والمفتوحين، وهو خلاف لم يدرك في بعده الاجتماعي، لتوضع سياسة مناسبة لتدارك ما يترتب عليه من أخطاء ومشاكل. وهذه المواقف يمثلها كل من كسيلة والكاهنة وحريز. ونود أن نقف عندها لأنها أيضاً تعبر عن التناقض الاجتماعي بين الموروث القديم، والجديد الإسلامي .

أولاً: كسيلة رمز الكبرياء الخصوصي

مسألة كسيلة⁽⁸⁾، فقد أسلم على يد الوالي «أبي المهاجر دينار» (55هـ/675 م) الذي كان من الموالي والذي تبع سياسة التحالف مع البربر، وتأليف القلوب، وقرب إليه «كسيلة» الذي كان أحد زعماء البربر المرموقين في المنطقة المغربية كلها وخاصة في المغرب الأقصى حيث كان كبير قبيلة «أوربة» في حوض سبو. وترك له مكانته العليا في زعامة الإتحاد القبلي الأوربي⁽⁹⁾. ولكن هذا التصرف اعتبر في دمشق تصرفاً خاطئاً، وربما كان من الأسباب التي أدت إلى عزل أبي المهاجر دينار، وتعيين مكانه عقبة بن نافع

(8) أنظر حول كسيلة: Encyclopédie de l'Islam (N.E.) Art. Kosayla وتحاول الدراسات الغربية

أن تضبط إسمه على أنه إسم «لاقيني» وترسمه «كايسيليوس Caecilius»
تحوّر إلى كسيلة «Koceila» وأهم من اتجه هذا الإتجاه هو الباحث «دوفورك: Ch.E. Dufourq» و«
G.Camps» (أنظر أيضاً بحث «دوفورك» في ندوة نظمت بمدينة Dijon عقدت سنة 1978
وطبعت أعمال الندوة بـ Paris 1979 (ص 222) وهامش 19.
أما المصادر العربية فتضبطه «كسلة» بفتح الكاف وكسر السين المهملة (أنظر ابن الأثير: أسد الغابة
3/321) وقد ورد إسمه في أقدم المصادر المشرقية وهو تاريخ خليفة بن خياط 1/345 الذي رسمه
بكسيلة بإضافة الياء بين السين واللام. ورغم المقاربة التي قام بها «دوفورك» واعتمدها «كامس»
فإننا نلتزم ما حدده ابن الأثير. وفي جميع الحالات يبقى إسمه يطرح تساؤلاً كبيراً هو مسألة
ديانته قبل إسلامه المؤكد في عهد ولاية أبي المهاجر دينار (55-62هـ) كما تبقى الإشكالية الكبرى
قائمة وهي علاقته بالبرنطيين في عهد الفتوحات الإسلامية؟

(9) فجميع المعطيات التاريخية - رغم الخلاف بين الروايات - تنتهي إلى أن أقوى القبائل البربرية في

النصف الأول من القرن الأول للهجرة كانت الرئاسة فيها لقبيلة «أوربة» التي انتشرت امتداداتها
من الأوراس إلى حوض سبو. وهذا النفوذ تعاظم بإقرار أبي المهاجر لكسيلة في الزعامة، ثم ازداد
في اتجاه معاكس باهانة كسيلة أمام الملأ مما يتنافى مع تقاليد الرئاسة والقيادة عند المغاربة
التاريخيين. (أنظر تفاصيل المسألة عند: د. حسين مؤنس: الفتح في (ص 161-207).

د. سعد زغلول: تاريخ المغرب العربي (1/203-211).

(التولية الثانية) الذي جاء لتطبيق توصية الخلفية الأموي «يزيد بن معاوية» عند وداعه من الشام إلى أرض المغرب: «أدركها قبل أن تفسد»⁽¹⁰⁾ وما إن عاد عقبة إلى القيروان، حتى بدأ بتطبيق سياسة «العنف» مع الجميع أهالي أو مقيمين جدد، وشرع في حملته الكبرى، وبمتابعة أحداثها استوقفنا وقية لها دلالتها الإجتماعية الكبرى، لا تهمنا عملية ضبط تفاصيلها بقدر ما يهمنا مضمونها العام، وهنا نقتبس روايتها من المالكي⁽¹¹⁾:

«إن أبا المهاجر قاتل كسيلة مع البربر حتى ظفر به، فعرض عليه الإسلام، فأسلم، وأحسن إليه أبو المهاجر واستبقاه، وكان في عسكر المسلمين حتى عزل أبو المهاجر، وقدم عقبة، فأراد أن ينهض إلى طنجة، فقال له أبو المهاجر: ليس بطنجة عدو لك، لأن الناس قد أسلموا وهذا رئيس البلاد، يريد كسيلة، فأبعث معه واليا.

«فأبى عقبة إلا أن يخرج بنفسه فخرج، فلم ير كيدا حتى نزل ماسة بمكان من السوس الأقصى، فبنى بها مسجدا.

«ثم أتى بدوذ (قطيع) غنم للعسكر، فذبح الذوذ، فأمر عقبة كسيلة أن يسليخ مع السلاخين، فقال له: أصلح الله الأمير، هؤلاء فتيانى وغلمايى يكفوننى. فنقره عقبة، وقال له: قم! فقام كسيلة مغضبا. فكان كلما دحس في الشاة مسح يده بلحيته مما علق بيده من بلل ذلك. وجعل العرب يمرؤن عليه وهو يسليخ، ويقولون له «ياببري» ما هذا الذي تصنع، فيقول هذا جيد للشعر، فمر به شيخ من العرب فقال: كلا، إن البربري ليتوعدكم».

(10) ابن عذاري: البيان المغرب. ج 1 ص 22.

(11) أبو بكر عبد الله المالكي: رياض النفوس، طبعة دار الغرب الإسلامي-بيروت 1983. ج 1 ص 40 وما بعدها. ثم أنظر رأي الشافعي في موضوع إسلام البربر ومعاملتهم في كتابه «الأم» ج 4 ص 97.

لاتهمنا حقيقتها وإنما تهمننا رمزيتهما، وشحنتها المضمونية التي تعبر عن زمنين تاريخيين: الزمن المغربي القديم وبنائوه لزعامته المحلية، والزمن الإسلامي الجديد على مستوى الانتصار العسكري وطابعه الديني. تمثل القصة صراعا حقيقيا بين نموذجين في القابلية للطاعة وتنفيذ الأوامر . فنظام المثل الذي يريده «عقبة بن نافع» غيره عند زعيم قبيلة مغربية مازالت تعتبر نفسها من «الموريين Les Maures» الذين رفضوا الطاعة لأي حكم يأتي من الخارج المغربي. إذن تمثل صراع المثل المتناقضة وبالتالي نمطين إجتماعيين لكل واقعه الخاص. هناك بداوة ولكن هناك تنظيمات مختلفة انطلاقا من أشكال التعبير عليها. كسيلة يريد أن يظل زعيما بمضمون الزعامة المغربية وعقبة يريد أن يكون زعيما تابعا بكل مافي مضمون «التبعية» من معنى ولايكفي الإستسلام الروحي والإعتراف بالإسلام. وتظهر «القسوة» التي تعامل بها عقبة مع كسيلة في صورة أخرى مثل القسوة التي تعامل بها الخلفاء الأمويون مع معارضيهم في المشرق. مع أن المسألة في المغرب مختلفة عما في المشرق. فالهدف هو تحقيق التحول إلى الإسلام عن طريق الإعتناق الطوعي (12). والتوتر الذي قد يحدث بين من يدخلون في الدين لأول مرة ، وبين القوة السياسية (عقبة في ولايته الثانية). يمكن علاجه بدون توتر إذا تحقق إدراك الأبعاد الإجتماعية الخاصة بالمفتوحين وهذا ما لم يحدث في موقف عقبة بن نافع مع كسيلة. وعليه فالمسألة عند كسيلة وأتباعه ليست في رفض الدين

(12) أنظر في هذا الصدد : مالك بن أنس: المدونة الكبرى . ج 3 ص 46 . وقارن بما جاء عند عبد الرزاق الصنعاني: المصنف ج 10 ص 325-327 حيث عالج مسألة الجوس (هنا يقارن بين الفرس والبربر). الشافعي: الأم 4/97 . حيث يرى مع الإمام مالك في المدونة أن يعاملوا معاملة أهل الكتاب، في حين لم يكن للمغاربة دين سماوي خاص بهم.

R.Brunschvig: La conquête de l'Afrique du Nord.Alger; 1942,p. 111

الإسلامي، بقدر ما كان رفضا لتصرف يهين كبريائه الخصوصي باعتباره كبير قومه وزعيما فعليا في حلفه القبلي الأوربي. ويقصى هنا مفهوم «الدولة» لأن الخلاف ليس قائما على هذا الأساس - في رواية المالكي- ولهذا نركز على المحورية الإجتماعية لنص الرواية كما في رياض النفوس (13).

فالمجال الجغرافي الذي يحدده نص رياض النفوس «يبتدئ من أقصى غرب المغرب من السهول الغربية على المحيط الأطلسي، ببلا ماسة (14). ويمتد هذا النطاق الجغرافي إلى طنجة، ثم يمتد مجال الأحداث في المغرب الكبير إلى تهودة (15)، والقيروان وبذلك يشمل مجالا كليا يسكنه كل من الموريين وغيرهم، أو بالتقسيم الأخير البتر والبرانس، والقيادة في قضية النص لزعيم من البرانس أو الموريين. تعني أن سمعة كسيلة لم تعد مسألة مشيخة قبلية محدودة، وإنما صارت سمعته في المنطقة تسمو إلى سمعة صاحب السلطة العليا، بحيث أصبح قادرا على الإستنفار العام وتسمع كلمته وهو أدرى بالتقاليد البربرية وما يلزم لاستنهاض الهمم للثأر، وبالتالي تولى الأمور عن

(13) المالكي: رياض النفوس، (تحقيق البشير البكوش) ج 1 ص 40 وما بعدها وقد اعتمدنا هذه الطبعة (دار الغرب الإسلامي) لاعتمادها على النصوص التي وردت فيها رواية الخبر.

(14) ماسة: وقد وردت التسمية في المصادر اللاتينية قبل الإسلام بإسم: Masathat ويعني هذا الإسم عند الجغرافي Pline وادي ماسة الذي مازال يحتفظ بهذه التسمية وهو الذي يقع في ماسة سوس. (أنظر J. Desanges في لائحة القبائل الإفريقية: Catalogue des tribus ص 223 ط دكار 1962). ورسمها البكري: المسالك والممالك، فقرة 1425، ط الدار العربية للكتاب. الإدريسي: نزهة المشتاق ط 1978 ص 240-241. تونس 1992 ج 2 ص 853. الإستبصار ص 211، الروض المعطار، ص 522، 330.

(15) بتهودة: يقع في شرق بسكرة، وفي العصر الروماني عرف هذا الموقع بحصن «تابيديوس» وكان ضمن مواقع الليمس limes الروماني. أنظر عن هذه المسألة: محمد الطالبي: الدولة الأغلبية، ص 128 هامش 226. حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب ص 198-200.

طريق القيادة المحلية. وفعلا سارت الأمور لصالح كسيلة وانتصب ملكا بربريا مسلما بالقيروان. وبذلك ظهر من عملية كسيلة أنها مبنية على رفض الحكم العربي المباشر وقبول الإسلام. ولكن هذه الحركة لم تعمر أكثر من خمس سنوات (64هـ/684م - 69هـ/689م) يعني هذا أن التجربة المحلية الأولى في ظل الإسلام لم تنجح في قيام واستمرار دولة مغربية بربرية، وقد عرف تاريخ المغرب مثل هذه التجارب «الإنفصالية» وكلها انتهت إلى الفشل بسرعة. بحيث لم تنظم نفسها تنظيما مدنيا ينتج نظام الدولة. فهل يعتبر هذا نتيجة لكون المجتمع المحلي مازال لم ينضج النضج الكافي الذي يعطي «الدولة المغربية»؟ أما بالنسبة لقيادة حركة الفتح الإسلامي ، فإن تشبثه بوحدة العالم الإسلامي ، وبشرعية إعادة القيادة العربية القرشية على رأس المسؤولية في المغرب، استمر الصراع، ونظر إلى الأمر على أن الوضع في المغرب يتطلب تدخلا سريعا وفعالا وناجعا وحاسما، ولذلك بالنسبة للخليفة الأموي بدمشق، كلف زهير بن قيس البلوي بتولي ولاية إفريقييا والقضاء على ثورة كسيلة التي تظهر على أنها انتقام لإهانة وتصرف مبني على مبدأ التواضع والمساواة وليس على مبدأ التمايز بين الرئيس والمرؤوس، وأرستقراطية الرئاسة. وانتصر على كسيلة (69هـ/689م) وقتله ومحا دولته، ولكن لم يتمكن من القضاء على المقاومة البربرية.

وبمتابعة تاريخ عقبة بن نافع في حركة الفتح الرسلامي ، فإننا نجده رجلا متدينا وليس قائدا سياسيا وعسكريا (16). وهذا ما أوقعه في تصرف

(16) د. حسن مؤنس: فتح العرب للمغرب ص 204. ثم يعلق على موقف عقبة كله في هذه الحملة التي انتهت باستشهاده، قائلا: «ومن هنا لا نخطئ إذا قلنا إن عمل عقبة كان نجاحا من الناحية الدينية، .../...»

لا يتفق مع أنماط السلوك المحلي. فأشارة المسح باليد على اللحية (رمز الرجولة) ومد اليدين على الوجه كله (طلاء الوجه بالوسخ رمز الذل)، كل ذلك متعارف عليه في الحياة اليومية للمغاربة على مستوى اتخاذ القرار. نعم امتثل كسيلة لأمر الغالب في ظروف التحكم، ولكن الأمر يمسه في جوهر زعامته حسب المضمون المحلي للقيادة والزعامة التي أسندت إليه باعتباره زعيما حربيا لرأس الحلف البربري في عصره وهو «مجموعة أوربة»^(م16) التي امتد نفوذها من الأوراس إلى حوض نهر سبو غربا. فنظام التراتب الإجتماعي المبني على القاعدة الحربية للقبائل البربرية، يجب أن يحترم، ولا يمكن أن تغير الأوضاع الجديدة ما كان موروثا وبسهولة. وفي هذا المستوى كان الخلاف. فهو مستوى اجتماعي تحول إلى قرار مصيري، وهذا ما يؤكد حقيقة وهي أن حركة الفتح

.../... وإن كان فشلا من الناحية السياسية» (ص 202). وناقش الباحثون مرحلة الولاية الثانية لعقبة بن نافع مناقشة مستفيضة ولكنها تنتهي إلى نتيجة وهي أن حركة الفتح الإسلامي في المغرب دخلت مرحلة المواجهة الإجتماعية مع الأعراف والتقاليد المحلية. وهكذا ننهي بدورنا إلى جميع قبائل وعناصر المجتمع المغربي من البربر وغيرهم قد أدركوا أن الفاتحين المسلمين يريدون البقاء في المنطقة بمضمون «روحي واجتماعي». وأما البقاء العسكري والسياسي فمأهول إلا سبيل لتحقيق البقاء الثاني.

(م 6) إسم «أوربة» الذي تسمت به قبيلة كسيلة، يتضمن معنى الجبل، فهو وصف وليس إسما أثنيا وإنما صار كذلك بعد إشتهار حلفها القبلي. ثم كونت أقوى حلف قبلي في عصر الفتح الإسلامي. (Diehl p.527) و (ابن خلدون: العبر 6/192) وذلك في منطقة تلمسان وما يليه غربا في سبو. ويمكن أن نفترض احتمالا للمقاربة بين مجموعة قبائل Baquat الذين انتشروا في منطقة سبو، ونواحي ويلي Volibus، وبين خلفائهم في العصر الإسلامي «أوربة» باعتبار أن أوربة تطوروا من «أوربكا: OUERBIKAE» أو «أورومي: OUEROUEIS» (أنظر J. Desanges) في قائمته القبلية التي نشرها (Catalogue des tribus : p. 37). ثم أنظر «الموسوعة البربرية L'Encyclopédie Berbère ج 8 ص 1192 ورسمها كاتب المقال P. Marizot برسم Awerba وقاربها باسمين قديمين هما «ويروبيس» وب «ويريكاي».

الإسلامي للمغرب عندما اصطدمت بالحقائق الإجتماعية المحلية، وجد قاداتها بكل تأكيد صعوبات كثيرة في بسط شرعية النظام الجديد. وفي صورة هذه الوقائع التي تدور حول كسيلة وعقبة مهما اختلفت الروايات الخبرية فإن المعركة الإجتماعية تدور حول عملية امتصاص ما كان سائداً وذوبانه في البناء الإجتماعي الجديد. وهذا ما لا يحدث بسرعة. فالحقيقة هناك ثقافتان إجتماعيتان: إحداهما قديمة والأخرى فاتحة. والإصطدام بينهما يدل مباشرة على بداية «الثقافة بينهما».

ثانياً: الكاهنة: عقدة الأعراف والتقاليد

مسألة الكاهنة (17) تمثل أيضاً تطوراً جديداً في حركة الفتوحات الإسلامية بالمغرب وموقفاً جديداً على مستوى التصادم الفعلي بين «الأهالي» وبين البنيات الإجتماعية الجديدة، وكل مراحل الصراع وأشكال التعبير عليها تعتبر في تصورنا إطاراً جديداً لقراءة الخلاف بين المجتمعين، ومعرفة ما يجري في حركة التفاعل بينهما.

(17) إهتم الباحثون القدامى والمحدثون بالكاهنة وثورتها البربرية. وقد أعطاها الدكتور محمد الطالبي عناية خاصة في بحثين له نشرهما في مجموع له نشرته كلية الآداب / تونس 1982 مجلد 26. ونحيل هنا على مصادره المعتمدة في أبحاثه (p.13 Note I). وأفردها بالبحث في الموسوعة الإسلامية. M. Talbi/ kâhina, (Encyclopédie de l'Islam, N.E, T.IV pp 440-442).

وآخر بحث عالج مسألة الكاهنة - حسب علمنا- هو الذي نشره الأستاذ فنطر .

Fantar M'hamed Hassine: La kahina , Reine des berbères

.../...

إن انتصار زهير بن قيس البلوي على كسيلة سنة 69 هـ/689م لم يكن حاسما بالنسبة للقضاء على مشكلة الثورة البربرية ضد الفاتحين المسلمين. وهذا ما اتضح عندما انضم قسم كبير من جماعة كسيلة إلى جبال «الأوراس» حيث تتركز جبهة «الكاهنة» المقاومة للنفوذ العربي الإسلامي. معنى هذا أن زعامة البرانس الممثلة في «كسيلة» قد فشلت حركتها عسكريا ولكنها لا تقبل تحقيق الإدماج الإجتماعي بسرعة. وهذا الفشل حول الثقل إلى زعامة «البتير» التي تمثل الكاهنة قطبه المركزي. وتزعمت الكاهنة حركة الثورة البربرية ضد الفاتحين العرب، وكانت «ثورة مطلقة وعودا كليا إلى القيم العريقة»⁽¹⁸⁾. ويعلق المؤرخون المحدثون على الأخبار المروية التي تحيط بالكاهنة وثورتها قائلين: «وتحيط بهذه المرأة روايات شبه أسطورية، ولكنه يمكن أن يكون لها أساس من الصحة». فالكاهنة امرأة بربرية من قبيلة زناتية بترية تسمى «جراوة». فهي

.../... نشره في الدورية الدولية للدراسات البونيقية سنة 1987 مجلد 3 وهي المرموز إليها ب (R.E.P.P.A.L). وحاول أن يقوم الأبحاث السابقة عليه في موضوع «الكاهنة» وخاصة آراء الدكتور محمد الطالبني عنها والذي ضمنها في بحثه الذي نشره ضمن كتابه «دراسات في تاريخ إفريقيا» بعنوان: Un nouveau fragment de l'histoire de l'occident Musulman pp.125-169 وحاول الأستاذ «فنظر» بمقاربة جميلة محاولا إيجاد الصلة بين الكاهنة وصلاتها بالمعتقدات الدينية التي كانت سائدة في العصر الإغريقي والفينيقي بحوض البحر الأبيض المتوسط، وفي كل الحالات فإن الدكتور محمد الطالبني يقرر ما يلي «وتزعمت الكاهنة الحركة، وكانت مع قومها جراوة تدين بالمسيحية»، (أنظر بحثه: المغرب من الفتح إلى أواخر الربع الأول من القرن الثاني. ص 211).

(18) محمد الطالبني: المغرب من الفتح إلى أواخر الربع الأول من القرن الثاني، ص 211 (بحث ضمن أعمال ندوة الذاتية العريية بين الوحدة والتنوع) تونس 1979.

إذن بربرية بدون شك. تزوجت من رجل يوناني الأصل فأنجبت منه ولدين، ويرى الأستاذ فنطر أن هذا يمثل تأثيرا «إغريقيا- لاتينيا: Gréco-Latine» (20). أما الدكتور محمد الطالبى فقد قدم في بحثه الكاهنة على أنها «بربرية-مرومنة» أو ممثلة للتأثير «الرومانى فى البربر: Berbéro-Romaine» (21). ويعلق الأستاذ فنطر، على رأى الأستاذ محمد الطالبى بأنه غير مقنع ، بدليل أن مصطلح «الروم» فى النصوص الإسلامية لايعنى دائما «البنزطيين» فقط بل قد يستعمل بمعنى «المغازبة المروميين» أو المقيمين بمدن إفريقيا أو نوميديا (22). والقبيلة «جراوة» فى النصف الثانى للقرن الأول للهجرة من القبائل الرحل البتر الزناتيين. امتدت مواطنها فى الأوراس وكانو يرعون ماشيتهم رحلا فى غرب تونس. ويحاول ابن خلدون أن يمدنا بالإسم الشخصى للكاهنة فمرة يذكر أن إسمها «داهية» أو ديهيا بنت «ماتية» بن تيفان. ملكة جبل الأوراس (23).

ومن الناحية الدينية، يرى أغلب المؤرخين أنها «يهودية». ولكن عند فحص النصوص التى تصفها باليهودية وكذلك تفعل مع قبيلتها «جراوة»

M'hamed Fantar (H): La Kahina, Reine des Bérbers (R.E.P.P.A.L), T.III (1987):p. 172. (20)

Mohamed Talbi: Un nouveau Fragment de l'histoire ... Etudes d'histoire Ifriqiyenne, p. 155-158. (21)

M'hamed Fantar : Ibid p. 173 et Note n 17. (22)

ابن خلدون: العبر (ج6 ص 205) ذكر أن إسمها هو «وهيا» وفى ص 218 سماها «دهيا». ثم أكد ابن خلدون على أن قبيلتها جراوة هى التى نتج منها ملوك البربر البتر وزعماؤهم. وتعالج الأبحاث الحديثة أثر الكاهنة فى تاريخ اليهودية فى شمال إفريقيا (أنظر : M. Simon: Le judaisme Bérbere . pp.1-31 ثم أنظر : G. camps: Reflexion ... 64.

يتبين أن المسألة غير محققة. فالصفة ألصقت بها لاتصافها بالدهاء. وكل ما يمكن أن ننتهي إليه أنها كانت مسؤولة كبرى في جماعة البتر بجمال البرانس، ويغلب على الظن أنها خبيرة بطقوس السحر والشعوذة التي كانت سائدة في العصر. ولعل أساليب «الكهانة اليهودية» قد أثرت تأثيرا كبيرا. خصوصا وأن اليهودية التي وصلت إلى المغرب من الجهات الجنوبية والشرقية منذ القرن الثاني الميلادي، لعلها قد وجدت في قبيلة الكاهنة مجالا للانتشار⁽²⁴⁾. وهذا الدور هو الذي أظهرها في المصادر الإسلامية بمظهر اليهودية. وأقوى ما نعتمد في هذا التخريج هو أن الأحداث التي تدور بين «الكاهنة» وقادة الفتح الإسلامي وخاصة «حسان بن النعمان» لم يظهر فيها الصراع بين «اليهودية» و «الإسلام» وإنما ظهر بين التقاليد المحلية والمجتمع الإسلامي الجديد.

وعليه ننتقل إلى المسألة التي نعتبرها أساسا في تحليلنا وهي القصة التي تحدد «عقد الأخوة»⁽²⁵⁾ بين جيلين جديدين من داخل مجتمعين

(24) سبق أن بينا في فصل الجغرافية التاريخية مسألة اليهودية في المغرب، ويظهر أن القبائل البربرية في البوادي تأثرت باليهودية منذ القرن الخامس الميلادي، أي ثورة اليهود في منطقة شرق ليبيا الحالية، فيما بين (115-118م). وكانت اليهودية التي وصلت مع الحميريين اليمنيين (أنظر: G.Camps: Reflexion, p. 59) هي التي انتشرت في بوادي شمال إفريقيا. وحاول أن يبرهن على هذا الإتجاه M.Simon في بحثه عن يهودية البربر في المنطقة المغربية Judaisme Berbère. مع ملاحظة وهي أن الكاهنة كان لها صنم من خشب بمعنى أنها كانت وثنية (المالكى: رياض النفوس 54/1).

(25) نظام الإتفاق أو الإختلاف في المجتمع البربري القديم عرف تطورا كبيرا وخضع لمؤثرات متعددة. وأشهرها المصاهرة أو الرضاعة أو الذبيحة المشتركة. ويتم بهذا كله عقد الأخوة، أو تنظيم الأحلاف. وقد درس الباحثون الأوروبيون هذا النظام في موروث التقاليد العرفية. ومن أشهرهم: جورج .../...

متنافسين وهما ابني الكاهنة، وخالد بن يزيد القيسي (أو العبسي) (26).
 ومرة أخرى نعتمد على «المالكي في رياض النفوس (ج1 ص 52)
 لنقتبس النص⁽²⁷⁾ الأساس في تحليلنا كما يلي:
 «وكانت الكاهنة حينما أسرت ثمانين رجلا من أصحاب حسان بن
 النعمان الغساني^(م27) أحسنت إسارهم إلا رجلا واحدا وهو خالد بن يزيد
 العبسي، وكان أذكى من كان مع حسان فحبسته عندها. ثم عمدت إلى دقيق
 شعير مقلو، فأمرت به فلت بزيت - والبربر تسمى ذلك البسيصة- ثم دعت
 خالد بن يزيد وابنين لها فأمرتهم فأكلوا ثلاثتهم منها، وقالت لهم : أنتم الآن قد
 صرتم إخوة». وتختلف رواية هذه المسألة بين المؤرخين من ابن الرقيق
 القيرواني إلى من جاء بعده إلى ابن خلدون.

.../... مارسى : G. Marcy في دراسته Le Droit Coutumier Zemmour طبعة الجزائر - باريس
 1949.

(26) وقد ناقش مسألة اسم «خالد بن يزيد» فحقق رياض النفوس للمالكي (الطبعة التونسية) وانتهى
 إلى أن الصحيح في نسبته هي (العبسي) بدلا من القيسي. (أنظر المالكي: رياض النفوس ج1 ص
 51 هامش 185). وقارن بما جاء في هامش لحقق كتاب «تاريخ إفريقية والمغرب». حيث يرى أن
 التصحيف من القيسي إلى العبسي أمر وارد سيما وأن عبسا من قيس. (أنظر تاريخ إفريقية
 والمغرب، تحقيق: د. عبد الله الزيدان، ود. عز الدين عمر موسى، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت
 1990 ص 25 هامش 3.

(27) وردت المسألة على أساس عقد الأخوة بطريقة «الرضاع» في النص المنسوب لابن الرقيق، المنشور
 باسم تاريخ إفريقية والمغرب، ونحيل هنا على طبعة دار الغرب الإسلامي (أنظر هامش 26 أعلاه)
 ص 26. والمهم في هذه الرواية هو الحوار.

(م27) أنظر حول دور حسان في إفريقية بحث محمد الطالبي في الموسوعة الإسلامية (ط. ج. N.Edit.
 E.I مقال «حسان بن النعمان الغساني» ج 3 ص 279، والمصادر المثبتة في آخر البحث ...

فرواية المالكي تقتصر على عقد الأخوة بـ«الطعام» أما ابن عذاري فيضيف الرضاعة. وبعض الروايات الأخرى تضيف صورا بهلوانية نتيجة السحر والشعوذة. لكن المهم في كل ذلك هو عقد الأخوة بالطرق التقليدية المغربية المعبرة عن نظام حياة محلية . مع مجموعات أخرى .

فالمجتمع المغربي يظهر في سياق الأحداث من حالة انتصار «كسيلة» إلى انتصار «الكاهنة»، ثم في صورة أخرى من هزيمتها معا، يظهر وكأنه يمر في مرحلة تحول وخاصة على مستوى «صراع الثقافات الإجتماعية». وظهر المكان المغربي عبارة عن مجال تتشكل فيه مجموعة من الأشكال الدائمة الحركة المركبة في نفس الوقت وجاءت هذه الحركية من سرعة الإلتحاق القبلي بموروثهم الإجتماعي . ثم تراجعهم المؤقت أمام القوة الضاربة التي تواجههم. فهزيمة كسيلة قابلتها ردة الكاهنة، التي حاولت حل المشكل بالطرق التي لاتجدي نفعا أمام الإصرار العربي الإسلامي. وعلى الرغم من أن هناك مؤسسات متشابهة نوعا ما في نظام «التعاقد» أو الترابط الإجتماعي، فإن المقاييس المحلية وكذلك المحددات الإقليمية تجعل التماثل بين النظامين الإجتماعيين مازال مستمرا بناء على التراث التاريخي المحلي. وعليه فهزيمة الكاهنة لاتعني اندحار الموروث الذي لعب دورا كبيرا في تكوين قوتها. وهذا ما جعل الباحث (28) Masqueray يتساءل عن الكاهنة: هل هي يهودية كما يقول ابن خلدون (29)؟ أو هي ساحرة كما يدل عليه إسمها (30)؟ ثم ينتهي إلى أنها بكل تأكيد «شيخة قبيلة جراوة». وعليه فهي لاتشكل واقعا منعزلا في حد ذاته،

E. Masqueray: Formation des cités , p. 170.

(28) أنظر

(29) ابن خلدون: العبر 6/ 107.

(30) المالكي: الرياض 1/ 55.

وإنما تظهر وكأنها مرتبطة بثقافات أوسع، اجتمعت فيها رواسب اليهودية والمسيحية ثم الوثنية القبلية، بالإضافة إلى التنظيمات المحلية التي تعمل على خلق تلاحم داخلي في مجتمع يدافع به على ذاته. ومن هنا جاءت مسألة «عقد الأخوة» مع الجهة المضادة وبطريقة تعتبرها أساسا لكل اتفاق دائم لا يمكن فسخه . وهذه الظاهرة تعتبر امتدادا لنظام التعاقد غير المكتوب.

تبرز أمامنا طقوس التعاقد⁽³¹⁾ بطلاسمها السحرية التي تعتبر ظاهرة روحية جذابة تمثلها الكاهنة، وهي صورة متشابهة بما كان سائدا عند كهان الجزيرة العربية، وتظهر هذه الممارسة في مرحلة انتصار قوة الكاهنة على الجيش العربي الفاتح، مما فتح المجال لعودة القيم البربرية العريقة، ومن هنا نرى أهمية ثورة الكاهنة، فهي «رد فعل دفين» للتقاليد المضادة للنظام الإسلامي المصر على إتمام الفتح وتوسيع رقعة دار الإسلام. مالبث هذا التوتر الإنفعالي المحلي أن تراجع أمام التنظيم الديني الإسلامي. مما يتأكد أن الثقافة التي بدأت مواجهتها مع كسيلة قد أخذت تؤتي أكلها بعد الكاهنة مباشرة لصالح التحولات في الذات الداخلية للمجتمع البربري، بإدماج جديد فأخذ

(31) كانت أشكال التعاقد عند العرب متعددة والغاية منها هي إحاطة المواثيق بهالة من القدسية، وخلق شعور من الرهبة عند المتحالفين وبالتالي تكوين عقد التزامي أبدي دائم باعتباره أحد مكونات الوجود الذاتي والجماعي. ومن أشكال طقوس التعاقد عند العرب: التعاقد بغمس اليد في جفنة مملوءة طيبا (حلف المطيبين)، أو التعاقد بغمس الزيدي في طست من الدم في وقت واحد (حلف حربي أو لعقة الدم). وتعددت التحالفات عند العرب بالطعام مثل ماتم به حلف الفضول (أنظر: ابن هشام: السيرة ج 1 ص 133) حيث صنع لقبائل قريش، الزبير بن عبد المطلب طعاما، وشربوا من ماء زمزم الذي غسلوا به أركان الكعبة ثم جمعوه توثيقا لما تعاقدوا عليه. ومن طقوس التعاقد «إيقاد النار» ويقسمون إيمانهم عليها، ويتلفظون بعبارة الإلتزام مثل قولهم: «الدم، الدم، الهدم، الهدم» وقد تضاف ألفاظ أخرى كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم في بيعة العقبة الثانية، حيث قال: «أنا منكم وأنتم مني، أحارب من حاربتكم وأسالم من سالمكم».

القائد ، الوالي الجديد «حسان بن النعمان» يثبت قدم الإسلام بصفة نهائية في المغرب». وكل هذا ينتج عنه أن «ثورة الكاهنة» كانت آخر مقاومة علنية شاملة لحركة الفتح الإسلامي⁽³²⁾. فالثورة ضد الفتح الإسلامي بدأت بطابع بربري، ثم صارت ذات طابع رومي بربري ثم انتهت بطابع بربري مذهبي، الشيء الذي يجعلنا ننظر إلى هذه الحركات على أنها تخفي وراءها أسبابا أعمق وأهمها في نظري عدم فهم الفاتحين المسلمين لطبيعة المجتمع المحلي بسرعة تمكنهم من التفاهم الإجتماعي في الظروف الحاسمة. وهذا ما يفسر الصعوبات التي واجهت الدخول الإسلامي إلى المغرب الكبير. مما كلف «الخلافة الإسلامية بدمشق» تضحيات كبرى في سبيل ذلك .

تشير عبارة ابن عذاري⁽³³⁾ إلى المضمون الإجتماعي لنفوذ «الكاهنة» بين قبائل البربر «البتتر» في المغرب كله، على حد تعبير المصادر العربية، وبناء على ما جاء في تلك المصادر فإن الوالي حسان بن النعمان، طرح سؤالا على خبراءه ومستشاريه: هل بقي خطر على حركة الفتح الإسلامي في المغرب بعد

(32) واجه حسان بن النعمان جبهتان: الروم البيزنطيون والأفارقة المتحالفون معهم وأنصارهم من البربر. وقد تدخلت الامبراطورية البيزنطية بدعم عسكري، ويسجل «دييل: Diehl» في بحثه عن إفريقيا الشمالية في العهد البيزنطي ص 581 «أن إفريقية عادت إلى طاعة الامبراطورية البيزنطية حوالي 666هـ/685م. وبناء على التطورات التي عرفتها المرحلة يرجع أن تكون هذه العودة البيزنطية إلى إفريقية حوالي سنة 76هـ/690م. فعندما تولى الامبراطور البيزنطي «ليونتيوس» هيا حملة بحرية كبرى، وأسند قيادتها لأحد كبار قواد جيشه وهو البطريق يوحنا: Patricius Jean. ووصل الأسطول البيزنطي إلى إفريقية بقرطاجنة سنة 697م/78هـ واستولى على المدينة بسهولة، وتكل بالمسلمين بها (أنظر: Diehl, p. 583) وبعد تدخل حسان بن النعمان سنة 700م/ أوائل سنة 83هـ تمكن من تصفية الوجود البيزنطي في المغرب، ولم يبق إلا جبهة الثورة البربرية الداخلية بقيادة الكاهنة.

(33) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 25.

تصفية الوجود البرنطي في المنطقة؟ (34) وكان الجواب (35): «بجبل أوراس امرأة يقال لها الكاهنة، وجميع من بإفريقية من الروم منها خائفون، وجميع البربر لها مطيعون، فإن قتلها دان لك المغرب كله ولم يبق لك مضاد ولا معاند».

يطرح الآن سؤال: هل عاد الولاة إلى سياسة العنف وكلف حسان بن النعمان بتطبيقها أم تولى أمر إفريقيا، وفوض له الخليفة أمر حل معضلتها بالطرق التي يراها مناسبة؟ بمتابعة الأحداث التي تمت في عصر حسان بإفريقيا يتبين، أنه تمادى يعمل بسياسة «الوفاق والمرونة» مع الأهالي مثلما كان يفعل «الوالي أبو المهاجر». ويلخص المالكي (36) هذا الموقف بقوله «فمن ذلك صارت الخطط للبربر بإفريقيا، فكان (حسان) يقسم الفيء بينهم والأرض وحسنت طاعتهم». وهذا لايعني أن العلاقات بين الأهالي البربر وبين الفاتحين الشرقيين، كانت عادية ومتكافئة، فقد ظهرت في مراحل الصراع وتكرار الغزو طيلة عصر الفتوح الإسلامية أنواع من احتقار المغلوبين وارتبطت أحيانا العلاقات بين الطرفين بالمغرب الذي أعد ونظم ليكون مصدرا للموارد، وميدانا يخضع أحيانا لاستغلال مفرط، لا يخلص منه العنصر البشري عينه دائما (37). ونتفق مع الأستاذ الطالب في تعليقه (38). لكن الغزو تم بإسم عقيدة ومذهب آمن به المغلوبون، وهو مذهب تحول حتما ضد الغزاة الذين تناسوه.

(34) ونتساءل بدورنا عن معنى هذا التساؤل وماذا يعني، هل كان حسان بن النعمان يجهل الكاهنة وهذا ما لانقبليه؟ أم أن السؤال كان يهدف إلى معرفة تفوذها وما يمكن أن يكون قد حققته بعد كسيلة؟

(35) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 35.

(36) المالكي: الرياض ج 1 ص 56.

(37) محمد الطالب: الدولة الأغلبية ص 50.

(38) نفسه والصفحة.

ورغم ما عرفته الجبهة الداخلية من توترات وخاصة مع أنصار الكاهنة فإن أهم حدث سجله «حسان بن النعمان» هو الإنتصار البحري على بزنة وهذا الإنتصار هو الذي حول ميزان القوى لصالح الفتوحات الإسلامية سواء في البحر الأبيض المتوسط أو في داخل المنطقة المغربية. إنه البحر الأبيض المتوسط الذي قال عنه «فرناند بروديل F. Braudel» البحر الأبيض المضاد الذي تزيده الصحراء الكبرى، امتداداً⁽³⁹⁾، يعني هذا أنه منذ الحسم البحري لصالح التاريخ الإسلامي في المغرب الكبير بدأ التحول الداخلي لصالح المعتقدات والتنظيمات الإجتماعية الإسلامية بالمنطقة. ومادام الإسلام «سيدا» في البحر المتوسط، يبقى وجوده التاريخي هو سيد الزمان السياسي والحضاري فيه، وهذا ما نجده في فترة سيطرة القوى الإسلامية على البحر المتوسط خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين أي الثالث والرابع الهجريين، وقد كان العالم المسيحي انذاك لا يستطيع منافسته بحال من الأحوال⁽⁴⁰⁾. ومنذ القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي بدأت تنعكس الأوضاع. هذا الإطار لاتضح معالمه إلا إذا وضعناه في مستوى المقارنة بين قوتين متنافستين، الشرق والغرب، أو في سياق ديانتين كبيرتين سماويتين تعملان على التفوق في قيادة العالم وتوجيهه أو بمعنى أوضح في إطار صراع الإسلام والمسيحية في العصور الوسطى. أما إذا نظرنا إلى هذا الإطار في مستوى ضيق وحصرنه في المستوى الداخلي الجهوي فإننا نجد مسألة التفاعل والتواصل الإجتماعيين هي المتحكمة في تحقيق الإنتصار، وهنا تبرز أمامنا مسألة الكاهنة بشطحاتها وسحرها وشعوذتها وأساليبها البهلوانية في فرض نفوذها

(39) فرناند بروديل: البحر المتوسط (ترجمة عمر بن سالم) ط تونس 1990 ص 111.

(40) نفسه الصفحة 123.

وتأثيرها، وما تحاول ابتداعه لدفع التدخل الخارجي على جماعتها، إنها في الواقع صورة كاريكاتورية لنموذج القيادة في المجتمع البدوي البربري الذي لا يدرك حقيقة الأبعاد الكبرى للصراع، ويحاول أن يفر من المصير الذي يخالف إرادته المحدودة الأفق، حسب ما يتهدى إليه، وهنا أيضا لا يجد مفرًا من اتباع ما وفرت له تقاليده وأعرافه. والسؤال الآن هل كانت هذه الصورة الكاريكاتورية من وضع المصادر الإسلامية؟.

نعود إلى مسألة البحر وبداية السيطرة الإسلامية عليه، لأنه هو الذي لعب دورا فعليا في تاريخ شعوبه وبالتالي وجه إلى حد كبير تشكيل الخريطة الاجتماعية للمغرب في العصر الإسلامي الأول، فلقد ورث البحر المتوسط العلوم الجغرافية الإغريقية اليونانية وكان غربه مفتحًا لطرق الحج والتجارة نحو المشرق، كما كان مهذا للإختراعات الهامة في مجال الخرائط الفلكية والبحرية والساحلية. وإن اكتشاف ثلاثة من حطام السفن العربية على الساحل البروفانسالي⁽⁴¹⁾ المؤرخة بأواخر القرن العاشر الميلادي/ الرابع الهجري يطرح هذا الإكتشاف مسألة صناعة السفن ودور العرب والمسلمين في هذه الصناعة. حيث منذ دخولهم إلى البحر المتوسط في القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي، اكتملت تقنية هيكل السفن التجارية والحربية التي انتشرت في البحر الأبيض المتوسط منذ العصر الأموي. وصارت سفن البحر المتوسط متطورة بالنسبة لغيرها في البحار العالمية الأخرى التي عرفت حركة بحرية تجارية أو حربية في بحر البلطيق وشمال غرب المحيط الأطلسي أو جنوب شرق آسيا.

(41) أنظر بحث: علي درمول Ali Darmol: Les Epaves Sarrasines, contribution à l'Etude des techniques de constructions Navales musulmanes et Méditerranéennes, dans les travaux de colloque sur Thème "L'homme Méditerranéen et la mer" Tunis-Jerba (Avril 1981. Edition. Tunis 1985 pp. 152-165.

حيث صارت قادرة على نقل البضائع والإنسان والأسلحة الثقيلة التي كانت معروفة آنذاك مثل الخيول بوجه خاص. يظهر بوجه عام أن النصف الثاني من القرن الأول للهجرة/7م عرف ميلاد الأسطول البحري الإسلامي في حوض المتوسط، وبالمقابل تراجعت البحرية البيزنطية، وقد اهتم الدكتور محمد الطالببي بهذه المسألة وناقشها بعناية خاصة⁽⁴²⁾.

نخلص أيضا إلى أن الأولويات الكبرى في تحركات الخلافة الإسلامية في المنطقة المغربية كانت هي الفرض العسكري والسياسي علي مستوى الصراع بين بزنتة ودولة الخلافة بدمشق. أما مسألة الموقف الداخلي من الفتح الإسلامي والنفوذ العربي فأمر تسويته شيء ضروري وواجب مهما كلف من تضحيات.

«داهيا» بنت «تابته» التي سميت بالكاهنة، لأنها كانت تمارس السحر والتكهن بالغيب، كانت تت رأس قبيلة جراوة الزناتية⁽⁴³⁾. ويظهر أنها وصلت

(42) محمد الطالببي: الدولة الأغلبية ص 420-424 ، مع الهوامش 211 ، 215.

(43) تضاربت المصادر في تحديد الديانة التي أمنت بها «جراوة» قبل الإسلام ويرجع هذا الخلاف إلى ضبط ديانة «الكاهنة» نفسها. فكتاب مفاخر البربر ص 65 (طبعة. ل بروقنسال) يذكر أنها تهودت قبل الإسلام، وهو رأي ابن خلدون: العبر 107/6 وسواه ويشك المؤرخون المحدثون في كون جراوة أمنت باليهودية قبل الإسلام ومنهم Albertini et autres في تاريخ إفريقيا الشمالية الفرنسية.

"L'Afrique du Nord Française dans l'histoire", Archat-Paris, p.136 بينما ينفي هذه الفكرة مؤرخون آخرون ويقررون عدم اعتناق هذه القبيلة باليهودية، وخاصة «كوفي Ct. Couvet» في بحث هام حول هذه المسألة يحمل عنوان: L'origine des Zenata نشره بالدورية المؤقتة للجمعية الجغرافية بالجزائر سنة 1942 ص 20 ويميل شارل أندري جوليان (تاريخ إفريقيا الشمالية 2/20) إلى تفسير عنف مقاومتها للعرب على أساس الدين اليهودي والنزعة البربرية. والمهم أن المسألة تبقى لغزا مادامت الكاهنة لغزا كذلك.

إلى رئاسة قبيلتها على حساب إبنيتها، إذ سيطرت عليهما أولاً ثم على القبيلة بولديها، وحسب المصادر المتوفرة أن نفوذها في قومها استمر فعليا خمسا وستين سنة. وقد انضمت إلى حلف جراوة قبائل زناتية أخرى لها قوة وشأن بعد سقوط كسيلة، وهي قبائل «بني يفرن» كما هاجرت مجموعة منهم إلى المغرب الأقصى. وخاصة بعد هزيمة كسيلة وهزيمة الكاهنة. وهكذا يظهر أن الأحداث الكبرى في شرق بلاد المغرب الكبير يتبعها تغيير كبير أيضا في الخريطة البشرية للمنطقة كلها. وقبل سقوطها تمكنت من تحقيق نصر ساحق على جيش «حسان بن النعمان»⁽⁴⁴⁾ ولم يعط هذا الانتصار نتائج على المستوى السياسي، ویتھياً لنا أن ذلك يرجع إلى أنه أفرغ من محتواه بانتصار حسان على النفوذ البنزني في المنطقة، ولهذا كانت عملية تصفية الكاهنة ضرورية لفتح المنطقة المغربية من جديد فتحاً نهائياً على مستوى تثبيت الحكم الإسلامي بصفة فعلية ليبدأ فتوحات الإجتماعية في المجتمع المغربي.

وعليه نعود إلى المضمون الإجتماعي لمسألة «الكاهنة» الذي نراه أساساً في قضيتين هما: التقاليد والأعراف القبلية ثم المصالح الإقتصادية التي بنت الكاهنة عليها رؤيتها وحكمها على الفتح الإسلامي العربي. وهاتان القضيتان

(44) أنظر تفاصيل معارك الكاهنة ضد جيش حسان بن النعمان في المصادر والأبحاث الآتية مع مقارنتها لورود التفاصيل متضاربة ما عدا اتفاقها على النتائج الكبرى:

- ابن الرقيق : تاريخ إفريقيا والمغرب (تحقيق ع. الزيدان و عز الدين موسى) دار الغرب الإسلامي / بيروت 1990. ص 23-34.

- ابن عذاري: البيان المغرب ج 1 ص 35-39، ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 4 ص 102. ابن خلدون: العبر ج 6 ص 107، وابن عبد الحكم: فتح مصر وإفريقية ص 269.

الناصرى: الإستقصا ج 1 ص 82. محمد الطالبي : دراسات في تاريخ إفريقيا ص 125-184 (القسم الفرنسي) مع الإحالات المصدرية التي ذكرها في تعاليقه.

هما اللتان أثارتهما المصادر العربية الإسلامية، ولا نتوفر على مبررات لثورة وحركة الكاهنة تمثل وجهة نظر المحليين. وتتلخص التقاليد العرفية في نظام عقد الأخوة بالطعام وأكله بطريقة خاصة. والنصوص تذكر هذه الطريقة «لثة بزيت» أي تهيب ما يعرف محليا «بالزميطة» وهي أكلة عادة نجدها متداولة عند المحاربين البربر في المنطقة المغربية كلها. ثم أكله على صدر الكاهنة باعتبار العملية ترمز إلى «الرضاع». وهذه العملية تهدف إلى تأمين الترابط بين الطرفين. ويغلب على الظن أنها أيضا مسألة مشتركة بين شعوب البحر الأبيض المتوسط. وتنتشر هذه الطريقة بين القبائل البدوية وخاصة الرحل، وهذا ما يطرح تساؤلا بالنسبة للقبائل التي ترأسها الكاهنة هل كانت كلها من «البترة» مع العلم أن منطقة «الأوراس» لم تكن كلها من الرحل؟ أما المسألة الأخرى التي تثير المصالح، فهي التي جاءت في حوارها مع قادة البربر التابعين لها، فقالت للبربر⁽⁴⁵⁾: «إن العرب إنما يطلبون من إفريقية المدائن والذهب والفضة، ونحن إنما نطلب منها المزارع والمراعي، فما نرى لكم إلا خراب إفريقية حتى يبأسوا منها، ويقل طمعهم فيها».

إننا أمام صراع إجتماعي له واجهات متعددة، مما يدل على ضرورة تشكل جديد بدأ ينتجه الفتح الإسلامي في المغرب، ويظهر عمليا في البنية العرفية والدينية والإقتصادية واللغوية أيضا (رغم أن النصوص لا تشير إلى الصراع اللغوي). فالكاهنة سيدة قومها نتيجة هيمنة صورتها الروحية على جماعتها وأتباعها، وبذلك أدمج مضمون شخصيتها السحرية في الأوضاع السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية، وفي التحول الذي بدأ يعرفه مجتمع

(45) ابن الرقيق: تاريخ إفريقية والمغرب، ص 30. ابن عذاري: البيان، ج 1 ص 36. المالكي: رياض النفوس ج 1 ص 53، الدباغ: معالم الإيمان ج 1 ص 64. الحميري: الروض المعطار ص 65.

بلادها. فهل ستبقى الكاهنة «مظلة النظام الإجتماعي» في الأوراس؟ الجواب السريع أتى مع هزيمة الكاهنة في الأحداث. ولكن الجواب الدقيق ارتبط بأوضاع السكان ونظام الحياة وما لحق بذلك النظام من تحول جديد بالفتح الإسلامي. فأصناف المجتمع البدوي تتميز عن بعضها البعض بحسب الأساليب التي يعتمدونها كل منها في تحصيل معاشه، وبحسب ما إذا كانت الجماعة تعتمد على الفلاحة والزرع وعلى تربية الماشية من أبقار وغنم ومعز، وخيول وإبل، فالجهات التي يعيش فيها كل صنف من هذه الأصناف، هي أيضا بدورها تختلف وتتباين ما بين مناطق فلاحية متوفرة على أسباب الاستقرار، ومناطق رعوية، ثم مناطق صحراوية تقتضي من سكانها التنقل والترحال المتواصل. وهكذا يتبين أن مجتمع الكاهنة كان يعتمد على قبائل متعددة التركيب رحلا ومستقرين، في حين كانت قوة الفتح الإسلامي موحدة تربطها قوة الجهاد الإسلامي. وبطبيعة الحال وتبعاً لابن خلدون⁽⁴⁶⁾ فإن المجتمعات الموحدة في قيادتها وتركيبها تعتبر أقوى من المجتمعات المتعددة القبائل. ومجتمع الكاهنة مجتمع قبلي ومتعدد وبالتالي كان الارتباط بالأرض ضعيفا مما يسهل على تجمع الكاهنة القبلي تحقيق عملية الانتقال وتحويل مكان الاستقرار، وهذا بالضبط ما حصل لقبيلة «جراوة» التي سنجدها في القرن الثاني الهجري/8م في الجهات الغربية على ضفاف نهر ملوية. وكذلك الحال مع مجموعة «بني يفرن» و«مطماطة». وينتج عن هذا أن فكرة الارتباط بالجماعة أقوى من فكرة الارتباط بالأرض، وهذا بالتالي هو واقع التنظيمات القبلية سياسيا، فتكاد تكون «دولة القبيلة» تنظيما سياسيا بدون أرض، وبالتالي

(46) ابن خلدون: المقدمة ص 138، ونقارن هنا نظرية التضامن الاجتماعي السياسي عند ابن خلدون بنظرية الإلتحام التي عالجها السوسيولوجيون المعاصرون مثل «غرامشي» في أبحاثه المعروفة.

لا يصح وصفه بمصطلح «الدولة» بمعناه الذي أصبح قائماً في نظام «الخلافة الإسلامية» في العهد الأموي بدمشق.

وفي هذا المستوى تستوقفنا قضية «الأرض المحروقة» أو «البلاد المخربة» التي تذكرها المصادر العربية، والتي طبقتها الكاهنة أو مجموعتها التي دانت لها بالطاعة والولاء إلى درجة الإعتقاد. وهذه السياسة تعتبر نتيجة لتصورها الخاطئ للعرب في عملية فتوحهم لبلاد المغرب. مع ملاحظة أن هذا التصور لم يكن عاما بين قبائل وسكان المغرب الكبير. وإلا لو كان ذلك شاملا لما أمكن فهم الإنقسام في مواقف الجماعات المغربية التي لم تتبع الكاهنة في ثورتها التي نرى أنها انحصرت جغرافيا في منطقة الأوراس. إذن هذا الحدث الذي وقع وهو ثورة الكاهنة كان محدودا في الزمان والمكان. ألا تشبه هذه الواقعة، إيداء النبوة، التي ادعاها «مسيلمة الكذاب» وغيره، وبالتالي تعتبر صراعا سياسيا يفسر التضارب بين المصالح الاجتماعية والخلافات القبلية. فالنظرة المعادية للعرب في موقف الكاهنة، لا تنبني على أساس عرقي سلالي، وإنما على خطأ في فهم الأهداف وحقيقة الفتح الإسلامي في المنطقة، وقد يكون الخطأ الناتج من سوء سياسة اللذين أسندت إليهم المهمة مثل ما حدث بين عقبة بن نافع وكسيلة في ولايته الثانية. فالمسألة برمتها نرى طرحها في زاوية «الإستبداد السياسي» و«الإستغلال الإقتصادي». نعم هناك تنوعات جزئية وخصوصيات فرعية تميز بقدر نسبي جماعة عن أخرى. وهو في الواقع تمايز في الأنساق المعيشية والإقتصادية والإجتماعية المتفاوتة في التطور. فالصراع المرير الذي دار بين جموع قبائل بربر الأوراس بزعامة الكاهنة، وجيش الفتح بقيادة حسان بن النعمان، كان صراعا للوجود والإستمرار، فالقاتحون يرون فيه وجود الدولة الإسلامية والدين الإسلامي معا، وقبائل الأوراس كانت ترى فيه مصالحها المادية في منطقة إنتشارها. فهي صورة أخرى لظاهرة كسيلة. فاللدة

الزمنية التي استغرقتها عملية استرجاع البلاد للحكم الإسلامي هي نفسها في حالة كسيلة وفي حالة الكاهنة، خمس سنوات. فالفترة من 65هـ إلى 74هـ تراجعت فيها القيادة الإسلامية شرقاً إلى أقاليم إجدابية وبرقة ولوبية ومراقية، وكان في الواقع تراجعاً اضطرارياً على المستوى العسكري. وقد أفاضت المصادر العربية في متابعة أحداث هذا الصراع⁽⁴⁷⁾. ولا داعي إلى ذكر تفاصيله. والمهم عندنا هو الموقف الإجماعي الذي تمثله الظاهرة.

يظهر من قراءة الأحداث أن التقاطع الكلي بين المسلمين الفاتحين ومجموعة الكاهنة لم يكن قائماً. ومن هنا لا يستبعد أن تكون اليد البنزنية مازالت تقوم بأدوارها في الداخل. واستغلت الكاهنة لتجمع المعارضة القبلية حولها، هذه المعارضة التي كانت تهدف إلى أن تبقى حقوقها في ممارستها الاجتماعية والإقتصادية في البلاد، وهذا ما لا يتعارض مع حركة الفتح الإسلامي، وفي هذه الزاوية يمكن أن نرى مهمة أسرى المعركة بين الطرفين قد أدت مهمتها بنجاح، وكان «خالد بن يزيد» القيسي أو العبسي أهم شخصية وسيطة في تقريب شقة الخلاف وتحقيق التفاهم الذي كان -حسب الظرفية التاريخية- أن لا يتم إلا بعد معركة فاصلة. وقبل المعركة كانت مجموعة الكاهنة تسير الأمور وكأنها تطبق توجيهات «خالد بن يزيد». الأمر الذي أقنع حكم الكاهنة بعودة سلطة الخلافة الإسلامية إلى الساحة من جديد. لكن الإعتراض الأساسي هنا هو تطبيق سياسة البلاد المخربة⁽⁴⁸⁾. فهل كانت مواجهة

(47) ابن عذاري: البيان 1/37، المالكي: الرياض 1/53. ابن الأثير: أحداث سنة 74 ج 4 /180. النويري: نهاية الأرب (نشر مصطفى أبو ضيف) ط الدار البيضاء 1985 ص 197 وما بعدها. ابن عبد الحكم: فتوح إفريقية ص 200. مؤنس: فتح العرب للمغرب ص 244. سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج 1 ص 200-228
Gautier: Le passé de l'Afrique, pp. 270-280.

(48) يشير ابن عذاري: 1/35. وكذلك المالكي 1/53 أن الكاهنة أخرجت الروم من التحصينات وهدمتها. وهذا يعني أن الموقف كان رفضاً لكل تدخل مهما كان.

فعلا ضد المسلمين والفتح العربي أم كانت موجة ضد أي تدخل خارجي آخر؟ ويجب أن نلاحظ أن هذا التصرف كان شاملا في المنطقة المغربية «من طرابلس إلى طنجة»⁽⁴⁹⁾. ويعلق ابن الأثير على هذه العملية بأنها «الخراب الأول لإفريقية». وقد ناقش الباحثون المحدثون مسألة تدمير مصادر الثورة للمغرب على امتداد تاريخه⁽⁵⁰⁾، ولكننا لا نتفق مع الذين نظروا إلى هذا التصرف على أنه تصرف شامل وعام ، فالذي يظهر من المصادر أن العملية انحصرت في منطقة استراتيجية عسكريا تعبرها الجيوش الإسلامية إلى الأوراس، وكان العملية داخلة في أساليب الحصار وغلق منافذ المرور إلى

(49) ابن عذاري: البيان 1 / 36. ابن الرقيق: ص 30. ابن خلدون 6/109. ابن الأثير: الكامل 4 / 181.

(50) ومن الباحثين الذين اهتموا بمسألة تدمير الإقتصاد وتخريب المنشآت في التاريخ المغربي «كاتو A.Gateau» في دراسته للقسم الخاص بفتح المغرب والأندلس. من كتاب فتح إفريقيا والمغرب والأندلس، لابن عبد الحكم. وقد تبعه في آرائه «L. Provençal». فقد قال بروفنسال مدافعا عن الكاهنة «أن نسبة هذا العمل- الذي يخالف طباع البربر- إلى الكاهنة لا بد أن تكون محل شك» (أنظر: ليثي بروفنسال: نص جديد عن فتح العرب للمغرب، قسم الدراسة ص 212-213) نشره في صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمديرد 1954. وقد ناقش المسألة الباحث «فورنيل Fournel» في دراسته عن تاريخ البربر Les Berbères ص 213 وما بعدها. ورغم أن بحثه يعتبر مناصرا لكل ما هو غير إسلامي فهو متعصب لمسيحيته، ورغم أنه أُلّف في آخر القرن التاسع عشر الميلادي حيث طبع سنة 1881. فإن آراءه في كثير من الجوانب مازال يحتج بها. وهناك آراء Gautier التي مازالت أهميتها قائمة لم يفندها البحث بعد تفنيدا كليا (أنظر: دراسته Le passé de l'Afrique du Nord, Paris 1952 في الصفحات 264-280. خاصة وهناك أيضا أبحاث المؤرخ المتعصب لمسيحيته والحاقد على الإسلام الذي فتح المغرب الكبير وحل بصفة نهائية محل المسيحية الكاثوليكية وهو Mercier في دراسته الموسعة L'histoire de l'Afrique Septentrionale في ثلاثة أجزاء. نشر 1891.

المناطق الحيوية للخصوم. وليس من المعقول أن تؤخذ المسألة بتعميمها. وكذلك كان لهذا التصرف بعد آخر وهو حركة بناء السفن في المدن الساحلية الإفريقية، ومن الخطط الكبرى المرتبطة بولاية حسان بن النعمان، بناء المحارس البحرية وجلب رجال الصناعة البحرية من مصر إلى المنطقة. وقد يكون هذا المشروع الصناعي البحري هو أحد الدوافع المؤدية لقطع الأخشاب، وهذا لا يعني تدمير الإقتصاد الوطني المغربي. وتذهب الأبحاث العربية الحديثة مذهب إلقاء المسؤولية على الكاهنة معتمدة على النصوص القديمة حيث تعتبر المسألة فرضتها الضرورة الحربية،⁽⁵¹⁾ «ظروف الحرب التي تبيح المحظورات في بعض الأحيان». ونسجل رأي المؤرخ الجزائري المعاصر في هذه المسألة وهو الأستاذ موسى القبال:⁽⁵²⁾ «أضرت هذه العملية الوحشية بالكاهنة، وأساءت إلى القضية التي زعمت أنها تدافع عنها». وقد نتج عن هذه المواجهات بين الطرفين إدراك متبادل لحقيقة الآخر، فبمجرد ما إن وضعت الحرب أوزارها وانتصر حسان بن النعمان على الكاهنة اتجهت الأحداث نحو بناء الحكم الإسلامي في المنطقة المغربية بناء يشترك فيه «الأهالي أو المغاربة التاريخيين» مشاركة تكاد تكون متساوية، فقد قسم الوالي المنتصر الأرض على البربر الذين اعتنقوا الإسلام وأصبحوا يجاهدون مع الجيش الإسلامي «وأخرجهم مع العرب يفتحون إفريقية، فكان يقسم الفياء بينهم والأرض، وحسنت طاعتهم»⁽⁵³⁾. فكانت بذلك سياسة التسوية بين العرب والبربر، وإشراكهم في تحمل المسؤولية والقيادة والعمل على نشر الإسلام حلا عمليا

(51) سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي 1 / 222.

(52) موسى لقبال: المغرب الإسلامي. ط 3 الجزائر، ص 66.

(53) المالكي: الرياض 1/56.

للخلافات التي تحولت في المراحل السابقة إلى مشاكل مزمنة وحروب لا هوادة فيها. إن نظرة العرب إلى البربر في هذه المرحلة (مرحلة الفتح الإسلامي) لا يمكن أن تخرج عن طبيعة العلاقات الإجتماعية السياسية السائدة آنذاك، حيث كانت تحمل في طياتها شحنة من الأفكار المسبقة. وبالتالي فإن الجدلية الأساسية التي تفسر الموقفين هي المحافظة على موقعهما الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والتقاليدي. وبهذا نؤيد الأستاذ حسين مؤنس في حكمه على ثورة الكاهنة قائلاً⁽⁵⁴⁾: «لأنخطئ إذا وصفنا حركة الكاهنة بأنها لم تكن أكثر من ثورة محلية في ناحية من نواحي البلاد، لاحتكاك انتفاض تام».

ثالثاً: مسألة «حريز»، أو عودة الإحتجاج ضد سياسة العنف.
مسألة حريز⁽⁵⁵⁾: أو عودة الإحتجاج ضد سياسة العنف وعدم

(54) ح مؤنس: فتح العرب للمغرب ص 249، تاريخ المغرب وحضارته ج 1 ص 102-203 (ط . بيروت 1992). ويلاحظ أن الأستاذ حسين مؤنس لم يعدل آراءه في موضوع الكاهنة التي انتهى إليها في دراسته الأولى (فتح العرب للمغرب). وكل ما أضافه في البحث الثاني (تاريخ المغرب وحضارته) هو قوله (ص 103) : «فالذي حدث هو أن البلاد كانت تسير في طريق الخراب من قبل الفتح العربي، فزادت الكاهنة ذلك الخراب وأسرعت به، ثم مرت البلاد بعد الفتح العربي بفترة حروب وثورات أتت على الكثير من عمرانها، فنسب المؤرخون ذلك كله إلى الكاهنة دفعة واحدة. ونسبه بعض المؤرخين الفرنسيين إلى العرب وسياستهم، وكلا القولين خطأ».

(55) ورد إسمه عند اليعقوبي في تاريخه (2 / 313) «جريرا» والمهم هو نص كلامه كاملاً. «فوثب عليه غلام منهم (من الحراس) يقال له «جريز» دخل عليه وهو يأكل عنبا فقتله». أما ابن عبد الحكم فسماه «حريز» (أنظر الفتوح ، ص 314 وهامش .../...

المساواة⁽⁵⁶⁾. وقد أخذنا رمزها في تصرف «حريز» الذي اغتال ممثل سياسة الحجاج الإستبدادية الوالي «يزيد بن أبي مسلم»⁽⁵⁷⁾.

فبانتهاء خلافة «عمر بن عبد العزيز» توفي في رجب أو شعبان سنة 101هـ/دسمبر 719م. أو يناير 720م. انتهى عصر الإصلاح والمرونة في تاريخ الخلافة الأموية بدمشق. وعادت الدولة إلى تطبيق سياسية الإستبداد بأهل

.../... (4) . ابن عذاري : البيان 1 / 48 فذكر أن الحرس هم الذين اتفقوا على قتل الوالي «يزيد بن مسلم» ولم يذكر إسم المنفذ لعملية القتل. وهكذا ننتهي إلى أقدم الروايات التي تذكر إسم القاتل هي رواية ابن عبد الحكم، وتتفق مع الدكتور سعد زغلول على اعتمادها: (أنظر تاريخ المغرب العربي ج 1 ص 268) أما حسين مؤنس فلم يذكر للقاتل إسمًا واكتفى بذكر عملية الإغتيال (أنظر : فجر الأندلس ص 158 ثم بحثه الأخير: تاريخ المغرب وحضارته ج 1 ص 148).

(56) عرفت حركة الفتح الإسلامي للمغرب (27هـ/649م - 22هـ/741م) نكستين كبيرتين نتيجة تعسف الولاة الذين عينتهم الخلافة الإسلامية بدمشق في المغرب: الأولى بدأت في التولية الثانية لعقبة بن نافع (60هـ/680م). والثانية بدأت مع تولية «يزيد ابن أبي مسلم» أو «محمد بن يزيد بن أبي مسلم» على إفريقية والمغرب كله سنة (102هـ/720م).

(57) «يزيد بن أبي مسلم» كان مولى الحجاج بن يوسف الثقفي وصاحبه (ابن الرقيق: تاريخ إفريقية والمغرب. ص 63). ولما تولى «يزيد بن عبد الملك» الخلافة، أسند ولاية إفريقية والمغرب كله لمولى الحجاج وكتبه سنة (102هـ/720م - 103هـ/721م).

ونلاحظ أن تاريخ الخلافة الأموية عرف في عهدي الخليفين: يزيد بن عبد الملك (101هـ/720م - 105هـ/724م) وهشام بن عبد الملك (105هـ/724م - 125هـ/743م). نلاحظ في عهديهما الاغراق في تطبيق العصبية القبلية والتحيز للعرب بالإضافة إلى تحيز آخر داخل العصبية القبلية العربية وهو ما ظهر في الإنقسام بين «القيسية» و«اليمنية». (أنظر: فلهوزن: تاريخ الدولة العربية ص 313). الطبري: تاريخ 4 / 254. إحسان النص: العصبية القبلية. ط دار النهضة العربية. لبنان 1963 ص 251-267. ثم نحيل على : السعودي: مروج الذهب، (تحقيق شارل بلا وخاصة ج 7 ص 771) .

الأمصار والولايات الواقعة في « أطراف مركز الخلافة » ومن أهمها بلاد المغرب، ويلاحظ المؤرخون⁽⁵⁸⁾ أن « المسألة المالية هي الصخرة التي تحطمت عليها فكرة المساواة والإخاء بين العرب وغيرهم من المسلمين ». فقد كان يزيد بن عبد الملك متعصبا لقبائل العرب المضريين، والقيسية من عصبية « مضر »، ولما أقام على إفريقية والمغرب « يزيد بن أبي مسلم » الذي كان من كبار « العصبية القيسية المضرية » مما قوى من أمر العصبية القيسية في المغرب، وزادها قوة تولية « بشر بن صفوان » المتعصب لليمنية إذ تعتبر قبيلته « كلب » من هذه العصبية. وهكذا ظهر أن الولاة في الولايات يولون حسب ميول الخليفة إما إلى العصبية القيسية أو العصبية اليمنية، وكما انتبه المؤرخون المحدثون إلى أثر هذا الصراع القبلي العربي على طبيعة حكم الخلافة الأموية في الولايات، ويقول في هذا الصدد الدكتور حسين مؤنس (فجر الأندلس ص 144) : « أخذت عواصف العصبية تعصف بالدولة في القلب وفي الولايات، ولم يقتصر الأمر على العمال ورجال الدولة بل تعداه إلى عامة الناس، لأن الجاليات العربية التي كانت قد هاجرت إلى الولايات واستقرت فيها لم تخرج عن أن تكون إما « قيسية مضرية » أو « كلبية يمنية ». وأدى هذا الخلاف إلى قيام حروب أهلية عصبية في الولايات المفتوحة « وتخضبت أراضي الدولة الإسلامية من خراسان إلى أقاصي الأندلس بدماء العرب ». ولهذا الخلاف الداخلي بين القبائل العربية في المغرب كله أثر واضح في إنكفاء « ثورة بربر المغرب » على العرب في القرن الثاني للهجرة/ 8م.

بدأت الأزمة في المغرب بين العرب والبربر، عندما عزل « إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر » مولى بني مخزوم، وهو عامل الخليفة عمر بن عبد

(58) سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب 1 / 266، موسى لقبال: المغرب الإسلامي 104. الحبيب الجناحاني: دراسات في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي ص 33-9.

العزیز. وتصفه المصادر بأنه «خير وال وخير أمير». وقد عرف القيسيون والكلبيون بإسرافهم وقساوتهم على «الموالي» من ذلك سياسة الحجاج بن يوسف الثقفي مع موالي فارس، وكذلك كان يزيد بن مسلم تلميذه وكاتبه. وكان الولاية يتمتعون بنفوذ كبير في ولاياتهم، فهم المسؤولون عن الشؤون السياسية والعسكرية والإدارية والمالية، ويعينون بدورهم قادة للجيش وعمالا ينوبون عنهم في مناطق تابعة لولاياتهم⁽⁵⁹⁾ وقد يعين الخليفة عاملا على الخراج يرجع بالنظر إليه مباشرة، ولم يقع الفصل في المغرب بين والي الجيش أو الصلاة ووالي الخراج، كما حدث ذلك في مصر⁽⁶⁰⁾. ويبلغ نفوذهم أحيانا شأنًا يتجاوز فيه الأمر «السلطة المطلقة» لخدمة النظام الأموي، فقد جمع «موسى بن نصير» أيام ولايته على المغرب والأندلس (705/هـ - 715/هـ م) ثروة كبرى من الغنائم لم يدخل المشرق قبلها أعظم وأنفس مما سبق أن وصل إلى المشرق مثلها. ويذكر ابن عذارى⁽⁶¹⁾ أن ابن نصير جمع لحسابه الخاص «ثروة طائلة» كانت السبب في نكبته ومتابعة أسرته وأنصاره من الأعوان والمقربين إليه بالمغرب «وتغريمهم مبالغ طائلة». ولعل هذا الإطار المادي والمؤهلات الاقتصادية هي التي جعلت خلفاء بني أمية بدمشق يعطون لولاية المغرب والأندلس، أهمية قصوى على مستوى التعيينات الإدارية ويعيدون النظر في التقسيم الإداري، والتنظيم السياسي، ومواصلة الجهود الحربية في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط بحرا وبراً. ولهذا أسند الخلفاء الأمويون هذه المهمة إلى كبار قوادهم حسب الجدول رقم 1-.

Hicham Djait: La Wilaya d'Ifrیقیya au II^e/ VIII^e siècle; Etude institutionnelle. (59) *Studia Islamica*, T.27 1967. pp. 77-121 et T.28 pp. 79-107.

(60) هشام جعيط: نفس الدراسة . ج 27 ص 98.

(61) ابن عذارى: البيان ج 1 ص 46-47.

اتضح الآن أن سياسة «الخلافة الأموية» بدمشق نهجت سياستين في ضبط بلاد المغرب سواء في قسمه الإفريقي أو الأندلسي، إحداهما: سياسة العنف وثانيهما سياسة الملاينة والتقارب بين الفاتحين والمفتوحين. وبوفاة الخليفة عمر بن عبد العزيز. استؤنفت سياسة الشدة والقسوة. ويظهر أن عهدي سليمان بن عبد الملك (96هـ/715م - 99هـ/717م) وعهد عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-720م) هي الفترة التي أخذ فيها «التقارب» بين «البربر» والعرب مظهرا إجتماعيا واضحا حيث أخذ أنصار التقارب ينشرون فكرة الأصل الواحد بين البربر والعرب، ويعني هذا أن هذه العملية كانت تهدف إلى «مزج» العنصرين في أمة واحدة واسعة على أساس التلاحم السلالي، وهو أقوى أساس في ذلك العصر وأشدّه تأثيرا في عقلية القوم⁽⁶²⁾. وبذلك بدأ ما يعرف بتأسيس الإرتباط المغربي بالشرق إرتباطا تاريخيا قبل الإسلام، سبق أن رأينا في مبحث الجغرافية التاريخية فكرة الكنعانية عن طريق الأثر الفنيقي ثم ما نتج بعد الإضطهاد الروماني لليهود في القرن الأول الميلادي (سنة 70م)، كل هذا نراه يتحرك بصورة أخرى في آخر القرن الأول وبداية القرن الثاني للهجرة/ بداية السابع الميلادي.

يظهر بكل تأكيد أن أنصار سياسة الإخاء والتقارب بين العرب والبربر والذي كان الوالي أبو المهاجر دينار أحد كبار مؤسسيها ومطبقها، ثم بعده الوالي حسان بن النعمان، ثم في آخر القرن نلاحظ أن الخليفتين، سليمان بن عبد الملك (96-99هـ/715-717م)، وعمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-720م)

(62) محمد الطالبي: المغرب من الفتح إلى أواخر الربع الأول من القرن الثاني (بحث في ندوة الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع، تونس 1978 ط تونس 1979 ص 213-214).

عينا واليين هما: محمد بن يزيد (مولى قریش)⁽⁶³⁾، وإسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر (مولى بني مخزوم)⁽⁶⁴⁾. وناصر الجميع اتجاه التقارب والإدماج فظهرت نتيجة لذلك نظرية أن أصل البربر من «العرب القحطانيين» فهم إذن أحفاد ملك اليمن «أفريقش»، الذي غزا «إفريقية: Africa» في القرون الماضية ومع مرور الزمن ونتيجة البعد المكاني اختلف اللسان عن لسان أجدادهم. وهكذا تمت صياغة هذه النظرية على الأسس الثلاثة:

- (1) الأصل النسبي السلالي فنشأت «جينياالوجيا بربرية مغربية» عربية مشرقية. وهذا الإتجاه هو الذي طوره ابن خلدون رغم انتقاداته الداخلية.
- (2) الأصل المكاني وكون التسمية مستمدة من أصل الاتصال التاريخي بين المشرق والمغرب، فالمسألة مبنية على غزو مشرق في التاريخ القديم كان بطله «أفريقش» ويتكرر في الفتح الإسلامي بإسم الخلافة الإسلامية. ومن هنا جاء افتراض التسمية. أي تسمية إفريقية نسبة إلى إسم فاتحها الشرقي «أفريقش»⁽⁶⁵⁾ للإستدلال بوجود أصول الإتصال قديما.

(63) ابن الرقيق: تاريخ إفريقية والمغرب . ص 58، ابن عذاري: البيان 47/1، 24/2.
ابن الأثير : الكامل ج 5 ص 23. ابن خلدون: العبر ج 3 ص 138. ابن الآبار: الحلة السراء 335/2.

(64) ابن الرقيق: 62، ابن عذاري : 48/1 وباقي إحالات هامش 63.

(65) ناقش المؤرخون المختصون في التاريخ القديم لإفريقيا الشمالية، مسألة تسمية «إفريقية : AFRICA». وفي النهاية يعتبر ما قاله St Gsell هو ما انتهى إليه الدارسون: «يحسن الإعتراف بجهلنا بهذا الإسم» (أنظر: St Gsell : Histoire ancienne de l'Afrique du Nord. VII p.5 عن الموضوع(مقال: إفريقية بالموسوعة الإسلامية الطبعة الجديدة 1975 E.I.2 ص ص 1073-1076. وفي بحثه عن الإمارة الأغلبية ص 140 (الترجمة العربية) .
.../...

3) والأساس الثالث هو الأساس اللساني، حيث إن المسألة مبنية على اختلاف في النطق، أما الأصل فواحد، وعلم اللغة على المستوى الصوتي والدلالي يؤكد وجود أصول مشتركة، ولكن في جميع الأحوال هناك لغة عربية ولهجة بربرية. فالبربر عرب قحطانيون اختلف لسانهم عن لسان أجدادهم، لبعد الشقة وتقدم الزمن، كما ظهر أيضا اتجاه آخر يجعل البربر من أصل عربي عدناني، فهناك تسابق على جعل الأصل البربري يرجع إلى «العرب العدنانيين» والنبي صلى الله عليه وسلم من هذا الأصل، الذي قال في مسألة النسب وامتداده في الزمن «لاترفعوني فوق عدنان»، كما ظهر اتجاه إرجاع أصل البربر إلي «العرب القحطانيين»، وهو مرجعية أنساب اليمينين.

هذه العمليات كلها ماهي إلا عملية «جذب» لتحقيق التلاحم والتمازج والانصهار لإدماج الوحدة الدينية في الوحدة السلالية. نعم هذه وسيلة من وسائل الإقناع وتحقيق «التقارب الإجتماعي» كانت مقبولة في العصور الوسطى، أما وقد تغيرت وسائل الإقناع وتحقق الأساس الإسلامي الذي يمثل

.../... ويرى كزليل أن «إفريقية Africa» في القديم وخاصة في العهد القرطاجي كانت تعني بلاد الأفارق : après: "Cette provincia Africa était le pays des Afri, terme qui avoir été appliqué aux indigènes vivant sur le territoire de carthage et avoir été opposé même quelquefois aux poeni ou aux carthaginieuses"(voir: E.I.2ème édit, Ifrikiya p. 10730.

أما إفريقش الذي اعتبر في المصادر العربية منطلقا لهذا التواصل بين العرب والبربر فترجع الروايات العربية عهده إلى عصر «سليمان النبي» (وقد وصلتنا هذه الرواية من عند المؤرخ «البلاذري، في أنساب الأشراف، ج 1 ص 7 نقلا عن هشام بن محمد الكلبي . حيث سماه : إفريقيش ونسبه كما يلي : بن قيس بن صيفي الحميري» وهذه الرواية هي التي تجدها عند ابن خلدون ، مع اختلاف في أسماء الوسائط الذين أضافهم ابن خلدون، ثم نضيف ما ذكره «دي زونج Desanges: في معجمه القبلي p.90. Catalogue des Tribus.

أقوى رابطة ووشيجة بين الطرفين ، فلا داعي إلى افتعال أصول وحجج لاتقوى أمام النقد العلمي ولا تثبت بعد عرضها على مختبر التحقيق. والمهم أن هذه العملية قد أعطت نتيجتها في العصر الذي انتشرت فيه، وهو عصر سليمان بن عبد الملك، وعمر بن عبد العزيز، هذان الخليفان اللذان حاولا أن يكونا من شعوب «الدولة الإسلامية» أمة واحدة قاسمها المشترك هو الدين الإسلامي، وهذا يعني طبعا العدل والمساواة⁽⁶⁶⁾. وكانت خطوة: «عمر بن عبد العزيز» هي الخطوة الحاسمة التي عملت على تأطير نشر الفكرة فقد أرسل إلى المغرب عشرة من الفقهاء التابعين⁽⁶⁷⁾ كلفهم بنشر الإسلام بين البربر. وهذه الخطوة تعتبر فعلا أهم الخطوات المحققة للفتح الإجتماعي للمسلمين بالمغرب. ويعلق الأستاذ محمد الطالبي على هذه العملية بقوله⁽⁶⁸⁾ «ولاشك أن هذه السياسة لو تواصلت لغيرت وجه التاريخ الإسلامي عامة والمغربي خاصة».

وكانت جغرافية توزيع الفقهاء، أطر نشر الإسلام والتوعية الروحية الإسلامية تمتد من إفريقية إلى طنجة. وأهم ما يستوقفنا بالنسبة للمغرب الأقصى هو مهمة الفقهاء «أبو مسعود سعد بن مسعود التجيبي»⁽⁶⁹⁾ و«حبان بن جبلة»⁽⁷⁰⁾ و«طلق بن جلبان»⁽⁷¹⁾، الذين أشرفوا على تحرير رسالة

(66) محمد الطالبي: المغرب من الفتح إلى أواخر الربع الأول من القرن الثاني . ص 214. ابن عذاري : البيان ج 1 ص 47. ابن الرقيق: ص 58-61.

(67) نحيل على تراجم هذه الأطر التي أرسلت إلى المغرب لتعليم البربر الإسلام، في تراجمهم عند المالكي ص 99-117.

(68) محمد الطالبي: نفس البحث السابق (66) ص 215.

(69) أنظر: المالكي: الرياض 1 / 102.

(70) المالكي: الرياض 1 / 111 .

(71) نفسه ص 117.

مؤسسة لرسالتهم الدينية الإسلامية في المغرب كله، وإن كانت موجهة إلى «جميع أهل طنجة»⁽⁷²⁾ والتي لا تتحدث إلا عن المضمون الروحي للإسلام ، ولا تؤسس علاقات دنيوية مع السلطة الأموية، مما يؤكد ويثبت أن الهدف هو «الفتح الديني» والإنضباط له. وهذا يعني أن الخلاف الذي يمكن أن يكون بين السكان الأهالي وبين السلطة الممثلة في جهاز «الولاية» في المغرب، إنما يحدث إذا تم تجاوز هذا المستوى.

والسؤال الآن كيف كانت وضعية مجتمع المغربين الأوسط والأقصى. وبالتسمية التي نراها مناسبة وهي منطقة غرب جبال الأوراس إلى المحيط الأطلسي؟.

نهدف بطرح السؤال والجواب عليه وضع مدخل لمرحلة موضوع الدراسة وهي «المجتمع المغربي في القرن الرابع الهجري/10م. فالبنيات والأصول التي كانت قائمة قبل القرن 4هـ/10م هي التي تحكمت في صناعة «الوقائع» التي عرفها عصر الإنقسام الزناتي والصراع العبيدي الأندلسي ، على منطقتنا موضوع الدراسة.

ولعل بداية القرن الأول للهجرة/ بداية الثامن الميلادي، تعتبر مرحلة جديدة: على مستوى الظاهرة الاجتماعية للمغرب داخل الدولة الإسلامية الكبرى، وعلى مستوى التحولات البتوية التي تتمفصل بين ما كان سائدا قبل الفتح الإسلامي، وما صار عليه أو على الأصح أخذ يظهر في طبيعة الحياة الجديدة ، أي باعتبار المجتمع المغربي أصبح يخضع لنمطية «المجتمع الإسلامي العربي» نجد المجتمع القبلي في البوادي يتأقلم مع مثيله العربي الذي أخذ يدخل تنظيماته الجديدة في بلاد المغرب. ونجد تحكم الظاهرة الروحية

(72) المالكي: الرياض 1/ 103.

الإسلامية وقد سيطرت على التوجهات الدينية المحلية التي سادت قبل الإسلام في المغرب، ونلاحظ صراع الموروث القديم مع النظم الجديدة. وهنا تبرز أيضا التناقضات بين ما فهمه «المغاربة التاريخيون» من معنى الفتح الإسلامي، وما كانت السلطة الحاكمة (سلطة الخلافة) تريد بسطه وتحقيقه في البلاد المفتوحة، وبالتالي يظهر التناقض أو التعارض بين التصور المحلي للإسلام وبين مفهوم «الدولة : دولة الخلافة» للإسلام.

وكانت مسألة «الأرض» هي البعد الاجتماعي الجديد في تكوين العلاقات الجديدة بين «البربر» ونظام «ولاة الفتح الإسلامي للمغرب» فالشريط الساحلي تسوده الزراعة البعلية والمروية، وكذلك أحواض الأنهار والواحات بتخوم الصحاري جنوبا يسكنها البدو الذين يشكلون خطرا دائما على الزراعة، وعلى حياة الحضر بشكل عام. وكلما كانت هناك دولة مركزية قوية، كلما كان ممكنا ردع خطر البداوة، ودفع الخطر الذي يفصل بين الزراعة والبداوة إلى الداخل. وهنا نسجل ملاحظة لها أهميتها في تفسير التاريخ المغربي، وهي أن العلاقة بين السياسة والاقتصاد في المغرب الكبير، الذي تتغير فيه عوامل الطبيعة، وكمية التساقطات المطرية من عام إلى آخر، هي غير العلاقة بين السياسة والاقتصاد في أوروبا الغربية. ففي بلادنا ينتج عن ذلك «انعدام الاستقرار الاقتصادي» مما يعرض تاريخنا الاجتماعي لـ«هزات عنيفة» لا يمكن السيطرة عليها إلا بواسطة «دولة مركزية قوية».

فمرحلة سليمان بن عبد الملك وعمر بن عبد العزيز، ظهر فيها اتجاه له أهميته الكبرى وهو بناء «نظام مفتوح» ، ثم جاءت مباشرة المرحلة المعاكسة بعد الخليفين مما أدى إلى الثورة الداخلية التي انتهت بالإستقلال عن الخلافة بالمشرق استقلالا كليا، إن النظام الاجتماعي الذي أقامه الإسلام هو نظام مفتوح سمح بالانتقال الأفقي الجغرافي للأفراد والسلع والأفكار، كما سمح

بالإنتقال العمودي للأفراد وارتقائهم السلم الإجتماعي حسب إنجازاتهم. فصار العامل الأساسي الذي يقرر مصير الفرد هو انتمائه للإسلام، وإنجازاته العملية أو الفكرية، وليس مولده أو أصله العرقي السلالي، وفي هذه المرحلة طرحت مسألة «الأرض بالمغرب» هل فتحت عنوة أو صلحا أو أسلم عليها أهلها. وبالتالي كان الرأي الغالب هو فتحها عنوة⁽⁷³⁾، وبذلك جعلت ملكية الأرض للدولة نيابة عن عموم المسلمين ، لكن ذلك لم يبلغ الملكية الخاصة الفردية للأرض، فقد تملك الكثيرون من المسلمين الأرض ملكية خاصة فردية، عن طريق الإقطاع (أي بمعنى هبة الأرض لأفراد على أن يكون لهم حق الرقبة عليها). وعن طريق إحياء الموات، وعن طريق الشراء من غير المسلمين ، وعن طريق الإلجاء والإيفار وغير ذلك من الطرق. أما السياق التاريخي الذي يحدد عمليا مسألة الأرض في المغرب في القرن الأول والثاني للهجرة. 7 و 8م. فإننا لانجد من الأدلة ما يضبطه ما عدا ما ذكرته النصوص عن تصرف حسان بن النعمان الغساني⁽⁷⁴⁾ الذي صالح سنة 82هـ/701م على الخراج، وكتبه على عجم إفريقية وعلى من أقام معهم على دين النصرانية فقط «فكان يقسم الفيء بينهم والأرض وحسنت طاعتهم»⁽⁷⁵⁾.

ونتساءل بدورنا هل طبق المسلمون على الأراضي المفتوحة بالمغرب تدريجيا النظم التي كانت سائدة قبل فتوحهم؟ لعل هذا الأشكال هو الذي جعل

(73) معنى العنوة هو فتح بلاد المغرب «دونما عهد ولا عقد» وليس من الضروري أن فتح المغرب بالقوة، فهناك مدن وأراضي جرى الاستيلاء عليها دونما قتال، . ودونما عقد عهد أو عقد صلح. (أنظر: ابن عبد الحكم: فتوح مصر وإفريقية والمغرب ص 88). ثم البلاذري: فتوح البلدان ص 216-218، 222 وما بعدها.

(74) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 271-273. ابن عذاري: البيان 29/1.

(75) المالكي: الرياض 56/1.

الفقهاء في العهد الإسلامي وبعد نضج «النظرية الفقهية» وخاصة فقه المعاملات يطرحون للنقاش «الوضع القانوني» للأرض الزراعية. هذا النقاش الذي استمر إلى عهد الفقيه الونشريسي في القرن 9هـ/16م⁽⁷⁶⁾. ومن هنا يرى الباحثون المعاصرون أن انتصار حسان بن النعمان لم يكن «انتصارا للدعوة الإسلامية، ولم يكن انتصارا عربيا محضا، بل كان انتصارا بربريا»⁽⁷⁷⁾. وبذلك تمكنت الثورة البربرية من تحطيم النظرة إليهم على أنهم في مصاف «الرقيق». ولكن مع بداية القرن الثاني للهجرة/8م. تظهر ظاهرة أخرى هي العودة إلى سياسة العنف، وقد تزامنت هذه الوضعية مع ما كان يجري في مصر أيضا، حيث نسجت روايات في الفترة بين (98هـ/717م - 102هـ/720م) منسوبة إلى عمر بن عبد العزيز تشجع نظرية «روايات الأرض المفتوحة عنوة» وذلك لتوسيع المداخل المالية الجبائية لدولة الخلافة بدمشق⁽⁷⁸⁾. وهكذا

(76) الونشريسي : المعيار ج 6 ص 134.

(77) محمد الطالبي: المغرب من الفتح إلى أواخر الربع الأول من القرن الثاني ص 211.

(78) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 90. خليفة بن خياط: التاريخ ص 259. الطبري: تاريخ ج 1 ص 2587. يحيى بن ادم: الخراج ص 27، ابن سلام: الأموال ص 58. وقد نسبوا هذه الروايات إلى شخصيات معاصرة لعمر بن عبد العزيز الخليفة العادل مثل عبد الله بن أبي جعفر، ويزيد بن أبي حبيب المصري. ونجد صدى هذه المسألة بالنسبة لإفريقية والأندلس وصقلية عند أحد فقهاء القرن الثالث الهجري بالمغرب وهو أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي ت 405هـ في كتابه «كتاب الأموال» أنظر، Etudes d'Orientalismes dédiées à la mémoire de levi-Provençal, (Maisonneuve, Paris 1962, T.II. pp. 401-444).

وقد نشر هذا القسم الاستاذان حسن حسني عبد الوهاب، وفرحات دشرابي. ويلاحظ أن النص نشر كاملا بالمغرب في الرباط نشره مركز إحياء التراث المغربي بتحقيق رضا شحادة سنة 1988. (أنظر : من هذه الطبعة الصفحات 70-82). والمهم مما تحصل من آراء هذه النصوص : أن ابن سلام يرى «أن المغرب كله عنوة» (الأموال ص 133). والفقيه سحنون قبله يرى «ما ثبت عنده رأي» وهو ما يراه الداودي هو جريانه على عرف أهلها. وهو ما ينتهي إليه الونشريسي (المعيار ج 6 ص 134).

طرحت «الأرض المفتوحة» والتي لا يوجد لها عقد ولا عهد مسألة الخلاف على أشدها في بلاد المغرب . ويبدو أن تصرف السلطة بناء على نظرية «العنوة» هو الذي عمق الشقة بين الأهالي المفتوحين ، وبين إدارة الخلافة الإسلامية بالمشرق . بعد هذا الطرح العام لأصول السياق الذي كان يتحكم في الوقائع التي سادت بين سياسة الفتح الإسلامي وبين أهل المغرب، يمكن أن نعود إلى طرح مسألة «حريز» التي اتخذناها رمزا للمفارقة بين سياسة «الوفاق» وسياسة «العنف» في التاريخ الإجتماعي للمغرب على عهد الفتوحات الإسلامية. وظهرت هذه المسألة في المغرب مع التحول الذي حدث في سياسة الخلافة الأموية بعد وفاة عمر بن عبد العزيز (ت 101هـ/720م)، ويتولى الخليفة هشام ابن عبد الملك بدأ منعرج جديد حيث صارت الدولة لاتنظر إلا إلى الموارد المالية والبشرية فأصبح الهدف هو تحقيق هذا الجانب وتوفيره مهما كانت الوسائل المحققة لذلك، وفي نطاق هذا التوجه العام يمكن أن نعالج وضعية المجتمع المغربي وبصورة خاصة المغربين الأوسط والأقصى.

في الحقيقة وجدت نفسي وأنا أعالج هذه المرحلة وكأني في مصنع للتحويل تتحول فيه المادة الخام إلى مادة جديدة للإستهلاك ، نعم المغرب بمجتمعه يتحول من نظامه ما «قبل الإسلام» إلى نظام آخر جديد «عربي - إسلامي» يحدث في المغرب تحول لا رجعة فيه. ومسيرة هذا التحول تحققت بعد مرورها في مختبر التجربة وذلك باصطدام المصالح الجديدة بالأسس والمفاهيم القديمة الموروثة. فلما استقر الوالي الجديد «يزيد بن أبي مسلم» في المغرب سنة 102هـ/720م. شرع في تطبيق سياسة «الحجاج بن يوسف الثقفي» التي تعتبر رمزا للعنف سواء في مواجهاته البحرية مع «الروم» في

حوض البحر الأبيض المتوسط⁽⁷⁹⁾. أو في مواجهاته بالداخل مع الأهالي البربر، ومع الأسر العربية الغنية التي استقرت في المغرب، وشرع في تطبيق سياسة المتابعة والمصادرة. وبدأ بموالي موسى بن نصير من البربر فجعلهم أخماسا، وأحصى أموالهم وأولادهم ثم جعلهم «حرسا» له وبطانة له⁽⁸⁰⁾. ويذكر ابن عبد الحكم خبر تنظيم «يزيد بن أبي مسلم» لحرسه بصيغة منسوبة للوالي، حيث قال⁽⁸¹⁾: «إني رأيت أن أرسم إسم حرسى، في أيديهم، كما تصنع ملوك الروم، بحرسها، فأرسم في يمين الرجل إسمه، وفي يسراه، حرسى، ليعرفوا بذلك، من بين سائر الناس». ويظهر أن هذا التنظيم الذي حاول تطبيقه الوالي الجديد في تكوين حرسه، هو نظام بزنتي حيث كانت التقاليد البزنطية تميز قوات الحرس ليكون معروفا. وقد كان الولاة قبل يزيد بن أبي مسلم يتخذون نظام الحرس، وكان معظمهم من «البربر»⁽⁸²⁾. وكان الولاة الأمويون يعتمدون في كثير من الشؤون على الشرطة وهيأة الحرس. فاتخذوا رجالها حاشية وبطانة ترافق مواكبهم نحو «دار الإمارة» أو «المسجد»، وتتولى

(79) ابن عذاري: البيان 48/1-49، خليفة بن خياط: التاريخ 333/1 (أحداث سنة 102هـ) ابن الرقيق: تاريخ إفريقية والمغرب، ص 100 من طبعة تونس بتحقيق المنجي الكعبي 1968، وص 64 من ط دار الغرب الإسلامي سنة 1990). د. عبد العزيز سالم ود. أآمد مختار العبادي: تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، طبعة دار النهضة العربية، بيروت 1969 ص 38.

(80) ابن عبد الحكم: فتوح، ص 213-214، النويري: نهاية الأرب (تحقيق مصطفى أبو ضيف) ط الدار البيضاء 1984 ص 211-212. ابن الأثير: الكامل 101/5.

(81) ابن عبد الحكم: الفتوح، ص 289، ابن عذاري 1 / 49.

(82) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 214. الرقيق: ص 64 (ط. المنجي الكعبي). وتشير هذه النصوص إلى أن حرس الولاة كان مكونا من البربر «البتير» فقط.

القبض على من يطلبونه وإحضاره إلى مجالسهم أو مجالس القضاة⁽⁸³⁾. ولعل هذا السلوك الذي جعل الولاة لا يدخلون إلى حرسهم وبطانتهم وربما جنديتهم، إلا البربر البتر هو أحد العوامل التي جعلت أنصار «الكاهنة» من القبائل البربرية البترية تلتحق بالجيش الإسلامي، وقد انضم إينا الكاهنة إلى صفوف حسان بن النعمان⁽⁸⁴⁾، بعد أن طلبوا الأمان وحصلوا عليه⁽⁸⁵⁾. وكان هذا الإجراء أساسا لاستقرار العرب واستيطانهم في البلاد المغربية كلها، كما كان أساسا لتحقيق تفاهم حقيقي بين الطرفين فالمصادر تؤكد على أنه بعد انهزام قوات الكاهنة، تم الصلح بين الوالي حسان بن النعمان، والبربر المنهزمين، على أن يمدوه ب 12 ألف (إثنى عشر ألف رجل) يجاهدون العدو معه⁽⁸⁶⁾.

كان النظام الإداري الإسلامي في ولاية إفريقية والمغرب، في البداية، شبيها بنظام الأجناد، ولكن استقرار الأمور في المغرب لصالح دولة الخلافة الإسلامية تدريجيا واعتماد البربر للإسلام، ثم التوسع في الفتوحات، كان من الضروري أن يؤدي إلى إيجاد تنظيم إداري، بدأ بسيطا ثم أخذ يتطور بتطور سلطة الدولة الإسلامية في المغرب. فبلغ في عهد حسان بن النعمان إلى أعلى مرحلة من التنظيم الذي يعبر عن وجود «الدولة»: فعمل على تدوين

(83) الكندي: الولاة والقضاة ص 62، ابن عبد الحكم: الفتوح: ص 105 (من تحقيق عبد الله أنيس الطباع، ط ، بيروت 1964).

(84) ابن عبد الحكم: الفتوح 201. ابن عذاري: البيان 1 / 38. المالكي: الرياض 1 / 54 (وكان مع حسان جماعة من البربر يقال لهم «البتر»). ابن خلدون: العبر 6 / 176-178. ابن الأثير: الكامل (سنة 74) ج 4 ص 181.

(85) نفس المصادر المحال عليها، مع ما سبق أن عالجناه في فقرة الكاهنة من هذا الفصل.

(86) ابن عذاري: البيان 1/38. ابن الرقيق: 64. ابن عبد الحكم: 175. ابن الأثير: الكامل (سنة 74) ج 4 ص 181.

الدواوين، والمصالحة على الخراج، وكتابته على عجم إفريقية، وعلى من أقام معهم على دين النصرانية. وكانت سنة 82هـ/701م هي منطلق هذا التطور الجديد في نشأة نظام الدولة الإسلامية المغربية. وقد ولد هذا النظام في مدينة «القيروان» واستمر في تطوره بها إلى القرن الثالث للهجرة، ومنها كان اقتباس النظام الإداري في الولايات الأخرى ببلاد المغرب، ولعل هذا هو الذي جعل «ابن حوقل» يقول⁽⁸⁷⁾: «إن قاعدة ولاية المغرب «القيروان» «كان فيها ديوان جميع المغرب، وأليها تجبى أموالها، وبها دار سلطانها».

وكان هذا النظام الإداري يعتمد على ثلاثة أجهزة إدارية هي:

أ- ديوان الجند. ب- ديوان الخراج. ج- ديوان الرسائل. وكان مركز الإدارة هو «قصر الإمارة»، وتلحق به مصالح إدارية أخرى وأهمها ديوان البريد، دار: السكة أو دار ضرب العملة. ودار الرزق، وبيت المال ودار الطراز. والعرفاء. وكان «ولاية المغرب» بالقيروان مطلقى السلطة⁽⁸⁸⁾، فقد كانوا مفوضين في تسيير الأمور كلها، ومن ذلك كان لهم حق تعيين «عمال النواحي» والجهات المختلفة من ولايتهم، فالوالي بإفريقية كان هو الذي يتولى تعيين: عامل طرابلس، وعامل تونس، وعامل بلاد الجريد، وعامل بلاد الزاب، وعامل طنجة، وبلاد السوس والأندلس.

بهذه الأجهزة كان «الولاية» يسيرون ولايتهم بالإضافة إلى ولاء زعماء القبائل ورؤسائهم، هذا الولاء الذي كان حقيقة أساس الاستقرار أو الإضطراب في مجموع البلاد المغربية. وقد تحكمت السياسة المالية للإدارة الأموية في بلاد

(87) ابن حوقل: صورة الأرض ص 94.

(88) Djait (H): La Wilaya d'Ifriquya au IIè/ VIIIè Siècle p.48... ثم أنظر : الحبيب الجنحاني، القيروان 139، دراسات مغربية ص 26.

المغرب تحكما مضادا، أدى إلى خلق جو مشحون بالحقد والانتقاد ضد السلطة المتعسفة في المطالب المالية.

وقد اتضح الآن أن آخر القرن الأول للهجرة / 7م، أن الخلافة الأموية نهجت سياسة استنزافية لمنطقة المغرب كله، يمكن ضبط معالمها في القضايا الآتية⁽⁸⁹⁾:

أولا - الغنائم والهدايا المغربية، فقد تصرف الولاة تصرفات تعسفية ومضنية مع الأهالي المفتوحين ، لتلبية رغبات الخلفاء بدمشق. وأهم وال مثل هذا الإتجاه «موسى بن نصير» الذي رجع من فتوحاته الكبرى بالمغرب والأندلس إلى مركز الخلافة بثروة ضخمة. وهنا يذكر ابن عبد الحكم⁽⁹⁰⁾ بصد حديثه عن هدية الوالي عبدة بن عبد الرحمن القيسي إلى الخليفة هشام بن عبد الملك: «وكان فيما خرج به من العبيد والإماء، ومن الجواري المتخيرة سبعمائة جارية (700)، وغير ذلك من الخصيان، والخيل والدواب، والذهب والفضة، والآنية».

ثانيا - السبي والإسترقاق: جمع الولاة آلاف السبايا من المغاربة وأرسلوا إلى المشرق، فكان الولاة يجهزون حملات عسكرية إلى مناطق متعددة ونائية عن إفريقية ومن بينها «السوس الأقصى» ليعودوا بسبي كبير، ويذكر ابن عذاري أن سبب قتل الوالي ابن الصباح هو استرقاق البربر⁽⁹¹⁾، وكان

(89) نعتمد هنا على أبحاث الحبيب الجحاني (باحث تونسي) في متابعتها: التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للمغرب الإسلامي / ط دار الغرب الإسلامي بيروت 1986 ص ص 9-35، الغرب الإسلامي / ط تونس . القيروان / ط تونس.

(90) ابن عبد الحكم: الفتوح 215-217.

(91) ابن عذاري: البيان 1 / 51-52. ابن الأثير: الكامل 5 / 314 (يتكلم عن المفارقة بين مرحلة العهد الأموي والعباسي).

عامله على طنجة « عبد الله المرادي » « يتصرف مع الأهالي تصرفا ظالما » أساء السيرة وتعدى في الصدقات والعشر، وأراد تخميس البربر، وزعم أنهم فيء للمسلمين».

ثالثا - تخميس البربر: وهذه وسيلة تضمن تحقيق تغذية خزينة دولة الخلافة بدمشق بالجزية والخراج وتوفير عدد قار من الجواري الحسان لذوي اليسار، فعمد الولاة إلى أخذ «الخمس» رقيقا من البربر بقطع النظر عن إسلامهم ، وقد بدأ تطبيق هذه الطريقة فيما بين (103هـ/720م -120هـ/738م) فكانت هذه الطريقة في جانبها العملي هي التي فجرت الثورة الخارجية البربرية الأولى انطلاقا من المغرب الأقصى⁽⁹²⁾.

من شأن هذه السياسة الأموية التي يمكن اعتبارها «سياسة غير قارة» أو «سياسة ملتوية» مع أهل المغرب كله لتناقضاتها بين اللين والعنف. بين القرب والبعد من الأهالي، بين الإندماج والإستعلاء، من شأنها تغيير الموقف المحلي من الحكم الأموي وتزرع بين السكان فكرة الاستقلال عن كل سلطة تأتي من خارج البيئة المحلية. وقد ارتبط بهذه السياسة مجهود حربي كبير في مجموع التراب المغربي، كان من نتائجه إحداث خلخلة في البنية الإجتماعية الداخلية على مستوى ردود الفعل المذهبية، وعلى مستوى زحزحة الخريطة الإجتماعية والبشرية كلها. والحياة السياسية كلية.

بدأت هذه المسألة باغتيال «يزيد بن أبي مسلم»، ويطرح اغتياله بصورة عامة «مسألة الإغتيال السياسي» في هذه المرحلة، وهو في الحقيقة «اغتيال إجتماعي». فقد ثار البربر بإفريقية على «يزيد بن أبي مسلم» وقتلوه بالطريقة التي ترونها المصادر، وكلها تتفق على أن سبب اغتياله هو ظلمه

(92) د. محمود إسماعيل: الخوارج في بلاد المغرب . ط الدار البيضاء 1976 ص 60.

وتطبيق سياسة العنف «الحجاجية»⁽⁹³⁾ وبوضع الجزية على رقابهم رغم إسلامهم.

اعتمدت الإدارة الأموية في تسيير ولاياتها على «الموالي»، وفي المغرب أسند الخلفاء الأمويون للموالي الوظائف العامة مثل «الولاية على البلاد»، وكلفوهم بتسيير دواوين المال. ويفسر هذا بأن دولة الخلافة عندما توسع مجال نفوذها من المحيط الأطلسي غربا إلى نهر السند شرقا لم تتمكن من ضبط وتسيير إمبراطوريتها إلا باعتماد الإدارة القديمة قبل الإسلام، ومن هنا لم تستغن الخلافة الأموية عن الخبرة الفارسية والبيزنطية. هذه إذن ضرورة فرضتها الحاجة إلى «الخبراء والأطهر». ولكن المغاربة من حيث الرؤية الاجتماعية وجدوا في هذه الخطوة التي أعطاها الخلفاء لغيرهم (فالولاة الذين عينوا بالمغرب من موالي المشرق)، إنما هي عملية تهميش وعزل لهم، وبالتالي اعتبروا الحكم العربي والموالي المشاركة حكما أجنبيا. وبذلك قبلوا الإسلام الدين الحنيف ورفضوا جهاز الحكم وطريقته العملية التنفيذية.

وكان الموالي الفرس في طبيعة الذين أسندت إليهم مهام «الجباية» في ولاية إفريقية والمغرب⁽⁹⁴⁾. وهذا لايعني إبعاد البربر من المسؤولية إبعادا كليا.

(93) يلخص الطبري (ج 6 ص 381) تصرف الحجاج بن يوسف الثقفي بقوله: «إن عمال الحجاج كتبوا إليه، إن الخراج قد انكسر، وإن أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالأمصار، فكتب إلى البصرة وغيرها: أن من كان له أصل في قرية فليخرج إليها، فخرج الناس، فعسكروا، فجعلوا يكون وينادون: يا محمداه! يا محمداه!».

(94) يذكر الطبري: تاريخ (193/6) أن عمال الجباية في الخلافة الإسلامية كانوا يعينون من موالي الفرس الذين كانوا على خيرة بجباية الضرائب. فهم كما قال الطبري: «ابصر بالجباية وأوفى بالأمانة»، أبو العرب: طبقات علماء إفريقيا ص 251.

ولعل المسألة مبنية على من تثق فيه الدولة ومن هو على خبرة في التسيير الإداري . فقد عين على خراج برقة سنة 78هـ/698م رجلا قبطيا هو إبراهيم بن النصراني⁽⁹⁵⁾ . وعلى طرابلس «تليد» سنة 85هـ/704م⁽⁹⁶⁾ . وعلى إفريقية والمغرب «أبو صالح»⁽⁹⁷⁾ . وفي سنة 127هـ/745م عين «بشر بن حنش» من موالي قيس⁽⁹⁸⁾ . لعل المسألة في اختيار هؤلاء في هذا الميدان الإداري ترجع إلى خبرة هؤلاء مما لم يكن متوفرا عند البربر، ولهذا اقتصر أمر إختيارهم وإشراكهم في الميدان العسكري وقيادة الجيوش. ويمكن أن تكون بداية هذه المسألة مع تعيين الوالي «حسان بن النعمان» الذي نجد من بين قادة جيشه أسماء بربرية فمن قبيلة «لواتة» كان «هلال بن ثروان اللواتي»⁽⁹⁹⁾ . عندما كان حلف لواتة قوة كبرى في منطقة برقة وطرابلس. ثم ولدي الكاهنة بعد انتصارحسان على أمهما الكاهنة⁽¹⁰⁰⁾ .

ويظهر أيضا أن حسان بن النعمان قرب إليه حلف «جراوة» مما يتبين من تقريبه للواتة وجراوة أن «المجموعة الزناتية» أصبحت في صف نظام حركة الفتح الإسلامي. وهذه المجموعة هي التي وصفت بالبترية. وهذا أيضا يوضح ما قام به «موسى بن نصير» عندما تولى مسؤولية الغرب الإسلامي

(95) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 65 (تحقيق الطباع).

(96) سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي 1 / 229.

(97) ابن عبد الحكم: الفتوح 63 (تحقيق الطباع). الناصري: الإستقصا ج 1 ص 94.

(98) الرقيق: تاريخ إفريقية. ص 91 وهامش 7 (تحقيق الزيدان وموسى) وص 128 (طبعة تونس تحقيق الكعبي) أثبت رسمه «بشر».

(99) ابن عبد الحكم ص 62 (تحقيق الطباع).

(100) الناصري: الإستقصا 1 / 94 ومصادر أخرى سبق أن ذكرناها.

كله⁽¹⁰¹⁾، من 85هـ/704م إلى آخر 95هـ/بداية 715م. حيث ولى «مواليه» من البربر على الأعمال، فأُسند عمالة طنجة لـ «طارق بن زياد»⁽¹⁰²⁾. وولى على كتامة رجلا منهم⁽¹⁰³⁾. وأُسند مهمة القيام بالغازات الإستطلاعية على السواحل الإيبيرية الجنوبية لـ «طريف بن ملوك البرغواطي» سنة 91هـ/بداية 710م وقد دخل الأهالي في جانب من تحمل مسؤولية البلاد عن طريق نظام «الإستخلاف» الذي كان تقليدا إداريا معمولاً به في بلاد المغرب، ينيب فيه الوالي من يرعى أمور الولاية في غيابه أو عند عزله ريثما يتم تعيين والي جديد، وقد بدأ تطبيق هذا النظام منذ عهد ولاية عقبة بن نافع، الذي استخلف عنه زهير بن قيس البلوي، وعمر بن علي القرشي. ويلاحظ أن استخلاف الشخصيات المحلية من الأهالي لم يبدأ إلا متأخرا، أي تزامن مع بداية ثورة البربر الخوارج في الربع الأول من القرن الثاني للهجرة.

إذن كانت ولاية المغرب والأندلس تعتبر عند «الخلفاء الأمويين» من أهم ولايات الخلافة الإسلامية، فحظيت بلاد المغرب باهتمامهم البالغ. فكان النشاط «الثغري» بولاية المغرب وقيام ولاتها بالفتوح والغزو برا وبحرا، كان يعوضهم وربما يزهدهم، في ولاية الخراج، نظرا للعائات المهمة من الغنائم والأموال والسبي. وكان هذا من العوامل التي قوت جانب المعارضة الداخلية، فقد تزايد

(101) يسجل الدكتور حسين مؤنس ملاحظة هامة على جهود موسى بن نصير في بلاد المغرب ما عدا الأندلس، إذ يرى أن موسى لم يفتح المغرب، ويقول بصريح العبارة: «نحن لانسمي أعمال موسى بن نصير بالمغرب فتوحا، لأن الفتح تم على يد حسان» فجر الأندلس ص 48.

(102) ابن عذاري 1 / 42-43 (يذكر نسبه في قبيلة نفاوة).

(103) لم تذكر المصادر التي اعتمدها إسم عامل كتامة. انظر: ابن قتيبة: الامامة والسياسة 2/54. (وكانت كتامة قد قدمت على موسى فصالحته، وولى عليهم رجلا منهم).

استنزاف الولاة للأهالي. وقد انعكس الموقف المضاد حتى في حرس الولاة الذي كان البربر يكونون أهم عناصره. وأهم ما يميز نظام الولاية بالمغرب الكبير هو اعتمادها في ضبط البوادي والقبائل على نظام «العرفاء»، فالعريف هو القيم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس. وقد اعتمد عليه نظام الولاية وإدارة الجماعة التابعة لها. وكان للعرفاء سجلات يبين فيها النساء والأطفال والمقاتلة وتجهيزاتهم ومقدار عطائهم ومواليهم، ومن مهامهم إطلاع الولاة على تحركات السكان، فكانوا عيونا عليهم⁽¹⁰⁴⁾. ويذكر ابن عذاري⁽¹⁰⁵⁾: أن العشائر العربية التي استقرت بالمغرب، وكذلك عجم إفريقية، والبربر الذين أذعنوا للعرب صار لهم عرفاؤهم منذ عهد «حسان بن النعمان» وتدوينه الداووين سنة 82هـ/701م.

ومنذ نهاية عهد حسان بن النعمان 85هـ/704م. صار مصطلح «المغرب» في قسمه الإفريقي يشمل بلاد المغرب كله من الساحل إلى مشارف الصحراء، فقد أوغلت الفتوح الإسلامية حتى السوس الأقصى وبلاد درعة⁽¹⁰⁶⁾. وامتد

(104) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 76 (تحقيق الطباع). المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب. ص 22 ط الدار البيضاء، 1978 ونص كلام المراكشي في معرض حديثه عن حملة موسى بن نصير نحو الأندلس: «...وخرج متوجها إلى الأندلس، واستخلف على القيروان ابنه عبد الله وذلك في رجب من سنة 93 هـ/712م.

وخرج معه حبيب بن أبي عبده الفهري ووجه العرب والموالي وعرفاء البربر.». أنظر أيضا: مجهول المؤلف: أخبار مجموعة ص 129.

(105) ابن عذاري: البيان 1 / 38 ، وبالنسبة لمصر قصد المقارنة أنظر : ابن عبد الحكم: الفتوح ص 66 تحقيق الطباع.

(106) ابن عذاري: البيان 1 / 26-27. صالح بن عبد الحليم: فتح العرب للمغرب (نشرة ليفي بروفانسال في مجلة المعهد المصري بمدريد عدد 1 و 2 سنة 1954 باسم نص جديد، ص 223-224.

شرقاً ليشمل واحة «فزان»⁽¹⁰⁷⁾. وهكذا تغيرت الخريطة الجغرافية المغربية في الفتوحات الإسلامية عما كان عليه مفهومها في عصور ما قبل الإسلام، حيث كان «اليمس:Limes» الروماني أساساً للضبط الجغرافي الإداري والسياسي، أما في العهد الإسلامي فقد صار أساس الضبط هو «الولاء لدولة الإسلام» سواء في أساسه الديني أو السياسي أو الإداري. وهذا ما أعطى للعنصر البشري دوراً حاسماً في التحديد الدلالي لمصطلح «المغرب». فظهرت القبائل وتجمعاتها أقوى عوامل الحياة التاريخية للخريطة الاجتماعية الجديدة في العصور الإسلامية. فالتقسيم الإداري لبلاد المغرب الكبير ابتداءً من آخر القرن الأول للهجرة سيسير في هذا السياق الجديد حيث اعتمد تلقائياً المراكز الكبرى التي كانت منطلقاً للتجمعات القبلية الكبرى، تلك التجمعات التي تحكم في تكوينها «المجال الحيوي» إما على أساس الزراعة أو على أساس الرعي أو طرق المواصلات. وهكذا ظهرت الأقسام الآتية في تنظيم حسان:

أولاً: - ولاية «مزاك أو موزاق»⁽¹⁰⁸⁾ ويسمىها (ح.ج. عبد الوهاب) «بوزاقية» وقد عرفت في عهد الرومان والوندال والبيزنطيين بإسم «Byzacia» وعربها العرب إلى «مزاك» وسميت أيضاً «Byzacène» وهي منطقة الساحل التونسي. تبتدئ من سوسة إلى بطرية. وكانت تمتد في الداخل بحيث كانت القيروان تعد من هذه الولاية. مع ملاحظة أن الفقيه سحنون يقول إن حد إفريقية من طرابلس إلى طبنة.

(107) ابن عبد الحكم : الفتوح 51 - 52 (تحقيق الطباع) .

(108) نفسه ص 267، حسن حسني عبد الوهاب: الورقات 2 / 18 ثم قارن بما جاء عند الأستاذ عمار محجوبي: التاريخ العام لإفريقيا ج 2 ص 478 (التنظيم الإداري الروماني) .

ثانياً:- عمل تلمسان وما إليها وهو ما سمي بالمغرب الأوسط بعد تقسيم حسان بن النعمان.

ثالثاً:- عمل طنجة والسوس وهو المغرب الأقصى بعد ذلك.

رابعاً:- برقة فقد تأرجحت بين التبعية لمصر أو لإفريقية.

وهذه الأقسام الكبرى الرئيسية، انقسمت بدورها إلى أقسام إدارية صغرى. إفريقية كانت تشمل: طرابلس، وإفريقية (موزاق) والزاب، وكان في كل قسم من هذه الأقسام عامل يقيم في قاعدتها أي مدينتها الرئيسية⁽¹⁰⁹⁾. وما دام تحليلنا منصبا على تقسيم حسان بن النعمان فإننا لانجد مادة غير ما ذكرناه، لكن بالنسبة لما بعد عصر حسان بن النعمان نتركه إلى حينه في الفصول اللاحقة.

ونلاحظ أن تقسيم حسان بن النعمان اعتمد أساسا على الجغرافية البشرية لبلاد المغرب. فهو أول من اعتمد القبائل وحدات إدارية مالية، فعين لكل منها عامل خراجها وقاضيتها، يقرر عليها خراجها أو جزيتها في حالة عدم دخولها في الإسلام جملة⁽¹¹⁰⁾.

أما عمل تلمسان أو تلمسين Pomaria فكانت تمتد بين نهر شلف ونهر ملوية. وكانت الرئاسة في عهد الفتوح بهذه المنطقة لقبيلة «أوربة» بزعامة كسيلة الذي كان بدوره يعتبر زعيما «للبربر البرانس». كانت أوربة قبل

(109) بسط الدكتور حسين مؤنس مسألة التقسيم الإداري العربي الإسلامي للمغرب بسطا جيدا وإن كان لايهتم بالإحالات المرجعية خاصة، فإنه يعتبر خلاصة لأبحاث سبق له أن نشرها في الدوريات الجامعية المتخصصة. أنظر هذه التفاصيل في كتابه تاريخ المغرب وحضارته ج 1 / ص 187-244.

(110) ح. مؤنس: تاريخ المغرب ج 1 ص 106.

دخولها إلى الإسلام على دين النصرانية. رمن قبائلها الكبرى في هذه المرحلة: مغيلة وبنو يفرن. ولانملك معلومات إضافية عن هذه العمالة في عهد حسان بن النعمان.

أما عمل طنجة والسوس فتضبطه كتب الجغرافية العربية⁽¹¹¹⁾.

«... إن عمل طنجة مسيرة شهر في مثله هو موطن «قبائل غمارة»: «يعتَمرون جبال الريف بساحل البحر الرومي، عن يمين بسائط المغرب، من لدن غساسة إلى طنجة»⁽¹¹²⁾. أما السوس فقسمه في هذه المرحلة إلى سوس أدنى وسوس أقصى. ويمتد بقسميه جنوب وشرق عمل طنجة، من ملوية إلى أم الربيع، ثم يمتد في جبال «درن» إلى بلاد «نول لمطة» وبينهما مسيرة شهرين⁽¹¹³⁾. ومهما يكن من أمر فإن بلاد السوس باعتبارها قسما إداريا في تقسيم حسان بن النعمان تأكدت في ولاية عبد الله بن الحبحاب (116هـ/735م - 123هـ/741م) عندما عين ابنه إسماعيل على «السوس الأدنى» إلى جانب عاملة على طنجة عمر بن عبد الله المرادي⁽¹¹⁴⁾. أما السوس الأقصى فلا نملك معلومات حوله بهذا الصدد وكل ما بأيدينا هو تحديده من حوض وادي سبو وجبال درن ودرعة. وكان مجالا حيريا لقبائل مصمودة وجزولة ولمطة⁽¹¹⁵⁾.

هذا التنظيم استمر في عهد الولاة بالمغرب الكبير، وأعطى نتائج المتوخاة منه إداريا وسياسيا رغم المشاكل التي اعترضته وخاصة عندما تتغير

(111) البكري: المسالك ص 109.

(112) ابن خلدون 436/6، ابن عبد الحكم: الفتوح ص 275.

(113) ليفي بروثانسال: دائرة المعارف الإسلامية: مقال السوس الأقصى (النص المترجم ج 12 ص 369).

(114) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 293.

(115) ابن خلدون ك العبر 6 / 576.

معاملة الولاة مع البربر، ومن أبرزها ما بدأ مع «يزيد بن أبي مسلم». فالتحرك الداخلي للسكان في إطار تجمعات قبلية بدوية، أو في صورة معارضة مدن أو مراكز حضرية، أو مقاومة تحصينات ضد قوة المركز لولاية إفريقية والمغرب أو في مستوى تمرد جهاز رسمي مثل حراس الأمير الوالي. وقد ارتبطت هذه المعارضات ارتباطا وثيقا بتغير العلاقات الإجتماعية الرابطة بين الحاكم والمحكوم وبتغير الوسائل الإقتصادية، وربما بالكثافة السكانية وتغييراتها في الجهات المغربية من ولاية إفريقية إلى السوس الأقصى. كل ذلك كان له أثر كبير وواضح في صنع الحوادث وتوجيهها، وهذا ما نلمسه بوضوح في المصادر التي تذكر غنائم الولاة من الأهالي، وما يرسلونه إلى دار الخلافة الأموية بدمشق من هدايا وجبايات وسبايا وعبيد وجواري، ونادرا ما تعطي المصادر المعتمد عليها أرقامها، كما لا تذكر انتظام إرسالها، لأنها كانت ترسل في فترات متقطعة، بل أحيانا كانت معيارا لولاء «الوالي» في المغرب لدار الخلافة والخليفة بالمشرق. فحركة تعاقب الولاة بسرعة، مرتبطة أيضا بتعاقب خلفاء بني أمية بسرعة على سدة الخلافة، ففي ظرف إثنين وأربعين سنة (42 سنة) من (60هـ/681م - 102هـ/721م) تولى الخلافة ستة خلفاء هم: اليزيد بن معاوية، وعبد الملك بن مروان، والوليد، وسليمان، وعمر بن عبد العزيز، واليزيد بن عبد الملك. وتعاقب في عهد هؤلاء الخلفاء الأمويين سبعة ولاة، تنافسوا جميعا على إرسال أكبر ما يمكن من الهدايا والأموال والغنائم من المغرب إلى المشرق. وتكاد تكون جل الوسائل المطبقة في جمعها غير شرعية، وهذا ما أظهر تلك السياسة في صورة «استنزافية» فضلا على الممارسة التي كانت مبنية على وضع «العرب الفاتحين» في رتبة إجتماعية عليا، مما لا يتفق مع مبدأ المساواة الإسلامي.

وكانت البنية الإجتماعية الداخلية في المنطقة المغربية كلها مبنية على «النظام القبلي» مما جعل سياسة الولاة الإجتماعية تعتمد على الصراع القبلي وقد طبقت مبدأ «الصراع القبلي» على أوسع نطاق: طبق داخل المجموعة العربية المستوطنة في بلاد المغرب، وظهر في مستوى صراع القبائل القيسية ضد القبائل المضرية، كما ظهر في المجتمع البربري بين «البتر والبرانس». فهل يمكن أن يكون هذا التصنيف الثنائي للبربر له علاقة بالتصنيف الثنائي للقبائل العربية التي أخذت تستقر بالمغرب؟.

فالمجتمع المغربي يتماثل مع المجتمع العربي ، حيث تعد القبيلة، هي الدعامة الأولى في تكوينهما. وقد توالى على المغرب منذ تجريد الحملات الحربية لفتحه سنة 27هـ/647م إلى تمام الفتح الإسلامي، بنشر الإسلام في جميع ربوعه، على مستوى الطاعة على الأقل، ثم فتح الأندلس 92هـ/710م، توالى أعداد كبيرة من القوات ، منها من بقي واستوطن ومنها من عاد إلى المشرق. ونعتمد على دراسة محمد الطالببي⁽¹¹⁶⁾ في متابعة هذه المسألة، الذي تابع الأرقام التي ذكرها ابن عذارى⁽¹¹⁷⁾ والتي بلغ مجموعها في فترة تاريخية من سنة 50هـ/670م إلى سنة 155هـ/771م ما يساوي (180.000 رجل) سقط عدد كبير منهم في المعارك الحربية التي امتدت ميادينها من قابس إلى طنجة، وعاد بعضهم إلى الشرق، وانتقل بعضهم إلى الأندلس. ويجب أن نسجل ملاحظة لها أهميتها وهي أن هذه الأعداد يمكن إضافة أرقام أخرى إليها، ذلك أن الرجل المقاتل هو الذي يدخل في التعداد المذكور عند المؤرخين، أما ما يصاحبه من نسوة وأطفال فلا تذكرهما المصادر، يعنى هذا أن الرقم الإجمالي (180.000

(116) محمد الطالببي: الدولة الأغلبية ص 25-26.

(117) ابن عذارى: البيان، ج 1 ص 19 . 34 . 54 . 55 . 72 .

رجل) يضرب على الأقل في ثلاثة أو أربعة، مما يعطي للوجود العربي في بلاد المغرب في عهد الفتوحات وما بعدها إلى منتصف القرن الثاني للهجرة /8م . أهمية كبرى على مستوى تغيير الخريطة الديموغرافية والأنثنية في المجتمع كله. وهو ما يعني (540.000 نسمة أو 720.000 نسمة) كان لها أثر كبير في قلب موازين التاريخ المغربي من عهد ما قبل الإسلام إلى واقع جديد هو واقع التاريخ المغربي الإسلامي، ولانملك تاريخا ديموغرافيا للمغرب الكبير لهذه المرحلة، ولهذا لانستطيع أن نتحدث عن المقارنة بين أعداد المحليين المفتوحين وأعداد الفاتحين العرب. ولكن بالمقارنة مع الأرقام التقديرية التي قدرها المتخصصون في التاريخ⁽¹¹⁸⁾ القديم للمنطقة، يمكن أن نتحدث عن نتائج احتمالية.

إن رقم ستة ملايين ونصف (6.500.000 نسمة) داخل منطقة الليمس الروماني، مع ما يمكن أن يحدث من نمو في سكان المغرب الكبير على امتداد الفترة الممتدة من العصر الروماني إلى الفتح الإسلامي (من القرن الثالث الميلادي إلى القرن الثامن الميلادي) مكننا من أن نطرح احتمالا فقط هو تضعيف الرقم إلى حوالي أحد عشر مليونا (11 مليون من سكان المغرب الكبير) فهو الرقم الذي يحتمل أن يكون خاضعا للفتح الإسلامي. وإذا استحضرننا التقديرات التعميمية التي نصادفها في النصوص المتحدثة عن البربر في حركة الفتح الإسلامي، فإننا نواجه بالمقارنة مع الأرقام التي تعطيها النصوص عن جيوش الفتح ، قوة بشرية مغربية حقيقية. لكن هذه القوة لم تكن تدافع دفاع المواجهة ، وإنما تدافع عن موازنة اجتماعية في الحقوق التي

(118) انظر: مبحث الجغرافية التاريخية من هذه الدراسة وخاصة هامش 46، 47، 48،

تضمنها الديانة الإسلامية بمرونة كبرى. فهل عدل الولاة وبالتالي السياسة الأموية في ضمانها؟.

فلما ثار سكان القيروان على يزيد بن أبي مسلم، وتجراً أحد حراسه وهو «حريز» كما ورد إسمه في مصادرنا عن هذه المرحلة. فإنهم دافعوا ضد ظلم الوالي الذي أراد استرقاقهم، وتطبيق تنظيماته الشديدة على حرسه من البربر⁽¹¹⁹⁾. حيث عمل على وشم أيديهم⁽¹²⁰⁾. تحاول الأبحاث أن تبرر هذا التصرف على أساس أن الحكم الإسلامي أصبح «قارا ومستقرا» وأخذ ينظم الإدارة المحلية بمشاركة الأهالي⁽¹²¹⁾. ولكن الواقع الحقيقي الذي يظهر لنا هو أن الإدارة يمكن تسييرها والحكم يمكن تحقيقه بدون هذا النوع من المعاملة التي تخرج الحكم الإسلامي عن مضمونه العادل المبني على المساواة. واقتباس التنظيمات البيزنطية لا يكون مقبولا في مظاهره المضادة للنظام والروح الإسلاميين. وحجة البربر ضد هذا التنظيم عندما قالوا⁽¹²²⁾: «جعلنا بمنزلة

(119) ابن عبد الحكم: الفتوح ، ص 214، النويري: نهاية الأرب، ص 212 (تحقيق أبو ضيف).

(120) تطرح هذه المسألة ظاهرة «الوشم» في المجتمع المغربي، هي ظاهرة مألوفة علي مستوى التجميل أو الترميز للرجولة والبطولة وبهذا المعنى كان مقبولا وشائعا في المجتمع المغربي قبل الإسلام. وكان الناس يجدون متسعا من الوقت للفن واللهو، فارتبطت هذه الظاهرة بعدة ميادين من صور الحياة لدى المغاربة. وعندما تتخذ عملية الوشم في غير صورتها المعهودة تصبح المسألة من الممارسات غير المقبولة وخاصة إذا استعملت لهدف إذلالي. ولذلك عندما تصرف الوالي يزيد بن أبي مسلم في هذا الإتجاه كان من الطبيعي رفض تصرفه رفضا كليا.

Voir/ Emile Laoust: Mots et Choses Berbères pp. 138-142.

(121) سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج 1 ص 268.

(122) الرقيق: تاريخ إفريقية ص 64 (99نشر الكعبي). ابن عذاري: البيان ج 1 ص 48.

النصارى» حجة أقوى من الأعذار التي يمكن تلمسها ليزيد بن أبي مسلم. فهل يمكن أن نتساءل عن التنظيمات الجديدة للخلافة الأموية في ولايات الأمصار وعلاقتها بالتنظيم القديم؟ السؤال مشروع إذا انطلقنا من النص الذي أورده لنا «الرقيق القيرواني» فقد جاء في سياق هذه المسألة على لسان الوالي «أبي يزيد بن مسلم»⁽¹²³⁾: أيها الناس، إني قد رأيت أن أسمى حرسى في أيديهم، كما تفعل ملوك الروم بحرسها، فأسم في يمين الرجل إسمه، وفي يساره حرسى «ليعرفوا في الناس بذلك من غيرهم». واعتمادا على النصوص المؤرخة لهذه المرحلة⁽¹²⁴⁾، فإن الوالي يزيد بن أبي مسلم⁽¹²⁵⁾، قتل بيد حرسه، بعد تناول طعام العشاء في داره، واحتز رأسه وألقي في المسجد. وعلى العموم يظهر أن عملية القتل دبرت تدبيرا محكما، بحيث يأمن المنفذ أو المنفذون نزول العقاب عليهم. وإذا عدنا إلى طبيعة هذه السياسة التي لاحظنا تطبيقها في ولايات الخلافة الأموية في هذه الفترة «المروانية» من عهد الخلافة بدمشق⁽¹²⁶⁾. نجد

(123) الرقيق: تاريخ إفريقية ص 64.

(124) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 214. ابن عذاري: 49/1. المالكي: الرياض 53.

(125) استكمالا للمعلومات عن يزيد وملابسة تاريخه العام في تاريخ الخلافة الأموية نحيل على ماجاء في معجم «شارل بلا» الذي وضعه لكتاب «مروج الذهب» للمسعودي. انظر الجزء السابع ص 771 (يزيد بن دينار الثقفي) مع اعتماد إحالاته كلها.

(126) هناك مثالان واضحان في هذا السياق: الأول هو مثال الوالي بالعراق «خالد بن عبد الله القسري» عامل العراق (105هـ/723م - 120هـ/737م) وموسى بن نصير عامل المغرب والأندلس. فقد حمل كل منهما ثروة ضخمة من ولايته، الأول من دخل الأرض الزراعية التي استولى عليها. والثاني جمع ثروته من فتوحاته بالمغرب والأندلس. انظر الطبري: التاريخ 26/4، 142. ابن عذاري: 55/1.

H. Djait: La Wilaya d'Ifriquya, Studia Islamica. T. 27, pp. 77-121 et T.28, p. 79-107.

أن النظرة التاريخية السائدة في هذه الفترة ، هي نظرة تأسيس «أمة الخلافة الإسلامية» إلا أن التنظيم الإجتماعي الذي رافقها لم يكن في اتجاه المساواة وإنما كان «تفاضليا». ولعل هذا هو مفهوم العدل الذي ساد في هذه المرحلة من التاريخ الإسلامي، بمعنى لكل موقعه في المجتمع حسب ما أداه من خدمات. فالقرآن الكريم كون عقلا تمكن من الدخول في أفق الذهنية العربية، ولكن العقل التاريخي مازال متحكما في الشعور العام للمجتمع العربي الذي كونه ما قبل الإسلام، فالمرحلة أساسية لأنها تمثل فترة «سياسية- دينية»، بمعنى أن السياسي لاينقطع عن الدين، ولكن المهم هو ضبط ماهو سياسي وماهو ديني، وبيان كيف يقع التفاعل بينهما. فالعقل التاريخي تحركه العملية السلطوية، والعقل الديني توجهه الشورى أهل الحل والعقد في مضمونه السياسي. فظاهرة الدولة الكبرى وجدت فعلا، ولكن فكرة الديموقراطية لم تكن موجودة. والسؤال في نظري هو هل طبقت دولة الخلافة الأموية الإسلام السياسي باعتبار أن الأمور مازالت حربية والمعاملة عرقية؟ طرح السؤال مشروع من وجهة نظر المؤرخ، أما من الوجهة الدينية الصرفة، فإن ما يمكن أن يسمى بالوجهة الدينية، فهو «القناعات الداخلية لنظام العبادات، وفكرة الحق، وفكرة المشروعية، وفكرة التضامن الإجتماعي، وفكرة الإلتحام القوي بالقرآن وبلورتها في الضمير العام للمسلمين». والمهم بالنسبة لما جرى في مرحلة ما بعد اغتيال يزيد بن أبي مسلم في بلاد المغرب هو أن الواقع يصفى حساباته على طريقته الخاصة، أي طريق الانفجارات الإجتماعية، والحروب الأهلية، والمآسي الفردية، والجماعية، وكانت ظاهرة «ثورة الخوارج» في المغرب أقوى تعبير على ذلك الموقف.

بعد هذا ننتقل إلى متابعة أصول البنيات الإجتماعية في المغرب التي تأسست في مرحلة الفتح الإسلامي. والتي استمرت في عمق المجتمع إلى

مابعد. وأهم تلك البنيات هي « القبيلة » وتكويناتها..ونراها أساسا محوريا للحياة الإجتماعية في التاريخ المغربي على امتداد حقبه في تاريخه الإسلامي، فهي القوى المسيطرة فيه سواء في فترة السلم أو الحرب. متحكمة في نظام العلاقات كلها. وتبعا لهذه الهيمنة انتجت المنظومة القبلية أو على الأصح «النظام القبلي» عادات وتقاليد أساسية شكلت «لحمة التماسك القبلي» بشكل يعسر تفكيكها بدون ذوبان القبيلة كلها.

الفصل الثالث من الباب الأول

المؤسسة القبلية المغربية في العصر الإسلامي
الأول أسس تكوين الخريطة الاجتماعية
للمغرب الإسلامي

المؤسسة القبلية المغربية في العصر الإسلامي الأول

مرة أخرى تكون مرجعيتنا في دراسة هذه المؤسسة الإجتماعية المغربية، مرجعية خارجية أو تكاد تكون كذلك، ومن هنا ننطلق من «هيرودوت»⁽¹⁾ الذي وصف المنطقة كلها بقوله: «أشرت إلى اليبسين البدو الذي سكنوا على طول "شاطئ" البحر. وفوقهم وفي داخل البلاد توجد ليبيا الحيوانات المتوحشة، وفوق هذه المنطقة يقوم مرتفع رملي يمتد من طيبة في مصر حتى أعمدة هرقل... وفوق هذا المرتفع نحو الجنوب وداخل ليبيا. فإن البلاد صحراء، بدون ماء، بدون حيوانات، بدون أمطار، بدون أخشاب، ومحرومة من أية رطوبة...». نص قديم، وجديد، فهل لم يحدث تغيير أو تجديد في المنطقة التي تمتد من غرب واد النيل إلى المحيط الأطلسي، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى تخوم الصحراء جنوبا، نفهم من النص أن العناصر الأساسية المكونة له هي: البيئة، والسكان، والعوامل المتحكمة فيهما. وقد أولى هرودوت أهمية كبرى للظاهرة الصحراوية، مما جعل ظاهرة الجفاف هي الموجهة لنمط العيش وحتى السلوك اليومي والتنظيمات الإجتماعية. وقد أثبت هذا علم «الايكولوجيا Ecologie» الذي أكد أن العلاقة بين البيئة والسكان هي علاقة «فعل وانفعال». ويصف هرودوت السكان بالبدواة، لكن هل معنى البدواة في نص كلام هرودوت هو ما

(1) اعتمدنا في نقل هذا النص على سطفان كزيل: أنظر :

St. Gsell: Hérodote- Textes- relatifs à l'histoire de l'Afrique du Nord- Alger, 1915 pp. 19-25.

يمكن أن نجده مستعملا عند ابن خلدون⁽²⁾. لا يتكلم المؤرخ الإغريقي عن تصنيف اجتماعي للسكان، ولكن ابن خلدون يبني حديثه عن سكان المنطقة على تقسيمه إلى «بدو» و«حضر». فالفرق إذن هو أن المؤرخ اليوناني هيرودوت يقدم وصفا لبيئة وسكانها وهو لا يعلم حقائقها بتفاصيلها، أما ابن خلدون فكان على إدراك كامل بعصره، والبيئة التي تحدث عنها. فخرج من خلال استقرائه الشامل بنظرية «صراع البداوة والحضارة». وهذا هو التطور - في نظري - هو الذي حصل في ملاحظة المجتمعات المتوسطة من هيرودوت إلى ابن خلدون. ولكن بعد ابن خلدون حدث تطور جديد وهو التمييز بين ثلاثة أنماط معيشية متفردة هي: البداوة، والفلاحة، والحضارة. متمثلة على التوالي: في القبيلة، والقرية، والمدينة. وفي علم الاجتماع الحديث تطرح الظاهرة الاجتماعية بمستوياتها المتداخلة على بساط التحليل والمقارنة من أجل اكتشاف «أنساقها» وتفاعلاتها.

والبداوة التي طرحها «هيرودوت» تقوم على أساس نمط عيش مبني على تربية الماشية: الرعي والترحال لتلاؤمهما مع البيئة الطبيعية التي وصفها، وذكر لنا محدثاتها المناخية. وتكون تاريخيا نتيجة لتفاعل دائم وطويل مع هذه البيئة، استجابة لحدودها وقسوتها ومتطلباتها، وينبني على هذا الوضع ضبط «حجم الجماعات البشرية» التي تتوحد كياناتها وتقاليدها وعاداتها. ولكن ابن خلدون⁽³⁾ يعطينا الإطار النظري للبداوة الذي يراه هو، حيث يصنف البدو إلى ثلاثة أصناف أو جماعات حسب توغلهم في حياة البداوة: الجماعة التي تمثل أقصى درجات البداوة وهم في نظره «رعاة الإبل»

(2) ابن خلدون: المقدمة ج 1 ص 165-166 (ط تونس 1984).

(3) ابن خلدون: المقدمة ج 1 ص 167 (فصل في البدو أقدم من الحضرة).

فهم أكثر ظعنا وأبعد في القفر مجالا. ثم جماعة رعاة الغنم والبقر، ومعاشهم في السائمة وهم رحل في الغالب إلا أنهم أكثر احتكاكا بالقرى والمدن. ثم جماعة المزارعين وهؤلاء في أرقى درجات البداوة أو على الأصح في مرحلة الانتقال إلى الحضارة.

وينتظم «البدو» في المجتمع المغربي، في بيوتات وأفخاذ وعشائر «Clans» أو قبائل تجمعهم روابط دموية ومصالحية نفعية مادية. مما يجعل «البنية الإجتماعية» البدوية تتكون في ثلاث مستويات رئيسية: مستوى العائلة الصغرى التي تتكون من «الخيمة» التي تجمع الأب والأم والأبناء. ثم مستوى «الفخذ إغس» الذي تكونه عدة بيوت أو عائلات، ينتسبون إلى جد واحد، وأحيانا لايتجاوزون خمسة «أجداد». ويكون الفخذ هو «محور النشاط الدفاعي» لهذه المجموعة. وترتبط الحياة التنظيمية للنشاط الإقتصادي بهذا المستوى أي مستوى مجموعة «الفخذ». فكأنه نواة للأحلاف القبلية الكبرى بل هو أساسها. وأخيرا مستوى «القبيلة» أو العشيرة بمعناها الأكبر الموسع. وهذا المستوى يتألف من عدد من الأفخاذ (عادة أربعة أو ستة أفخاذ). وهذا المستوى الثالث هو الذي يكون محورا للنشاط الأكبر للمجموعة كلها، فهو الذي يقوم بالأدوار السياسية للمجموعة البشرية المتجانسة اجتماعيا. ويكون «الشيخ» أي شيخ القبيلة «أمغار» هو المسؤول الأول في هذا المجال. وبهذا التنظيم تتكون الوحدة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للبدو، وكأن الإطار التنظيمي تحقق فيه ما نسميه بالإكتفاء الذاتي لمجموعة بشرية معينة، تتميز بنظامها عن غيرها من المجموعات الأخرى المتقاربة معها في البيئة المغربية.

صحيح أن التنظيم الإجتماعي لـ «البدو» يقوم على مبدأ «قراية الدم» فهو الذي يحدد الولاءات لمجموعة معينة من البدو، مما جعل القبيلة مجتمعا قائما بذاته ولذاته خلال تاريخ طويل. ولعل هذا هو الذي نتج عنه أن يكون لكل

قبيلة معبودها الخاص، واستقلالها في الأعراف والتوجهات العامة. ولكن هناك أيضا المصالح المادية تتحكم في كثير من الحالات في تجاوز نظام القرابة الدموية، وهذا ما يؤكد ابن خلدون في مقدمته من أن القحط والدين جمعا شمل البدو بعد أن شغلهم النزاع القبلي قبل توحيدهم بهذا العامل الذي جعله ابن خلدون «إتوسا = Ethos» لوحدتها. فهو الذي أسست به «الدولة الكبرى».

فالإطار الجغرافي الذي أشار إليه نص «هيرودوت» يمكن اعتباره مجالا جغرافيا لمنطقة المغرب الكبير بمجاله الصحراوي تقريبا، وحسب تقدير عام يعبر من حيث المساحة أنه يغطي حوالي ستة ملايين من الكيلومترات مربعة، وهذا التقدير يتجاوز نصف مساحة العالم العربي حاليا. وقد تفاعلت في هذه المنطقة كلها المؤسسات الإجتماعية المغربية والعربية، والديانات التوحيدية الثلاث، الإسلام واليهودية والمسيحية ثم الأعراف الدينية القديمة الموروثة عن تاريخ المغرب الطويل. هذه الأسس أثرت في العقلية ونظام الحياة الإجتماعية، وطبعت المجتمع المغربي بدينامكية مستمرة، وأعطته قابلية التغير باستمرار نتيجة لعوامل وقوى داخلية وخارجية. حيث صارت السمة الأساسية هي قابلية المجتمع المغربي للتكوين وإعادة التشكيل، وهذا يعني أن هوية المغرب التي خضعت فعلا للفتح الإسلامي أصبحت «هوية إسلامية مغربية» بمعنى الكلمة. ويعني هذا أننا نتعامل مع التاريخ الإجتماعي للمغرب تعاملًا مبنيًا على «المنهج الديناميكي»⁽⁴⁾ الذي يشدد على التناقض والمواجهة والصراع والتغير. فالمجتمع المغربي بدأ تكوينه قبل الفتح الإسلامي، ثم تطور تكوينه ولو ببطء نسبي مع انتصار الفتح الإسلامي وازدهار بازدهار الإسلام وحضارته. وهنا نتفق مع رؤية الدكتور عبد العزيز الدوري التي حللها تحليلًا

(4) عبد الكبير الخطيبي: نحو علم اجتماع للعالم العربي ، بحث تأسيسي منهجي نشره في مجلة «مواقف» ، السنة 7 ، العددان 30 ، 31 سنة 1970 .

جيدا في دراسته «التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي»⁽⁵⁾. ولهذا أحاول التشديد على «التحولات» باستمرار سواء كانت المؤثرات داخلية أو خارجية.

المعطى الأول هو أن المجتمع المغربي القديم يعتمد على الطبيعة أكثر مما يعتمد على أي مؤثر آخر في معيشته، فهي منبع حياته ونظامها. فالأرض هي قيمة القيم في حياته العائلية والدينية. والمعطى الثاني أن الثروة عند المغربي هي القوى المتحركة على أرضه ومن هنا جاء تعبيره بـ «المال» على الماشية التي تعيش معه على الأرض. والمعطى الثالث هو أن الجميع يحكمه الدين الذي كان متعددًا قبل الفتح الإسلامي. ثم توحد بالفتح الإسلامي، وإن استمرت التعددية في الإتجاهات المتعددة داخل الإسلام. والمعطى الرابع هو أن نشوء «المدن» يبدأ من مراكز تقاطع الطرق الواصلة بين الجهات البعيدة والحيوية اقتصاديا وتجاريا، وهو الذي يعطي للمجموعات البشرية أهمية كبرى على مستوى الظهور الاجتماعي. وهذا الظهور يؤدي بها إلى الدخول مع غيرها في الصراع والتناقض. وبهذا بدأت قصة هابل وقابل وقصتهما ماهي إلا رمز للإنقسام بين البداوة والزراعة، والحضارة. فهابل كان راعيا وقابل كان فلاحا. فالنموذج «البدوي» فرض نفسه على المدينة، فالهرمية الأبوية والثأر ومشاعر «الكبرياء» والتراتب السلالي العائلي، ماهي إلا امتداد من تنظيمات البداوة⁽⁶⁾. فالعائلة

(5) نشرت هذه الدراسة بمركز دراسات الوحدة العربية سنة 1984- بيروت.

(6) جاك بيرك: في مدلول القبيلة بشمال إفريقيا. (بحث من مجموعة مقالات ترجمها عبد الأحد السبتي، وعبد اللطيف الفلق، طبعت بدارتوبقال-الدار البيضاء، 1988، ص 113-125، ثم أنظر نفس الرأي «لبيرك»-في دراسته المشهورة والمقارنة «العرب تاريخ ومستقبل» وهي الترجمة للأصل «les Arabes d'hier à demain Paris 1960» ويرد هذا التصور الخاص لبيرك في دراسته على

في المستويين البوادي والحوضر أو المستويات الثلاثة (البوادي، القرية، المدينة)، هي الوحدة الإنتاجية الإجتماعية والإقتصادية في كل من تلك المستويات، فالتنظيم العائلي ودوره في تأمين المعيشة، والدفاع عن أعضاء العائلة هو الذي يعوض كل التأمينات التي تضمنها وتحققها الدولة في مجتمعنا المعاصر. ومن هذا المنطلق انبثقت «نظرية العصبية» بناء على ملاحظات أصحابها من الباحثين لما يجري في الحياة اليومية والعامية من تناقضات وصراع دائم على تحقيق المصالح. وقد أدت الفتوحات الإسلامية في بلاد المغرب إلى حصول تحول في مفهوم «المساواة» الذي كان سائدا في المنطقة قبل الإسلام، فالمفهوم الأول كان مبنيا على حياة البادية، إلى مفهوم جديد هو الذي نشأ بعد بناء القيروان وبداية تطبيق نظام «التفاضل»⁽⁷⁾. ولعل هذا هو الذي رسخ ظاهرة الفئوية المبنية على «الولاءات العمودية» في مجتمعنا مثل الطائفية الأثنية، والعائلية والقبلية. والانتقاد الأساسي لهذا النوع من الولاءات الإجتماعية هو أنه متناقض مع «الولاء المجتمعي» بالمعنى العام الممثل في نظام الدولة الحديثة. فهل المحافظة هلى نظام الولاءات العمودية هو العائق أمام التطور للوصول إلى المجتمع المدني؟ بالنسبة لتاريخنا الإجتماعي منذ العصر الإسلامي الأول نجد نموا متصاعدا لنظام الولاءات العمودية وخاصة نظام

.../... قبيلة سكساوة. J. Berque: Structures sociales du Haut - Atlas, (P.U.F). Paris, 1978. pp. 20-39-60. ثم يعالج الباحث Pierre Bourdieu مسألة التحولات الإجتماعية وما تنتجه من علاقات جديدة في بحثه الرائع «Le Sens pratique» ونحيل هنا على طبعته في Paris 1980 وخاصة الفصل 6 ص ص 167-190 ثم الفصل 7 الخاص برأسمال الرمزي ص ص 191-207.

(7) نعني هنا نظام الولاية الإفريقية وتطبيقات الولاة الذين تولوا بعد عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، ومنهم يزيد ابن أبي مسلم (سنة 102هـ). راجع فقرة «مسألة حريز» ص 164.

القبيلة والعائلة، وهذه هي المشكلة التي عالجها ابن خلدون في أبحاثه كلها وخاصة المقدمة (على المستوى التنظيري) وباقي أجزاء تاريخه العبر (على مستوى المتابعة الإستقرائية)، ويلاحظ أن معالجة ابن خلدون لانتجاوز مستوى النظام الأبوي Patriarchal الذي عدله الإسلام وقننه تقنيا شرعيا. وخضع المجتمع المغربي لتنظيماته. مع تعديل في جزئياتها، ليتم توافق بين الموروث والجديد. وهكذا كان «الفتح الإسلامي» للمغرب عبارة عن ثورة اجتماعية، حولت المنطقة من مجتمع قبلي محدود جدا إلى مجتمع «القبيلة-الأمة». فالتغير قد حصل وكان تطوريا وببطء⁽⁸⁾. هنا نطرح السؤال التاريخي: هل كانت هناك معوقات إجتماعية داخلية حالت دون التحول السريع؟ لعل الجواب لانجده في المصادر التاريخية المألوفة، ولكن نجده في المصادر الفقهية والمؤسسات التشريعية التي عمل الفقهاء على تأسيسها مثل فقه الأحوال الشخصية وفقه المعاملات بوجه عام. ابتداء من مدونة الإمام مالك وشروح المغاربة عليها بدأ من سحنون وابن أبي زيد القيرواني وسواهما من فقهاء المالكية بالمغرب والأندلس.

بعد هذا نعود من حيث بدأنا ، ونطرح السؤال الآتي: كيف تشكلت الخريطة الإجتماعية للمغرب في العصر الإسلامي الأول باعتباره مدخلا لمرحلة القرن الرابع الهجري/10م. موضوع الدراسة؟

وباعتمادنا القراءة الداخلية للتاريخ المغربي، وبمحاولة جادة للبحث عن مصادر جديدة لصياغة تاريخ اجتماعي داخلي مغربي للمراحل الإسلامية الأولى في هذا التاريخ، رغم ذلك كله فإننا لانجد بين أيدينا إلا المصادر العربية الإسلامية، وبالتالي « الصياغة العربية الإسلامية » للتاريخ المحلي. فهل في هذه

(8) العروي: مجمل تاريخ المغرب ص 119.

الحالة نجراً ونزعم أننا نعطي تصورا للتاريخ المحلي ونحن لانملك مرجعية محلية؟ سبق أن بينا في فصل الجغرافية التاريخية قصور ما حاولنا تحليله، والآن نعترف بنفس المستوى من القصور، ونذهب أبعد من ذلك بأن محاولتنا تظل في مستوى الفرضيات مادامت «الأعراف القديمة»⁽⁹⁾ لم يتم اكتشافها وبالتالي اختراق مضمونها بشجاعة. وبدون ذلك لا يتحقق اكتشاف الانقلاب الإجتماعي الذي حققه الفتح الإسلامي في المجتمع المغربي. وبالتالي لاتتم معرفتنا الحقيقية والدقيقة لعملية الانتقال من «الرومنة» إلى «العروبة» ومن «النصرانية» إلى «الإسلام»⁽¹⁰⁾، إلا بالوقوف على الخريطة الإجتماعية للمغاربة وبضبط بنياتها الداخلية وخاصة في مرحلة التحول والتي نقدر أنها امتدت من القرن الأول للهجرة /7م إلى القرن الثالث الهجري / 9م.

قبل أن نقف عند هذه القضايا، أرى من الضروري أن نسجل ملاحظات على المستوى الإجرائي، ذلك أننا نصادف أمامنا تنميطة جديدة للمجتمع المغربي في مرحلة الفتوحات، يختلف عما كان سائدا قبل الفتح الإسلامي، فهل هو التعريب؟ نجد أسماء القبائل بصيغة عربية مختلفة عما دونته المصادر الإغريقية وكذلك المصادر اللاتينية. وبمقارنة ما نجد عند ابن خلدون، ندرك لأول وهلة أن هناك قطيعة مع القديم. إن استبدادية النص العربي الإسلامي حجت أو على الأصح أقصت كل ماهو محلي قديم وكان من شأنه أن يعارض

(9) نقصد بالأعراف القديمة ما كان سائدا في المجتمع المغربي قبل الفتح الرسلامي. من مثل وأمثال معبرة عليها. ومن ثقافة شعبية. ونظم بدوية عرفية أو قرؤية أو حضرية. فكل ذلك هو الذي يمكننا من رسم الخريطة الإجتماعية للمغرب. ورغم الحفريات بمعناها المادي والنظري الذي يجريها الباحثون فإن الإطار الإجتماعي مازال بعيدا عن المقصود.

(10) العروي: مجمل تاريخ المغرب . ص 117.

ما هو جديد، هذا مع تسجيل أن المغاربة القدماء تعودوا في نظامهم على الشفوية وهذه الظاهرة هي خصوصية «المجتمعات غير العضوية» حسب تصنيف «دوركايم» لتطور المجتمعات.

إذن، ماهي العناصر التي سكنت المنطقة وهي التي خضعت لعملية الفتح الإسلامي، باختصار شديد يمكن أن نجيب تبعا لمصادرنا العربية، هم : البربر بقسميهم البتر والبرانيس. ثم الأفارق والروم. وإذا طرحنا السؤال بصيغة أخرى هكذا، ماهي القوى البشرية التي دارت عليها أحداث الفتح الإسلامي للمغرب؟ فإن الجواب سيعتمد بالضرورة على نفس المصادر، ويكون الجواب المختصر هو: «البربر البتر والبرانيس، والأفارق والروم، وعرب وعناصر وافدة مع العرب». فالجوابان يركزان على عنصر رئيسي مفتوح وهو «البربر» وعنصر رئيسي آخر فاتح هو «العرب» فهما القوتان المتفاعلتان في صناعة التاريخ الفعلي للمغرب ابتداء من بداية القرن الأول للهجرة / 7م. وعليه هل كانت للعرب علاقة سابقة بالبربر، وفي أقل افتراض ما هو التصور السابق على عملية الفتح الذي كان عند الطرفين على الآخر منهما؟. وبصيغة أخرى أوضح هل كان العرب يعرفون البربر وبلاد المغرب قبل الإسلام، والعكس صحيح؟ وبناء على ما بأدينا من مصادر، وبناء على سير الوقائع منذ بداية أحداث حركة الفتح الإسلامي للمنطقة المغربية، فإن المعرفة المتبادلة بين القوتين البشريتين لم تكن موجودة. كما أن أدوات التواصل بين المجموعتين لم تكن موحدة فاللغة (عربية بربرية) أو لهجات عربية متقابلة مع لهجات بربرية ولكن كون «اللغة العربية لغة للقرآن» لغة الدين الإسلامي اكتسبت القداسة التي أعطيت للدين الإسلامي، ومن هنا لم تكن «اللغة» أو اللهجات البربرية قادرة على الوقوف أمام العربية لغة الفاتحين بعد انتهاء الفتح العسكري في القرن الأول للهجرة / 7م. التواصل بين العرب والبربر لم يتحقق بسرعة،

ولذلك نلاحظ أن التواصل يسير متوازيا مع حركة التعريب، فالجهات التي تعربت هي التي تحقق فيها الإدماج التام بين المجموعتين. وابتداء من القرن الثاني للهجرة/8م تبدأ عمليات «الربط»، بين العرب والبربر، بين المشرق العربي والمغرب الإسلامي (العربي بعد ذلك)، الربط السلالي الدموي، الربط النمطي في أسلوب الحياة، ونظام العيش، وأصناف البنيات الإجتماعية، وربط العلاقات الإقتصادية، وتنظيمها بالتشريعات الدينية الإسلامية ثم الربط الروحي والفكري والثقافي بالمعنى الانتروبولوجي. فهي عملية تلاحم كلي بين المغرب والمشرق، وعملية انصهار توافقي شامل ليس من السهل ولا من المنتظر أن تتحقق دفعة واحدة، وإنما تمر بمراحل لا تتخطاها إلا بعد تحقيق توافق تضامني بين التلقي والمتلقي.

لنحاول أن ندخل في المناهات والجدال الفارغ، ولكن أحيانا تستوقفنا بعض القضايا التي كان لها في مراحل التاريخ المغربي أثر في ذهنية المجتمع، وربما كان لها مفعول على مستوى العلاقات الإجتماعية والإقتصادية أحيانا، ومن أهم هذه القضايا، هي مسألة «الإلتحاق الدموي السلالي» بالأصول الدموية الشرقية العربية. وهذه المسألة سبق لنا في فصل الجغرافية التاريخية أن تعرضنا لجذورها في التاريخ المغربي القديم انطلاقا من «الانتساب إلى الكنعانية»، ولم تتطور هذه النظرة نظرة الارتباط العضوي بالمشرق إلا في العهود الإسلامية، وخاصة بعد أن اكتمل الفتح الإسلامي للمغرب، وبدأت الشخصية المغربية تعمل على تحقيق ذاتها المحلية ضمن الإطار الإسلامي منذ بداية القرن الثاني للهجرة/8م.

والآن قبل أن نعالج أصناف السكان وعناصرهم، نود أن نشير إلى وجود ظاهرتين في المجتمع المغربي المفتوح هما: ظاهرة الاستمرار وظاهرة القطع، الاستمرار في الوجود الإجتماعي القديم منذ العصر الروماني، والقطع في

كون البداية يجب أن تكون بالنظام الإسلامي وبنائه لحياة جديدة ببنياتها وهيكلتها، والإستمرار بقي في الظل والقطع ارتفع إلى الخارج، وظل يعمل باعتباره أساسا حقيقيا وجديدا للبناء، بناء المجتمع المغربي الإسلامي. وهذا كله هو الذي أعاد التصنيف أو الترتيب الجديد للمجموعات البشرية المغربية ويرى الأستاذ محمد الطالببي⁽¹¹⁾ «أن هذه التصنيفات جسدت من جهة الشعور العميق الذي أحس به المعنيون بالأمر في موضوع نسبهم، ومطالبهم من جهة أخرى في المساواة ودورهم التاريخي». والمهم أن التصنيف تحقق وأصبح شائعا على المستوى الشعبي وعلى المستوى المعرفي في الأوساط الفكرية، وأوساط خبراء الأنساب من البربر وغيرهم. وهذه في نظرنا مثاقفة عربية حضارية، كما أنها انتصارا إسلاميا على مستوى الإدماج العام في منظومة الشعوب الإسلامية الكبرى التي تجمعها «دار الإسلام».

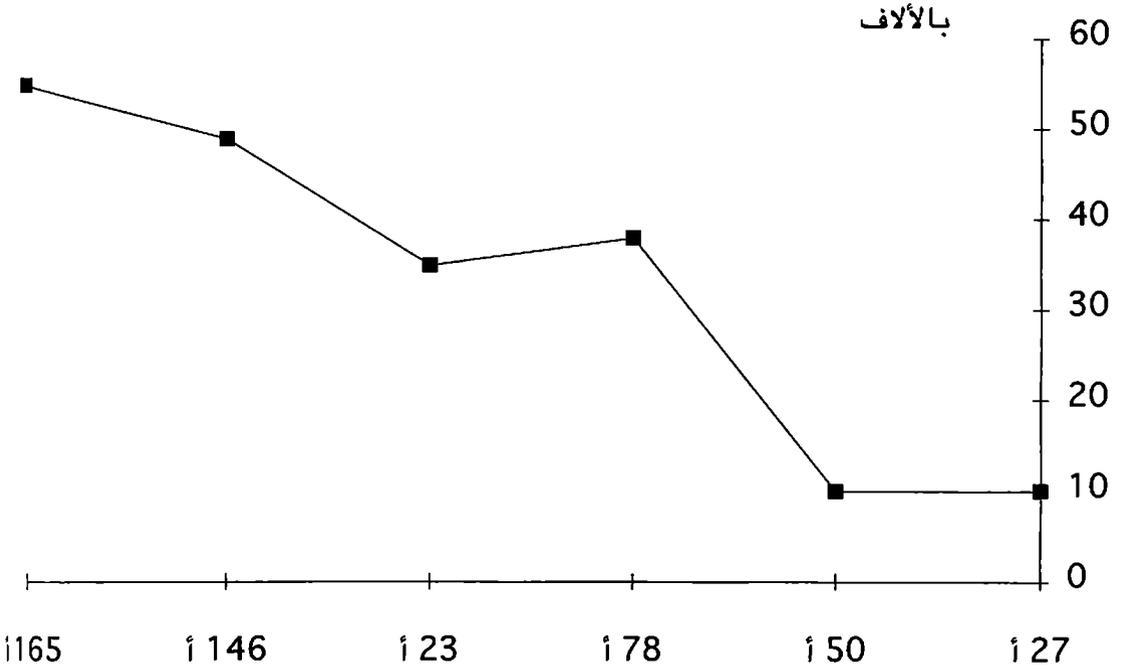
وأول هذه التصنيفات هو تقسيم «البربر» إلى قسمين هما⁽¹²⁾: «البر» و «البرانس». لكن متى وكيف؟ الذي يمكن قبوله على مستوى التفسير الإجتماعي هو أن العملية تعتبر نتيجة لما بعد عهد «حسان بن النعمان»، فقد قدم معه من المشرق إلى المغرب عدد كبير من العرب (40.000 رجل)⁽¹³⁾، بنسائهم وأطفالهم في الغالب، وكان فتحا بالهجرة النهائية وعن

(11) محمد الطالببي: الدولة الأغلبية، ص 651. شارل بلا: الموسوعة الإسلامية (الترجمة العربية للطبعة الأولى) مادة «بربر»، ثم أنظر مقارنا ماجاء في تحقيقه لكتاب «مروج الذهب» للمسعودي، فقرة رقم 1104 وهامش «البربر» ج 6 ص 190.

(12) ابن عذاري: البيان 34/1.

(13) اعتمدنا في وضع هذا الرسم البياني على معلومات ابن عذاري في كتابه: «البيان المغرب» ج 1 ص 19، 34، 54، 55، 72.

طريق الإستيطان في المغرب، ثم تلاحقت بعد حسان بن النعمان الأعداد العربية على هذه الصورة البيانية الآتية:



رسم بياني بتصاعد جيوش الفتح الإسلام
 لبلاد المغرب (سنة 27هـ/ 649م - 155هـ/ 771م)

هذا الرسم البياني التقريبي يبين مبدئياً التطور التصاعدي للأعداد البشرية العربية القادمة من المشرق لتثبيت النفوذ العربي الإسلامي في

المغرب كله. والعدد المسجل في الرسم البياني لا يشير إلا لأرقام المقاتلين دون نساءهم وأطفالهم. ومنذ عهد حسان بن النعمان إلى منتصف القرن الثاني للهجرة / القرن 7 إلى منتصف 8م. تكون ثلاثة أجيال على الأقل من أبناء العرب المستوطنين في المغرب سواء كانت أمهاتهم بربريات أو عربيات، تكونت لهؤلاء صورة عن الشرق مبنية على الرواية الشفوية والسماع والذكرات المروية. وهكذا ولد المولدون العرب علاقات وروابط بين مجموع المنطقة المغربية ومنطقة المشرق مهد الإسلام. وفي هذه المرحلة بدأ يظهر أثر التعريب بين البربر في اللغة ، والسلوك، وكذلك في أسماء الأشخاص والمواقع والأماكن. إلا أن الذي استوقفنا بوجه خاص هو «انتحال» البربر لأنفسهم «أنسابا عربية»، ولعب في إخراج هذه المسألة من المستوى التداولي الشعبي، إلى مستوى التأطير النظري الفكري هو الجيل الجديد، جيل ما بعد الفتح الإسلامي مباشرة، من العرب، والمولدين منهم، ثم المستعربين من البربر، وهؤلاء هم الذين نسميهم «المغاربة المعربين» أي الذين تسميهم مصادر تاريخ الفتح الإسلامي للمغرب ب «أهل أفريقية» فكلهم كانوا يشعرون ويدركون بأن المغرب هو وطنهم الحقيقي، به قبورهم: ومصالحهم، ورزقهم وعيشهم. وهؤلاء «أهل أفريقية» صاروا في نظر العرب المشاركة الذين يفدون على المغرب من المشرق، يعتبرون في الدرجة الثانية بعد البربر. يظهر هذا الموقف من العرب الذين وصلوا إلى المغرب في سنة 123هـ/740م مع جيش كلثوم ابن عياض القشيري، والذين أظهروا هذا الميز هم الذين جاءوا إلى المغرب في هذه الحملة وكانوا من «خلص بني أمية»⁽¹⁴⁾، وخاطب هؤلاء أهل افريقية تحقيرا: «لاتغلقوا أبوابكم حتى يعرف أهل الشام منازلكم». إن الاعتزاز

(14) ابن عذاري: البيان 54/1.

بالنسب أمر أساسي والافتخار به جوهرى في نظام المجتمع الجديد، وإلى جانبه بدأ يظهر الشعور بالمكان، بالبلاد، بالأرض والتراب، واندماج الشعوران وظهر في الذات المغربية كلها حيث امتزجت الدماء وتوحدت المشاعر وأخذ كل طرف يبحث على حجج التراب والتلاحم.

إن تقسيم البربر إلى بتر، وبرانس في المصادر⁽¹⁵⁾ خالطته معلومات خيالية بل وأسطورية في الغالب. حاول الباحثون إعطاء تفسيرات لهذا التقسيم، ولكنها غير مقنعة، والتفسير الشائع هو الذي يعتمد على «المظهر الخارجي» للإنسان المغربي، فالبرانس هم لابسا «البرنس» أي «السلهام» وربطوا بهذا اللباس نظام «الإستقرار». ويبدو أن تسمية هذا اللباس أو الرداء الطويل مقتبس من الإسم الإغريقي⁽¹⁶⁾ «بيروس : Birras» الذي يعني بصفة عامة «الثياب الطويلة». وصار وصفا للقبائل التي تلبسه بهذه الصفة. فهل هذه ملاحظة عربية للمظهر الخارجي للسكان المغاربة قبل اكتشاف الداخل المغربي منذ بداية عصر الفتح الإسلامي للمغرب كله؟ أما «البتر»⁽¹⁷⁾ فهم السكان

(15) ابن خلدون: العبر، ج 6 ص 175-211 (ط بيروت 1968).

(16) أنظر مناقشة هذه التسمية مبسطة بتوسع عند R.Bullier : Botr et Baranis ; in: Annales (E.S.C) 1980, N: 1. pp. 104-144. G.Camps: Les Berbères , pp. 90-95.

(17) يمكن أن نقارب مسألة مصطلح «البتر» أو «البترية» بالتسمية التي ظهرت في تسمية الفرقة «الزيدية» المعروفة بالبترية أو الابترية، وهم أصحاب «الحسن بن صالح بن حي» وكثير النواء. الملقب بالابتر، ويقولون بأن عليا أفضل الناس بعد الرسول، إلا أن بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ، ويتوقفون في أمر عثمان وقتلته.

أنظر : الأشعري: مقالات الإسلاميين ص 68-69. البغدادي: الفرق بين الفرق ص 24. شارل بلا: فهارس عامة (وضعها على تحقيقه لكتاب مروج الذهب، للمسعودي)، ج 6 ص 79 (الابترية)، مع اعتماد إحالاته المصدرية.

الذين يلبسون الثياب القصيرة «البتر» واقترن بهؤلاء نظام «البدوة» و«الترحال». والانتقاد الأساسي هو أن هذا التصنيف المبني على أساس هذه الملاحظات الخارجية لا يصح اعتباره أساسا للتصنيف الإثني البشري، سلاليا وحضاريا، فلباس البرنس، موجود في الغالب عند هؤلاء وأولئك، فهو لباس تقليدي منذ زمان موغل في التاريخ المغربي القديم⁽¹⁸⁾، عند سكان الصحراء والسهول والجبال. وما زالت ماثورة شعبية بربرية تقول⁽¹⁹⁾: «ورثنا عن الجدود حلق الرؤوس وأكل الكسكوس وارتداء البرنس». وبالعودة إلى أقدم النصوص العربية في هذا الصدد نجد كلام ابن عبد الحكم⁽²⁰⁾، الذي نجد عنده نوعين من النصوص: أحدهما يتحدث عن البتر والبرانس باعتبارهما قوتين متميزتين في النوع والسلوك والطباع، وثانيهما يتحدث فيه عن ظاهرة قتاليه وأسلوب حرب خاص. فبالنسبة لتعرض ابن عبد الحكم على هاتين المجموعتين البشريتين يقول: «وعامتهم (البربر) من البرانس، الا قليلا من البتر»⁽²¹⁾. وبالنسبة لظاهرة اللباس في الحرب، يقول في معرض كلامه عن أحداث سنة 123هـ/741م⁽²²⁾ «ثم نفذ كلثوم وحبيب، فلما انتهى إلى مطلوبة

(18) أنظر: G.Camps: Bérbers aux marges de l'histoire, Paris 1980.pp.127- 128. E.F. (18) أنظر: Gautier : Le passé de l'Afrique du Nord, pp. 225-227. 230

اللباس في البحر المتوسط ص 148.

R. Dozy: Dictionnaire Détaillé, Noms des vêtements: 148 Chez les Arabes, 73-80.

(19) م. التقي العلوي: نظرية تقسيم البربر، مجلة البحث العلمي عددي 20-21 (1972)-1973)، وخاصة ص 81 من عدد 20.

(20) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 201، 204 - 205، 214، 219.

(21) نفسه ص 201 سطر 17، وقليل في النص لاتعني القلة في قبائل البربر وإنما في نص ابن عبد الحكم الذي يتحدث فيه عن عملية تنظيم الخراج عندما قام بالعملية الوالي حسان بن النعمان بعد قضائه على ثورة الكاهنة.

(22) نفس المصدر ص 219، ابن خلدون العبر: 221/6.

من أرض طنجة تلقته البربر بجموعهم وعليهم خالد بن حميد الزناتي ثم الهتوري عراة متجردين ليس عليهم إلا السراويلات»، فعبارة «السراويلات» تعني جمع الجمع لسروال . أم أنها الرداء القصير، المميز عند ابن خلدون للبربر (23).

المهم أن هذا التقسيم الذي قسم المؤرخون إليه البربر منذ ابن عبد الحكم إلى مابعد ابن خلدون، تقسيم تشوبه الظاهرة الخيالية ويكتنفه الغموض. ولكن بالنسبة لنا نتعامل معه على أنه بداية لاكتشاف مجتمع البربر من الخارج، وفي نفس الوقت محاولة للربط الإجتماعي والسلالي. هذه المحاولة التي ظهرت في عملية وضع شجرة الأنساب البربرية على هذا الأساس. أنها «المتأقفة الجنيالوجية» فتعريب الأنساب البربرية يأتي منطقيا بعد إكمال الفتح الإسلامي للمغرب أي في القرن الثاني والثالث للهجرة/9.8م. ولا تخفى خلفيات هذه العملية التاريخية التي تطورت نحو التعقيد والشمولية، فالمغلوب مولع دائما بتقليد الغالب. وهذا «الربط الجنيالوجي» بين العرب والبربر، يمنح البربر شرعية المشاركة في الحياة السياسية، والصعود في السلم الإجتماعي وشرق الإنتساب. وبذلك يخرجهم هذا الترابط النسبي

(23) نلاحظ أن المؤرخ البيزنطي «كوريبوس : Corrus» في القرن السادس الميلادي، ذكر اللباس القصير عند البربر باسم «ستوروكولا : Stragula». وتشير الحفريات الأثرية بإفريقيا إلى وجود مركز يحمل اسم Butria فهل لكل ذلك أثر في التسمية لقسم كبير من مجموعة بربر المغرب؟ وفي جميع الاعتبارات يذكرنا هذا التقسيم الثنائي، البتر والبرانس بالتقسيم الذي عرف في العصر الروماني وهم مجموعة «المورومنين، والمور : Les Maures».

بالعرب من «مأزق الشعور بالنقص والإحتقار»⁽²⁴⁾. يبدو من النصوص أن هذه الثقافة بين العرب والبربر بدأت منذ أخذت النصوص تتكلم على أن أصل البربر من فلسطين⁽²⁵⁾، وبدأ الربط بالكنعانية والحامية والسامية. ولعل المسألة يمكن وضعها في إطار الوحدة الشمولية في الدين واللغة والحياة العامة التي تعتبر المنطلق الأول للدين الرسلامي. فالمصادر العربية اعتبرت «البربر» قادمين إلى المغرب من الشرق، سواء من بلاد كنعان أو حمير. واتجهت البحوث الحديثة اتجاهات متعددة ومختلفة، مما جعلنا ننتهي إلى أن هذه المسألة «مسألة أصل البربر» أو «أصول المغاربة التاريخيين» مازالت في حاجة إلى إثبات عن طريق الدراسات المقارنة في شتى ميادين البحث اللساني والانتروبولوجي وسواهما. ونظرا لغموض «الأصول البشرية للأمازيغ» فإن مسألة البتر والبرانس لم تكن أحسن حالا في هذا الصدد⁽²⁶⁾.

وتكوين عملية ربط الأنساب البربرية بالأنساب العربية (أو الثقافة الجينيالوجية) في غالب تقديرونا أنها بدأت في أوائل القرن الثاني للهجرة /8م، وتمت في القرنين الثالث والرابع الهجريين 10،9م. فقد سعى العرب إلى ربط

(24) والمثال النموذجي على هذه المسألة هو موقف الفقيه القيرواني «البهلول بن راشد (ت183هـ/799م) الذي كان فرحه كبيرا عندما علم أنه من أصل عربي، وقال: «إني كنت خائفا من أن أكون من البربر ... فأخبرت أنني لست من البربر» أنظر: الدباغ معالم الإيمان، ج 1 ص 273. المالكي رياض النفوس ج 1 ص 200-214

(25) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 170 (27-28 طبعة الطباع). «وكان البربر بفلسطين وكان ملكهم جالوت. فلما قتله داود عليه السلام خرج البربر متوجهين إلى المغرب».

البلاذري: فتوح البلدان ، ص 266، ياقوت الحموي: معجم البلدان 1/541.

(26) محمد بن حسن: القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط . ط دار الرياح الأربع - تونس 1986 ص 21-22.

القبائل الكبرى والمتحالفة معهم بنسب عربي، على امتداد حركة الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الثالث الهجري /9م الذي شهد ظهور العبيديين الفاطميين في المغرب كله. ولكن بلورة نظرية ارتباط أنساب البربر بالعرب، لم تتحقق إلا مع الهجرة الهلالية العربية إلى بلاد المغرب في القرن الخامس الهجري / 11م.

وهنا نعود إلى فكرة سابقة من هذا المبحث هي مسألة اختلاف أسماء القبائل البربرية، المغربية عما عرفت به قبل الإسلام، وما صارت عليه بعد الفتح الإسلامي، فهل أيضا عرفت بدورها هذه «الثقافة» وبمعنى آخر تعرضت للتعريب في أسمائها وأنسائها. فقد بدأنا نلاحظ اشتقاق أسماء لقبائل بربرية من «أفعال عربية»، وهذا ما نجده في تفسير إسم قبيلة «هواره» من فعل تهور. فالمسألة في نهاية الأمر تابعة للسلطان العربي الإسلامي.

ويمكن أن نستدل على هذه الأشياء من النصوص المصدرية القديمة وخاصة منها النصوص الجغرافية. فاليقوبي⁽²⁷⁾ يذكر في القرن الثالث الهجري / 9م، أن بطون قبائل لواتة يعتبرون أنفسهم «إنهم من ولد لواتة بن بر بن قيس غيلان، وبعضهم يقول إنهم قوم من لحم، وكان أولهم من أهل الشام، فنقلوا إلى هذه الديار، وبعضهم يقول أنهم من الروم» وكذلك نسب قبيلة «مزاتة» إلى اليمن. ومع ذلك فإن الجغرافي اليعقوبي شك في صحة رواية هذا الإنتساب، مما يقوم دليلا على أن عملية التعريب السلالي مازالت في بدايتها، ولم تنضج بعد كما نجد المسألة عند ابن خلدون وكان بدوره يشك في المسألة أصلا وفي كثير من مواطن كتابه العبر. هذا ونجد رأيا سائدا في مرحلة ما بين القرن الثالث الهجري /9م عصر الخوارج بالمغرب) وعصر ابن خلدون (عصر

(27) اليعقوبي: البلدان ص 97 (تحقيق محمد صادق / ط النجف) أو ص 344 من طبعة بريل 1891.

بني مريم الزناتيين) يلخصه الجغرافي المشهور، الشريف الإدريسي (28) :
«وزناتة في أول نسبهم عرب صرح ، وإنما تبربروا بالمجاورة والمخالفة للبربر
من المصاميد».

وفي جميع الحالات، فإن هذه الوضعية تعبر عن محاولة إدماج للبربر في
العرب عن طريق الإنتساب السلالي. وقد تحمس لهذه المسألة نفسها كل القبائل
المغربية مما يؤكد حقيقة هامة وهي أن البربر أدركوا ذاتهم في الإسلام
والعروبة، فاتجهوا كلية في سياقهما برضى وتلقائية، مما يحطم نظرية «أزمة
الضمير» التي اعتمدها الغربيون في تفسير التاريخ المغربي في عصوره
الإسلامية(29).

البنية البشرية من الفتح الإسلامي إلى القرن 4هـ/10م

فالحكم بجميع مفاهيمه الإجتماعية والسياسية ارتبط منذ بدايته بالمجال
«L'Espac». وكل فعالية سياسية تستهدف في آخر المطاف التحكم في «المجال
السياسي: L'Espac politique» والإجتماعي L'Espac Social والجغرافي، فالعنصر

(28) الإدريسي: نزهة المشتاق، المجلد الأول، ط القاهرة نقلا عن الطبعة الإيطالية 1978،
ص 257. سطر 10 و 11. ابن خلدون: العبر ج 6 ص 175-179. وناقش هذا
الانتساب والتقسيم، ولكن في إطار النظرية الخلدونية المؤرخون العرب
المحدثون وأهم هؤلاء: الدكتو حسين مؤنس: في كتابه فتح العرب للمغرب ص 8-
9، والدكتور سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج 1 ص 86-91.

(29) أنظر في هذا الصدد الأبحاث الآتية:

W. Marçais: Arabisation des villes, "Annales de l'institut d'Etudes Orientales 1938,
P.I-17.

T. Lewiki: Une langue romaine oubliée de l'Afrique du Nord, (R.O)... Vol . 17
(1951-1952). p. 415.

البشري هو مادة الفعالية الإجتماعية والسياسية. وفي مرحلة دراستنا وجدنا أن «الإنسان بتفاعلاته الإجتماعية» كان هو مجال الصراع والتنافس فكانت القبائل في صراعها وتنافسها على تحديد مجالها، تهتم بأعضاء قبائلها ووسائل انتماءاتهم القبلية، لأن الحدود الجغرافية لم تكن كافية في تحديد «المجال السياسي». وهكذا عندما نستعمل مصطلح «الدولة: L'Etat» لانعني به مضمونه في الدلالة السياسية الحديثة، وإنما نعني «تجمعا معيناً على أساس بشري، أولاً ثم الترابي ثانياً. تربط فيما بينهما الذهنية الإجتماعية الموحدة». وقد تميز هذا التنظيم السياسي الذي يمكن أن نسميه مبدئياً «نظام القبيلة - الدولة»، بالخصائص الآتية:

1) عدم وجود الإستقرار القبلي . 2) خضوع تحولات القبائل لغزو القبائل الأخرى أو تجمعاتها. 3) الزعامة السياسية أو الشخصيات الكبرى في المجموعة البشرية لهذا النظام تقوم بدور كبير في التوجيه وعقد التحالفات، التي تعتبر محورا رئيسيا للتوسع وقوة الجماعة.

وقد تحكم الموروث التاريخي للمغرب في بلورة مجتمع قبلي - سياسي. وكانت الفترة (القرن الثالث الميلادي إلى القرن السابع الميلادي) هي التي تبلور فيها «الموريون» بنظامهم القبلي المستقل، و«المورومنون»، ولعل ذلك هو الذي ظهر في العصر الرسلامي في تقسين البربر إلى بتر وبرانس. ورغم انتشار نظام المدن في إفريقية، فإن البنية القبلية حافظت على قوتها في المنطقة الممتدة غرب «نوميديا» إلى المحيط الأطلسي غربا. بحيث تظهر تجمعات من حين لآخر ولمعطيات تاريخية مثل قبيلة «الموزيلاميين»⁽³⁰⁾ التي ينتمي إليها «تاكفاريناس»، التي طردت من أرضها، وتهميش قبائل

(30) أنظر : J. Desanges : Catalogue des Tribus , pp. 117-121.

«الباكواط» وقبائل «الباقار أو الباقارس: Bavarus». فقاعدة التنافس هي «القبيلة البربرية». وكانت ثورتان بربريتان مبنيتان على أساس قبلي واضح هما ثورتا «فيرموس» و«جلدون» في النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي⁽³¹⁾. ومثلتا مرحلة الاتحاد القبلي الذي كان المظهر الأساسي للمقاومة المغربية ضد الرومان، وقد تصاعدت هذه المقاومة منذ القرن الثالث الميلادي، في خط مواز للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الامبراطورية الرومانية، واتخذت مظهرا دينيا مع الحركة «الدوناتية»، فكانت ثورة «جلدون» (النصف الثاني للقرن الرابع الميلادي) مبنية على الطابع القبلي، حيث ظهر في هذه الثورة الطابع القبلي الزناتي البدوي وتوسعت هذه الحركة القبلية في العصر البزنطي وخاصة في المناطق الحيوية من بلاد المغرب، مما أعطى تكوين «الاتحادات القبلية» التي تعتبر عبارة عن «مشروع دول - قبلية» لا تتوفر على «مركز حقيقي للدولة»، حيث ظهر معها طابع التشتت والتجزئة الذي استمر في تاريخ طويل من تاريخنا المغربي.

هنا نطرح السؤال الآتي: هل كان الفتح الإسلامي امتدادا لما كان قبله في

التاريخ المغربي؟ أم أعاد التشكيل وأنشأ تكوينا جديدا للمغرب؟.

يظهر بوضوح أن التدخل العسكري لحركة جيوش الفتح ابتداء من مرحلة عقبة بن نافع، ومرورا بزحف حسان بن النعمان، واكتساح موسى بن نصير، كان لكل ذلك أثر بين في خلخلة الخريطة البشرية للمغرب كله. فمتابعة القبائل الراضية للطاعة، وكذلك القبائل المتمردة والعناصر التي كانت لها مواقف غير ثابتة، أعطى بدوره تحولات في المواطن وأماكن الوجود للمجموعات البشرية من الشرق المغربي إلي الجهات الغربية، وكذلك كان الحال

(31) محمد بن حسن: القبائل والارياف المغربية في العصر الوسيط، ص 18.

من الشمال إلى الجنوب. نعم يقوم التنظيم الإسلامي للمجال على «التقطع» فبمقابل وجود مناطق فلاحية محدودة، تمتد أراضي رعوية. وحافظ على هذا التقطع مما عرقل قيام «وحدات جهوية» مترابطة تعتبر أساسا لكل عملية تقطيع سليم لتنظيم المجال الجغرافي.

وهذا يحملنا على الاعتراف بأن المجال الإسلامي لايتوفر إلا على نموذج واحد للتنظيم المجالي، وهو الذي يوجد في الجهة الحضرية، وهي المدينة الإسلامية . فهل هذا هو الذي خلق صعوبات كبيرة للسيطرة على «البوادي» البعيدة عن المدينة الرسلامية، ومن ضمن ذلك بوادي المدن المغربية وخاصة البعيدة عنها؟.

إن الفتح الإسلامي في القرن الأول للهجرة /7م، أنتج ميلاد المغرب الجنوبي⁽³²⁾، إذ يبدو أنه لأول مرة تذكر نفيس وأغمات مع حملة عقبة بن نافع، وفي القرن الثاني للهجرة/ 8م ظهرت أسماء أخرى للمدن بالجنوب: سجلماسة ونول لمطة، يعني هذا أن الفتح الإسلامي أخرج الجنوب المغربي من «عزلته»، وفي القرن الثالث للهجرة /9م، دخلت المنطقة كلها في محورية مدينة «فاس» واستمرت كذلك إلى القرن الخامس الهجري / 11م، إلى أن ظهرت «مراكش» على أنقاض أغمات، حيث تحول الثقل إليها طيلة ثلاثة قرون، ليعود لفاس بعد ذلك في نهاية القرن السابع الهجري / 13م. ولعل مختلف هذه الظروف التاريخية والجغرافية عملت على تحويل تنظيم المجال من شمال المغرب إلى داخله وجنوبه، رغم كل هذا نلاحظ أن السواحل المغربية فقدت أهميتها، وغاب نفوذ البحرفي تنظيم المجال المغربي، ولم يظهر إلا الجانب

(32) أنظر في هذا الصدد بحث: Jacques Meunie: Le Maroc Saharien des origines à 1670, T, I; pp. 189-200.

الداخلي من البلاد⁽³³⁾. فهل الإستقلال القبلي هو المسؤول على هذا التراجع لدور البحر في المغرب؟ أم أن التجارة القوافلية مع إفريقيا جنوب الصحراء هي العامل الفعال في هذا الجانب؟

هذان السؤالان يظنان مفتوحين وما يمكن أن يتولد عنهما من أسئلة أخرى، مع العلم أن الفتح الإسلامي للأندلس خلق في المغرب إمكانية للتبادل مع شمال البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي بين أوروبا والقارة الإفريقية. أي أعطى عمليا قوة جديدة لموقع المغرب الأقصى، كان بالإمكان أن يتحول تنظيم مجاله من واقعه الموروث عن المرحلة التي تكونت فيه منذ الجلاء الروماني. في القرن الثالث الميلادي إلى الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي.

لنترك هذا الطرح باعتباره مدخلا للمتابعة الدقيقة والتفصيلية للوقائع، ونطرح أسئلة مباشرة على مرحلة الفتح الإسلامي للمغرب وما بعدها. ولعل أهم ما يواجهنا هو هذه التشكيلة البشرية المغربية التي صنعت الأحداث وصنعتها الوقائع، ماهي أهم قواتها المتحركة في مسرح الخريطة المغربية وفي الزمن التاريخي المغربي لمرحلة القرون الثلاثة الأولى، من الفتح الرسلامي إلى نهاية القرن الثالث الهجري / 7-9م؟

تتكون المجموعة البشرية للمغرب في القرنين الأولين للفتح الإسلامي من عناصر متميزة أهمها وأبرزها على مسرح الأحداث هي: البربر والعرب الفاتحون والأفارقة الروم وعناصر أخرى مهمشة، عبيد من أصل إفريقي زنجي (حراطين)⁽³⁴⁾.

(33) أنظر بصدد مسألة تنظيم المجال في المغرب: Hubert Beguin: L'organisation de l'espace au Maroc, Bruxelles 1974.

(34) أنظر بحث G. Camps الذي نشره سنة 1969 بعنوان: Haratins-Ethiopiens. Reflexions sur les origines des negroides Sahariens, Coll, intern Biolog. pop-Sahara.

وهذا التصنيف ليس نهائياً وإنما تبعياً لما جاء في المصادر المكتوبة المتوفرة، كما أنه يمثل أهم الجماعات التي صنعت أحداث المرحلة المحددة في هذه الدراسة. ونقف عند أهم هذه الأصناف التي تتمايز فيما بينها ونرصدها تطورها الوقائعي في المرحلة .

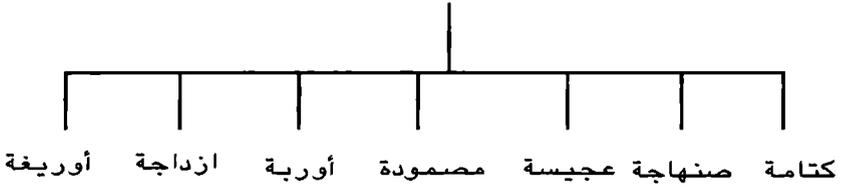
أولاً: البربر .

المحدد الأساسي هو لهجة الخطاب فهم المجموعة البشرية التي تسكن المغرب من غرب وادي النيل إلى المحيط الأطلسي، ولايتكلمون باللغة العربية ولا باللغة اللاتينية أو الإغريقية، وإنما بلهجاتهم المحلية الشفوية المتداولة فيما بينهم «اللهجات البربرية» سواء في البوادي أو الحواضر. ثم تضاف محددات أخرى خاصة بهؤلاء تعتبر مكملة لتحديد الدلالة المفاهيمية لتسميتهم بـ «البربر: Berbère» أما أصل التسمية فيظهر أن العرب أخذوها عن البزنطيين الذين نقلوها عن الإغريقين، فهي إذن تسمية قديمة، ومن المؤكد أنها تسمية من الخارج، فالبربر أنفسهم لم يسموا مجموعتهم بهذا الاسم «البربر»، فكانت تسمياتهم المحلية محدودة في أسماء قبائلهم وتجمعاتهم المتعددة.

ونكرر مسألة تقسيم البربر إلى «بتر» و«برانس» ونراها مسألة ثقافية ولفوية، فالتمايز على هذين الأساسين واضح جداً، فهو نتيجة لتعاقب حضارات على المغرب من سامية وأروبية أثرت في مناطق الاستقرار والشمال بوجه خاص، أما الجهات التي لم تتعرض لهذا التأثير مثل الجهات الجنوبية وخاصة المناطق الصحراوية أو المعزولة من المغرب، فقد تميزت بلهجاتها وأعرافها وعاداتها، عن مجموعة البرانس، فكانت هذه المجموعات البدوية في الغالب «البربر البتر». وقد يكون هناك فارق سلالي بين البتر

وتمكنت بعض قبائل «البرانس» من تكوين «إمارات» مستقلة قبل الفتح الإسلامي، وبعده مباشرة حيث تمكنت قبائل «أورية» من هذا الصنف مع زعامة كسيلة لها. وكذلك فعلت «كتامة» و«صنهاجة» و«مصمودة» وكل هذه المجموعات تعد من قبائل البرانس» (37). وأهم قبائل «مجموعة البرانس» سبع قبائل كبرى (38).

مجموعة البربر البرانس من . ق 1-5هـ



ثم أضيفت إلى هذه اللائحة قبائل أخرى، وقد ألحق بقائمة ابن حزم، ابن خلدون أسماء قبائل أخرى بالإعتماد على علماء «الأنساب» البربر، الذين لم يظهروا باعتبارهم مؤسسين لشجرة الأنساب المغربية إلا بعد انتشار أنساب العرب بعد الفتح الإسلامي، فأضاف ابن خلدون بالإعتماد على سابق المطمطي:

القبائل الملحق بالبرانس (39)



(37) البكري: المسالك ص 118. محمود إسماعيل: الخوارج ص 210 وما بعدها. مغربيات ص 15 وما بعدها موسى لقبال: كتامة ص 193 وما بعدها.

(38) اعتمدنا في هذا «الثبت» ماجاء عند ابن حزم: الجمهرة ص 461.

(39) ابن خلدون: العبر 284-282/6.

وهذه تعتبر بدورها ملحقة بالمجموعة «الصنهاجية» الكبرى التي تشمل صنهاجة الشمال، وصنهاجة الجنوب (بالصحراء الكبرى) هذه المجموعة التي تشير المصادر إلى أنها تتكون من حوالي سبعين قبيلة (الرقم في الحقيقة يدل على الكثرة)⁽⁴⁰⁾.

1- أوربية:

وفي عصر الفتح الإسلامي كان التقدم لقبيلة «أوربية» على قبائل البرانس لأنهم كانوا أكثر عددا، وأشدهم بأسا، وأقواهم شوكة، وامتدت مواطنهم من جبال الأوراس وبلاد الزاب حتى نواحي تلمسان، ثم حوض نهر سبو، وتشير المصادر إلى رئيسين قوين عليهم في عصر الفتوحات الإسلامية وهما: أولا «سكرديد» ثم ثانيا جاء بعده «كسيلة»⁽⁴¹⁾. ومنذ هزيمة كسيلة في معركة «ممش» على يد الوالي زهير ابن قيس البلوي سنة 69هـ/688م، توجهت جموع «أوربية» نحو الغرب واستقرت قوتهم الكبرى بحوض نهر سبو. ثم طاردهم أبناء عقبة بن نافع انتقاما مما فعلوه في معركة «تهودة» التي قتل والدهم فيها. وكان ذلك أثناء حملة موسى بن نصير على المغرب الأقصى⁽⁴²⁾.

(40) مجهول: نبذة طويلة عن أصل البربر، مخطوط الخزانة الحسنية، ورقة 11 رقم 424/12.

(41) ابن خلدون: العبر 217/6. ابن عبد الحكم: الفتوح ص 199 وما بعدها.

(42) البكري: المسالك ص 117. ابن قتيبة: الإمامة والسياسة 552. وفي عهد الفتح الإسلامي للمغرب كان إقليم «الزاب: Zabi» الذي يعرف حاليا بإقليم «القبائل»: Kabylic»، وموطنا كبيرا من مواطن البرانس، وكانت أكبر قبائلهم هناك «أوربية» قبيلة «كسيلة». ولما زاره الجغرافي اليعقوبي في القرن الثالث ...\...

ويظهر أن حملات «موسى بن نصير» التي شنّها على القبائل البربرية. أدت إلى انتقال عدد منها إلى المغرب الأقصى . كما استكانت قبيلة أوربة في حوض نهر سبو في آخر القرن الأول للهجرة ، وكونت «حلفها الأوربي» من مجموع القبائل التي كانت متوطنة بين الأطلس المتوسط وجبال الريف. ولم تظهر باعتبارها قوة جديدة إلا في آخر القرن الثاني للهجرة / 8م. فبدأ نكرها التاريخي مقرونا بالدولة الإدريسية⁽⁴³⁾، وكانت زعامة أوربة برئاسة «عبد الحميد الأوربي» ثم زابت في زعامة مصامدة شمال المغرب والظهور الزناتي.

2- أوربغة أو هواره.

ومن قبائل البرانس قبيلة «أوربغة» ويذكرونها ضمن قبيلة «هواره»⁽⁴⁴⁾. وذكر الجغرافي اليعقوبي⁽⁴⁵⁾ مواطنهم في منطقة برقة ثم تحولوا نحو الجهات الغربية مع زناتة. ويغلب على الظن أن يكون إسمها هو

.../... الهجري/9م ، ذكر أن جبل «نمنشة» وحصن بغاي كان يقطن بهذا الجبل بربر هواره. (البلدان ص 214)، ويؤكد البكري وجودهم بهذه المنطقة (في القرن الخامس الهجري / 11، المسالك ص 144). وكانت هواره على العموم في هذه المرحلة تحتل غرب جبال الأوراس أي منطقة «لحضنة» فهل هناك تقارب بين أوربة وهواره بقطع النظر عن كل منهما من البرانس وكل منهما اتجه في نفس الخط الإجتماعي القبلي؟.

(43) البكري: ص 118. ابن أبي زرع: القرطاس ص 19 (أنظر جميع طبعاته).

(44) ابن حزم: الجمهرة ص 461. ابن خلدون: العبر 282/6. وقبيلة وريغة تذكر مرادفة لقبيلة هواره. ولهذا تضاف إليها عدة قبائل منذ عصر الفتوحات . وقد تضاربت آراء الجغرافيين العرب في هواره. هل هم من البتر أو البرانس، فالاصطخري عدّهم من البتر، ومن جاء بعده إلى ابن خلدون إعتبروهم من البرانس. وهذا ما يؤكد أن تكوين الأنساب البربرية في عصر الاصطخري (340هـ/951م) مازال في مراحل الأولى للتكوين. أنظر الموسوعة الإسلامية.

(Liwcki , E.I. 2ème Art, Hawwara , 305-309).

dasanges p.100 Note 2

(45) اليعقوبي: البلدان ص 99.

الذي صار علما على نهر «ورغة» الذي يعتبر أحد الروافد الرئيسية لنهر سبو. رغم أنها لم تبرز في أحداث ووقائع تاريخ المغرب الأقصى، فهل اختارت بقاءها في الظل على خلاف قبيلة «أوربة» وتفرعات قبيلة «أوريغة» كثيرة فقد اندمج فيها من البتر والبرانس على السواء، كما اندمج فيها من العرب وصنهاجة. وهذا الانصهار البشري الذي مثلته «أوريغة» له مثيل كثير في التاريخ القبلي المغربي طيلة العصور الوسطى. وربما هذا هو الذي جعل ابن خلدون يسميهم أحيانا «بني ينهل»⁽⁴⁶⁾ وصيغته لها دلالتها «يعرف جميعهم ببني ينهل». والمهم أن «أوريغة» أو ريغة» كما وردت عند الشريف الإدريسي، وتعتبر ضمن قبيلة «هواره» الكبرى، التي انتشرت منذ ما قبل الفتح الإسلامي إلى ما بعده في امتداد المنطقة الممتدة من غرب النيل بمصر إلى المحيط الأطلسي، واندمجت فيها قبائل من أصول مختلفة، ولعل الوصف الذي وصفهم به الشريف الإدريسي يوضح أنها قبيلة التجارة الإفريقية أكثر من أنها قبيلة الزعامة السياسة «ومدينة أغمات أهلها هواره من قبائل البربر المتبربرين بالمجاورة، وهم أملياء تجار مياسر يدخلون إلى بلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطر الأموال ...»⁽⁴⁷⁾. وقد أعطانا اليعقوبي وصفا قريبا من هذا السياق⁽⁴⁸⁾. لكن اسم وريغة ظل في ليبيا علما عليها.

Desanges, p. 171 Note 4.

(46) ابن خلدون 6 / 282.

(47) ذكرهم اليعقوبي (البلدان، ترجمة G.Wiet ص 206-207) باسم بني لهان وهو قسم هام من هواره مقيم في شرق ولاية طرابلس رفضوا طاعة الأغالبة سنة 245هـ/ 859م (ابن الأثير 300/5)، ثم (محمد الطالبي الأغالبة ص 280 وص 284) حيث يسجل على هواره الملاحظة الهامة الآتية: «إن هياكلهم الإجتماعية لم تتغير كثيرا منذ العصور القديمة، وقد بقي تنظيمهم القبلي خالصا بصورة خاصة، في ناحية لا يستقر بها إلا قليلا جدا».

(48) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 232.

وفي عصر الفتوحات الإسلامية انتشرت قبائل هواراة في صحراء ليبيا وساحتها على البحر الأبيض المتوسط. ثم انتشروا في الصحراء الكبرى إلى جانب صنهاجة اللثام. وهذا ما جعل ابن خلدون يلحقهم بقبائل «الهكار» أو الطوارق⁽⁴⁹⁾. ولكن في هذه المرحلة نلاحظ وجود مجموعة كبرى منهم في المنطقة الممتدة بين تبسة ومرماجنة وإقليم باجة بأفريقية، كما وجدت بطون منهم بالأوراس وإقليم الزاب وحول وهران وتاهرت وبضواحي طنجة⁽⁵⁰⁾. وبأغمامت⁽⁵¹⁾، وبسجلماسة.

والملاحظ أن «هواراة» شاركوا في حركة الخوارج، وبرز مشاركة لهم هي التي تزعمها «عبد الواحد بن يزيد الهواري» الذي ثار على الوالي (العامل) حنظلة بن صفوان الكلبى سنة 124هـ/742م⁽⁵²⁾. ومساهمتهم في ثورة يحيى

(49) اليعقوبي: البلدان ص 346 (99).

(50) ابن خلدون: العبر 286/6 .

(51) اليعقوبي: البلدان 350 (102). البكري ص 117، ابن خلدون 186/6 Desanges, p.207. ثم أنظر ملاحظة المؤرخ الإيطالي: إتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، (ترجمة خليفة التليسي) ط دار الثقافة- بيروت 1974 ص 51. نتجراً ونطرح مقارنة افتراضية وهي: احتمال أن يكون اسم «وريكة» بالأطلس الكبير قرب مراكش مستمداً من اسم: وريفة الهوارية رغم أن وريكة تحسب قبيلة من قبائل مضمودة. ويمكن نطق الكاف في أوريكة هو تحريف من الغين إلى الكاف أو الكاف بالكاف المعقوفة القريبة من نطق الجيم المصرية؟. ويعتبر المؤرخون أن هواراة منحدره من أوريفة (أنظر سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج 1 ص 86 سطر 6-7، ثم انتشار هواراة في بلاد المغرب والصحراء الإفريقية من مصر إلى كاو: Gao إتمدنا الموسوعة الإسلامية مقال هواراة (الويكي).

(52) محمود إسماعيل: الخوارج ص 83.

المهلبى (53) عام 156هـ/773م. وكانوا خوارج إباضية في غالبية تحركاتهم القبلية. وإن لم يحاولوا تكوين كيان سياسي مما جعلنا نرى فيهم القوة المناصرة بدلا من القوة المتزعمة (54). ولعل دورهم التجاري والاقتصادي الذي كانوا يمارسونه في تجارة الصحراء هو العامل الذي جعلهم يكونون عصب الحياة السلمية وفي نفس الوقت لم يكونوا عصبية عسكرية وإنما كانوا أخلاطا من العرب والبربر، وهنا تبرز هواراة في ما يمكن أن نسميه «الثاقفة» عن طريق التجارة الصحراوية، التي ستمج العنصر العربي في اكتشاف التجارة الصحراوية للقارة الإفريقية التي لعبت «إمارة أنبية الصنهاجية» دورا مركزيا في القرنين الثاني والثالث الهجريين / 8-9م (55) على هذا المستوى .

(53) نفسه ص 86.

(54) تكلم اليعقوبي (البلدان ص 355-356) عن رجل من هواراة يعرف «بابن مسألة الهواري» ملك مدينة «الجبل» قرب تاهرت. والذي يظهر من متابعة الأحداث أن هذا الرجل من أغنياء هواراة تعرب وتمذهب بالإباضية. وربما كان له دور في تجارة الصحراء. فهو من أغنياء المنطقة وليس من زعمائها السياسيين . (ج. مؤنس: تاريخ المغرب 1/227). فالأبحاث الحديثة أكدت أن الخوارج الإباضية في المغرب اعتمدوا في تاريخهم كله على تأييد ست قبائل كبرى هي : هواراة، لواتة، نفوسة، مكناسة، مزاتة ولماية. ، وبطبيعة الحال تلحق بهذه القبائل قبائل أخرى صغرى. ولذلك كان صراع الإمامة يدور بين تلك القبائل الست، إلا أن هواراة كانت تميل إلى مناصرة مجموعة نفوسة. (محمود إسماعيل: الخوارج ص 85، ج. مؤنس: تاريخ المغرب 1/346-347). وأبرز مشاركاتهم في ثورات الخوارج: ثورة عياض بن وهب الهواري منذ سنة 179هـ/795م بطرابلس حيث استولت هواراة على المدينة وهدموا أسوارها (ابن الأثير 5/96. ابن خلدون 4/417).

(55) أنظر دراسة الباحث السوداني : أحمد إلياس حسين: العلاقات بين مملكة غانا والمغرب العربي فيما بين القرنين الثاني والخامس الهجريين (8-11م)، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - قسم .../...

3- صنهاجة :

ومن المجموعات القبلية المغربية البرنسية (البرانس): قبائل «صنهاجة» ولعل هذا الانتساب تقرر عند النسابين من العرب والبربر، لما وضعوا الأنساب البربرية على غرار الأنساب العربية. وأهم النسابين الذين طورت آراؤهم مع ابن خلدون هو «ابن حزم» فقد ذكر في جمهرته⁽⁵⁶⁾ «برنس أنجب كتامة وصنهاجة وعجيسة ومصمودة وأوربة واردة وأريغ» (وريفة أو هواره). وناقش هذه المسألة «H.R.IDRIS» في أطروحته «الدولة الصنهاجية» تاريخ إفريقية في عهد بني زيري» (الفصل الأول: أصل صنهاجة)⁽⁵⁷⁾.

ولم يتجاوز (هـ و. إدريس) أطروحة نظرية الأنساب (الجنيالوجيا) العربية والبربرية في موضوع الأثنية الصنهاجية. وقال صراحة⁽⁵⁸⁾: «وسوف لانتوقف عند النظر في صحة هذا التقسيم (بتر، برانس). ولكننا نقول إنه يجسم حسب الإحتمال، الشعور الذي كان يحدو مختلف القبائل البربرية حول نسب كل قبيلة»، والذي يظهر من خلال الأبحاث الحديثة⁽⁵⁹⁾. واضطراب

.../.. التاريخ سنة 1982 (رسالة مرقونة) وخاصة في الصفحات (63-74). وهي رسالة مرقونة لم تنشر بعد على ما نعلم. وعن هجرة هواره إلى غاو: Gao أنظر الموسوعة الإسلامية (الطبعة الجديدة E.I. 2ème) مقال هواره و خاصة ص 307 والإحالات المصدرية بالمقال.

(56) ابن حزم: الجمهرة ، ص 641.

(57) وترجمت هذه الأطروحة بترجمة حمادي الساحلي، نشرت بدار الغرب الإسلامي ط 1، بيروت 1992 ونعتمد على الأصل والترجمة معا.

(58) هر. إدريس: الدولة الصنهاجية 32/1، وهامش 4.

(59) أنظر أبحاث كامس ودولافوس ولويكي. G. Camps : Les Berbères , p100. حسين مؤنس: تاريخ المغرب ج 1 ، ص 47-51.

النصوص القديمة العربية، في موضوع تصنيف صنهاجة هو وجود قسمين من قبائل صنهاجة كلها، قسم بتري وقسم برنسي فالبرانسي منهم هم الذين استوطنوا إفريقية منذ العصر الروماني، وهؤلاء هم الذين وجدهم الفتح الإسلامي في المنطقة الشمالية من المغرب الكبير. من إفريقية إلى المحيط وعلى سواحل البحر المتوسط. ولعل نظرية النسب الحميري العربية تعني هذا القسم، أما القسم البتري فهم صنهاجة الصحراء، الذين لم يتم فتحهم إلا بعد القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي.

والمهم أننا نميز بين صنهاجة الصحراء، وصنهاجة الشمال بالقارة الإفريقية، وقد يرجع اضطراب المصادر في وصفهم جميعا بالبرانسي أو التمييز بينهم إلى مسألة اكتمال المعرفة لسكان المنطقة كلها أو عدم اكتماله. وفي جميع الحالات يجب أن نضبط المسألة علي مستوى التطور «الكرونولوجي» للعلاقات بين المجتمعين العربي والبربري. من الشرق إلى الغرب، ومن البحر المتوسط إلى تخوم الصحراء الإفريقية وفي نهاية المطاف أن «صنهاجة الشمال» كان لها وجود بالمغرب الشمالي منذ العهد الروماني، إلا أننا لانستطيع أن نقاربها بأي إسم من أسماء القبائل التي كانت معروفة أو وردت في المصادر الإغريقية أو اللاتينية، وهو نفس الموقف الذي نجده عند «J.Desanges» في دراسته للقبائل القديمة⁽⁶⁰⁾. رغم أنه حاول إلحاقهم بقبيلة «أوريغ: أوريغ» تبعا لابن خلدون⁽⁶¹⁾، والذي نسب صنهاجة إلى

(60) نحيل هنا على العمل كله. أنظر: J. Desanges: Catalogue des Tribus Africaines de l'Antiquité classique à l'Ouest du Nil, (P.S.H), Dakar 1962.

(61) نفسه ص 100 هامش 2: Ibid وقد اعتبروا من «الخطاء»، «Les Gens de Race mêler» بالإعتماد على مصادر الجغرافية العربية القديمة. وعليه هل ترومنوا أم اعتبروا من الموريين؟ ثم نحيل على ماجاء عند M. Benabou في دراسته: La résistance .../...

«أفريقش الحميري»⁽⁶²⁾ ويرى الأستاذ حسن محمود أن اسم صنهاجة قديم ورد عند بطليموس مع قبيلة زناتة بإسم Zenagus⁽⁶³⁾.

تظهر «صنهاجة» في شمال المغرب الكبير بدون تفرعات قبلية متميزة، خلال القرنين الأولين للهجرة /8.7م وفي أواخر القرن الثالث للهجرة /9م، تذكرها المصادر باعتبارها مجموعة مكونة لحلف قبلي، والمؤكد أنه لم يكن كله من صنهاجة. مما يؤكد أنها مكونة من «أخلاق البربر». فولادة صنهاجة الأورمة القبلية مشكوك فيها على مستوى الوحدة الدموية الأثنية. وبالعودة إلى المصادر المعاصرة للقرن الثالثة الأولى للهجرة / 7، 8، 9م.

والمصادر المؤرخة لهذه المرحلة لاتشير إلا إلى أسماء بعض قبائل صنهاجة الشمال وأهمها حسب ما توصلنا إليه من المتابعة في المصادر المعروفة لدينا والتي حددنا اهتمامها بالمرحلة المذكورة: تلكانة، بجاية بفروعها (بنو ورياكل وبجاوة)، بنو خليل، وبنو جعد، بنو وارث، بنو عمران، بطيوه، ترغة (تارغة)، جزولة الشمال، وونوغة، مزغنة، ملوانة، بنو دراج.

.../... Les Fraxinenses Africaine, pp. 226-227. الذي ناقش فيها مسألة مجموعة القبائل Fraxinenses وعلاقتهم بأفريقش "Fraxen". ثم قارن بما جاء عند «دوزنج» في ص 90 لمناقشة Fraxes الذي غزا إفريقية في العصر البزنطي. ونحيل مرة أخرى على ما جاء عند الدكتور محمد الطالبي لأهمية مناقشته في علاقاتها بإسم إفريقية (أنظر: الأغالبة ص 140).

(62) ابن خلدون: العبر 6/ 152 (قارب بين الكلمات الثلاث: زناجة، صنهاجة، سنغان. ونلاحظ أن ابن خلدون سمي فاتح إفريقية في ص 26 افريقش بن ضبيح ... وأضاف: « ثم رجع عنها (أفريقية) وترك كتامة وصنهاجة من قبائل حمير» وفي ص 176 قال بصيغة الشك: «يقال إن أفريقش ابن قيس بن صيفي» ومثل هذا نقله عن الكلبي ص 177 (أنظر الترجمة الفرنسية لابن خلدون ص 77 هامش 2). ولكن رغم كل هذه المناقشة فإن ابن خلدون يفصل في الموضوع بكلام معقول نفى فيه كل ذلك «البربر معروفون في بلادهم وأقاليمهم متحيزون بشعارهم من الأمم» و«أما القول بأنهم من حمير ... فمنكر» (العبر 6/190).

(63) الدكتور حسن محمود: قيام دولة المرابطين ص 36.

ونسجل ملاحظة هامة سجلها الباحثون المحدثون اعتمادا على ابن خلدون⁽⁶⁴⁾، وهي أن صنهاجة لم تكن في الواقع مجرد قبيلة، وإنما كانت «حلفا عظيما» تعددت قبائله واثنياته، حتى أن بعضهم عدّها في سبعين قبيلة للتكثير. ويظهر أن ولادة هذا الحلف الصنهاجي بدأت في القرن الرابع الهجري /10م. واكتملت في العهد المرابطي. فالتاريخ الصنهاجي بدأ في واقع الأمر على استحياء في عصر الفتوحات الإسلامية بالمغرب مع قبيلة «تلكانة» ونستشف هذا من ابن خلدون فقط⁽⁶⁵⁾. وهو الذي يسميهم بصنهاجة الجيل الأول. ثم استولى على سوقه في القرن الرابع الهجري /10م. ومواطن قبيلة «تلكانة» قبل القرن الرابع الهجري /10م. كانت في غرب منطقة نوميديا (غرب الأوراس)، وحسب ابن خلدون ودراسة الهادي روجي إدريس أن تلكانة كانوا من المستقرين، ومن «الموالي» البربر الذين أخلصوا للعرب في عهد الفتح الإسلامي⁽⁶⁶⁾. ويسجل جورج مارساي: G. Marçais⁽⁶⁷⁾ أن الامتداد الصنهاجي

(64) ابن خلدون: العبر 6 / 311 الترجمة 1/195) واعتقد أن هذا التقدير يمكن فيما بعد المرابطين وبعد تكوين دولتهم الكبرى. موسى لقبال: كتامة 87، ويتأكد هذا بأن قبيلة تلكانة كانت في حلف كتامة في عهد الدعوة الفاطمية بإفريقية.

(65) ابن خلدون 6/312. ونلاحظ أن اسم القبيلة «تلكانة» ورد أيضا برسم «ملكانة» بالميم (العبر 6/312) ولعل هذا الرسم في الإسم عاصر الهجرة الهلالية. كما نلاحظ أن «فرحات دشرابي» رسمها «تالكاتا: Talgat» بالتاء في الآخر.

(66) ابن خلدون: العبر 6/310-312، هر. إدريس: صنهاجة 1/36. ولحد الآن لانستطيع أن نقاربهما بأي اسم للقبائل البربرية التي ذكرتها المصادر القديمة قبل العصر الإسلامي. إلا أننا نشير إلى ظاهرة الإنقسام الديني في تاريخ الكنيسة البيزنطية منذ القرن الخامس الميلادي، ودور الإتجاه «الملكاني» في الولايات البيزنطية منذ سنة 631م عندما أصدر الامبراطور البيزنطي «هرقل» مرسوما يرغم الناس باتباع مذهبه. (أنظر مؤنس: فتح العرب للمغرب ص 43 والذي اعتمد على ديبل في الموضوع).

(67) أنظر: G. Marçais , la Berbèrie Musulmane , p. 157.

كان فيما بين تاهرت وبلاد الزاب، ويوافقه على ذلك «كولفان : Colvin» (68). وهذه المنطقة تعتبر إقليمًا للإنتقال من المناطق التي يبدأ بها مجال نفوذ «القبائل المورية» في العهد الروماني. فهل امتد الإنتشار الصنهاجي أو على الأصح «التلكاني ومن انضم إليه» في المنطقة الجنوبية لإقليم الزاب، مما ينتج تداخل القوى بين زناتة وبداية الحلف الصنهاجي بعد ذلك (69)؟ إن تطور الأحداث من الفتح إلى نهاية القرن الثالث الهجري/9م تؤكد الوجود الصنهاجي في الظل وخارج الزعامة القبلية رغم وجود بعض المشاركات الصنهاجية في ثورات الخوارج بالمغرب.

ففي سنة 153هـ/770م ساهمت صنهاجة ولو رمزيا في ثورة الخوارج (70). ويظهر أن صنهاجة المغرب الوسط تخلت عن الحركة الخارجية، لصالح الإتجاه المعتدل السني، وانحازت إلى خدمة الدولة الأغلبية، ويشير ابن خلدون إلى «مناد» زعيم «تلكانة» الذي نظم قبيلته لدفع الخطر الخارجي،

(68) أنظر : Lucien Colvin ; Le Maghreb Central, p. 24

(69) يرى كل من «لومبار»: الإسلام ص 58. والدكتور محمود إسماعيل: سوسيولوجيا التاريخ الإسلامي 208/2. هذا الجواب وبنى كل منهما رأيهما على أساس بداية السيطرة الصنهاجية على تجارة الصحراء الإفريقية في الجهات الشرقية من بلاد المغرب. وهو رأي يمكن قبوله بعد المرحلة الأغلبية، لكن ماذا قبل؟. وهنا نرى أن الوجود الصنهاجي الشمالي مازال لم يتبلور بعد. مما يعطي الأسبقية في القيادة لقبائل كتامة، وصنهاجة آنذاك تحت الزعامة الكتامية. (العبر 6/226).

(70) د. محمود إسماعيل: الخوارج ص 79 وفي نفس الوقت نحيل على مصادره الواردة في هوامش الدراسة.

وعبارة «ابن» أقوى دليل على هذا الموقف الجديد، «ذكر بعض مؤرخي المغرب، أن مناد بن منقوش ملك جانبا من إفريقية والمغرب الوسط مقيما لدعوة بني العباس، وراجعا إلى أمر الأغالبة»⁽⁷¹⁾.

لعل هذا التحول هو الذي أعطى بعدا تطوريا لتلكانة وزعامتها القبلية. وأخذت تتحول من مجرد «قبيلة» إلى حلف. وتعوزنا التفاصيل للتدليل على هذا الرأي. إلا أن الواقع يثبت حقيقة وهي ظهور مجموعتها باسم صنهاجة وفي ضمنها قبائل من أثنيات أخرى، وهذا الظهور كان ظهورا للحلف الصنهاجي والذي كان مجاله الجغرافي ممتدا في مناطق استراتيجية اقتصاديا وعسكريا وبشريا.

والحصول من هذا كله أن زعيم قبيلة «تلكانة» وهو «مناد بن منقوش»⁽⁷²⁾ هو مؤسس هذا الحلف الجديد في عهد الإمارة الأغلبية. وكان تأسيسه مبنيًا على أسس إجتماعية وإقتصادية وحربية مختلفة كل الإختلاف عما كان في طبيعة نشأة الأحلاف في عصر الفتوحات، مثل ما رأينا في حلف أوربة بزعامة كسيلة، وحلف الأوراس بزعامة الكاهنة.

صحيح أنه لم تغفل فيه «الظاهرة القبلية المغربية» ولكن العرقية الأثنية جاءت في الدرجة الثانية. وهذا جعلنا نلاحظ أثر الثقافة العربية الإسلامية في

(71) ابن خلدون «العبر 312/6. وهنا نلاحظ أن مواطن قبيلة «تلكانة» في منطقة «المسيلة» في غرب إقليم الزاب، وتمتد شمالا إلى مدينة الجزائر الحالية. وكانت لتلكانة بطون في نواحي بجاية. (أنظر: حسين مؤنس: تاريخ المغرب 1/569). ونؤكد أن اسم قبيلة تلكانة رسمها الأستاذ «فرحات دشاوي» تلكانة: Talgata بالتاء أو الطاء في الأخير. (أنظر: F.Dachraoui: Califa Fatimide, p.349).

(72) عن مناد بن منقوش مؤسس حلف صنهاجة في منطقة المسيلة، أنظر الدكتور سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج 3 ص 293.

التلاحم الجديد داخل المجتمع المغربي في العصر الإسلامي يكون واضحا، وإن كان هذا الأثر يبدو بطيء المفعول. وهذا شيء طبيعي بالنسبة لبنية قديمة موروثه منذ زمن طويل. وأيضا تبدو مسألة «البترية» و«البرنسية» وكأنها بدأت تختفي إلا على أساس المظهر الخارجي. ونرجع كل ذلك للتحوّل الذي عرفته حركة التجارة مع إفريقيا جنوب الصحراء، ودور هذه المجموعات في تنظيمها مع حوض البحر الأبيض المتوسط. ولعلها استقطبت كل الحركات التاريخية التي تؤثر في توجيه مراكز النفوذ السياسي والمذهبي في داخل المجتمع المغربي كله.

إننا نجهل التنظيمات الداخلية لتكوين «الحلف الصنهاجي» إلا أنه يعبر عن شكل من أشكال «التضامن» الإجتماعي والحربي للمجتمع القبلي المغربي الجهوي. يظهر من ممارسته وحركيته في القرن الرابع الهجري / 10م، أنه يمثل مستوى للتعاقد السياسي والحربي والمصلحي في سياق المصلحة الإقتصادية. وأهم ما رافق هذا العمل هو خلقه لظاهرة «التدافع القبلي» من الشرق إلى الغرب، مما كان له أثر واضح في خلخلة الخريطة البشرية الأثنية في المنطقة المغربية. نلمس ذلك في المتابعة التي كانت مصحوبة بتغطية عسكرية، أطرتها القوى المركزية التي كانت المساندة متبادلة فيها، إما من الحلف الصنهاجي، أو من السلطة المركزية التي دعمته وأيدته.

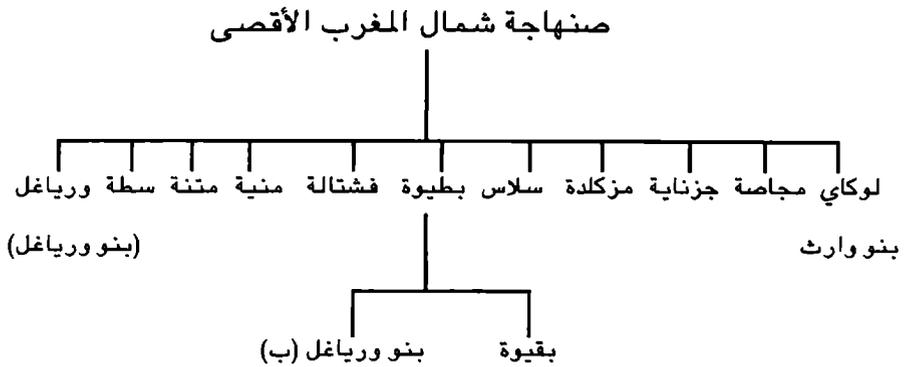
نعم كانت الحركة الخارجية مظهرا من مظاهر الصراع وكانت إطارا له، ولكن كان المجال الحيوي للمجموعات القبلية عاملا محركا لهذا النوع من التنافس الذي يعتبر في مضمونه الإجتماعي تحولا نحو البحث عن الذات على مستوى «إعادة التنظيم». هذا التنظيم الجديد الذي سيولد في ظاهرة «الدولة المغربية» المهيكلة مع «الزيريين» و«الحماديين» و«المرابطين».

وهذا الحلف الصنهاجي لم ينشأ من فراغ، وإنما كان نتيجة لاحتكاك قوي مع قوة قبلية أخرى مجاورة لها وهي قبائل «كتامة» التي تعتبر داخله ضمن مجموعة «البربر البرانس»، فقد تداخلت وقائعهما الإجتماعية والإقتصادية ومواقفهما السياسية، بحيث كانت الرفقة في حركية تبلور الوجود السياسي والعسكري، ثم بلورت الأحداث تفوق صنهاجة الشمال الشرقيين أولا وصنهاجة الجنوب ثانيا.

وفي شمال المغرب الأقصى مجموعة قبلية صنهاجية لها وجود تاريخي أصيل في المنطقة ضارب في الزمن، أعطته البيئة المحلية مميزات إجتماعية خاصة. انتشرت قبائله في مجال جغرافي واحد مع مجموعة قبائل مصمودة. واثنيت أخرى، كلها جمعتها المصادر الإسلامية المؤرخة للقرون الثلاثة الأولى من التاريخ الإسلامي في هذه المنطقة تحت إسم «البربر» وفي ثنايا حديثها عن هؤلاء نجد أيضا تسميات داخلية أخرى هي «مصمودة» و«غمارة» و«صنهاجة» و«كتامة» و«هواره» و«مطغرة» و«زناتة». ثم نجد أيضا تفرعات قبلية لهذه المجموعات كلما امتد الزمن من القرن الثاني للهجرة /8م إلى نهاية القرن الرابع الهجري /10م. وبذلك يتطور تعمير المنطقة بشريا حيث تضاف إليهم اثنيت عربية وغير عربية، مما يجعل من هذه الجهات إقليما للتشكيل البشري المستمر، ولكن الشيء الوحيد الذي يبقى ثابتا في إنسان هذه المنطقة، هو «طابع الإستقرار» والإرتباط بالأرض، هناك رعي وعلاقة وثيقة بالماشية ولكن بصفة محدودة وضيقة، لاتتصف بطبيعة الرعي والترحال في المجال الواسع كما هو الحال في الجهات الجنوبية والشرقية، مما يوضح أثر البيئة الطبيعية في حياة السكان ونمط عيشهم. وبالتالي في تكوين العلاقات بين المجموعات القبلية ونظام اتحاداتها بمضمونها الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والديني. فهل هذا الواقع هو الذي جعل العرب يميزون هؤلاء ،

ويصيفونهم ب «البرانس»؟ وبذلك تكون البرنسية مرحلة من مراحل الإنتقال من البداوة إلى حياة المدن، من المجتمع القبلي الرعوي إلى مجتمع الإستقرار القروي، ثم مجتمع الحضر والمدن.

تذكر مصادر الفتح الإسلامي صنهاجة شمال المغرب الأقصى بتعميم كبير وتقرنهم بمصامدة المنطقة وغمارة وبمتابعة المصادر والأبحاث الحديثة. يمكن أن نعتمد الجدول الذي استخلصه «لويس ماسنيون» في دراسته على «الوزان»⁽⁷³⁾:



وتوطنت هذه المجموعة بين نهر ورغة والجبال الشمالية للمغرب المشرفة على البحر الأبيض المتوسط. والحقيقة أن صنهاجة الشمال أكثر من أن نعددهم، ولكن المهم هو أنهم مجموعة متضامنة مع المجموعات الأخرى، غير أن هذا التضامن لا يرقى إلى مستوى التحالف السياسي الذي يمكن أن يحقق التكتل المنظم الذي يتمر «دولة بمعناها القديم».

(73) أنظر: L.Massignon: le Maroc; p. 152. ويشير البكري في المسالك والممالك إلى بطون «صنهاجة تفترق من قبيلتين» (فقرة 1310). طبعة تونس 1992.

إنّ يجدر بنا أن نتلمس مجموعة «كتامة :Ucutumani»، أو Ucutamii، أو Koidamousii⁽⁷⁴⁾ باعتبارها إحدى قبائل «البرانس» تؤكد الأبحاث التاريخية أن هذه المجموعة القبلية ظهرت باعتبارها مجموعة مستقلة: "Gens" منذ العصر البزنطي، بجنوب بلاد القبائل في جبال بابور⁽⁷⁵⁾، ويرجع موسى لقبال أن «كتامة» عناصر محلية أصيلة ... لم تأت بهم الهجرات البشرية⁽⁷⁶⁾. ومن هنا يكون إسم كتامة. وجمعها الكتاميون، ماهو إلا تعريب للإسم القديم لهذه الجماعة. ثم نتج عنه تعريب «نسب كتامة»⁽⁷⁷⁾. ولا داعي إلى مناقشة هذه المسألة، لكن المهم لدينا هو أن نعالج المضمون الإجتماعي لهذه المجموعة القبلية في عصر الفتح الإسلامي إلى القرن الرابع الهجري/10م. فباعتبارهم من البربر البرانس يجعلهم من «البربر المستقرين»، إلا أن جغرافية التوزيع القبلي تمتد من الشرق إلى أقصى الغرب من المغرب الكبير، وينتشرون في المناطق الجبلية سواء في مركزهم بالقبائل أو بالريف في المغرب الأقصى، ويشتركون مع صنهاجة الشمال في هذه الوضعية. فهم من قبائل المغرب الجبلية، التي طبعتها هذه البيئة بخصوصيتها. فصارت لها تقاؤها المحلية

(74) أنظر: J. Desanges: Les tribus, p. 57, Notes 3,4. p.71 Notes 3,4,5.

R. Basset: L'Encyclopédie de l'Islam, (N. Edit) p. 544.

محمد الطالبي: الأغالبة ص 651 وما بعدها. موسى لقبال: دور كتامة ص 92 وما بعدها. وخاصة 97، ص 169. ابن حوقل: صورة الأرض ص 86-87. البكري ص 118.

(75) م. لقبال: كتامة ص 95. Courtois : les vandales , T.I. p:121.

(76) م. لقبال ص 94-95.

(77) أنظر مناقسة أصول قبيلة كتامة في المصادر اللاتينية والعربية ، عند موسى لقبال: كتامة 95 وما بعدها . وخاصة هامش 131.

المميزة لها. مثل طبيعة «العزلة» و«التمرد» و«ضيق الأفق» و«المحافظة على القديم»⁽⁷⁸⁾.

إن المجال الجغرافي لكتامة يمكن تقسيمه إلى قسمين: كتامة الشرقية وهي التي تدخل في إطار منطقة «نوميديا» بمفهومها الواسع، وحسب آخر التقسيمات الرومانية تندرج في موريطانيا السطيفية، وبذلك تكون مراكزها «سطيف»⁽⁷⁹⁾ وقسطنطية وميلة وإيكجاز وتازروت.

وهذه المنطقة تعتبر منطقة حركية أنجبت: ماسينيسا، ويوغوطة، وجوبا الثاني، والقديس أغسطين، والقديس دوناتوس. فهل هذا ما يفسر كلام دعاة الشيعة بأن كتامة كانت صالحة «للبذر»؟ وأهلها أميل لتقبل كل جديد، ومن ثم قبلوا الدخول في الإسلام بواسطة بعوث صغير، ولم يدخلوا مع الولاة الفاتحين في مواجهات عسكرية كبيرة⁽⁸⁰⁾. وقبلوا «الدعوة الشيعية الإسماعيلية». أما القسم الثاني من كتامة فهو الذي انتشر في شمال المغرب الأقصى.

وكان تيار الهجرة من منطقتها الشرقية (نوميديا قديما)، إلى جهات متعددة شرقا وغربا. فقد هاجرت فروعها إلى المغرب والأندلس. فقد اختصت جهات من المغرب الأقصى، بفروع من «ملوسة» و«دنهاجة» و«ملوزة» بين سبتة وطنجة⁽⁸¹⁾. ودنهاجة بناحية القصر الكبير⁽⁸²⁾، وجبل صرصر (قرب

(78) م. لقبال: كتامة ص 99، وص 101 ثم خصوصيات أخرى ص 203.

(79) نفسه ص 101.

(80) نفسه ص 102.

(81) نفسه ص 117-118.

(82) ابن حوقل: صورة الأرض ص 100.

وازان الحالية)، إلا أن المركز الرئيسي هو منطقة الريف جنوب الحسيمة حيث أصبح إسم القبيلة إسما أيضا للمنطقة، لكن لاندرى تاريخ التسمية ولاتاريخ الهجرة على وجه الدقة⁽⁸³⁾.

يظهر أن مجموعة كتامة اعتبرت من «المورومنين». ولعل هؤلاء هم الذين اعتبروا في العصر الإسلامي الأول من البرانس، وهذا يعني أن تكون من بينهم مجموعات أخرى رفضت «الرومنة» واعتبرت من «الموريين». ونعتمد على الأستاذ موسى لقبال الذي أشار إلى إمكان وجود إسم «كتامة» في العصر الروماني ، بالإعتماد على جغرافية «بطليموس» حيث أشار إلى مجموعة بشرية باسم «كرامبوس» التي يمكن أن تكون هي نفس كلمة «الأكوتماني» والذين انتشروا على طول الساحل الإفريقي على البحر الأبيض المتوسط⁽⁸⁴⁾. وهذا ما يثبت أقدمية القسمين الكتامين في منطقتيهما في المغربين الأقصى والأوسط ، وفي نفس الوقت لا يمنع هذا من أن تهاجر مجموعات أخرى في عصور لاحقة من الشرق إلى الغرب. ولم تدخل «كتامة» ميدان الأحداث في التاريخ العسكري منذ الفتح الإسلامي إلا في آخر القرن الثالث الهجري / 9م.

فلا نجد لكتامة صدى في مصادرنا المؤرخة لعصر الفتوحات، مما يؤكد أن هؤلاء دخلوا طوعا إلى الإسلام رغم أن ثورة كسيلة والكاهنة كانت بجوارهم.

(83) يعتبر موسى لقبال، أن كتامة المغرب الأقصى هاجروا إليه من المغرب الأوسط «وفي مواطن هجرتها في المغرب الأقصى والأندلس» (أنظر: كتامة ص 137 سطر 14). ثم ناقش وجود قبائل كتامة في المغرب الأقصى على أساس المصادر العربية والأحداث التي عرفها المغرب الأقصى في مرحلة الصراع العبيدي الأندلسي على هذه المنطقة، (أنظر ص 161-164).

(84) موسى لقبال: دور كتامة ص 171 هامش 401.

هذا في الواقع مجرد افتراض وإلا أن منطق «التضامن الإجتماعي» في الظروف الصعبة يفرض المشاركة ولكن تحت مظلة أخرى. الشيء الذي يثبت أن ظهور الحلف أو قوة مجموعة قبلية يعتمد على المؤهلات التنظيمية، مما لم يتحقق في تقديري لمجموعة كتامة، إلا في الدعوة الإسماعلية الشيعية⁽⁸⁵⁾.

وأقدم إشارة تاريخية موثوقة متعلقة بفتح منطقة «كتامة» بالمغرب الأوسط تعود إلى عصر موسى بن نصير⁽⁸⁶⁾، بعد أن شاهدت منطقة كتامة مساندة للبرنطين في حربهم لجيوش الفتح، من عقبه بن نافع إلى نهاية عهد حسان بن النعمان. وهذا ما يؤكد «برنسية كتامة» أو على الأقل من مجموعة القبائل التي أزعجها موسى بن نصير إلى الغرب، وهذا ما تفيده مسألة وجود أحد زعماء كتامة بمنطقة سجلماسة بمعية الفارين أمام جيوش الفتح في عصر ولاية ابن نصير⁽⁸⁷⁾. ورغم هذا الموقف فإنه لايقوم دليلا على اعتبار «كتامة» من البربر الخوارج بالمغرب، إذ لو كانوا كذلك ما تمكن الدعاة من الشيعة أن يبذروا الدعوة فيما بينهم.

وبناء على التحريات التي أمكننا ضبطها. فإن كتامة بالمغرب⁽⁸⁸⁾ الأقصى لايتأتى لنا معالجة تاريخها إلا ابتداء من القرن الرابع الهجري /10م. ولهذا أرجأنا هذه المعالجة إلى مكانها من هذه الدراسة.

(85) محمد الطالبي: الأغلبية ص 554-555.

(86) صالح بن عبد الحليم: فتح المغرب الأوسط (نص جديد)، صحيفة المعهد المصري-مدريد. مجلد 2 سنة 1954 ص 221. ابن قتيبة: الإمامة والسياسة 62/2-63. ابن عذاري: البيان ج 1 ص 41. سعد زغلول عبد الحميد تاريخ المغرب ج 1 ص 196. ثم أنظر مناقشة موسى لقبال: كتامة ص 177.

(87) صالح بن عبد الحليم: فتح المغرب الأوسط (نص جديد ص 224. والمقصود هنا زعيم كتامة «كمامون» الذي أسر وضرب رأسه بمصر.

(88) يتبين من تاريخ كتامة في المغرب أنها كانت قبل نهاية القرن الثالث الهجري /9م تحالفا واحدا مع صنهاجة الشمال، فقد تحالفت كتامة مع تلكانة. وقد أعطى /... ..

أما مجموعة مصمودة: تدرج في التصنيف العربي للبربر (البربر والبرانس) ضمن البربر «البرانس». وتعتبر أيضا من المغاربة التاريخيين للمغرب الأقصى. ولم تقارب الأبحاث إسم «مصمودة» بأي إسم قديم قبل الإسلام، ولكن هناك مقاربات بأسماء بعض قبائل هذه المجموعة. ويرافق التاريخ المغربي في عصوره الإسلامية إسم «مصمودة» وخاصة منذ الفتح إلى نهاية العهد الموحدى. وهذه التسمية في المصادر القديمة لانجدها أول مرة إلا في المصادر الجغرافية العربية القديمة. أما المؤرخين الأولين الذين أرخوا لعهد الفتح الإسلامي، وخاصة ابن عبد الحكم، فإنهم لم يذكروا «مصمودة»، وأول ذكر لهذا المصطلح «مصمودة»⁽⁸⁹⁾، كان يعني الجهات الشمالية من المغرب الأقصى وبالتحديد منطقة «وزان» الحالية وكذلك كان يعني بعض العناصر البشرية من شمال نهر سبو إلى السواحل المغربية على البحر الأبيض المتوسط. وكان تركيز مصمودة في شمال المغرب الأقصى بين مدينة سبتة وطنجة، ويكفي أن يبقى الإسم الطوبونيمي دليلا على ذلك وهو «القصر

.../... نتائجه السياسية في المنطقة الشرقية من المغرب الكبير، أما في الجهات الغربية (المغرب الأقصى) بقي محدودا جدا . فقد استمرت كتامة في جبال الريف بمنايع نهر ورغة، أما صنهاجة الشمال بالمغرب الأقصى فقد توزعت في منطقة الغرب من جبال غمارة وهي التي عرفت «بجبال». فيما بعد مرحلة موضوع دراستنا وهو القرن الرابع الهجري /10م، ونلاحظ أن أبا عبيد البكري جعل كتامة المغرب الأقصى من مصمودة الشمال المغربي (المسالك فقرة 1320). ثم نتساءل على أساس وقاء كتامة وصنهاجة بشرق المغرب الكبير للعبيديين، هل كان وفاؤهما مبني على الرابطة الدينية وحدها أم كان على أسس أخرى؟ لعل الأبحاث الاجتماعية التي تهتم بالتنظيمات الداخلية للمجتمعات القبلية تكشف على ذلك.

(89) فالجغرافي الاضطخري (توفي في النصف الأول من القرن الرابع الهجري/10م) يذكر مصمودة القبيلة عموما باعتبارها من البرانس (المسالك والممالك ص 36) ط القاهرة 1961. وكذلك ذكرها ابن خرداذبة ت 300هـ أثناء تعرضه لأعراض

الصغير أو قصر مصمودة»، وقد انتشرت «الطوبونيميا المصمودية» في المغرب الشمالي⁽⁹⁰⁾.

وفي هذه المنطقة الشمالية من المغرب الأقصى قامت الحياة السياسية منذ ما قبل الفتح الإسلامي (موريطانيا الطنجية)، وكذلك في العصر الإسلامي الأول، في منطقة طنجة وسبتة وجبال الريف، وغمارة إلى حوض نهر سبو. والملاحظ أن النفوذ السياسي في هذه الجهات كان لا يستقر إلا بالسيطرة على القبائل المصمودية التي تعمر هذه المناطق الجبلية. والسهول الغربية المجاورة لها بالإضافة إلى بلاد تامسنا. ويكاد يكون مسرح ومجال

.../... البربر، (المسالك والممالك ص 90). ط أبريل 1889. ونسب إلى مصمودة شمال المغرب الأقصى، ابن الصغير البربري المصمودي (ص 88) ولضبط المسألة يمكن الرجوع إلى النصوص المحققة التي انتخبها «الحاج صدوق محمد» ونشرها بإسم Description du Maghreb et de l'Europe au III-XIème siècle: Alger; 1949; p9 et N 67: et p 13 N 161.

(90) فمن هذه العلامات المصمودية التي ارتبطت بها في العصور الإسلامية: قصر مصمودة (أو القصر الصغير على الشاطئ المغربي المتوسط 25 كلم شرق مدينة طنجة)، والبكري يسمي مصامدة هذه المنطقة بمصامدة الساحل (البكري: فقرة 1302 ط تونس) ويشير في فقرة 1309 إلى أن «المسلك من سبتة إلى طنجة على طرق، وهي مساكن قبائل مصمودة كلها». ويشير في فقرة 1315 أن مصمودة هذه يركب لهم مائة فارس. ويحدد غمارة ومصمودة بموضع «كروشت» (فقرة 1317). ويجعل وسط بلد مصمودة هو جبل ترمليل قاعدة بني راسن (فقرة 1317)، وبمدينة فاس يوجد «وادي مصمودة» والبكري يسميه «ساقية مصمودة». (الفقرة 1332). ونحيل أيضا على الدراسة القيمة التي كتبها «لويس مانسنون

Louis Massignon: «على كتاب «وصف إفريقيا» للوزان، بعنوان: Le Maroc dans les premières années du XVIème siècle , Tableau Géographique D'après léon L'Africain, Alger , 1906, pp. 147-175.

أحداث المغرب الأقصى في القرن الرابع الهجري / 10م خاصة بهذه الجهات (91). وهكذا يظهر أن القرون الثلاثة الأولى للفتح الإسلامي بالمغرب الأقصى امتازت بالمشاركة الفعلية لمصامدة شمال المغرب في صناعة وقائعه التاريخية.

والسؤال الآن هل المصامدة الذين تحدثت عنهم مصادر الفتح الإسلامي للمغرب هم مصامدة الشمال فقط؟ هذه مسألة تحتاج إلى تحقيق على أساس تصنيف ومقارنة النصوص تصنيفا علميا، بالإضافة إلى البحث الأركيولوجي والطوبونيمي وأنداك ينكشف غموض التعميم الذي نلاحظه في الأبحاث بوجه عام. ولهذه الملاحظة نرى أن مصامدة الأطلس الكبير (درن) الذين كونوا الدولة الموحدية في القرن السادس الهجري / 12م. ماهم إلا عبارة عن حلف جديد يعبر عن تطور آخر في المجتمع المغربي، له حمولة إجتماعية متميزة. أو هو الحلقة الثانية في «العمل المصمودي التاريخي»، ولم يكن الفرق بينهما إلا في الأساس التنظيمي الذي لم يتمكن مصامدة الشمال من تحقيقه، الشيء الذي تحقق في العصر الموحدوي. وهنا لانطرح اللغة ولا العرق السلالي. وإنما نلاحظ فقط الإسم المصمودي في دوره السياسي والإجتماعي والديني ونظام العيش بنمطه البرنسي، بمعنى دلالته العربية في تصنيف البربر من البتر إلى البرانس.

ينتج مما سبق أن منطقة المغرب الشمالي بدءا من السفوح الشمالية للأطلس المتوسط (فزاز) إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن مصب نهر ملوية

(91) ونلاحظ أن أبا عبيد البكري في المسالك والممالك (ص 717 فقرة 1203 من طبعة تونس 1992) وطن بعض قبائل مصمودة وأوربة حول مدينة بونة (عنابة) من المغرب الأوسط. وقال بالنص: «وحول بونة قبائل كثيرة من البربر مصمودة وأوربة». ولعل هؤلاء هاجروا إليها بعد القرن الرابع الهجري / 10م. والبكري ألف عمله هذا في منتصف القرن الخامس هـ/11م.

شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، كانت مأهولة بمجموعتين بشريتين كبيرتين هما: «مصمودة الشمال» و«صنهاجة الشمال»، وفي القرون الثلاثة الأولى للفتح الإسلامي كان الظهور فيها لمجموعة مصمودة. وهذا لا يعني أن المنطقة لم تكن مسكونة أيضاً من قبل العديد من القبائل الأخرى، مثل هوارة ولواتة وأوربة وكتامة ومطفرة وملوتة.

لقد كان التجمع المصمودي الشمالي مكوناً في أغلبه من المستقرين⁽⁹²⁾، كما كانوا يمارسون التجارة حيث كانت تقام الأسواق الأسبوعية والسنوية في مختلف مدنهم وقراهم⁽⁹³⁾. وتتحدث مصادرنا الجغرافية الأولى عن وجود علاقات تجارية بين العدوتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط في هذه المنطقة المغربية الشمالية، فالسفن التجارية كانت بشكل مكثف في منطقة المضيق زمن الفتح الإسلامي، مما سهل عملية العبور الأول للمسلمين لفتح الأندلس⁽⁹⁴⁾.

(92) البكري: المسالك والممالك، أنظر إحالة هامش 90 قبله وفي طبعة دوسلان أنظر الصفحات: 106، 108، 112، 113. الإدريسي الزهة ص 169، ابن عذاري 52.26/1. صالح بن عبد الحليم (نص جديد) نشره بروفنسال ص 22، 25، ابن خلدون 239/6.

(93) نفس الإحالات المصدرية قبله.

(94) مازالت الأبحاث العربية الحديثة لم تهتم بالتاريخ الإقتصادي للفتوحات الإسلامية بوجه عام ومن ضمنها فتح الأندلس لاهتمامها بالتاريخ الحربي والسياسي فقط، ولهذا نحيل على دراسة «أرشيبالد لويس» بعنوان «القوة البحرية والتجارية» بترجمة أحمد محمد عيسى، طبعة القاهرة نشر مكتبة النهضة المصرية. ونحيل خاصة على الفصل الثالث من هذه الدراسة، ثم نحيل على المصادر الآتية خاصة: ابن عذاري: البيان ج 2 ص 6، المقرئ: النفع 1/254، ابن خلدون 4/305، 6/428، ابن حوقل: ص 86. أندري ميكيل: الجغرافية البشرية 2/146. الموسوعة الإسلامية. مقال طارق بن زياد. ومقال موسى بن نصير. ومقال البحرية (مع الإحالات المصدرية بالمقالات المذكورة) L.Provençal: histoire de l'Espagne Musulmane T.I p.491 وهناك دراسات أجنبية وبجميع اللغات غير العربية لهذه المرحلة، وخاصة في التاريخ البحري والتجاري والإقتصادي، لاتسمح لنا هذه المقدمة الخاصة بموضوع دراستنا لضبطها.

وسيطرت بورغواطة على بلاد تامسنا باعتبارها من مصمودة السهول الملحقة بمصمودة شمال المغرب في هذه المرحلة التاريخية التي تهم مرحلة بحثنا. والمهم أن هذا التجمع المصمودي الشمالي لم يحقق في القرون الخمسة الأولى من الفتح أية وحدة سياسية أو إجتماعية حقيقية على إمتداد تلك المرحلة، رغم وجود محاولات اتحادية بين قبائله، مما كان يمثل شبه ممالك مستقلة على شكل زعامات محلية ترتبط بمجالاتها الجغرافية الجبلية الضيقة، حيث برزت في صورة إقطاعات قبلية مستقلة. فالإى أى عامل إجتماعي يرجع عدم تحقيقها للوحدة السياسية فهل يرجع ذلك إلى العزلة الإجتتماعية إلى عدم وجود مؤطر داخلي موحد أم إلى العامل البيئي الجغرافي؟ هذه الأسئلة تظل أيضا مفتوحة مادمننا لم نتمكن من اكتشاف البنية الداخلية لمجتمعاتنا الجبلية في العصور الوسطى. هناك محاولات حديثة بدأت مع «ميشو-بلير» ولكن لم تعالج على أساس «سوسيو تاريخي»، مما يترك ثغرة واضحة في كل معالجة من هذا النوع.

فالخريطة البشرية للمصامدة في المغرب الأقصى تطورت تاريخيا، وقد بدأ تكوينها من الشمال إلى الجنوب جغرافيا. كما تطورت في الزمن التاريخي الإسلامي من القرن الأول إلى الخامس الهجري /7-12م. وفي هذا السياق نتفق مع ابن خلدون في تعميماته⁽⁹⁵⁾، التي اقتبستها الموسوعة الإسلامية حتى في طبعها الجديدة⁽⁹⁶⁾، فقد قسم «كولان» المجموعة البشرية

(95) ابن خلدون: العبر 6/427-446. وقد انتقل ابن خلدون مباشرة من التاريخ الإدريسي إلى التاريخ الموحد، مما يشعر بأنه اعتبر الأدارسة ممثلين سياسيا للمجموعة المصمودية الشمالية.

(96) G.S.Colin: Encyclo. Isl, Art, Masmuda , T. VI pp. 730-733.

المصمودية إلى ثلاث وحدات رئيسية قبل الهجرة الهلالية إلى المغرب وهي: (97)

1- مجموعة مصمودة الشمال من البحر المتوسط إلى نهر سبو ونهر ورغة وهم غمارة.

2- مجموعة مصمودة الوسط من سبو إلى نهر أم الربيع وهم برغواطة.

3- ومجموعة مصمودة الجنوب، جنوب نهر أم الربيع إلى سلسلة جبال الأطلس الصغير، وهؤلاء هم المصامدة الخالص، أي الذين يقصدون بهذه التسمية خاصة في غالبية المصادر التي عالجت تاريخ المغرب الأقصى بعد الدولة الموحدية (القرن 7هـ/13م).

وهكذا يتضح أن المصامدة الذين برزوا على مسرح الأحداث في القرون الأربعة الأولى من التاريخ الإسلامي هم مجموعة الشمال والوسط. وتمكنت المجموعتان من الظهور على شكل شبه أحلاف بربرية مغربية، فكانت غمارة هي الإطار الجامع لمصمودة الشمال، وبرغواطة هي المحور المركزي للوسط. وهذا لا يمنع من تحرك اثنيات أخرى مثل المجموعات الزناتية من مكناسة ومغراوة وبني يفرن، ثم التحركات البشرية التي من شأنها بعث القوى السياسية المكونة للدولة المغربية التي تحقق «التحالف الكلي» للمجتمع المغربي في العصر المرابطي والموحدي والمريني. وهكذا تطورت القبيلة المغربية في تاريخها الإسلامي من المحلية المحدودة إلى الجهوية الضيقة ثم الإقليمية والوطنية الشاملة. والمرحلة التي نعالجها بالدراسة (القرن الرابع الهجري/10م) تمثل في هذا التطور مرحلة الجهوية وليس العرقية الأثنية، حيث نلمس في هذه التجمعات البشرية تفاعل الإنسان بالأرض ودفاعه على ما أنتجه من معنى

تاريخي في هذا التفاعل. وبالتالي تصبح العلاقة بين الفعل التاريخي الإسلامي هي الإطار الرمزي للتجمع البشري، وبين البنيات الإجتماعية المحلية والإقليمية الجهوية هي الأساس التطبيقي في حركية تجمعات هذه الجهات. وبذلك تصبح ملاحظة البرنسية وبالترية، ماهي إلا صورة خارجية لتميز التجمعات، وليست محددًا أصيلا في تنميط القبائل. ولذلك أخذ يذوب في أنواع المعايير الجديدة التي ضببطت التجمعات أو «الأحلاف القبلية». وأهمها معيار المفاهيم الإسلامية، التي بدأت تتبلور بمضمون جديد في المغرب ، حيث تبين من تاريخ دخول «قواعد التنظيم الإسلامي»⁽⁹⁸⁾.

تغلبها على الموروث الإجتماعي القديم، والذي بدأ يتحول إلى «مكبوت إجتماعي»⁽⁹⁹⁾.

(98) المقصود هنا بقواعد التنظيم الإسلامي ، التشريعات الإسلامية المنظمة للعلاقات الإجتماعية، فقه الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث، وفقه المعاملات من بيوع وتجارة وقراض وشركات... وبالتالي تنظيم العلاقات في إطار الحلال والحرام. ثم فقه «العبادات» بشعائرها المرتبطة بالفرائض الخمسة: صلاة وصوم وزكاة وحج ولزوم أدائها بالشهادة. فهذه التطبيقات الفعلية للقواعد الإسلامية على المستوى الشمولي والتلقائي لم تأخذ مجراها التنفيذي إلا بعد أن مرت بمرحلة «التقبل والموافقة» وهي مرحلة القرن الأول للهجرة. وبعده وخاصة القرن الثاني الذي يعتبر مرحلة للفتح الإجتماعي الإسلامي، بدأت تتكون البنية الإسلامية الإجتماعية الجديدة التي عمل الفقهاء على تأطيرها. وقد اعتمدت في هذا التنظيم الفقيهيات المبنية على «المذهب المالكي» منذ أواسط القرن الثالث الهجري/9م.

(99) المنطقة المغربية قبل الإسلام تكونت فيها عادات وأعراف كانت هي قواعد السلوك الإجتماعي، منها ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية، ومنها ما هو متوافق لا يناقض الشرع ويخضع لضوابط استنباط الأحكام الشرعية التي حددتها «أصول الفقه» الإسلامي. فكان منها ما هو من «العرف الفاسد» وهذا ما .../...

يبدأ ظهور اسم «مصامدة» شمال المغرب منذ حملة عقبة بن نافع في ولايته الثانية أي منذ سنة 62هـ/682م⁽¹⁰⁰⁾. ثم أثناء حصار جيوش الفتح الإسلامي لسبته في ولاية موسى بن نصير سواء في مطاردته للبربر⁽¹⁰¹⁾ أو أثناء عبوره للأندلس لفتحها 92هـ/710م. إلا أن أهميتها على مستوى التجمع القبلي تبدأ في الظهور مع ثورة ميسرة المطغري 122هـ/740م. ثم مستواها الأعلى في قيادة مجموعة غمارة في نهاية القرن الثاني والقرن الثالث الهجريين / 8-9م. مع ملاحظة أن هذا الظهور لم يبلغ مستوى النضج ليحقق الوحدة السياسية الحقيقية، لتداخل المؤثرات المانعة لذلك، مثل وجود الزعامة الموحدة، والتوافق مع المجموعات القبلية في منطقة الشمال. وهذا ما يفسر التداخل في التسميات التي أطلقت على سكان هذه الجهات حيث تردت الأسماء القبلية بتداخل معانيها المحددة لها في المنطقة الشمالية: مصمودة،

.../... تحول إلى «مكبوت إجتماعي»، ومنها ما قبل ولو حصل فيه الخلاف بين مذاهب التشريع الإسلامي، وهو ما عرف بالعرف المقبول أو ما سمي بعد ذلك ب«العمل المطلق». أنظر الشاطبي: الموافقات. عمر الجيدي العرف و العمل في المذهب المالكي / ط فضالة الحمديّة / الرباط 1982 ص 217-235. ونحيل بوجه خاص على «أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي» في كتابه «فصول الأحكام، وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام»، دراسة وتحقيق الباتول بن علي، طبعة وزارة الأوقاف / الرباط 1990 وعلى مستوى الوصف العام لما كان سائدا قبل العهد الإسلامي بالمغرب الكبير أنظر: الدكتور سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج 1 ص 98-226 والتعليق الواردة في هذه الصفحات ثم قارن بما جاء في دراسة: G. Marcy: Le droit Coutumier Zemour, Alger - Paris 1949, pp. 185-220 et 243-300.

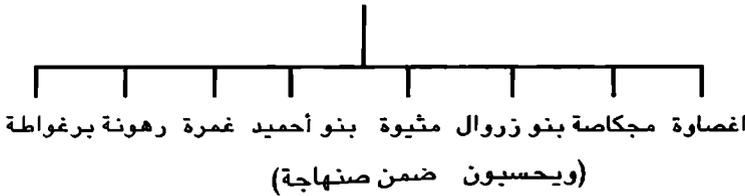
(100) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 26-27، نص جديد عن فتح العرب للمغرب ص 207. الرقيق ص 68.

(101) د. سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي، ج 1 ص 243 هامش 348 ثم أنظر : L'Encyclo. Islam., (N. Edit) T. VI, p. 732.

غمارة، صنهاجة. وتظهر في المصادر وكأنها أسماء للجميع. ويرتبط بهذا التجمع المصمودي الشمالي مصامدة برغواطة في المنطقة التي تمتد بين نهر أبي رقرق وحوض تانسيفت. وهذا التحديد هو الذي صار لبرغواطة بعد القرن الرابع الهجري / 10م. أما تحديدها قبل القرن الثالث الهجري فيكاد لايتجاوز حوض أم الربيع الأوسط والأدنى أي السهل الممتد على المحيط الأطلسي غربا من هذه المنطقة.

إذن يمكن أن نرسم جدول قبائل هذين التجمعين المصموديين على الشكل الآتي حسب ما توصلنا إليه في متابعة المصادر المؤرخة للمرحلة التي تمتد من عصر الفتح الإسلامي إلى القرن الرابع الهجري / 7-10م.

مصمودة الشمال والوسط (غمارة ، برغواطة)



أما مصمودة الأطلس الكبير فإننا لم نتمكن منهجيا من الوقوف عندهم لأسباب منهجية متعلقة ببحثنا الذي يتوقف زمنيا حتى منتصف القرن

الرابع الهجري / 10م⁽¹⁰²⁾. ويكفي أن نسجل ملاحظة الأستاذ أحمد التوفيق أن التركيبة البشرية في الأطلس الكبير قديمة جدا، ولعل الأصول القديمة هي المسؤولة عن البنية القبلية التي تكونت في هذه المنطقة⁽¹⁰³⁾.

ونعود إلى التقسيم العربي الأول للبربر وهو «البتّر والبرانس» الذي اعتبرناه مرحلة أولى في معرفة الفاتحين للمفتوحين، وبناء على ذلك نرى أن دراسة الخريطة الإجتماعية للمغرب الأقصى في القرون الثلاثة الأولى لاتكتمل إلا بمتابعة المجموعات البشرية المكونة لها. وهذا ما يبرر وقوفنا عند الطرف الثاني وهو مجموعة «البربر البتّر»⁽¹⁰⁴⁾ أو «المغاربة الرحل».

(102) مصامدة الأطلس الكبير تمثل على محتوى الفعل التاريخي مرحلة متأخرة بالنسبة لعصر دراستنا، ولهذا اكتفينا بالإشارة إليهم فقط، ولكن على مستوى الدراسات السوسولوجية يمكن أن نشير إلى أهم الأعمال التي تناولتهم بالبحث :

- Berque (j): Structures Sociales du haut-Atlas; Paris 1978.

- Montagne (R): Les Berbères et le Mekhzen , Paris 1930.

أحمد التوفيق: المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إنولتان . ط 2 الرباط .1983

(103) أحمد التوفيق: المجتمع المغربي ص 55 ثم قارن بما جاء في ص ص 53-54.

(104) لعل أول ذكر لمصطلح «البتّر» نصادفه عند ابن عبد الحكم (الفتوح ص 201)، ويعني في كل المصادر العربية مجموعة الرحل أو الرعاة الذين يكونون تجمعات قبلية بدوية وفي إطار المقاربات مع ماكان قبل الفتح الإسلامي ، فإن المصادر القديمة تذكر إسم مدينة بإفريقية Africa غير معروفة المكان حاليا وهي "Botriana"؟ كما أن الإسم قد يكون اشتق منه اسم الاسقف الدوناتوس البتري أو البترياني Donatus Episcopus Botrianensis وقد ورد هذا في المصادر اللاتينية (أنظر تقارير الجمع الكنسي الذي عقد بقرطاج سنة 411م "Actes de la conference de Carthahe en 411" ونشرت تقارير هذا الجمع الكنسي في :

S.L.N.C.E.L.S.C.N 195, Paris 1972 , p. 808.

ننطلق من قراءة الأستاذ محمد القبلي للنص الخلدوني⁽¹⁰⁵⁾، الذي يستخلص من تلك القراءة، أن ابن خلدون تعامل مع مجتمع الحواضر، على أنهم «مجتمع ثانوي ذليل مبني للمجهول»، في مقابل تعامله مع المجتمع البدوي كمجتمع حي ديناميكي وصانع للتاريخ». فالمبادرة التاريخية توجد أساسا بين أيدي نخبة من زعماء القبائل في البادية. والمقصودة بالمبادرة التاريخية هو نمو حس التجمع القبلي لتكوين الأحلاف الكبرى مما يعطي في السياق التاريخي التحليلي عند ابن خلدون مفهوم «الدولة» أي «دولة القبيلة». وهذا الوضع يتحقق في المجتمع القبلي البدوي قبل الإستقرار النهائي في المدينة. وهكذا نجد المجتمع البدوي - حسب تصنيف ابن خلدون -⁽¹⁰⁶⁾ مكونا من ثلاث فئات متباينة من حيث نمط عيشها وهذه الفئات الثلاثة هي: أولا سكان الجبال وثالثا سكان السهول (الشاوية) وهم المشتغلون بتربية الأغنام والأبقار والخيول، ثالثا سكان الصحراء أو الرعاة الحقيقيون الذين يقتصرون في تحصيل معاشهم على الإبل. وكأن هذا التصنيف خاص بالمجتمع المغربي. فالجهات الجالية الجغرافية التي يعيش فيها كل صنف من هذه الأصناف، هي

(105) محمد القبلي: أعمال ندوة ابن خلدون / الرباط / 1979 ص 351-352.

(106) ابن خلدون: المقدمة ص 121 وما بعدها. وقد توقف الباحثون والمطلون عند هذه النصوص. فالأستاذ محمد الطالببي يفسر كلام ابن خلدون بمعنى «البدائي» وليس بمعنى «الريفي أو القروي» (ابن خلدون والتاريخ ط تونس 1973 ص 54)، ثم قارن بما جاء في المقدمة ص 132 ويشترك الأستاذ محمد الطالببي مع الأستاذ محسن مهدي في هذه الملاحظة. وكذلك الأستاذ ناصف نصار في دراسته التي عنونها بالفكر الواقعي عند ابن خلدون، ط دار الطليعة 1981 ص 240 وهناك رأي هام في هذا التفسير وهو رأي عبد السلام الشداوي الذي بناه على مسألة «الجاه» عند ابن خلدون، وعالجة في مدلوله السياسي (أنظر: Abdeslam Cheddadi : Le Système du pouvoir en Islam d'après: Ibn Khaldoun. (E.S.C), 4 (Mai - Aout) , 1980, pp. 537-540).

بدورها تختلف وتتباين، ما بين مناطق تحقق الإستقرار ولو كانت ظاهرة الرعي فيها محدودة، ومناطق تقتضي التنقل والترحال المتواصل. إن بلدان المغرب الكبير مركبة بشريا من أقوام وعصبيات متعددة مما يجعلها - في إطار الكبرياء الخصوصي - عرضة للإضطراب الإجتماعي، والتوتر السياسي. وهذه الصورة هي التي طبعت تاريخ المغرب الأقصى في القرن الرابع الهجري/ 10م.

خضعت مجموعة «البربر البتر» لتصنيف معياري أولي مما عرضه للنقد رغم التزام ابن خلدون له. ومع تطور المعرفة بالبلاد وسكانها ظهرت تصنيفات أخرى سلالية دموية أو لائنية، ولفوية. أما الأبحاث الحديثة وتطور العلوم الإنسانية واكتشاف المجال الجغرافي فقد تأسست معها مقاييس علمية حديثة، ولعل ما يتلاءم مع معطيات التاريخ الإجتماعي للمغرب هو التصنيف الذي يربط بين الإنسان وبيئته، فهناك علاقة مباشرة بين التنظيم الإجتماعي البدوي والبيئة الطبيعية التي يعيش عليها. ويظهر ذلك واضحا في أساليب دفاع الإنسان عن الذات، وفي تدبير معيشته، وفي تنظيم علاقاته الخاصة والعامّة. وبذلك تظهر أهمية الماء والمجال والتحصين وطبيعة السكن وأشكال أهم مظاهر الحياة على مستوى الترابط والتضامن الإجتماعي. ولكن المأخذ الأساسي على هذا التفسير أو التصنيف، هو أنه يبقى وصفا لا يفسر التاريخ العام وبالتالي لا يفسر التحولات السياسية في المجتمع، كما لا يقدم تعليلا للتناقض الحاصل في الدولة والمجتمع الكلي. كل هذه الإنتقادات صحيحة في مستوى مجتمع الدولة التي تكونت في مرحلة ما بعد القرن الخامس الهجري/ 11م. أما قبل ذلك حيث سادت «الظاهرة القبلية» بتجزئاتها وانقساماتها وبعثرتها، فيعتبر مقبولا بل وأكثر ملاءمة لهذه المرحلة. وهذا يعني - في نظري مبدئيا- أن تاريخ المغرب قبل ظهور المرابطين لا يتأتى تفسيره بظاهر

«العصبية» بمعناها الخلدوني⁽¹⁰⁷⁾. وبالتالي إن هذه المرحلة التي نعالجها في دراستنا تعتبر خارجة عن دائرة «الزمن الخلدوني»، كما خرجت عن دائرته مجتمعات المغرب العربي المعاصر لنا. وهذا هو ما نعنيه بمفهوم التطور التاريخي- الإجتماعي. فتجربة العصبية في التاريخ المغربي صحيحة ومقبولة منهجيا من المرابطين إلى نهاية المرينيين، ولكن قبل المرابطين تعتبر مرحلة القرن الرابع الهجري/ 10م مدخلا لها وتتهيأ لها، وقبله كان هنالك واقع آخر. مما ينتج عن هذا وجود أزمدة تاريخية لكل زمن خصوصيته وطبيعته ، أعتقد أن البحث التاريخي مطلوب باكتشافها، كما فعل ابن خلدون باكتشافه لزمن العصبية التاريخية التي نظر لها في المقدمة.

فالبترية والبرنسية على هذا من حيث المضمون الإجتماعي ماهي إلا مدخلا للإكتشاف الأولي، وليس تصنيفا داخليا لمجتمعات البربر كما فعل ابن خلدون في ثنائياته (البدو= الحضرة، الوبر= المضر)، وجعل من نظام العصبية

(107) ونركز بالخصوص على تحليل الدكتور محمد عابد الجابري لمفهوم العصبية، وكذلك ما حاول الأستاذ علي أمليل أن يوضحه في الخطاب التاريخي ، وتفسير الأستاذ محسن مهدي في دراسته لفلسفة ابن خلدون، ودراسة الأستاذ عبد السلام الشدادبي، ولهذا نعتمد الأعمال الآتية: محمد عابد الجابري: العصبية والدولة ، ط . دار البيضاء 1971 وط 1979.

- علي أمليل: التاريخ والخطاب التاريخي، ط منشورات إفريقيا الشمالية. 1979 وطبعة معهد الانماء العربي - بيروت.

-لاكوست (إيڤ): ابن خلدون ، ترجمة ميشيل سليمان ، ط . بيروت 1973.

- أبحاث ندوة ابن خلدون بالرباط (فبراير 1979) ط الرباط / كلية الآداب جامعة محمد الخامس.

- Abdeslam Cheddadi.

- Mahdi Muhsin : Ibn Khaldun, Edit: New-York 1967.

- Mohamed Talbi: Ibn khaldun et le sens de l'histoire Tunis, 1973

القبلية مفتاحا للتفسير، والتفاعل الحركي للمجتمع ، فابن خلدون لا يشير إلى نهاية الدورة التاريخية المغربية، أما بدايتها فتبدأ بتحول السلطة إلى البربر مما أدى إلى دخول العرب من بني هلال وبني معقل إلى المغرب ابتداء من القرن الخامس الهجري / 11م. وهكذا فإن «الملك» يستمر في الأمة باستمرار العصبية جيلا بعد جيل. ونلاحظ أن هذا التفسير يتحدد مضمونه في المجتمع البربري في مرحلة الأسر البربرية الكبرى صنهاجة، مسمودة، زناتة. أما بالنسبة للدولة العربية في المنطقة المغربية فتحدد مشروعية وجودها في الدين الإسلامي . لكن لماذا لم يستمر الملك في العرب؟ هذا ما لم يجب عليه ابن خلدون. هل هي سنة التغيير، أم هي طبيعة الملك؟ فماهية الملك العربي في نظر ابن خلدون هي «الدين الإسلامي» أما ماهية ملك البربر فهي العصبية القبلية عن طريق الإتحاد أو الأحلاف القبلية. وبقيام الإتحاد تقوم الدولة ، وبسقوطه تسقط. وتبدأ دورة تاريخية أخرى. وينتج من ذلك كله أن «الدولة التاريخية الإسلامية» عند ابن خلدون هي دولة «الخلافة» فهي التي تمثل قمة التطور السياسي في المجتمع الإسلامي. فالتبديل في الحكم جزئي وكلي، فالجزئي يحصل في الأطراف وهو شيء عادي ويحصل مع التطورات المحلية، فهو تبديل داخلي في الملك، أما التبديل الكلي، فهو «التبديل الكبير» وهذا لا يوجد ولا يتحقق إلا بتغيير الملة⁽¹⁰⁸⁾. فابن خلدون يدافع عن العرب باعتبارهم ممثلين دائمين للملك الإسلامي على مستوى الخلافة الإسلامية، فشرعيتها تستمر بقرشيتها، وعدمها في غيرها.؟.

ونعود إلى مسألة العمران البدوي في المغرب الأقصى، أو بالتعبير العربي القديم «البربر البتر» الذي يقتصر أهله على تسديد حاجاتهم

(108) ابن خلدون: المقدمة 1 / 264-267 (تحقيق علي عبد الواحد وافي).

الضرورية من الأقوات، والملابس، والمساكن، وسائر الأحوال والعوائد. وهؤلاء صنفان، صنف يمتن الزراعة والرعي المحدود، وهؤلاء يسكنون القرى والمداشر والجبال، وصنف ثاني يعتمد على الترحال الطويل وهم أهل العمران البدوي حقيقة. وهؤلاء في هذا التقسيم هم «البتري الحقيقيون»⁽¹⁰⁹⁾.
وأول حديث عن «البربر البتري» لابن عبد الحكم⁽¹¹⁰⁾ نجده في تاريخه لأحداث عهد حسان ابن النعمان، ثم تحدث عنهم بصورة أخرى عندما أرخ لأحداث سنة 123هـ/740م في هذا التاريخ كانت زعامتهم في مجموعة «زناتة» برئاسة «خالد بن حميد الزناتي».

ورغم الجهود الذي بذله ابن خلدون⁽¹¹¹⁾ في التمييز بين «مجموعة البتري» و«مجموعة البرانس»، ورغم المحاولات التفسيرية للتمييز بين المجموعتين في الأبحاث الحديثة إنطلاقاً من "Gautier" فإن الغموض مازال قائماً ، مما ينتج عنه أن الأصول التاريخية لهذه المجموعة تبدو كذلك غير ثابتة وغامضة. وعلى هذا تأسست الأنساب البربرية بل والمغربية بوجه عام. وبناء

(109) أنظر:- G.S.Colin: l'Encyclopedie de l'Islam, N.E. (Art. Butr). T.I. pp.1389-

90.L.Golvin:l'Encyclopedie Berbère(Art.Botre) T.X p. 1564.

ونحيل على مصادر هذه الأبحاث التي اعتمدت النصوص العربية وخاصة كولفان، ونسجل أن أول ذكر لمصطلح (البتري) يرجع إلى المؤرخ ابن عبد الحكم: الفتوح ص 201. ثم ورد ذكره باطراد كبير في مصادر الجغرافية العربية بدءاً من اليعقوبي والاصطخري وابن خردادبة إلى أبي عبيد البكري.

E.F. Gautier: Le passé de l'Afrique du Nord (Les siècles obscurs). Payot- Paris 1952. p.241.

(110) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 201، 205، 214، 219 (البتري برئاسة زناتة).

(111) ابن خلدون: العبر 176/6. سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج 1 ص 88-91.

على ذلك فإننا نحصر أهمية «الجينيالوجيا» المغربية، في إطار «المثاقفة» و«الإنصهار الإجتماعي» الداخلي للوحدات البشرية. واستغلت ظاهرة الأنساب أو «شجرات الأنساب الدموية» قاعدة للربط والتقارب، مما أعطى لنظام «القرباة» في هذا المستوى مدلولاً إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً. ويتضح ذلك من بداية تطبيق هذه العملية. بحيث بدأت عملية «الربط النسبي» بين العرب والبربر بصفة غير جماعية، لم تلحق جميع القبائل المغربية التي كانت تعمر المغرب الكبير قبل الفتح الإسلامي. بجميع القبائل العربية التي دخلت المغرب مع الفتح أو بعده. وإنما سعى العرب إلى ربط القبائل الكبرى والمتحالفة معهم بنسب عربي واکتملت هذه العملية في القرنين الثالث والرابع الهجريين /9-10م. ويظهر أن هذه العملية ارتبطت بقضية جوهرية أخرى وهي «التعريب» بمضمونه الإداري وربما اللغوي إلى حد ما، هذه المسائل نلاحظها عملياً في أنساب قبيلة «لواتة»⁽¹¹²⁾ و«مزاتة»، «هواره»، وهذه القبائل كان مجالها الجغرافي في القرون الثلاثة الأولى في نطاق جغرافي واحد، على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط من برقة شرقاً إلى القيروان غرباً ولم تكن القرون الثلاثة الأولى كافية لتتخلّى هذه المجموعات عن خصوصياتها الثقافية لصالح «العروبة الحضارية».

وأهم مجموعة من «قبائل البتر» في مرحلة دراستنا كانت مواطن انتشارها أو مجالها الجغرافي الحيوي، في جنوب جبال التل والأطلس والسفوح الأطلسية الصحراوية وتعتبر أهم مجموعاتهما: لواتة، نفوسة، نفزاوة، بنو فاتن، مكناسة وأداسة، ضريسة. والمصادر تضع هذه المجموعات القبلية في مصطلح «زناتة». وكأن مصطلح البتر في عصر الفتوح تحول إلى مصطلح

(112) اليعقوبي: صورة الأرض ص 97-99.

زناتة بعد القرن الثالث الهجري /9م. كما تفرعت هذه القبائل الكبرى إلى فروع قبلية، مع ملاحظة أن هذا التفرع لم يكن ناتجا عن القرابة الأبوية والدموية وإنما قد ينبني على نظام الولاء، أو التحالفات المصلحية، مما نتج عنه إختلاف التسميات وانتساباتها إلى المجموعات القبلية مع تطور الأزمنة التاريخية وتحولاتها الإجتماعية⁽¹¹³⁾.

وهكذا نعالج المجموعة البترية باعتبارها تمثل نموذجا اجتماعيا متشابها ومماثلا، وليس على أساس عرقي دموي سلالي. وهذا ما يمثل وحدتها الاثنية التي ظهرت بها في القرون الخمسة الأولى من التاريخ المغربي في العصر الإسلامي. فقد تطورت من الأحلاف الكبرى إلى الدولة القبلية، ومن التجمعات الصغرى إلى التكتلات الكبرى. كما تعرضت بحكم حريتها في المجال الجغرافي الواسع إلى تغيير مواقعها ومواطنها وبالتالي اختلفت «ولاءاتها» الإجتماعية والسياسية نتيجة للمؤثرات التي تعرضت لها.

ومعظم قبائل البربر البتر بدوية تمتد مجالاتها الجغرافية في الترحال والإنتجاع من برقة إلى حوض نهر ملوية شمالا ، ومن فزان شرقا إلى سجلماسة ودرعة في الجنوب المغربي. ويكاد يكون هذا المجال الجغرافي لقبائل

(113) رغم إنقسام «البربر» إلى برانس وبتر فإن النسابين من العرب والبربر يحاولون عدم الفصل العرقي والدموي بين المجموعتين مما يثبت مرة أخرى أن التصنيف خارجي وشكلي في أسسه الإجتماعية، فالقرابة قريبة بين الجماعتين، كما أن الصلة وثيقة بين فروع كل منهما وعلى مستوى الربط بين العرب والبربر، فإن الباحثين المحدثين يسجلون «التشابه» بين العرب والبربر، مما ينتج نوعا واحدا من «العمران» ،انبننت على أسسه نظريات القرابة بين العرب والبربر. أنظر: سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج 1 ص 88 ثم قارن بما جاء عند ابن خلدون: العبر 6/229-281 (الترجمة الفرنسية ج 1 ص 272-226 Hist des Berbères, Paris 1982, T. I, pp.:

«البتر» نفس المجال للقبائل «المورية» في العصر الروماني رغم اختلاف كتابات العهد الروماني حول تحديد مواقع وحدود السكان المدعويين ب «الموريين»، إذ أخذت هذه التسمية معنى عاما جدا وارتبطت بالمفهوم الإداري والسياسي للمنطقة أكثر من ارتباطها بالسكان الذين أطلقت عليهم⁽¹¹⁴⁾. ومن أهم تجمعاتها من البدو الرحل مجموعة «الجيتوليون: Gaetulii» فهؤلاء لم يكونوا مجموعين في أثنىة واحدة لأنها قبائل متعددة الأصول جمعها إطار جغرافي واحد ومتجانس طبيعيا، وهو نفس المنطقة كما حددها سابقا، أي من المحيط الأطلسي غربا إلى فزان شرقا، في السهوب والمرتفعات الجنوبية للتلال والأطلس وحوافي الصحراء الشمالية، أي إقليم الانتقال الطبيعي بين التلال والأطلس والصحراء، المتميز بالإقتصاد الرعوي⁽¹¹⁵⁾ وإمكانية الزراعة المحدودة في بعض جهات هذا الإمتداد الجغرافي الذي تطور فيه مجتمع الواحات بنمطه المستقر، مما كون ظاهرة إجتماعية استثنائية على إمتداد التاريخ في الواحات الصحراوية. وتلاحظ الدراسات أن «الجيتول» يعدون نوميديين في الناحية الشرقية، وموريين من الناحية الغربية⁽¹¹⁶⁾. أما مجموعة «الموزولامي: Musulmes» فيعتبرون نوميديين ويعدون أحيانا من الجيتول. حسب رأي كامبس⁽¹¹⁷⁾.

والمهم أن مسألة جلاء الجيش الروماني عن الموريطانيتين في آخر القرن الثالث الميلادي (ابتداء من سنة 285م)، فتحت المجال الجغرافي لحرية التحرك

(114) د. محمد البشير شنييتي: التغيرات الإقتصادية الإجتماعية في المغرب أثناء الإحتلال الروماني. ط. الجزائر 1984 ص 159-160.

(115) نفسه ص 164 - 165.

(116) نفسه ص 168.

(117) G. Camps: massinissa... p. 156. S. Gsell: H.A.A., T.I, p. 109-110

والإنتقال القبلي، وهكذا ظهر أن التنقلات الموسمية بين سكان المناطق الجنوبية الصحراوية، وبين مراعي الشمال، كانت عاملا حيويا وأساسيا في الربط بين «قبائل الجيتول» و«الاثبويين» الرحل وأنصاف الرحل. وبين الموريطانييتين. واستنادا إلى المعلومات التي أمدنا بها جغرافيو العصور القديمة منذ «سترايون» و«بطليموس»، وبناء على «بلين» في العصر الروماني ومعلومات «پروكوب» في العصر البيزنطي، بناء على هذه المادة المصدرية، فإن المجموعات القبلية وتجمعاتها السكانية كانت تتعرض للإصطدام فيما بينها من أجل الحصول على الأراضي ومصادر المياه، وبذلك انبنى ولاء «القبائل الرحل» من الجنوب المغربي، لحكام الشمال بالموريطانييتين على حرية تنقلهم في أراضي الانتجاع والرعي. فالأصل في هذه العلاقات بين الشمال والجنوب هو السيطرة على الأرض ذات المجال المفتوح والواسع مما كون لدى هذه الأقوام «ذهنية» خاصة نحو علاقاتهم «بالمجال الحيوي» لتجمعاتهم، أبرز مميزاتهم «عدم وجود الملكية الخاصة» مما قوى لدى هؤلاء مفهوم «الملكية الجماعية القبلية». وتكاد تكون الأرض الجماعية هي «الرابط الفعلي» بين التجمعات البشرية. والمحدد الحقيقي للتضامن القبلي. وإذا أضيف إلى هذا العنصر، عنصر القرابة الدموية، فإن ذلك قمة الترابط المحقق للتضامن الإجتماعي المؤدي إلى التحالف القبلي في مستواه السياسي الأعلى في النظام القبلي المغربي القديم⁽¹¹⁸⁾. ونتج عن هذا أن نشأة الإمارات أو الممالك السياسية اعتمد على

(118) نحيل هنا على الأبحاث التي أخذت تهتم بتاريخ الأقوام البشرية القديمة في

المغرب القديم منها:

- الدكتور التازي سعود: 1) يوغورطة . قاس.

- الأستاذ محمد مبكر: الدوارون . الفصل الأول .

- محمد العميم: قبائل المغرب وأقوامه خلال القرنين الأولين للميلاد. (رسالة

طبيعة المصالح الحيوية للقبائل التابعة لها. فالحدود السياسية لا يمكن الكلام عليها في هذا النظام، وإنما يمكن الحديث عن ولاء التجمعات القبلية⁽¹¹⁹⁾. وهكذا يمكن أن نصنف القبائل المغربية القديمة إلى قبائل الأحلاف وقبائل التبعية أو القبائل الولائية. وهذا الوضع هو الذي استمر مع التاريخ حتى إلى ما بعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب.

ويظهر أن أبرز تحرك قبلي بربري (موري) من الشرق إلى الغرب هو الذي بدأ مع «ثورة كابايون : Gabaon» ضد الوندال بالولاية الطرابلسية. وقد اهتم المؤرخان «پروكوب: Procope» و«كوريبوس: Corippe» بظاهرة حرب الجمال التي طبقتها هؤلاء الجمالة البدو ضد الحكم الوندالي والبيزنطي⁽¹²⁰⁾، ونعتقد أن هذه الإنتصارات التي حققها هؤلاء على الوندال والبيزنطيين فتحت المجال لانتشار مجموعاتهم في المناطق الداخلية والغربية. وفشلت أمامهم جميع محاولات الردع البيزنطي، وخاصة في بداية القرن السادس الميلادي مع

.../... مرقونة لنيل دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب - فاس، 1989. اشراف الدكتور محمد التازي (سعود).

- Camps (G) : Aux origines de la Berberie, Massinissa ou les débuts de l'histoire , Alger 1961.

- Desanges (J) : Catalogue des tribus Africaines de l'antiquité classique à l'Ouest du Nil , Dakar 1962.

- Gsell(S):Histoire ancienne de l'Afrique du Nord.Paris 1913-1929.

(119) محمد لعيمم: قبائل المغرب وأقوامه . ص 144.

(120) وقد اهتم بهذه الحركة القبلية البدوية في انتشارها نحو الجهات الغربية، وفي حروبها الباحث «كوتيي» (أنظر: Gautier:Le passé de l'Afrique pp.188-241) وخاصة في الصفحات 195 إلى 199 وعلى آرائه اعتمد شارل أندري جوليان (وعلق قائلا «وصفها كوتيي وصفا يزخر حياة وقوة» أنظر: ش . أ. جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية. ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة ج 1 ص 349

«سليمان أو Salomon» بين السنوات 534م و 536م، فقد فشل قواده أمام القبائل الرحل، وقضى نحبه وهو يقاتلهم ، مما جعل المنطقة المغربية تظهر تحت تحكم فريقين من البربر سيكون لهما دور في تاريخ المغرب: المزارعون المستقرون (ولعل هؤلاء هم الذين وصفوا بالبرانس)، والرعاة الجمالة الذين انتهوا إلى الجزء الشرقي والجنوبي من الأوراس ، واستعدوا لمواصلة سيرهم نحو النجود والسهول والسباسب التي تؤدي إلى مضيق تازة⁽¹²¹⁾ (ويظهر أن هؤلاء هم الذين كونوا مجموعة البتر).

إن القبائل الرحل الذين انطلقوا من إقليم طرابلس نحو الجهات الغربية في القرن السادس الميلادي هم المجموعة التي تولدت منها مجموعة «لواتة» في عهد الفتح الإسلامي. وقد دخل هؤلاء في صراع طويل مع البزنطيين، تمكنوا في النهاية من فرض وجودهم في المناطق الجنوبية لمجال التحصينات البزنطية، ولم تغلح محاولة السفير والحاكم البزنطي يوحنا التروجليطي في رد الاعتبار للحكم البزنطي. وانفسح المجال للظهور البدوي البربري المغربي على امتداد بلاد المغرب الكبير كله.

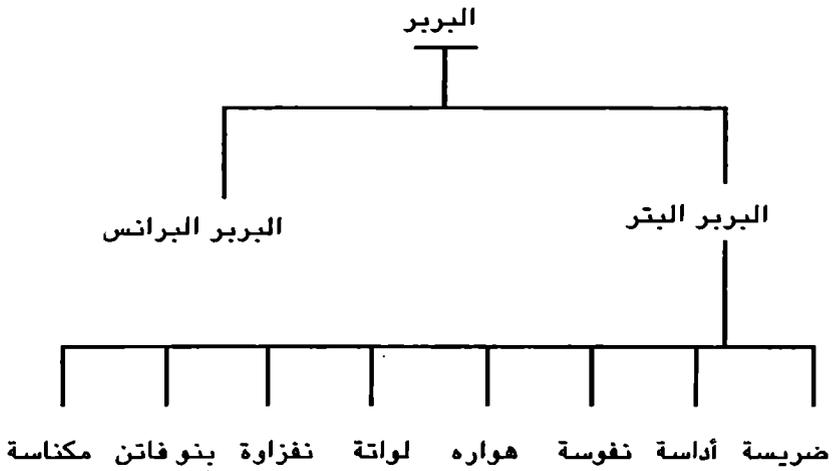
كانت إذن مجموعة البدو البربر بقيادة «الطف اللواتي» هم الذين عرفهم العرب المسلمون منذ بداية «الفتح الإسلامي»، ولعل صفة «البتر» كانت تعني هؤلاء أول الأمر. وكانوا قبائل كثيرة لاتوحدهم الرابطة الدموية وإنما تجمعهم طبائعهم وزعامتهم اللواتية من نهر وادي النيل إلى إفريقية على امتداد الساحل الإفريقي للبحر الأبيض المتوسط وحواشي الصحراء. وانتشرت بطونهم القبلية مع حملات الفتح الإسلامي إلى شط الجريد وجبال الأوراس ومنطقة

(121) أنظر: ش.أ. جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية ج 1 ص 366، ماجدة بن حربيط علمي: الزحف البيزنطي على شمال إفريقيا، ص 220 إلى ص 226.

Diehl: l'Afrique Byzantine ... , pp. 65 - 75.

الزاب، واعتمروا بسيط تكرارت من نواحي بجاية، وامتد انتشارهم في المغرب الأقصى شمالا وجنوبا.

وهكذا تطورت المنظومة القبلية البدوية وبدأت تتغير خريبتها الجغرافية من حيث المواقع والمواطن، وفي العهد الإسلامي بدأت تدخل عليها تعديلات في الحياة الاجتماعية. وبمتابعة المصادر التاريخية والجغرافية المعالجة لعصر الفتح في القرن الأول وعصر الإمارات المستقلة بالمغرب إلى حدود نهاية القرن الثالث الهجري /9م. أمكننا أن نضبط أهم المجموعات القبلية البدوية (البتير)، ونرسمها في النظام الآتي الذي لايعني القرابة الدموية وإنما يعني التجانس النوعي إجتماعيا فقط:



(بنو لوى)

هذا «الترسيم القبلي» لايمثل عرقا سلاليا بربريا بشريا مغربيا، وإنما يمثل وحدات متحالفة، وقد تعرضت للتشكيل والتحالف مع مرور الزمان. بحيث تولدت منها أحلاف حملت إسم القبيلة التي تزعمتها. وهكذا يمكن أن نفترض مبدئيا أن التجمع القبلي بزعامة «لواتة» في مرحلة ما قبيل الإسلام

وعصر الفتوح، وهو الذي نشأ قبل حلف «زناتة» في المناطق الوسطى والغربية من بلاد المغرب الكبير منذ القرن الثالث الهجري /9م. وقد تولد عن هذا الترسيم مجموعات قبلية منتسبة لتجمعات يكاد يكون عامل الربط فيها هو نظام الولاء القبلي المبني على التوافق المصلحي.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو كيف أصبح إسم «زناتة» مصطلحا يخص المجموعة القبلية التي سكنت المنطقة الممتدة من إقليم الزاب شرقا إلى ممر تازة وهو ما أطلق عليه ابن خلدون وطن زناتة⁽¹²²⁾؟.

تحاول الأبحاث الحديثة مقارنة إسم «زناتة»: Zénete أو Zanat بأسماء قديمة مثل «كزنيثانا Xenitana⁽¹²³⁾ أو بشخص يحمل إسم «كلوديوس زناتوس: Claudius Zenatus»⁽¹²⁴⁾. ونحاول بدورنا أن نتساءل عن علاقة إسم مدينة «تيزنيت» المغربية في سوس بإسم «زناتة»؟ أعترف بأنني لم أفجح في

(122) ابن خلدون: العبر 33، 32، 6/6، 229 وما بعدها.

(123) أكزنيثانا، إسم لمدينة قديمة بموريطانيا القيصرية. ذكرها الجغرافي Pline ووضعها على الساحل بما يعرف حاليا بسيدي بلعطار. ويلاحظ أن الكلمة إغريقية (SEYXENOS) Vos، بمعنى غريب. (أنظر: pline , V, p. 19) .

(124) حاول طوكسي أن يربط زناتة بإسم شخص من منطقة موريطانيا القيصرية ويظهر إنه احتمال فقط. أنظر: Tauxier (E): Ethnographie de l'Afrique, (Revue: Africaine 1964), p. 59. p.69 . لكن المقاربة الخلدونية التي اعتمدت في أساسها على بناء جينياالوجيا بربرية تلتحق في أعلى أصولها بالأصول العربية القديمة، تهدف إلى ربط الأواصر بين سكان المغرب قبل الإسلام بالعرب المسلمين الذين فتحوا البلاد بالاسلام. إلا أن هذه المسألة نعتبرها مبدئيا وسيلة من وسائل الربط والإنصهار لا أقل ولا أكثر.

أية محاولة من محاولات المقاربة التي تمكننا من ضبط دقيق وعلمي بين زناة والأسماء القبلية المغربية القديمة التي انتشرت في المغرب الكبير في عصور ما قبل الفتح الإسلامي. ومع ذلك يظهر أن إسم «زناتة» قريب جدا من إسم «زناكة» التي تضاف إلى مجموعة صنهاجة الجنوب بالصحراء. فهل وقع فصل بين المجموعتين مع مرور الزمان. وهذا أيضا ما يظهر الخلط بين إطلاق صفة «البتير» و«البرانس» على المجموعات القبلية التي تلتحق بكل تجمع قبلي سواء كان يحمل اسم زناة أو صنهاجة؟

إن الإسم القبلي «لزناتة» بحمولته الأثنية لم يظهر حسب ما توصلنا إليه ، إلا في المرحلة الإسلامية، وارتبطت مجموعاتها في المصادر الإسلامية بالبدواة والترحال وحياة الرعي. ولا يعرف إلا بهذا المضمون «الظاهراتي». ولكي نقبض على التطور الذي مرت الدلالة الظاهراتية للمجموعة الزناتية، علينا أن نبحث جذور التنظيمات الإجتماعية القبلية التي تنظم العلاقات التضامنية بين عناصر هذه المجموعة. لم تساعدنا المصادر في هذا الصدد، ولكن علينا أن نستخدم «الموروث العرفي» الذي ظل مستمرا فيها أو في مثيلاتها بناء على تطبيق مبدأ «قياس الشبه»، فقد صادفنا في عقد الأخوة بين الكاهنة زعيمة قبيلة جراوة البترية، والعرب الفاتحين، عندما نظمت بإشرافها «عقد الأخوة» عن طريق «الرضاع» أو ما يقوم مقامه ، مثل أكلة «الزميطة» أو «البسبسة» التي حضرتها بطريقة مغربية خاصة، وتناول أكلها أعضاء الجهات المتعاقدة على صدرها⁽¹²⁵⁾.

(125) ابن عبد الحكم: الفتوح ص ص 200-201. المالكي : رياض النفوس ج 1 ص 52

(34). الرقيق: تاريخ إفريقية والمغرب ، ص 58. ابن عذاري: البيان ج 1 ص 37

ثم راجع فقرة الكاهنة من بحثنا.

واستمر نظام التعاقد في المجتمع المغربي بطريقة «الرضاع» في عصور التاريخ المغربي⁽¹²⁶⁾، مع تعديل في نظامه العرفي⁽¹²⁷⁾ قبل الإسلام، وبدخول التنظيم الإسلامي الجديد بدأ تعديل العرف المحلي، حيث دخلته قواعد الضبط الإسلامي التي عمل الفقهاء المغاربة على تقنينها. والرضاع الذي تثيره مسألة الكاهنة مختلف عن نظام الرضاع الإسلامي والمقنن شرعيا. ومن وسائل التعاقد الجماعي الذي يتحدد بها التعاقد القبلي هو هذا الذي عرف بالطاضا أو

(126) اهتم الباحثون الأوروبيون والغربيون بوجه عام بنظام الأعراف والعادات الاجتماعية وخصصوا للقبائل والجهات المغربية دراسات هامة رغم ما تضمنته من خلفيات. وهنا نحيل على أبحاث «ميرسيي: G. Marcy» وأبحاث «برونو: Bruno H» و«بوسكي: G.H.Bousquet» أنظر خاصة: G. Marcy : L'Alliance par colactation (Tâd'A) chez les Berbères du Maroc central, Alger 1936, p 957 et Hesperis 1946.

(127) نستعمل مصطلح العرف بمعنى خاص، وكذلك نستعمل العادة بمعنى غير مترادف الدلالة مع العرف. فقد جرى في كلامنا ذكر العرف والعادة، والفاصل بينهما أن العرف عام الدلالة ويشمل تجمعا بشريا معيننا مثل عرف «البدو» أو عرف الحضرة. أما العادة فتختلف باختلاف الأقاليم والجهات. فبينهما عموم وخصوص الفقهاء المغاربة بطبطبه وهو متوافق مع ضوابط تحليلنا الاجتماعي للتاريخ المغربي. وأهم من عالجه في معناه الاجتماعي هو: ابن فرحون في كتابه تبصرة الحكام، في باب القضاء بالعرف والعادة، (ط القاهرة، 63/2) ثم أنظر المهدي الوزاني: شرح العمل الفاسي (منظومة العمل الفاسي لعبد الرحمان الفاسي)، طبعة حجرية / فاس، 2 ص 23-26 حيث انتهى في تحليله إلى أن العرف هو فعل العامة والعمل هو حكم القضاة. وأن العمل تابع للعرف ومرتبيا عليه، ويتغير بتغيره. ثم أنظر السجل ماسي الرباطي: شرح العمل الفاسي (العمل المطلق). نسخة خطية ورقة 109 نسخة خاصة ونحيل على ما جاء في شرحه لكلام عبد الرحمن الفاسي حيث قال: «ومابه العمل دون المشهور ** مقدم في الأخذ غير مهجور» نقلا عن شرح العمل الفاسي للمهدي الوزاني طبعة حجرية بفاس، ج 2 ص 24-26.

«التاضا» وفقا للنطق الصوتي للحروف الأبجدية في اللسان البربري (128).

وهناك طرق أخرى تحقق التعاقد الجماعي بين قبائل البربر ويهمنها منها طريقة «الدم» التي تتم في جمع عام بين زعماء القبائل ويختار هؤلاء ذبيحة مشتركة بالمساهمة بين القبائل المتعاقدة، وتذبح في مشهد جماعي، ويحتفظ بدمها الذي سال منها أثناء الذبح في «قصعة»، ثم توضع أيدي الزعماء المتعاقدين الذين اختارتهم قبائلهم لتمثيلها في هذا التعاقد الجماعي «الحلف القبلي»، وأحيانا تكتب وثيقة إشهاد على هذا التعاقد، (وهذه الطريقة التي تتم بالكتابة متأخرة ويمثلها حلف أيت يفلمان الذي انعقد في القرن العاشر الهجري 16م. في الجنوب الشرقي من المغرب الأقصى بتافيلالت وما إليها).

ونعود إلى «مجموعة زناتة» من الفتح الإسلامي إلى بداية القرن الرابع. ولانطرح للبحث مسألة الأصل السلالي. ولكن يهمنها منها التطور الإجتماعي الذي تضامنت على أساسه، فهو الذي كون منها قوة بشرية مغربية تتحرك بثقلها التاريخي في مغرب القرن الرابع الهجري /10م ومنطلقة من مجال جغرافي مغربي تتجاذبه مركزية إفريقية (تونس) ومركزية المغرب الأقصى (فاس). فالمركزيتان تعملان على الاستقطاب الزناتي، الذي أصبح معه مفهوم «زناتة» هلامي الطابع تتلاحم في داخله جميع القبائل التي جعلت من إقليم الهضاب والنجد العليا والسهوب المشرفة جنوبا على الصحراء الإفريقية مجالا حيويا لها، أو كما عبر ابن خلدون «وطننا لزناتة». فالمجال مفتوح على البحر شمالا وعلى الصحراء جنوبا ويمتد شرقا إلى فزان وإلى المحيط غربا، إنه البعد الجغرافي المفتوح الذي عمق في الذهنية الإجتماعية لانسان هذه الجهات مفهوم «القبيلة المتحركة بحرية» فنشأ في إطاره نظام «الدولة

(128) أنظر: محمد شفيق: المعجم العربي الأمازيغي: من مادة «رضع» العربية والكلمة الأمازيغية «تضببط، تلضض-تاضا».

الرعوية» المتضامنة المتماسكة تماسكا مصلحيا، يبرز بقوة مع بقائها ويضعف بعدم وجودها.

فالمنطقة تعمرها باستمرار عناصر بشرية وافدة ومتحركة تبعا للمؤثرات البيئية الطبيعية من توفر المياه ومناطق للرعي، أو جفاف وقحط، فالجهة بطبيعتها منطقة للعبور، طاردة وجاذبة في نفس الوقت. وفي سياق هذا المؤثر كانت حركية تاريخها. ولهذا لا نستطيع أن نعتبرها وطنا لسلالة عرقية واحدة. ومن هنا ننتهي إلى أن هذا المجال الجغرافي اعتمرتة القبيلة المغربية والتمغربية، فهي «مجال التلاحم الإنساني». فهل يمكن اعتبار «زناة» في التاريخ الإسلامي وخاصة من القرن الأول إلى الخامس هي حلف الانصهار البشري والإجتماعي؟ فقد تداخلت العناصر البشرية سلاليا، وتلاحمت المبادئ رغم الترددات والتوترات الإجتماعية في المنطقة التي اعتبرت وطنا لزناة. ونستدل على ذلك بظاهرة «اللفة واللهجة البربرية الزناتية» التي امتازت بكونها تجمع صوتيا ودلاليا بين جميع اللهجات البربرية السائدة في المنطقة المغربية على امتدادها الجغرافي (129). والجغرافي العربي ابن

(129) أنظر المقال الجيد الذي كتبه L. Galand في الموسوعة الإسلامية من طبيعتها الجديدة E.I 2ème Edit من ص 1216 إلى ص 1220 والمصادر التي اعتمدها. ولعل خصوصية التلاحم والإتصال هي التي سهلت تعريب زناة بسرعة. ثم قارن بما جاء في طبيعتها القديمة مقال «زناة» حيث لاحظ الكاتب Basset خصوصية لهجة زناة على غيرها من اللهجات البربرية الأخرى. وقد عالج الباحث F. Braudel أهمية وخصوصية مناطق اللقاء في مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط في أطروحته ونتائجها وتظهر تلك النتائج في وطن زناة في هؤلاء. أنظر:

F. Braudel: La Méditerranée. T.I, pp 76-93.

ثم أنظر ملاحظة ابن خلدون : المقدمة ص 236.

حوقل⁽¹³⁰⁾ عندما وصل إلى المغرب، إنذهل واندعش أمام القوة الزناتية من حيث عددها البشري في القرن الرابع الهجري/10م وقال واصفا للتجمع الزناتي بعد أن عدد كثيرا من قبائل هذا التجمع البدوي «ولو قلت أنه لم أصل إلى علم كثير من قبائلهم لقلت حقا» ثم أضاف «إذ البلاد التي تجمعهم والنواحي التي تحيط بهم مسيرة شهور في شهور». فكلام ابن حوقل عن السكان والبلاد يوضح بجلاء أن «زناتة» ماهي إلا صفة للمغربي الذي يعيش في البوادي وهذا يذكرنا أيضا بالموريين في العهد الروماني وما بعده. فنحن أمام مجتمع البدو الرعاة ولسنا أمام عرق سلالي موحد في نمط عيشه وأعرافه وطبائعه ولسنا أمام منظومة عرقية. لقد ارتبطت قبائل هذه الجهات مصلحيا جمعها «حلف واحد» تفاوتت مجالاته الجغرافية في توفير أسباب المعاش والتعايش مما خلق أيضا نوعا آخر من الصراع الداخلي في هذا الحلف الزناتي جعل منه حلفا متناقضا تنافسيا، وبالتالي «انقساميا»، بمعنى مفهوم الانقسام في التحاليل الأنتروبولوجية. وهذا ما يفسر طبيعة التضاد الداخلي في التجمع القبلي الزناتي. طيلة القرون الأربعة الأولى من التاريخ الإسلامي.

زناتة وتطورها التاريخي إلى القرن الثالث الهجري/9م :

انتهينا إلى أن إسم «زناتة إسم لتجمع قبلي أو ل«حلف قبلي مغربي» تكون في مرحلة ما قبل التاريخ الإسلامي. لم نعثر على إسم هذا التحالف في المصادر القديمة. ولكن وجدنا أسماء معظم القبائل المشهورة المكونة له في تلك

(130) ابن حوقل: صورة الأرض ص 103 ويزكي هذا الرأي ما ذكره «المقري» في نفع الطيب (5/2) ولو بعد قرون فقال «أي أن حصر أهل الارتحال لا يمكن بوجه ولا بحال».

المصادر مثل «بنو يفرن»⁽¹³¹⁾ و«مغراوة»⁽¹³²⁾ و«مطغرة»⁽¹³³⁾ و«جراوة»⁽¹³⁴⁾ و«بنويالسد»⁽¹³⁵⁾ و«بنوواركلا»⁽¹³⁶⁾ و«مكناسة»⁽¹³⁷⁾ و«لواتة»⁽¹³⁸⁾ و«بنوخزر»⁽¹³⁹⁾، وهناك أسماء أخرى دخلت ضمن هذا التجمع في ظروف تاريخية معينة كما توجد أسماء قبائل أخرى انفصلت عنه.

وتذكر المصادر المؤرخة للقرون الثلاثة الأولى، أسماء بطون من القبائل المغربية الرحل، ذكروا منسويين إلى «زناتة». مما يظهر أن زناتة لاتمثل سلالة قبلية معينة، وإنما تعني «تجمعا قبليا أو حلفا بدويا»، تسمى باسم مكانانعهاده أو بإسم الزعامة التي عملت على انعقاده⁽¹⁴⁰⁾. والمهم هو أن إسم «زناتة» ليس

(131) إختصارا للمراجع القديمة نحيل في هذا الصدد على عمل Desanges J: المعروف Catalogue des Tribus Africaine de l'antiquité classique à l'Ouest du Nil , Dakar 1962 وبالنسبة لمقاربة إسم بني يفرن أنظر ص ص 90-91.

(132) يمكن مقاربة مغراوة Les Makhourébi أنظر : نفس المرجع ص 58، ووطنهم بوادي شلف.

(133) مطغرة وردت في المعجم السابق ذكره باسم الماكوري: Les Makhourae ص 64.

(134) جراوة: لم نجد إسمها المقارب في المصادر الكلاسيكية.

(135) لم نتمكن من مقاربتها.

(136) يمكن أن نقاربها بإسم «أريولا» على ما في هذه المقاربة من مبالغة.

(137) مكناسة Les Macenites (أنظر : ص 33 Catalogue).

(138) لواتة =: Leuathae = Catalogue p. 102.

(139) لم نجد لها في المصادر القديمة قبل الإسلام.

(140) حاولت الأبحاث القديمة والحديثة إعطاء تفسيرات متعددة لإسم زناتة وسبب تسميتها بهذا الاسم، فالأبحاث التقليدية اعتمدت «شجرة الأنساب» أو طريقة الجينالوجيا. فبنت على آراء ابن حزم وابن خلدون. والدراسات .../.../...

إسما «عرقيا» وإنما هو في رأيي إسما تصنيفيا يتحدد في العصور الإسلامية المبكرة بمجتمع الرحل الذين يعيشون في حواشي الصحراء. ثم أصبح في القرن الرابع الهجري/10م. حلفا قبليا انتظمت فيه قبائل هذا النظام المعاشي البدوي والقروي.

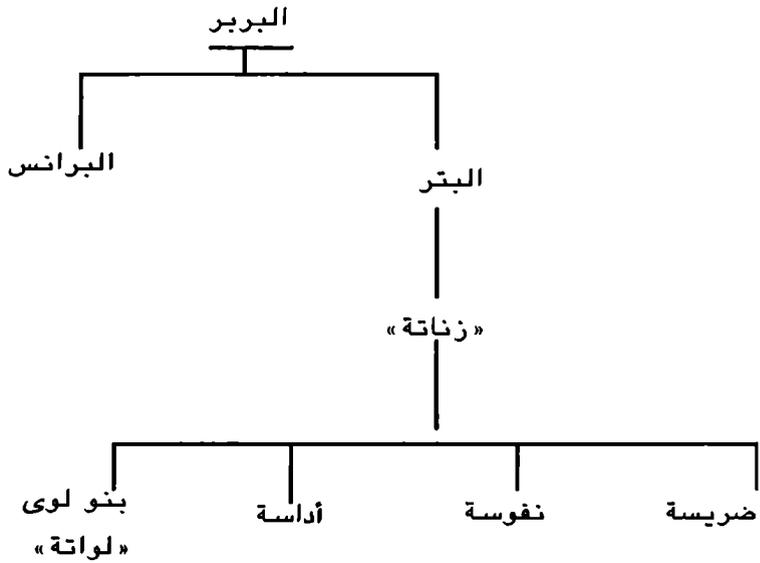
ولهذا سيكون تعاملنا مع زناتة مختلفا عن تعامل ابن خلدون معها⁽¹⁴¹⁾. وننتقل من إسـم «زناتة» هو إسـم «لتجمع قبلي مغربي»⁽¹⁴²⁾، فهو حلف

.../... الحديثة قدمت طرحا آخرًا ينبني على الأساس الطوبونيمي، فذهبت إلى أن اسم «زناتة» قد يكون مأخوذاً من إسـم مدينة «زنا: Zana» التي ماتزال آثارها باقية على بعد 80 كلم جنوب شرق قسطنطينة. وهذا الموقع كان يعرف في العصر الروماني باسم «Diana Vétératorum» ودافع على هذا الرأي الباحث «كوفي: Cauvet» في بحثه الذي خصصه لأصل زناتة: (Ct): L'origine des Cauvet (10. p. 1942. (B.A.S.G) Alger, Zanata, ونسجل أن اسم «زنا» الذي أطلق على المدينة الرومانية هو إسـم متأخر قد يكون هو بدوره أخذ تسميته «زنا» من الحلف الزناتي . فهل كانت التسمية «زناتة» مبنية على معطيات أخرى؟.

(141) ابن خلدون في العبر (ونحيل على المواطن التي استعمل فيها زناتة وفي موسوعته بما في ذلك المقدمة والتعريف بنفسه. والمهم أن مناقشة ابن خلدون لزناتة، واعتباره زناتة في جانب والبربر في جانب آخر، أي تقسيمه سكان المغرب إلى مجموعتين: زناتة والبربر. كل ذلك كان يعكس حالة المغرب في القرن الثامن الهجري / 14م وهو عصر ابن خلدون الذي كان عصر زناتة بصورة أخرى غير واقع زناتة قبل القرن الخامس الهجري / 11م. ومن هنا جاء أساس الاختلاف في التعامل مع زناتة. بمعنى أن زناتة الداخلة في موضوع بحثنا، خارجة عن الزمن الخلدوني. فابن خلدون يقول عن أصل زناتة «فاعل أن أصل هذه اللفظة هي صيغة جانا، التي هي إسـم الجيل كله» (العبر 4/7) الترجمة الفرنسية للعبر (ج3 ص 179). P. .(179) Desanges : op.Cit .

(142) يغلب على الظن أن يكون هذا التجمع القبلي الزناتي ، قد انعقد بين زعماء القبائل البربر الرحل، في مكان يعرف «بعين زانة» وكانت تعرف في العصر.../...

بربري تكون قبل الفتح الإسلامي للمغرب، ثم تطور في العصور الإسلامية، حيث اتخذ أبعادا جديدة في تاريخه الإسلامي. وبمتابعة أثر «زناتة» في المصادر نجد أن التجمع الزناتي يبدأ بأسماء أربعة قبائل:



ويظهر أن هذه الترسيمة للمجموعة الزناتية هي التي كانت قائمة في مرحلة الفتح الإسلامي للمغرب في القرن الأول للهجرة /7م. وأضيفت إلى هذا التجمع الرباعي قبائل أخرى تزداد تفرعا مع تطور هذا التجمع القبلي في التاريخ. فكانت صفة «البتّر» هي الصفة الأولى ثم ثانيا لاحظنا اختفاء اسم «البتّر» أمام اسم «ضريسة»، وثالثا حل محل إسم ضريسة إسم ثالث وهو

«زنانة»⁽¹⁴³⁾. فهذه التسمية ماهي إلا تطور عرفته القبائل البدوية الرحل من بربر المغرب منذ نهاية العصر الروماني إلى بداية الفتح الإسلامي. تتحد القبائل وتجتمع في إطار وظيفي كلما شعر أفراد القبيلة بضرورة تضامنهم وترابطهم. دفاعا على مصالحهم المشتركة، وإن كانت طبيعة القبيلة البدوية الرحل أو نصف الرحل لا تبقى علي حالة واحدة، بل تتغير وتتطور أوضاعها من طور إلى آخر حتى تتحول من البداوة إلى الحضارة. شأن الجموعة الزناتية شأن جميع التحالفات القبلية البدوية. فهل يمكن أن نعتبر «زنانة» عامل تفكك وانقسام بحكم بداوتهم وترحالهم كما فعل المطلون الغربيون⁽¹⁴⁴⁾.

وليس المهم أن نجيب على السؤال المطروح أو مناقشة الباحثين الغربيين وإنما المهم هو دراسة الحياة الإجتماعية التي أنتجها هؤلاء البدو الذين سمتهم المصادر الإسلامية بقبائل «زنانة». التي ارتبط ذكرها بحياة البداوة أو نظام الترحال أو ما يقترن بكل ذلك من نظام حياة وأنساق إجتماعية. إذن معالجة تاريخ زنانة يقتضي معالجة تاريخ المجتمع الريفي القروي المغربي في دراستنا. ولعل المصادر الفقهية هي المادة التي تتوفر على المعلومات التي تكشف غموض هذا القطاع العريض من مجتمعنا المغربي في أبحاثنا التاريخية المتداولة. وأهم الجوانب التي تساعدنا المصادر الفقهية على دراستها واكتشاف نظمها، جانب الرعي، وتزخر الفقهيات بنوازل هذا الجانب، وكذلك أيضا نوازل المغارسة والمزارعة والمساقاة والشركة، ودراسة هذه المباحث الفقهية تجعلنا على بينة من معرفة علاقة الإنسان المغربي بأرضه في عصور التنظيم الإسلامي فتلك المباحث تبين لنا «طرق الاستثمار» و«أساليب الإستغلال». ويظهر في

(143) أنظر : Cautier: Le passé de l'Afrique .p.219.

(144) وأهم المطلين الغربيين في هذا الإتجاه نجد:

Gautier : Le passé de l'Afrique, pp. 221-224. Les Berbères, Bousquet p.8.

القرون الثلاثة الأولى للهجرة في تاريخ الأرياف والبوادي المغربية أن قسما كبيرا من الأراضي الزراعية بقي على هامش الدورة الزراعية بل والإقتصادية النشيطة، الشيء الذي أدرج تلك الأراضي ضمن المجال الرعوي للقبائل الرحل، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأراضي البور، والتي استغلت للرعي قبل استغلالها في الزراعة (إذا توفرت الشروط المناخية الملائمة).

ويتحكم في تنظيم العلاقة بين البدو من الرعاة الرحل أو أنصاف الرحل، ومستقرين مزارعين، وبين البوادي المغربية (الأرض)، الفئات المهيمنة في هذا النظام الإجتماعي، مثل شيوخ القبائل وأعيانهم وعرفائهم وولاتهم. وأما العناصر الفاعلة في الحياة الإقتصادية بعد تلك الفئات يبرز عنصران قويان ومهمشان في نفس الوقت وهما: «الراعي» الذي يتعهد الماشية في المراعي، ثم «الخماس» الذي يباشر الأرض الزراعية بمقدار خمس محصولها. يمثلان القوى العاملة في هذا النظام الإجتماعي البدوي. الذي يمتاز بملكية «المواشي» فهي التي أعطاهما هذا النظام مفهوم «المال، أو رأس المال». ولهذا كانت الظاهرة الرعوية هي الخصوصية الإجتماعية التي انبنت عليها العلاقات الجماعية، وارتبط بها نظام التعايش أو التضاد. فالراعي (السارح) يأتي في المرتبة الأولى ضمن القوى العاملة فيه، مثله مثل الخماس في نظام مجموعة المستقرين. وقد تكاملت المؤسستان «العرفية» و«التشريعية» في تنظيم ضوابطها وحقوقهما وواجباتهما.

أما الحياة السكنية، فمن الطبيعي أن تخضع لحياة الترحال والإنتقال مما جعل التلازم قائما بين «السكن المنقول» وحرية الحركة من الأمور البديهية في هذا المجتمع، وإذا اقتضى الحال وفرضت ضرورة الدفاع على «الحمى»، فإن المجموعة المتحالفة أو المتضامنة تنشئ «مركزا» تسهر الزعامة القبلية على إقامته في مكان محصن واستراتيجي. «فإغرم» حصن دفاعي، ومخزن

للمؤونة الجماعية. ويكتفي هذا النظام في العصور الوسطى بهذا المستوى من البناء، أي لا يتجاوز الحصن الدفاعي والمخزن الجماعي للمؤونة وأما الميزة الخاصة بالجماعة فهي السكن في «الخيم» التي نسجت بدورها من أصواف أغنامهم وشعر ماعزهم ووبر إبلهم.

إن المجموعة القبلية التي عرفت في القرون الإسلامية الأولى بإسم «زناتة» يتهياً لنا أنها بدأت تكوينها منذ القرن الخامس والسادس الميلاديين، ولعب الجمل والفرس إلى جانب أنواع الماشية الأخرى دوراً رئيسياً في تشكيل هذه المجموعة وتوحيدها. وكانت حرية الانتقال والحركة أساس التوافق النمطي. وهكذا يكون ميلاد «التجمع الزناتي» بدأ مع بداية القرن الثاني الميلادي، أي نهاية حكم «ترجان : Trajan = T'ragan» (98م - 117م) ⁽¹⁴⁵⁾. وتميزت الثورات التي قامت ضد الرومان في المناطق الواقعة غرب وادي النيل بالشراسة والعنف ويذكر المؤرخون الإغريق أن الثوار كانوا يلقون بضحاياهم للوحوش الضارية، ويعني هذا أن أحداث الجهات الشرقية من بلاد المغرب هي التي تولد عنها تضامن المجموعات القبلية، وتطور هذا التضامن مع التاريخ في شكل أحلاف أو اتحادات قبلية إلى أن عرفنا أهمها في الفتح الإسلامي بإسم زناتة. وربما انقسمت «القبيلة» إلى جماعات مستقرة، وجماعات بدوية. وفي القرن الخامس الميلادي صار «البدو الجمالة» هم سادة الصحراء وحماة الطرق الواصلة بين مراكز الحياة الاقتصادية في القسم الشمالي من القارة الإفريقية. وهكذا نعني بميلاد زناتة، ميلاد سلطة البداوة.

وصلت هذه السيادة البدوية إلى المغرب في القرنين الخامس والسادس الميلاديين (429م - 647م)، وقد عالج «كوتيبني : Gautier» ⁽¹⁴⁶⁾ هذه

Basset (R): Recherches sur la religion des berbères, (R.H.R.), T.61,1910, p.35. (145)

Gautier: Le passé de l'Afrique . p. 211. (146)

الظاهرة باعتبارها قوة إجتماعية خارجة عن دائرة التأثير الروماني. فهل استمر التجمع الزناتي الذي ظهر بوضوح وقوة ابتداء من بداية الفتح الإسلامي 27هـ/649م؟، وهل استمر يمثل في نفس الوقت استقلاله عن دائرة المؤثرات الخارجية الأخرى؟ ونطرح السؤال بصيغة أكثر وضوحا، هل استمرت مجموعة زناتة تمثل عنصر الدفاع الإجتماعي المحلي عن الأعراف والمواقف المقاومة للتدخلات الجديدة التي بدأ ظهورها مع الفتح الإسلامي؟.

لقد كان للإنتشار الزناتي غرب وجنوب سطيف عاملا حاجزا ومانعا للبرزنطيين من التوسع غربا، وهو الذي وقف في وجه جيوش الفتح الإسلامي من فتح سببلة في 27هـ/649م. إلى ولاية عقبة بن نافع الثانية في سنة 62هـ/682م. ومن تدخلات حسان بن النعمان وموسى بن نصير، صار تجمع هذه القبائل يكون حقيقة، حلفا بربريا مغربيا بدويا هو الحلف أو «التجمع الزناتي». وفي هذه المرحلة أصبح المجال الجغرافي لهذا التجمع هو المنطقة التي وصفها ابن خلدون ب «وطن زناتة» ويعتبر هذا الإطار الجغرافي هو مفتاح المرور إلى مداخل الصحراء الأفريقية . وهذا يعني أن هذه المجموعة الزناتية تحولت إلى قوة بدوية رعوية، وقوة متحركة في طرق القوافل العابرة لوطنهم والصحراء. ولم تكن زناتة في هذا المجال الحيوي بين جبال الأوراس شرقا وجبال الأطلس غربا. وبين البحر المتوسط وتخوم الصحراء . لم تكن بدوا رحلا بصورة شاملة. وإنما كانت أيضا مجموعات قبلية أخرى زناتية وغير زناتية. تتوطن في هذه المنطقة مستقرة في المراكز الموجودة في هذا المجال، وفي الواحات الجنوبية مثل واحة وادي ريغ جنوب بسكرة، واحة كرامة، واحة غدامس، وفزان.

وبكل تأكيد، فإن التدخل البرزنطي وصراعهم مع الموريين أدى إلى تكوين الاتحادات الكبيرة للقبائل البربرية. أخذت أسماءها إما من الزعامة القبلية

التي عملت على إنشاء الحلف أو الإتحاد مثل حلف «لواتة» أو ضريسة، أو كتامة أو أخذت إسمها من المكان الذي عقدت فيه الحلف كما هو الحال في «المجموعة الزناتية» التي كونت اتحاديتها في عين مائي يعرف ب «ديانة قثيتيرانوروم: Diana Vétéranorum» الرومانية والتي صارت منذ ميلاد هذا الاتحاد الزناتي تحمل إسم عين أو مدينة «زناتة: Zana» (147).

ونسجل مذكره ابن خلدون عن وضعية زناتة في عهدالفتوحات الإسلامية، من أن زناتة كانت تكون «قوة لها شوكتها المهابة» حتى أنه وضعها في جانب وقبائل البربر الأخرى في جانب آخر (148). وهذا ما يبرر المقولة الشائعة وهي أن العرب الفاتحين عقدوا أول اتفاق لهم مع بربر زناتة خاصة (149). ورغم هذه الانتحلات الوثائقية، فإن الثابت هو «مقاومة زناتة» للفتح الإسلامي إلى عهد حسان بن النعمان، وكانت فعلا مقاومة شرسة، ففي وطن زناتة استشهد عقبة بن نافع، والزعامة الزناتية هي التي دافعت على الكاهنة سيدة قبيلة «جراوة الزناتية البترية» في نفس الوقت. وإلى حوالي 694هـ/74م كانت زناتة ضد الفتح الإسلامي للمغرب، فقد حاربت المسلمين إلى جانب البيزنطيين، ثم إلى جانب مجموعة البربر البرانس الذين قاوموا الفتح

(147) أنظر الهامشين قبله رقم 141 و142 من هذا الفصل.

(148) ابن خلدون: العبر ج 2 ص 9. «ولما ملك الافرنجة بلاد البربر، ودانوا لهم بدين النصرانية ونزلوا الأمصار بالسواحل، وكانت زناتة وسائر البربر في ضواحيهم يؤدون لهم طاعة معروفة وخراجا مؤقتا ويعسكرون معهم في حروبهم ويمتنعون عليهم فيما سوى ذلك».

(149) نجد في مصادر التاريخ المريني وثيقة معاهدة بين عرب قيس وبربر زناتة، تهدف إلى إثبات النسب العربي لزناتة، وعقد الأخوة بين القيسية والزناتية. أنظر: الذخيرة السنوية في تاريخ الدولة المرينية، نشر محمد بن أبي شنب، ط الجزائر 1920 ص 14، وط عبد الوهاب بنمصور الرباط 1972 ص 17.

الإسلامي حيث أيدت كسيلة بل ودخلت في المواجهة المباشرة مع الكاهنة ضد جيوش الخلافة الأموية.

وبعد انهيار المقاومة البربرية أمام جيوش الفتح أصبحت المجموعة الزناتية قوة حقيقية تساهم بفعالية في جيش الفتح ، وبدأت تلعب دورا في حركة الفتح الإسلامي في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط. وتسجل المصادر أن «زناتة» بعد انتصار حسان بن النعمان على الكاهنة، ساهمت في جيش الولاية إثنا عشر ألف (12.000 مقاتل)، وأسلمت زناتة نهائيا. يعني هذا أن عهد حسان وانتصاره على الكاهنة كان حاسما في تاريخ زناتة وفي تحولها إلى التاريخ الإسلامي⁽¹⁵⁰⁾، مع ملاحظة أن هذا التحول لم يكن نهائيا إلا في عهد موسى بن نصير⁽¹⁵¹⁾. وفي عصر ولايته بالمغرب تمت بين زناتة وممثلي الخلافة الإتصالات التي ضمننت الأمان للعصاة قبل ذلك. ولعل الوثيقة التي تربط الإتصال النسبي بين زناتة والعرب القيسيين اعتمدت على ظروف هذه الرحلة في صياغة نصها⁽¹⁵²⁾.

لقد أحدثت تدخلات موسى بن نصير في متابعة القبائل المتمردة، أحدثت تغييرا كبيرا في مواطن القبائل الراضية للطاعة، طاعة جيوش الفتح، فقد لجأ عدد كبير من القبائل إلى المغرب الأقصى، وراح موسى يلاحقهم حتى بلغ السوس الأدنى، وتذكر المصادر أن أحد الزعماء الذين ساهموا في ثورة الكاهنة، فر بعد هزيمتها إلى منطقة سجلماسة (قبل تأسيس المدينة طبعا)

(150) أنظر: ابن عبد الحكم: الفتوح: 201 ومابعدها. ابن الأثير: الكامل 32/4. التويري: نهاية الأرب ج 24 ص 186. ابن خلدون: العبر 217/6. الناصري: الإستقصا ج 1 ص 38. ابن عذاري: البيان ج 1 ص 36. التجاني: الرحلة ص 570.

(151) أنظر: ابن قتيبة: الإمامة والسياسة ج 2 ص 66، ابن عذاري: البيان ج 1 ص 41.

(152) أنظر هامش 149 قبله.

وكان من الذين لاحقتهم قوة موسى بن نصير وتم الاقتصاص منه⁽¹⁵³⁾.

فزناتة قوة متحركة سلبا وإيجابا في تاريخ المغرب الاسلامي منذ بداية الفتوحات، تعرض تجمعها لتطور هام ومستمر وكان القرن الأول للهجرة هو مرحلة تحويلها من مستوى الرفض والمقاومة إلى مستوى «الطاعة والتقبل بشرط ضمان حقوقها الإجتماعية، لاتمس في كبريائها الخصوصي. ولهذا التحقت بتجمعها قبائل عرفت منذ هذا الإتحاق بقبائل زناتة وهي بناء على ذلك عبارة عن أسماء قبائل لم تكن مندرجة في التجمع الزناتي قبل الفتح الإسلامي للمغرب.

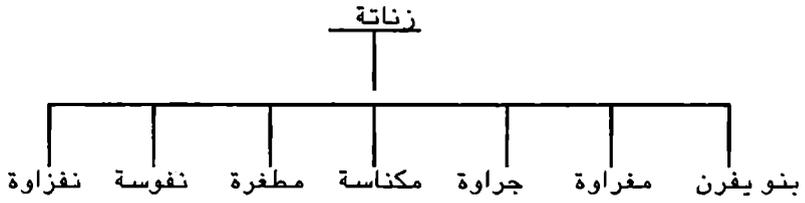
وبمتابعة المصادر المؤرخة لمرحلة دراستنا، انتهينا إلى أن مجموعة «زناتة» تكونت من القبائل الرئيسية المرسومة في الترسيمة التي خصصناها لقبائل «زناتة» في القرن الثاني والثالث الهجريين /8-9م. مما يتبين منه أن المجموعة الزناتية في القرنين المذكورين صارت حلفا بربريا مغربيا، تكون ليقوم بدور معارضة حكم الفاتحين. وفي نفس الوقت يدافع عن الدين الإسلامي الذي اقتنعوا به فأمنوا به بقناعة. وهنا تكمن خصوصية الفهم الديني للإسلام عند البربر المغاربة. وينتج على ذلك أن البربر عارضوا ممارسة السلطة، وأيدوا الدين الإسلامي الذي توافق اجتماعيا وروحيا مع طبيعتهم الخاصة بهم.

وهذه المجموعة الزناتية التي برزت في المصادر وارتبطت بها الوقائع

هي:

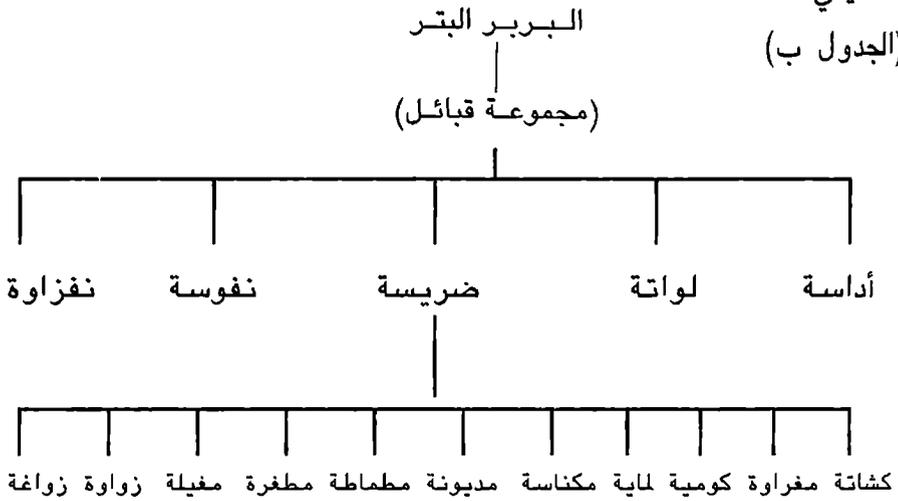
(153) أنظر: ابن عبد الحكم: الفتوح ص 204. الرقيق القيرواني: ص 68.

(الجدول أ)



ويمكن ضبط هذه المجموعة الزناتية والفروع الكبرى التي تفرعت بدورها، في امتداد زمني من قبيل الفتح الإسلامي إلى القرن الرابع الهجري كما يلي:

(الجدول ب)



وبالمقارنة بين الجدولين (1-2) يتبين أن أساس التصنيف هو التقسيم الأول لقبائل البربر من بتر وبرانس ، ثم تطور التصنيف حسب الظهور التاريخي للمجموعة القبلية. فالمجموعة الزناتية في الجدول رقم 1 هي التي

لعبت الدور التاريخي الرئيسي على مستوى حركة الخوارج بالمغرب وعلى مستوى الإقتصاد التجاري والرعوي في القرون الأربعة الأولى للفتح الإسلامي للمغرب. وكذلك على مستوى الحياة العسكرية والصراع القبلي في المنطقة كلها.

ونخلص إلى أن «زنانة» لا تكون مجموعة سلالية ذات نسب واحد وإنما عبارة عن «اتحادية قبلية» تنكمش وتتوسع حسب الظروف التاريخية. يوحدتها نمط عيشها ودهبيتها الخاصة. تمكنت فروعها من تكوين إمارات قبلية مجزأة في مناطق انتشارها. ولم تبلغ مستوى تكوين الدولة المركزية إلا في القرن السابع الهجري /13م مع بني مرين. ومحصل الكلام، أن زنانة في تطورها التاريخي بنت حركتها على قيادة وزعامة «الإتحاد القبلي» وما يعني ذلك من السيطرة على المسالك التجارية، وجباية الضرائب، والمنافع المادية مثل التحكم في مناطق الرعي وأحواض الأنهار الزراعية في مجالها الحيوي. وهذه المعطيات خلقت في نفس الوقت التوترات الداخلية للتحالف الزناتي. وتجسدت تلك التناقضات بين قيادة القبائل التابعة للتحالف الزناتي. وهذا هو الذي جعلنا نعتبر التنظيم الزناتي الأول مسؤولاً عن شل حركة الإتحاد القبلي من الداخل، في مراحل الأولى أي إلى نهاية القرن الرابع الهجري /10م. ويعتبر محللو النظام القبلي القديم في المغرب. أن زنانة «الاتحادية - المجزأة» التي ظهرت بهذا الشكل طيلة القرون الأربعة الأولى من الفتح الإسلامي للمغرب، ماهي إلا مرحلة انتقالية من «القبيلة» إلى «الدولة». إن مرحلة بحثنا تعالج تاريخ «زنانة» الانتقالي من مستوى الانقسام القبلي إلى «الدولة الجينية». ونرجع ذلك إلى مسألة «التدرج في البداوة». فكلما ارتبطت المجموعة الزناتية بالأرض، وأخذت بأسباب الإستقرار، كلما اتجهت نحو

التنظيم السياسي والإجتماعي المفضي إلى قيام المؤسسات الإجتماعية المضبوطة والمقننة، سواء بنيت على قواعد عرفية أو شرعية دينية إسلامية (خوارج أو سنة أو شيعة). وعدم وجود هذه الضوابط الهيكلية للنظام . تبقى الظاهرة الزناتية خاضعة للإنقسام الداخلي الذي يمتاز بالصراع التنافسي باستمرار. وهذا هو الذي ينهش الاتحاد القبلي الزناتي من الداخل. ويظهر أيضا في تباين نمط عيش المجموعة الزناتية، حيث تتمايز بين القبائل الزناتية التي تعتمد تربية الماشية والفلاحة مثل مكناسة بني العافية (تسول، مكناسة، غيطة، مديونة، مغيلة، بهلولة)، ومكناسة سجلماسة (بنو واسول، بنومدرار، مدغرة)، ومغراوة بضواحي تلمسان وفاس، وبنو يفرن من الأوراس إلى شالة. ثم زناتة المغرب الأوسط بإقليم الزاب (زواوة) وغير ذلك كما يظهر أيضا التباين في داخل المجموعة الزناتية التي تقتصر على الترحال الطويل (زناتة التي تخصصت في تربية الجمال). هذا الإختلاف النمطي طبع «الاتحاد الزناتي» بالتناقض الداخلي والهشاشة السياسية. وجعل عملية تحقيق «الدولة الزناتية» في القرون الأربعة الأولى من التاريخ الإسلامي في المغرب، تقف في منتصف الطريق ، وكلما فقدت رئيسا من رؤساء تجمعاتها القبلية الزناتية، أو تلقت ضربة من الخارج (من العبيديين أو صنهاجة لبني زيري أو بني حماد، أو من الأمويين الأندلسيين وأنصارهم في المغرب). إلا وتعرضت للتفسيخ وانهيار قواعدها التحالفية الهشة. ولاتبرز في التنظيم إلا مؤسسة «المشايع» أو زعماء القبائل. فهي المؤسسة القبلية الأصيلة التي تباشر الضبط الداخلي والخارجي في هذا النظام الإتحادي القبلي الزناتي. فشيوخ القبائل هم القيادة الحقيقية للقبائل المغربية، والجماعات البشرية في المغرب في البادية

والمدينة على السواء. فالشيوخ في هذا النظام يمثلون القيادة والقاعدة في نفس الوقت⁽¹⁵⁴⁾.

فالخريطة الجغرافية القبلية لزناتة قبل القرن الرابع الهجري/10م، خريطة غير ثابتة، متحركة تلقائيا أو قسريا لاتتوفر على شروط الإستقرار، فهي خريطة هلامية، وكأنها مجتمع بدون أرض في أغلب مراحل القرون الأربعة فيها «واقع الإستقلال القبلي» في إطاره الرعوي، ولذلك امتازت بالتشتت والتبعثر، فمفهوم المركزية بمعناها السياسي يكاد يكون غير موجود، رغم وجود الرموز المؤدية والمحقة لها، مثل تاهرت، تلمسان، سجلماسة، ورغلة، غدامس. وكأن مفهومها هو مفهوم «الحصن» وليس مفهوم المدينة. فهل اعتبرت عمليا رباطات بمعناها الثغري، وإن سميت في المصادر مدنا؟.

نترك السؤال مفتوحا ، ونعود إلى متابعة «البنية البشرية للمغرب» في حدود القرن الرابع الهجري/10م. فقد وقفنا طويلا عند «البربر» وانتهينا إلى أنهم قوى مغربية بشرية صهرتها البيئة الطبيعية المغربية المتنوعة تضاريسيا ومناخيا، فكان سكان الجبال وسكان الصحراء وسكان المناطق السهلية، هو أساس التنميط فهو تقسيم مجالي أكثر منه نوعي. هذه النتيجة تحكمت في صناعة الوقائع التاريخية اللاحقة وخاصة عندما أضيفت إلى هؤلاء عناصر أخرى من شمال البحر الأبيض المتوسط (الروم أو الأفارق)، أو من شرق المتوسط (عرب الفتح ومولديهم). ومن إفريقيا جنوب الصحراء.

(154) اعتمدنا في استخلاص النظام الهرمي للتنظيم القبلي البدوي الزناتي من المعلومات التي أوردها المؤرخ الأباضي «أبو زكرياء الوارجلاني» عندما تعرض لبيعة أبي الخطاب المعافري بالإمامة. أنظر: أبو زكرياء: السير ص ص 82-87 (ط. تونس 1985). د. محمود إسماعيل: الخوارج في بلاد المغرب ص ص 85-95. محمد بن حسن: القبائل والأرياف المغربية ص ص 92-98.

واستمر التلاقح والإنصهار والاندماج الذي تواصل بدون حدود في مناطق الصهر والتفاعل، وهي المراكز الحضرية، المدن الكبرى والصغرى: (برقة، طرابلس القيروان، تونس، بجاية، قسنطينة، أشير، المسيلة، تاهرت، تلمسان، سبتة، نكور، فاس، مكناسة الزيتون، شالة، سجلماسة، وركلة، نول لمطة، درعة). وكانت المناطق الفاصلة بين هذه المراكز الحضرية (مع تجاوز في استعمال مفهوم المدن الحضرية المعاصرة لنا حديثاً)، هي المجال الحيوي لحياة البداوة التي تحققت فيها «مثقافة قروية» بين جميع العناصر البشرية في كل حقب التاريخ المغربي القديم والوسط.

ثانياً: العناصر المغربية الأخرى:

فالعناصر التي نقف عندها إذن هي القوى المضافة التي ألحقها الفعل التاريخي للتواصل الإنساني في مجتمعنا المغربي في عصوره الوسطى والتي حققت «حركة جديدة في رتبة تاريخه القديم». فقد وفدت إلى المغرب عناصر متنوعة إثنية ونوعياً ولغوياً وحضارياً وجاءت بأهداف دينية واجتماعية وسياسية واقتصادية. وأحدثت صدمة مواجهتها للقديم «نقلة تحولية» في العقلية الذهنية، والتركيبية الاجتماعية، والمسيرة التنظيمية للحياة بوجه عام. فقد كان عامل التواصل - رغم بطئه في غالب الأحيان - هو العائق الذي أحدث «الإنقلاب التاريخي البطيء» في المغرب، من مجتمعه القديم إلى خصوصية المجتمع المغربي الإسلامي.

وهكذا نجد أمامنا عناصر أعطتها المصادر (155) أسماء محددة هي

(155) المصادر التي نعنيها هي الأصول الأجنبية الإغريقية واللاتينية التي اهتمت بالمنطقة المغربية وخاصة كتب الجغرافية القديمة من هيرودوت إلى بروكوب. كما نعني أيضاً المصادر العربية الإسلامية التي أرخت للمغرب في العصور الإسلامية من مصادر جغرافية عربية ونصوص حولية إلى عصر ابن خلدون.

1- الأفارق . 2- الروم. 3- الأثيوبيون أو العبيد السود الذين ينتج عنهم ما يعرف بالحراطين. 4- العرب. 5- اليهود.

هذه العناصر الخمسة هي التي كونت القوة التحويلية الداخلية في التركيب البنيوي الكلي للمجتمع في المغرب الكبير. لقد تداخلت مؤثراتها وتمازجت فعاليتها مع طبائع المجموعات الأهلية المحلية القديمة، فأنتجت «نموذجاً بشرياً خاصاً» في المغرب، وهو ما نطلق عليه إسم «المغاربة» فهو إسم تاريخي استمراري يحمل في مضمونه حمولة تاريخية، صنعته عملية التلاحم بين البيئة الطبيعية المغربية والإنسان التاريخي في المنطقة بأبعادها الايكولوجية والجغرافية، والفماهيمية الذهنية. فالإنسان المغربي في كل الحالات هو صناعة تاريخية. وعليه فالمغربي هو الذي يحمل في أبعاده النفسية «الجنسية التاريخية المغربية». التي لاتمنحها المحاكم القانونية. وإنما يستمدّها من البلاد من التراب المغربي، من الأرض المغربية بصحرائها وجبالها وسهولها وأنهارها وهضابها. وبالتالي هو الذي شحنه المكان المغربي بعمقه الإستراتيجي وعبقريته التاريخية التي بلورت «هويته» من حيث الانتساب والتعلق والولاء والإعتزاز. وهي القاسم المشترك بين جميع الأفراد المكونين للمجتمع المغربي. هذا القاسم الذي يحدد «الذات الجماعية المغربية» بخلفياتها الثقافية وأشكال التعبير عليها. وهكذا تتفسخ السلالية والعرقية في مفهوم المغربي، وتذوب في مضمونه «الثقافي الإجتماعي الوظيفي» الذي شكلته عملية التفاعل بين الإنسان وأرضه المغربية. ولعل هذا ما يراه ابن خلدون عندما قرر أن الأنساب «ما زالت تسقط من شعب إلى شعب، ويلتحم قوم بآخرين في الجاهلية والإسلام»⁽¹⁵⁶⁾. بهذا يحق لنا منطقياً أن لانفصل بين المجموعات

(156) ابن خلدون : المقدمة ص 110.

السكانية المغربية الذين صهرتهم البلاد، فالكل وحدة متكاملة متلاحمة، فقد جاء الفتح الإسلامي وأكمل إلغاء الأحزمة الأمنية Les Limes كما كان الشأن في العصور الرومانية والوندالية والبيزنطية. وأدى ذلك إلى انخراطهم في الحياة التاريخية التي عرفتها المنطقة.

بقي علينا أن نتابع تطور العناصر السكانية التي حددناها بالإعتماد على المصادر التاريخية والأبحاث العلمية التي أنجزت حول التاريخ المغربي في عصوره الإسلامية، ونحاول متابعتها إلى أن تحولت وانصهرت في البوتقة المغربية بحيث صار كل عنصر منها بعضا من الكل.

1-2- الأفارقة والروم

من مكونات الخريطة البشرية للمجتمع المغربي في القرون الأربعة الأولى من الفتح الإسلامي، نجد عنصر «الأفارق أو الأفارقة والروم»، وهي العناصر التي جاءت إلى بلاد المغرب مع حركة التدخل الخارجي في المنطقة منذ العصر الفنيقي القرطاجي والروماني والبيزنطي، واستوطنت البلاد في المراكز المهمة عسكريا واقتصاديا. إلا أن مصطلح أو الإسم الجمعي «للأفارق: Afri» كان يعني في العهد القرطاجي «الأهالي الخاضعين لقرطاجة»⁽¹⁵⁷⁾. ويرى الأستاذ محمد الطالببي⁽¹⁵⁸⁾ أن «لفظ Afri مفرده Afer الذي يدل على سكان Africa ، أنه لاشيء يمنع من اعتباره لفظا مصاغا من إسم البلاد» والمهم هو أن هؤلاء ميزتهم المصادر العربية بلغتهم التي يتكلمون بها فلم يتكلموا بالبربرية.

(157) محمد الطالببي: الدولة الأغلبية ص 139.

(158) الطالببي: الدولة الأغلبية ص 140.

ووصفهم اليعقوبي⁽¹⁵⁹⁾ قائلاً « أن أهل مدن الساحل وقسطيلية ونفزاوة وبلاد الزاب قوم عجم من الروم والأفارقة والبربر » كما ذكر ابن خردادبة⁽¹⁶⁰⁾: « أن قابس مدينة الأفارقة الأعاجم ». وبالنسبة لأصولهم فقد تعددت الآراء، من إرجاع نسبهم إلى القرطاجيين⁽¹⁶¹⁾. أو إلى اللاتينيين⁽¹⁶²⁾، أو إلى البربر المرومين⁽¹⁶³⁾. وهذا هو ما يعنيه الدكتور محمود إسماعيل « والأفارقة وهم أصلاً من البربر الذين اختلطوا بالروم ودخلوا في خدمتهم واعتنقوا ديانتهم » لكنه أورد في نفس الوقت رأياً آخر « أو من الأجانب المستوطنين الذين طال وجودهم في بلاد المغرب حتى أصبحوا أفارقة » وهذا الرأي الثاني هو رأي الدكتور حسن محمود⁽¹⁶⁴⁾. والمهم أن الأفارقة كونوا شريحة مدنية في المجتمع المغربي، مثلت صلة وصل بين التاريخ المغربي القديم والعصر الإسلامي. لم تكره في دينها، ومنهم من اعتنق الإسلام وخدم الدولة الجديدة حيث كان منهم أطر التنظيمات التي أحدثها النظام الإسلامي في المغرب . وقد درس هذه الشريحة (هـ. ر. إدريس)⁽¹⁶⁵⁾ في دراسته عن الزيبيين. ونكتفي بنتائج التي

(159) اليعقوبي: البلدان ص 102.

(160) ابن خردادبة: المسالك والممالك ص 86.

(161) Gautire: Le passé de l'Afrique p. 129.

(162) G.Marçais: La Berbèrie Musulmane, p.71.

(163) سعد زغلول عبد الحميد ج 1 ص 106. محمود إسماعيل : الخوارج ص 49.

Camps (G): Les Berbères , p.65.

Benabou: La Résistance, p. 494.

(164) حسن محمود: انشاز الإسلام ط. 2 القاهرة 1989 ص 153. شكري فيصل:

المجتمعات الإسلامية في القرن الأول، ص 180-188.

(165) هو إدريس: الدولة الصنهاجية ، ج 2 ص 77.

اعتمدت على المصادر المحلية المغربية. فقد بنى على ما ذكره الجغرافي الإدريسي «لايزال السكان الذين هم من «الأفارق» البربرين يتكلمون في عصره اللغة اللاتينية - الإفريقية». وفي نظرنا وجهة رأي الباحث التونسي هشام جعيط¹⁶⁶ من أنهم فلاحون مترومنون المزدوجي اللغة (اللاتينية والبربرية). أو (البرنيقية- اللاتينية والبربرية). فهؤلاء إذن خليط بشري مما بقي من نتائج تاريخ الهجرات القديمة التي عرفها المغرب قبل الإسلام من الفنيقيين إلى الفتح الإسلامي.

وقد ساهم هؤلاء في الأحداث التاريخية في العصر الإسلامي الأول، وتذكرنا أحداث ثورة الكاهنة بأن أحد أولادها من أصل يوناني، فهو على ذلك أنه من الأفارق⁽¹⁶⁷⁾. ويظهر هؤلاء في المصادر «أكثر تحضرا من البربر» يمارسون أنشطة زراعة وحرفية فضلا عن التجارة. تحدث عنهم البكري في القرن الخامس الهجري بأنهم كانوا يكونون في إفريقية جماعة متميزة بلغتها الخاصة⁽¹⁶⁸⁾. وتكلم عليهم ابن عبد الحكم⁽¹⁶⁹⁾ مؤرخ الفتوحات الإسلامية في المغرب، قائلاً بأن ولاءهم كان لمن يسيطر على المنطقة حفاظا على مصالحهم، ولذلك «أقبلوا على الإسلام، وتقلدوا مسؤوليات إدارية وسياسية مثل خالد بن

Djaute (H): Histoire de la Tunisie au moyen âge , p 48 et Voir : Lucette (166)
Valensi:Fallah tunisiens,Mouton-Paris-La haye. 1977.p.31.

(167) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 37. حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب ص 5. ع.
سالم: تاريخ المغرب الكبير 419،133/2, (R.E.P.P.A.L), Fantar (M.H):
T,3, 1987 pp.169-184.

(168) البكري: المسالك والممالك ، ص 6.

(169) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 229.

ربيعة الإفريقي (170). وساهموا أيضا في ثورة الخوارج بزعامة ميسرة المطغري (171).

ويعني هذا أن «الأفارق» كونوا شريحة إجتماعية متميزة في المغرب إلا أنها مع الفتح الإسلامي ومرور الزمن اندمجت في البناء الكلي سواء كانوا فلاحين في البوادي أو داخل المدن، يخدمون الدولة القائمة. وترتبط المصادر حديثها عن الأفارق بذكر شريحة أخرى وهي «الروم». فالروم هم أبناء وعقب الجيش البزنطي وموظفي الحكم البزنطي الذين جاؤوا من بيزنطة (آسيا الصغرى وهضبة الأنضول) إلى المغرب لخدمة حكم أمبراطوريتهم. وهؤلاء كانوا يكونون قوة عسكرية وإدارية وسياسية في منطقة النفوذ البزنطي ببلاد المغرب. واستمر انتشار «الروم البيزنطيين» في مناطق التحصينات، بقسطيلية وطبنة وبغاي والجريد، وتوزر. ودخلت أفواج منهم في الإسلام، وأخذوا يستقرون في المدن الإسلامية الجديدة. حيث ظهر في تخطيطها أسماء أحياء خاصة بهم مثل «حارات ودروب الروم» (172). وأخذت الإدارة الإسلامية تعمل على الإستفادة من خبرتهم العسكرية والإدارية وأدى هذا إلى نقلهم إلى الجهات التي تمكن الإستفادة منهم (173). ويندرج في

(170) البلاذري: فتوح البلدان ص 233.

(171) فقد أشار ابن خلدون إلى أن عبد الأعلى ابن جريح الإفريقي كان أميراً على الصفرية الخوارج، ثم انضاف إلى ميسرة لما بايعه الخوارج الصفرية المغاربة. أنظر: ابن خلدون : العبر 6 / 221.

(172) المالكي: الرياض/1/401. ح.ع. عبد الوهاب: الورقات 2/52، ونلاحظ أيضا أن مدينة فاس يوجد فيها مثل ذلك «درب الروم».

(173) ابن خلدون: العبر 6/219 وما بعدها . ح. مؤنس: فتح العرب، ص 88. تاريخ المغرب ج 1 ص 194، 277.

هذا الإطار نقل مجموعات من الخبراء المصريين الأقباط، إلى بلاد المغرب الذين أسندت إليهم مهمة تنظيم البحرية الإسلامية في المنطقة كلها. ولا يستبعد أن تشمل الأندلس.

وقد اندمجت هذه العناصر في العناصر السكانية الحضرية بوجه خاص وبإسلامها انمى الفاصل بين واقعها القديم وواقعها بعد الإسلام، فكان الإسلام قوة الصهر والإدماج بين جميع الفئات الإجتماعية.

3-السود أو العبيد الأثيوبيون.

اهتمت الأبحاث بهذه العناصر في بلاد المغرب، في التاريخ القديم والحديث. ومن بين الدراسات الحديثة في الموضوع أعمال G.Camps⁽¹⁷⁴⁾ الذي خصص للعناصر السوداء اهتماما خاصا في أبحاثه. وعلاقة المنطقة المغربية بالعناصر السوداء ترجع إلى ما قبل العصر الفنيقي والقرطاجي، وكان عامل استخدام هؤلاء في الخدمات الخاصة والحراسة والفلاحة، أي عامل استغلالهم كيد عاملة، هو المحرك لاستقدامهم بكل الوسائل إلى بلاد المغرب. ولهذا كانوا أحد عناصر التجارة الدولية مع إفريقيا جنوب الصحراء. كما أن الأبحاث المتخصصة في العصور القديمة تثبت انفتاح بلاد المغرب أو على الأصح الشواطئ الإفريقية على البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، وخضوعها أمام الهجرات والتدخلات البشرية من مناطق الصحراء الإفريقية. فالجرامنتيون، والجيتوليون ، كانوا خليطا من البيض والسود⁽¹⁷⁵⁾. ويؤكد «دوزانج» أن

(174) نحيل خاصة على البحث الذي حاول فيه (G) Camps وضع خريطة Les Haratin- Ethiopiens ونشره ضمن مجموعة الأبحاث التي اهتمت بتاريخ الصحراء . أنظر: Camps (G): Recherches (R.O.M.M), T.3 , 1970, pp.35-45.

(175) ج.دوزانج: البربر الأصليون. (تاريخ إفريقيا العام) ج 2 . ص 436.

الشعب الملون ينتمي بأي درجة إلى السكان المعاصرين على ضفتي نهري السنغال والنيجر. إننا معنيون هنا بجماعة عرقية أصلية طغت عليها - اليوم- أعداد متزايدة بإطراد من الأفارقة الغربيين نجمت عن تجارة الرقيق في العصور الوسطى»⁽¹⁷⁶⁾. وقد انتشرت هذه العناصر في الواحات الجنوبية من المغرب الكبير، والعلماء الانثروپولوجيون مازالوا يعتبرونهم سلالة محلية منحدره من «الأثيوبيين»، استعبدهم الجرامانتيون الأغنياء⁽¹⁷⁷⁾.

وفي عصر الولاة من التاريخ الإسلامي بالمغرب ، كانت هذه العناصر السوداء قوة مهمشة دخلوا في خدمة الدولة والمجتمع الجديد بشكل مكثف. فقد فرض عقبة بن نافع على أهل «ودان» و«جرمة» و«كوار» بعد أن نقضوا العهد مع الفاتحين العرب وحاربوهم فرض على كل منهم ثلاثمائة وستين عبدا⁽¹⁷⁸⁾. وتحدث اليعقوبي عن وجود تجارة كبيرة لعبيد السودان يشرف عليها ملوك السودان⁽¹⁷⁹⁾، «بلغني أن ملوك السودان يبيعون السودان من غير شيء

(176) نفسه ص 438.

(177) ب. سلامة: الصحراء في التاريخ القديم، (تاريخ إفريقيا العام) ج 2 ص 534.

(178) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 51-52 (تحقيق الطباع).

(179) اليعقوبي: البلدان. ص 78) ونحيل على المقال الذي حرره «برنشفيغ»: R. Brunshvig «في الموسوعة الإسلامية (الطبعة الجديدة) بالفرنسية ج 1 ص 25-41) تحت عنوان «عبد: Abd» والذي أشار فيه إلى أن المغرب اختص بتزويد مراكز دار الإسلام بالعبيد وفي أمد طويل. وهذا ما يؤدي إلى أن طبقة الوالي من العبيد تضخم عددها في المجتمع المغربي نتيجة خضوع العبيد لتحريرهم وفقا للطريقة الإسلامية. التي ضبطها الفقه الإسلامي. أنظر : طرق عتق العبيد في المدونة الكبرى للإمام مالك ج3 ص 150-346 مطبعة السعادة .../...

ولاحرب». وقد دخل هؤلاء في جيوش الفتح الإسلامي والدويلات المغربية المستقلة. والمصادر الفقهية التي أنتجتها القرون الأربعة الإسلامية مليئة بنوازل وأحكام العبيد السود وغيرهم⁽¹⁸⁰⁾. وبتحليل دقيق وتاريخي لتلك النصوص المصدرية الفقهية ينتج أن المرحلة التي أنتجت تلك الأحكام كانت مرحلة «حربية» والدولة الإسلامية تضخمت فيها مشاكل العبيد الذين دخلوا في حياة مجتمع الفاتحين، وصاروا يكونون القوى الإجتماعية الفعالة على مستوى الخدمات اليومية. وكأني بالمجتمع مكون من المحاربين وحملة السلاح وهم العرب والبربر، ثم المدنيون المدجنون وهم العبيد ومن في مكانتهم. فهؤلاء يقومون بخدمة البيوت والتربية وبالنشاط الزراعي وحفر الآبار. وقد ذكرت المصادر صوراً عديدة من هذه الأدوار. نقتصر على ما جاء عند البكري⁽¹⁸¹⁾ أنه كان «لايسكن بوادي سفدد (لوكوس) أبيض اللون إلا اعتل ، وقل ما يسلم من علته، وإنما يسكنه السودان». كما ساهموا في نصره حركة الخوارج بالمغرب⁽¹⁸²⁾.

.../... وصادر ببيروت 1323هـ. وقد اهتم الباحث «Murray Gardon» بمسألة العبيد في العالم العربي، وناقش هذا الجانب في دراسته . L'Escavage dans le monde Arabe VIIè - XXè siècle, Paris, 1987

أنظر على وجه الخصوص الصفحات 77-80، 111-117، 124-125. (180) أنظر في هذا الصدد « المدونة الكبرى برواية سحنون ». لامام مالك بن أنس. طبعة السعادة القاهرة (بدون تاريخ). وقد تناولت تلك الأحكام مبعثرة وفقاً للتصنيف الفقهي لكتب المدونة . ويهمنا في بحثنا منها كتاب «الولاء والموارث» ج 3 ص 347-392، وتحيل بوجه خاص على الجزء 2 ص 16 في موضوع تجارة العبيد.

(181) البكري: المسالك: ص 87.

(182) محمود إسماعيل: الخوارج ص 112.

4- العرب وعناصر أخرى:

يبدأ أول اتصال عربي إسلامي ببلاد المغرب الكبير من 27هـ/649م. باسم «الفتح الإسلامي»⁽¹⁸³⁾ ثم تلاحقت الحملات العربية على امتداد القرن الأول للهجرة /7م. وطيلة هذا القرن استمر هذا الاتصال عسكريا، وكان مظهر هذا الاتصال يكتسي صورة مدنية وحربية، تقدم وتراجع ، تمركز وتواصل، طاعة ورفض، مواجهة وفرار، إلى أن انتهى الأمر لصالح «الفتح الإسلامي» ثم الارتباط العربي بالأهالي والبلاد. وقد تولد عن هذا نشوء جيل عربي مسلم ولد في بلاد المغرب، ثم استمرت المنطقة تستقبل عرب المشرق للإستيطان والإستقرار النهائي. وقد تميزت معظم الحملات العربية، وخاصة منها تلك التي وصلت من المشرق بعد تأسيس مدينة «القيروان» 50هـ/670م، فقد هاجرت إلى المغرب قبائل عربية باعتبارها من قبائل «الجند الفاتح»⁽¹⁸⁴⁾، بنسائهم وأطفالهم، واحتفظت تلك القبائل العربية المهاجرة بتكوينها القبلي. وكان لكل منها «عريف»⁽¹⁸⁵⁾ يشرف على شؤون القبيلة إداريا وعسكريا.

(183) تعرف هذه الحملة بمعركة العبادلة، وكان معظم جيشها من عرب الحجاز من قبائل القيسية (النويري: نهاية الأرب ج22 ص 177) ثم قارن بما جاء عند ابن عبد الحكم: الفتوح ص 35. المالكي: الرياض 17/1. ابن عذاري البيان 9/1، ثم إن المؤرخ أبا العرب، في طبقات علماء إفريقية ص 14 يذكر أن إمدادات المدينة المنورة كانت (20.000) عشرين ألفا.

(184) ح.ج. عبد الوهاب: الورقات ج1 ص 42-48. سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي ج1 ص 186.

(185) الرقيق: تاريخ المغرب وإفريقية ص ص 119-120 الكندي: الولاة والقضاة ص 304.

ومجموع هؤلاء يعرفون في المصادر بـ «أصحاب الديوان» من المقاتلة أي من قبائل الجند الرسميين.

وفي نهاية القرن الأول للهجرة تكاثر عدد القبائل العربية المهاجرة إلى المغرب برسم الجنديّة والجهاد والاستيطان. مع هذا التكاثر ولأسباب مادية ومصالحية دخلت في «تنافس قبلي عربي» في المنطقة المغربية، فنقلت خلافاتها من المشرق إلى المغرب، فظهر الصراع بين عصبية القبائل القيسية والقبائل اليمينية، ويمكن أن نسجل بداية هذا الصراع العصبي القبلي بعزل موسى بن نصير في 96هـ/715م. يتضح هذا الواقع في النصوص التي تحدثت عن عملية تقسيم العطاء، وتقسيم الأرض، فقد أقدم موسى بن نصير على تطبيق عملية «تخمس الأرض»⁽¹⁸⁶⁾ وتقسيمها على القبائل العربية التي استقرت بالبلاد. فأصبح الصراع على أشده في عملية التطبيق وكاد يعصف (في كثير من المواقف) بوحدة جيوش الفتح في بلاد المغرب.

ينتج على هذا أن حملات الفتوحات في القرن الأول، كانت عبارة عن «هجرة واسعة من عرب الجزيرة العربية» إلى المغرب، استقرت جموعها في المراكز المؤسسة في المنطقة من مدن ورباطات ومحارس وثغور، من برقة إلى سبتة وطنجة، وتركز أهمها (بل كلها) في المناطق الساحلية على البحر الأبيض المتوسط. وقد جرت عادة القبائل العربية المستقرة في المدن والمراكز المغربية،

(186) وقد فعل موسى بن نصير هذه الطريقة عندما فتح الأندلس، يذكر المؤرخ الأندلسي «محمد بن مزين» معتمداً على كتاب الرايات لمحمد الرازي، بأن موسى بن نصير قسم أراضي الأندلس، بعد أن أكمل فتحها فاحتفظ بالخمس للخلافة الإسلامية والباقي وزعه على جنوده. وخصص العديد من السبي ليقوموا بزراعة أراضي الخمس وبقوا فيها ولذلك سمي هؤلاء بـ «الأخماس» وعرف أبناؤهم بـ:..... «بني الأخماس» وطبق هذه السياسة أيضاً بالمغرب. انظر: عبد الواحد ذنون طه: الفتح والإستقرار العربي الإسلامي. ص 211.

إقامة مسجد خاص بالقبيلة في داخل خطتها أو حارتها^(186م). أو في القرى بالبوادي التي استقرت فيها وأعطيت لها، أو أقطعت لها إقطاع استغلال. وأحسن مثال على هذا «صالح بن منصور الحميري» من عرب اليمن، الذي أقطعه الخليفة الأموي «الوليد بن عبد الملك»^(187م) في أعوام 91هـ/709م، وكون بنكور إمارته العربية، وكانت هذه الإمارة ملجأ للعناصر العربية في منطقة الريف المغربي وبلاد غمارة.

وأبرز القبائل العربية التي هاجرت إلى المغرب مع حملات الفتح الإسلامي في القرن الأول للهجرة. نجد القبيلة الفهرية التي ظهر منها «بنوحبيب» بأفريقية. وقبيلة المهالبة، وقبيلة بني تميم الذين كونوا الإمارة الأغلبية بأفريقية. وفروع عربية حميرية يمنية انتشرت على الساحل المغربي الشمالي. ومنه انتقلت قبائل أخرى إلى الأندلس. وفي هذا الصدد، نورد نصا هاما للمؤرخ الأندلسي «الرازي» الذي وصف ظاهرة الهجرة العربية من المغرب إلى الأندلس بعد القرن الأول للهجرة قائلا^(188م): «... لما تسامع الناس من أهل بر العدوة (المغرب) بالفتح على طارق بالأندلس، وسعة المغانم، فيها، فأقبلوا نحوه من كل وجه، وخرقوا البحر على كل ما قدروا عليه من مركب وقشر، فلققوا بطارق».

(186م) المالكي: الرياض ج 1 ص 369 (ترجمة الشيخ سحنون).

(187) ابن خلدون: العبر 212/6-283. الماوردي: الأحكام السلطانية ص 190-195. البكري: المسالك ص 91. ابن عذاري: البيان 1/176. ابن أبي زرع: القبرطاس ص.20. اليعقوبي: البلدان ص 108 الذي يذكر أن «صالح بن منصور» بربري ولعله تبرير.

(188) اعتمدنا في نقل النص على حسين مؤنس: فجر الأندلس ص 127. فتح الأندلس ص 23. ابن عذاري 1/25. المقري: النفع 1/248 طبعة دار الفكر. بيروت. 1986.

وفي القرن الثاني للهجرة /8م. تتطور مسألة الهجرة العربية إلى بلاد المغرب (الغرب الإسلامي) تطورا ملحوظا. وفي هذا الصدد تستوقفنا كلمة قالها وطبقها «الخليفة الأموي» بدمشق هشام بن عبد الملك، عندما وصلت أخبار الاضطرابات والهزائم التي لحقت بجيوش الخلافة في معركة الأشراف في آخر سنة 122هـ/740م، أو محرم 123هـ/741م⁽¹⁸⁹⁾. فقال مخاطبا كبار رجال دولة الخلافة موعدا ومنندا وغاضبا:

«والله لأغضبن لهم غضبة عربية، ولأبعثن إليهم جيشا أوله عندهم وآخره عندي» ثم قال: «والله لا تركت حصنا بربريا إلا جعلت إلى جانبه خيمي قيسي أو يميني».

وهذا النص في غاية الأهمية ، لأنه يبين تحولا كبيرا في سياسة الخلافة الأموية نحو المغرب أولا، ونحو الإنتشار القبلي العربي في البلاد المفتوحة. فالتطويق العربي الإسلامي للثوار من البربر هو الحل الناجع لمسألة «التمرد المغربي» على سياسة الخلافة بدمشق، لكن هذه المسألة لانملك تفاصيلها، والذي يظهر هو «الحدث التاريخي» المتميز وهو: بداية التعريف في المغرب الكبير، بمواكبة ضرورة الاعتراف الديني وهو اكمال دخول البربر في الإسلام. ومن هنا طرحت من جديد مسألة توزيع الأرض المغربية على قبائل الفتح الوافدة من المشرق، وكذلك على القبائل البربرية الملتزمة بالطاعة للفتاحين الجدد. وهكذا يتلبور أمامنا وضع اجتماعي جديد مازال لم يدرس بصورة جدية، وهو موضوع هجرة العرب الفاتحين باعتبارها هجرة مدنية وليس هجرة عسكرية. فهذا الجانب لم يعالج وإنما بحثها الدارسون باعتبارها قوة عسكرية للردع فقط. والعنصر الثاني في هذا الوضع هو خلخلة الخريطة القبلية ، وخاصة تحولات

(189) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 96 (294). الرقيق القيرواني: تاريخ إفريقية والمغرب ص 110. ابن عذاري: البيان 1/54. النويري: نهاية الأرب (215/22).

المواطن للقبائل البربرية الموالية للنظام الإسلامي الجديد. نعم هناك مطاردة للجماعات المتمردة من البربر ولكن هناك أيضا تحويلا لجماعات قبلية موالية من المواقع التي كانت لها قبل الإسلام إلى مواطن جديدة لها حساسيتها الأمنية في استراتيجية الفتح الإسلامي وضبط وبسط نفوذه في بلاد المغرب، وفي مقابل ذلك منحت امتيازات مصلحية واقتصادية للقبائل الموالية.

ومن صور هذه الهجرة العربية إلى المغرب في القرن الثاني للهجرة 8م/، أنها تزامنت مع فترات القلق والاضطراب، وكان لتأسيس المدن التجارية ابتداء من النصف الثاني لهذا القرن (سجلماسة وتاهرت وفاس) أثر كبير في تغيير مناطق ومواطن القبائل البدوية المحلية، وجذب العناصر العربية إليها.

لقد تمكن هشام بن عبد الملك من تنفيذ قسمه اتجاه أحداث المغرب والوفاء بوعدده، وأرسل جيشا كبيرا من القبائل القيسية بهدف الاستقرار في بلاد المغرب، تراوح عدده بين ثلاثين ألفا إلى سبعين ألفا برئاسة كلثوم بن عياض القشيري المضري، وأمير شرطة دمشق، وقريبه «بلج ابن بشر القشيري» ابن أخيه⁽¹⁹⁰⁾، منهم (24.000) من أجناد دمشق وحمص والأردن وفلسطين، و(3.000) من جند قنسرين و(3.000) من جند مصر، ماعدا من انضم إليهم من برقة وطرابلس من جند العرب والموالي والأتباع والمتطوعة من البربر. حتى اكتملت قوة عياض (70 ألف)⁽¹⁹¹⁾. وعين على قضاء جند هذا الجيش «أبا سعيد جعثل بن هاعان بن عمير الرعيني اليميني»⁽¹⁹²⁾.

(190) أنظر: ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس ص 41، 231. ابن عذاري: البيان /1 55. المقرئ: النفع 12/2.

(191) مجهول: أخبار مجموعة ص 30-31. النويري: النهاية 216/22. دوزي: تاريخ مسلمي الأندلس 150/1. ثم المصادر المذكورة بالهامش قبله (190).

(192) المالكي: الرياض 114/1.

ومن هؤلاء من بقي في المغرب ومنهم من انتقل إلى الأندلس كما أن منهم من عاد إلى المشرق. فمن بقي انضاف إلى أبناء الذين فتحوا البلاد، الذين كان زعيمهم ورئيسهم «حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري المضري».

ولا يهمننا هنا أن نحلل الصراع بين جيش عياض القشيري مع البربر الخوارج ، بقدر ما يهمننا أن نبحث وجوده العربي في بلاد المغرب وبقاء هذا الوجود الذي أحدث تحولا في البنية الديموغرافية، والتركيب الإجتماعي العام. صحيح انهزم جيش الخلافة، وانتهى أمره على حد كلام صاحب أخبار مجموعة⁽¹⁹³⁾: «إلى ثلث مقتول، وثلث منهزم، وثلث مأسور»، وتشير المصادر العربية المتأخرة إلى فرار من نجا منهم إلى الجبال المغربية، رغم ما في هذا الرأي من مبالغة⁽¹⁹⁴⁾. ولكن المهم هو حدوث انتشار جغرافي جديد للعرب في بلاد المغرب. مهما كانت الأسباب والدوافع⁽¹⁹⁵⁾. ثم لما بلغت دمشق أنباء نكبة كلثوم بن عياض القشيري، ازداد إصرار الخليفة هشام بن عبد الملك على إخماد ثورة خوارج المغرب الثائرين على العرب، فكون جيشا جرارا آخر في ربيع الثاني سنة 124هـ/742م بقيادة «حنظلة بن صفوان» الكلبي اليميني⁽¹⁹⁶⁾. وكانت قبيلة «يحصب» اليمنية أبرز جند هذا الجيش، وانضافت إليها القبائل العربية المستقرة في المغرب من «البلديين». وتمكن من الانتصار في معركة القرن والأصنام على البربر سنة 125هـ/743م.

(193) مجهول: أخبار مجموعة ص 34.

(194) الحميري: الروض المعطار ص 235.

(195) خليفة بن خياط: تاريخ، 2/529-531.

(196) وقد أفاضت المصادر المذكورة في الهوامش قبله (190-195) في الحديث على

جيش حنظلة بن صفوان ونجاحه في المغرب.

هذا الإنتصار أعطى للعنصر العربي إطمئنانا على وجوده، ورغم أن أوضاع «الخلافة الأموية» بدمشق أخذت تتدهور وأيامها في أفول وإدبار، فإن العنصر العربي تزايد عدده وانتشر في المنطقة كلها من النيل إلى المحيط الأطلسي، بل تمكن العرب من تكوين قوة بشرية عديدة لها خطورتها وفعاليتها في الصراع الإجتماعي الهادئ على مستوى العلاقات اليومية. وعلى مستوى التمايز بين المجموعات القوية الموجهة للسلوك العام. وأكثر من هذا انقسمت القوة البشرية العربية بدورها في هذا النطاق على نفسها، إلى قيسية ويمنية. فنقلت بذلك انقسامها بالمشرق إلى المغرب.

وكان لسقوط الخلافة الأموية بالمشرق سنة 132هـ/750م، أثر كبير على حركة الهجرة العربية الرسمية أو العسكرية. وهذا النوع هو الذي درسته الأبحاث في مستواها الحدتي العسكري الحربي»، ولكن هناك نوع آخر من حركة الهجرة العربية، هو النوع الذي نتج عن العلاقة الدينية والفكرية، أي تلك التي أنتجها التواصل بين المغرب الإسلامي والمشرق الإسلامي، في جوانبه السلمية، مثل رحلات التجار، وقوافلهم التي نظموا عبر طرق التجارة الدولية. ورحلات الحجاج والعلماء. وتحدثنا أخبار «الحركات الخارجية» عن هذا التواصل الكبير والقوي. والذي أنتج الثورات في بلاد المغرب. ومن الطبيعي أن تظل أخبار هذا النوع من الهجرات العربية في الظل، لأنها حدث تاريخي لاصخب له في صراع الأحداث، ولكن له فعالية كبرى على مستوى التحولات الإجتماعية الانقلابية، وثورة الخوارج والشيعية الاسماعلية أقوى دليل على ذلك. لهذا نتساءل عن مستوى العمل العسكري في إعادة تشكيل المجتمع بالمقارنة مع مستوى العمل السلمي التلقائي في بناء نظام إجتماعي جديد؟ هل هو صراع الفكر والسياف في إعادة التشكيل والبناء الإجتماعي؟ أم صراع الرأي العام والسياسة التطبيقية في الحياة العامة؟.

في غمرة ثورة الخوارج واشتعال نار الصراع بين العرب المستقرين في بلاد المغرب والبربر الخوارج، حاولت الخلافة العباسية بسط سلطة الخلافة في المغرب، وهياً أبو جعفر المنصور الخليفة العباسي جيشاً كبيراً من قبائل الجند، كما كان الأمر في العهد الأموي، وتقدر الروايات عدد هذه الحملة بين (70 ألف مقاتل)⁽¹⁹⁷⁾. وبين (40 ألف مقاتل)⁽¹⁹⁸⁾. وهناك رواية ابن الأثير التي تقدر عدد الجيش العباسي ب (50 ألف)⁽¹⁹⁹⁾. وعين الخليفة العباسي قائد الجيش «ابن الأشعث» مسؤولاً على نجاح الحملة عسكرياً التي تألفت من عرب تميم ومجاشع وطيء وحققت الحملة نجاحاً كبيراً في أفريقية. وكان لذلك أثره الكبير على فتح المجال للهجرة العربية من المشرق العربي، حيث تقوى نظام الاستيطان العربي على مستوى المدن والمراكز القروية القريبة منها، وفي سنة 155هـ/772م ولي يزيد بن حاتم من قبل المنصور فجاء مع (60.000 ألف مقاتل)⁽²⁰⁰⁾.

لكن الملاحظة الأساسية أن هذا الجيش العباسي كان آخر التدخلات العسكرية القوية المشرقية في المغرب. ولم يعد له بعد ذلك إلا التوجيه النظري، والتأطير السياسي والديني لكل الحركات المحلية. فالخلافة تفوض السلطة

(197) وهذه رواية مصادر الإباضية من خوارج المغرب. أنظر: أبا زكرياء: سير الأئمة ص 44.

(198) رواية النويري: نهاية الأرب 22/227. ابن عذاري: البيان 1/72. الناصري: الاستقصاء ج 1 ص 115.

(199) ابن الأثير: الكامل 5/317.

(200) الرقيق: تاريخ إفريقية ص 150-159. ابن الأبار: الحلة السيرة ج 1 ص 73. ابن خلكان: وفيات الأعيان 5/365. النويري: النهاية 22/237. أبو زكرياء: السير ص 52. محمود إسماعيل الخوارج ص 69.

بإسمها للدولة المستقلة الموالية لها، والحركات المعارضة للخلافة بالمشرق تؤطر التيارات المعارضة في المغرب. لقد كشف لنا التحليل السابق، أن خطة الخلافة الإسلامية من أموية وعباسية مبنية على «تشجيع الهجرة العربية» إلى الولايات وأمصار تلك الولايات لضبط الأمن والجهاد عن طريق نظام «الارتباع» منذ البداية ، أي توزيع القبائل على الأرياف في موسم الربيع ، وعن طريق الرباطات في الثغور، والإندماج في المدن. وممارسة مهام التنظيم العسكري والسياسي والإداري في مراكز المسؤولية الكبرى. وربطوا في كل ذلك بين مفهوم «السلطة ومفهومها السياسي» بالإسلام واللغة العربية التي هي «لغة القرآن الكريم». واعتبر العرب بعد إتمام الفتح الإسلامي بلاد المغرب «دار هجرة»⁽²⁰¹⁾. وهذا يبرهن على أن الهجرة العربية إلى بلاد المغرب الإسلامي في امتداد قرن وربع قرن (27هـ-155هـ) كانت تمثل قوة بشرية هائلة. فأرقام الجيوش العربية مهما كانت درجة المبالغة فيها فإنها تعطي فكرة عن الأعداد الكبيرة من العرب الذين جاءوا من المشرق إلى المغرب، ومن شأن ذلك كله أن يحدث التحول الجديد الذي غير تاريخ المغرب برمته من عصر ما قبل الإسلام إلى عصور تاريخه الإسلامي.

أما نصيب المغرب الأقصى من هذه القوة العربية المهاجرة في القرون الثلاث الأولى من الفتح الإسلامي ، فيظهر من خلال متابعة المصادر أنه كان مرتبطا بحركة العبور إلى الأندلس، ولذلك كان الساحل الشمالي من المغرب هو المنطقة الأكثر تأثرا بها. ولاتهتم الدراسات والنصوص بمتابعتها إلا عرضا. وإذا تركنا طبيعة التأثير بها في منطقة «إفريقية» فإننا نلاحظ أن الوجود العربي كان «مهمشا» جدا بحكم التمرکز البربري في المغرب الأقصى، ولانكاد

(201) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية ص ص 35، 48، 50، 51.

نلمس الأثر العربي إلا في مراكز الإمارات المستقلة به وخاصة ماكان منها مسيرا بزعامة عربية في القرن الثاني للهجرة، مثل إمارة بني صالح بنكور، وبني عصام في سبته والأدارسة في فاس.

إن الحملات التي قام بها «الولاة» في بلاد المغرب، كانت تنتهي ليس فقط بالطاعة فحسب، وإنما تعقبها عملية تآطيرية روحيا وسياسيا وإداريا. وهذا ما تعنيه المصادر بقولها ترك (قائد الحملة أووالي) «بعض أصحابه يعلمونهم القرآن والإسلام ... ولم يعرف المصامدة غيره، وقيل أن أكثرهم أسلم طوعا على يده»⁽²⁰²⁾. وهكذا كانت سياسة حسان بن النعمان الذي أدخل الأهالي في المسؤولية التآطيرية وخاصة في العمل الحربي الجهادي، حيث أدخل في جيشه 12 ألف من البربر ، بعد انتصاره على الكاهنة 82هـ / 700-701م. وتابع موسى بن نصير هذا الإتجاه. فبعد أن غزا المغرب الأقصى، واستأمنوا إليه «أمر العرب أن يعلموا البربر القرآن، وأن يفقهوهم في الدين، وترك مع مسمودة سبعة عشر عربيا يعلمونهم القرآن وشرائع الإسلام»⁽²⁰³⁾. وأكمل الخليفة عمر بن عبد العزيز المهمة التآطيرية في المغرب الأقصى، وحرص واليه «إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر على تنفيذ سياسته» وكان خير وال وخير أمير، ومازال حريصا على دعاء البربر إلى الإسلام ، فأسلم بقية البربر على يده⁽²⁰⁴⁾. وتوالت البعثات، فجاء عدد آخر من التابعين بعد ذلك، واتسعت الصلات الثقافية والفكرية والدينية بين المغرب والمشرق، بين تلاميذ مغاربة

(202) ابن عذاري: البيان 37-38/1 ، 42. القيرواني: تاريخ إفريقية والمغرب ص 69-93,70

(203) ابن عذاري: 42/1. القيرواني ص 69.

(204) نفس المصادر.

أو تمغربوا (من مولدي العرب في المغرب)، وبين شيوخ وفقهاء وقراء يأتون إلى إفريقية وباقي بلاد المغرب. مما حول كثيرا من المراكز والحواضر إلى مؤسسات فكرية تنتج أطر المجتمع الإسلامي الجديد في البلاد المغربية، ومن الطبيعي أن تكون مدينة القيروان⁽²⁰⁵⁾ أهم تلك الحواضر المغربية في القرون الخمسة الأولى من التاريخ الإسلامي المغربي. وكان دخول الناس بصورة جماعية أمرا مألوفًا نتيجة للنظام القبلي الذي ساد في البلاد كلها، فكلما خضع رئيس القبيلة إلا وتتبعه جماعته في موقفه. مما يؤدي إلى تبدل المواقف حسب الظروف المؤثرة في الجماعة. ولهذا امتازت المرحلة الأولى من الفتح الإسلامي بالمغرب بظاهرة «الانتقاض» و«التراجع». فالوثنية القبلية في المجتمع كانت غالبية على القبائل البربرية عند مرحلة الفتح الإسلامي. ولعل هذا الوضع الديني وكثرة الانتقاض هو ما يفسر تعدد التدخلات والحملات العسكرية. ويفسر في نفس الوقت كثرة السبايا واستفحال ظاهرة «الاسترقاق» وارتفاع الغنائم التي كانت الجيوش الفاتحة تحصل عليها من المغرب بوجه عام.

لقد اعتبرت أرض المغرب في المشرق بلادا للجهاد، ومصدرا للغنائم، ونظمت كأرض جباية، يجب عليها أن تغذي خزينة دمشق ثم خزينة بغداد بموارد قارة ودائمة. فتحت هذه الأرض عنوة، فوجب أن تخضع من الوجهة الشرعية لنظام أرض الخراج⁽²⁰⁶⁾. وفي حوالي منتصف القرن الثاني للهجرة

(205) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية (نحيل على المؤلف كله). الخنشي: طبقات علماء إفريقية (نحيل على العمل كله). المالكي: رياض النفوس (نشر كاملا في تونس على جزئين). الدباغ: معالم الإيمان بأجزائه الأربعة.

(206) محمد الطالبية الدولة الأغلبية ص 28 وهامش 27، ثم الصفحات بعدها إلى ص 40. ولقد حلل الأستاذ الطالبية هذه المسألة بما لا مزيد عليه.

كتب «عبد الرحمن بن حبيب» إلى المنصور الخليفة العباسي: «إن إفريقية اليوم إسلامية كلها وقد انقطع السبي منها»⁽²⁰⁷⁾ كان ذلك في سنة 136هـ/753 م. حيث اعتبر ذلك مرحلة جديدة في تاريخ التحول الجديد للمغرب سياسيا ودينيا وإجتماعيا.

دخل المغرب كله في حلبة الصراع المذهبي، الخوارج من جهة، والإتجاه الرسمي للخلافة الإسلامية من جهة أخرى. كما دخل في تنافس فعلي على الحقوق في الأرض. إذ يبدو أن الأراضي أعطيت للقبائل العربية كقطاع لهم لاشرافهم، كما حصل لصالح ابن منصور الحميري بنكور، وتملك آخرون أراضي على امتداد بلاد المغرب، وانتشرت جماعات وبيوتات من العرب في المدن وضواحيها، وكثير من أخبار حركة الخوارج تعبر عن وجود جماعات عربية استقرت في نواحي مختلفة من المغرب⁽²⁰⁸⁾. وهذا ما أسس في المغرب نظام إقطاع الأراضي للقبائل العربية الذي طبق على نطاق واسع جدا في العصر الموحي عندما استقدم الخليفة عبد المؤمن الكومي، العرب إلى المغرب في النصف الثاني من القرن السادس الهجري / 12م.

ينتج عن ظاهرة الانتشار والوجود العربي في بلاد المغرب منذ القرن الأول إلى الخامس الهجري / 7-11م. أنها ظاهرة خاصة بالمدن وضواحيها. مما جعلنا ننظر إليها على أنها تمثل عملية التمدين العربي للمغرب. وإلى هؤلاء يرجع أساس «التمصير العربي الإسلامي». ولذلك فهم الذين خططوا المدن التي أنشئت في هذه المرحلة الإسلامية برمتها. فالتعريب الذي يمكن أن نعالجه

(207) ابن عذاري: البيان ج 1 / 67. الرقيق القيرواني: تاريخ إفريقية ص 133.

(208) ابن عبد الحكم: الفتوح ص 222-224. عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية. ص مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص 73-76.

في تاريخ المغرب الأقصى طيلة القرون الخمسة الأولى هو «تعريب المراكز والمدن» بدلا من تعريب البوادي، مع تداخل المؤثرات المحلية القديمة الموروثة عن مرحلة ما قبل الإسلام.

ونلاحظ أيضا أن سقوط الخلافة الأموية بدمشق أثر في بلاد المغرب على مستوى التعمير العربي، حيث وصلت أسر عربية شامية إلى المنطقة المغربية، وخاصة ما كان منها من بني أمية أو موالية لهم، وقد انعكس أثرهم على الحياة الإجتماعية المغربية وتطور بنيتها العربية وكذلك أثر في المواقف السياسية للعرب في المغرب والأندلس أيضا⁽²⁰⁹⁾.

ومن النصف الثاني للقرن الثاني للهجرة إلى آخر القرن الثالث الهجري نجد الوضع الإجتماعي للقوة العربية البشرية في بلاد المغرب، يتخذ مسارا آخر يتلخص في حياة العرب في المدن وتنظيمهم لها تنظيما عربيا وإسلاميا. مما جعل ظاهرة «التمدين المغربي» تنبني على النسق الإسلامي المغربي العربي في نفس الوقت. وبذلك نجد انفسنا أمام «مثقافة جديدة» هي «المثقافة العمرانية المعمارية».

في هذه المرحلة نطرح بكل إلحاح وإصرار مسألة نشأة المدن في المغرب العربي بوجه عام. لقد اختفى «التمدين» منذ نشأة القيروان في النصف الأول من القرن الأول للهجرة، مدة قرن كامل إلى النصف الثاني للقرن الثاني للهجرة. أي من القيروان إلى سجلماسة (140هـ/758م). فهل يرجع ذلك إلى مشاكل وتعثرات حركة الفتح الإسلامي أم إلى طبيعة البنية الإجتماعية

(209) أنظر: اسعادة الشيخ : المجتمع المغربي في عهد الولاة ص ص 249-251. رسالة مقرونة مقدمة لكلية الآداب جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس، سنة 1987.

للسكان المحليين؟ أم إلى عدم وجود وحدة سياسية تتطلب قيام المدن في المنطقة؟ أم هناك مؤثرات أخرى؟.

إن عملية التمددين في المغرب الكبير في القرون الخمسة الأولى، امتازت بعدة خصائص إجتماعية، أهمها هو ارتباط نشأتها وتطور خططها بنوع خاص من السكان وهو «الإنسان المستقر» وهو الذي وصفته المصادر بالبرانس بالنسبة للبربر، أو العناصر المغربية من الذين استقروا في البلاد سواء كانوا أفارق أو روم أو عرب. أما الباقي من البدو الرحل فقد أنشأوا ما يشبه «الحصن» أو ما يعرف ب «إغرم» فالتمدين إذن في المغرب تمدين نمطي. أثرت فيه الأنظمة الإجتماعية السائدة في المرحلة المعنية بالدراسة ووجهته حسب أهمية الموروث التاريخي القديم فيها. ومن بين الظواهر التي يمكن أن نلاحظها هي ظاهرة تناقص وجود «المدن المغربية» من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب. وهذا بكل تأكيد خضع لطبيعة حياة السكان من بدو وحضر، واختلاف درجة وجوده من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب. دراسة ظاهرة التمددين في علاقتها مع هذه الظواهر هو ما نخصص له الفصل الآتي.

جدول رقم 1: ولاه الخلافة الأموية في إفريقية و المغرب (45هـ - 127هـ)

الترتيب	الخليفة الأموي بمسقط	مدة الخلافة	إسم الوالي المعين بالمغرب	مركز الولاية	مدة التولية
1	معاوية الأول ابن سفيان	60-40 هـ / 681-660 م	معاوية بن حديج	إفريقية	669-665 هـ / 50-45 م
			عقبة بن نافع (الولاية الأولى)	الفيروزان	675-669 هـ / 55-50 م
			أبو الهاجر	-	681-675 هـ / 62-55 م
2	اليزيد الأول ابن معاوية	64-60 هـ / 683-681 م	عقبة بن نافع (الولاية الثانية)	-	682-681 هـ / 63-62 م
3	معاوية الثاني ابن يزيد	64 هـ / 683 م	زفير بن قيس البلوي	-	688-682 هـ / 67-63 م
4	مروان الأول ابن الحكم	64 هـ / 683 م	حسان بن النعمان	-	704-688 هـ / 85-68 م
5	عبد الملك بن مروان	86-65 هـ / 705-685 م	موسى بن نصير	-	715-704 هـ / 95-85 م
6	الوليد الأول ابن عبد الملك	86-86 هـ / 715-705 م	موسى بن نصير	-	720-715 هـ / 100-96 م
7	سليمان بن عبد الملك	96-96 هـ / 717-715 م	محمد بن يزيد	الفيروزان	722-720 هـ / 102-100 م
8	عمر بن عبد العزيز	101-99 هـ / 720-717 م	اسماعيل بن عبد الله	-	723-722 هـ / 103-102 م
9	اليزيد الثاني ابن عبد الملك	105-101 هـ / 724-720 م	اليزيد بن أبي مسلم	-	723 هـ / 103 م
			محمد بن أوس الأنصاري	-	728-723 هـ / 109-103 م
10	هشام بن عبد الملك	105-105 هـ / 734-724 م	يشر بن صفوان الكلابي	-	729 هـ / 114 م
			عبد الله بن عبد الرحمن السلمي	-	116 هـ
			عبد الله بن العجائب	-	124 هـ
			كاثوم بن عياض القشيري	-	127-124 هـ
			حنظلة بن صفوان	-	
11	الوليد الثاني ابن يزيد	125-126 هـ / 126 م		-	
12	اليزيد الثالث ابن الوليد	126 هـ		-	
13	ابراهيم ابن الوليد الثاني	126 هـ		-	
14	مروان بن محمد (الضلع)	127 هـ - 132 هـ		-	

ثورات الخوارج
في بلاد المغرب

الفصل الرابع من الباب الأول الأقصى

التمدين وطبيعة التمركز في المغرب

الأقصى إلى نهاية القرن

الرابع الهجري /10م

التمدين وطبيعة التمركز في المغرب الأقصى المدن-الطرق-التنظيم الديني والعرفي والتحول إلى نهاية القرن 4هـ/10م

1- تأصيل:

مسألة «التمدين» يمكن معالجتها من زاوية منهجين في دراستنا هاته، من زاوية منهج ديموغرافي جغرافي، وهذا المنهج وصفي تطفى عليه الظاهرة التطورية لمورفولوجية المنشآت المعمارية، مع بيان كيفية تطورها ديموغرافيا وعمرانيا. وهذا ما نعتبره خارجا عن هدف دراستنا، ولهذا يتعين علينا أن نعالج «الظاهرة التمديدية» من زاوية «منهج الفكر التاريخي» بمعنى ربط الظاهرة المدنية ببقية مظاهر الوجود الإنساني، مثل مشكلة الحكم، ومشكلة تولد وتطور البنية الثقافية، مشكلة الإنتاج الإقتصادي والصراعات الإجتماعية⁽¹⁾. فالمدينة مكان إجتماعي، ومسرح للإنتاج والعمل والسلطة. والتمدين هو ظاهرة التفاعل بين العناصر المكونة لمجتمع المكان الصانع للتاريخ في تركيبها الكلية.

وفي إطار الربط بين الفصول السابقة، نجد أن التطور الإجتماعي الذي انبنى أساسا على التنظيم المجالي للمغرب، تأثر إلى حد كبير بالتدخل الخارجي في البلاد منذ العهد الفنيقي إلى العهود الإسلامية، وخضع التقسيم

(1) هشام جعيط: نظر ابن خلدون للمدينة ومشكلة التمدين، بحث نشر في (الحياة الثقافية). عدد 9 السنة الخامسة/ تونس 1980. ص 234 مجلة ثقافية تصدرها وزارة الإعلام والشؤون الثقافية بتونس / عدد خاص بندوة ابن خلدون 14-18 أبريل 1980.

المحلي للسكان لمعايير المؤثرات الخارجية، هذه الظاهرة، لاحظناها في العصر الروماني بوضوح، الذي قسم السكان بصورة عامة إلى «موريين ومروميين»، وفي بداية التاريخ الإسلامي قسموا أيضا إلى «بتر وبرانس». وكان لكل ذلك بعده على مستوى «الإجتماع البشري المغربي» في البوادي والحواضر. ومن هنا أصبح «التمدين المغربي» نموذجا للتمايز النمطي في الحياة العامة.

فالبحث الأثري أثبت وجود جماعات كبيرة مستقرة قبل نشأة مدينة قرطاجة. وبنشأتها بدأ ظهور المراكز التجارية المغربية التابعة لها مثل «أوتيكا: Utica» وليكسوس: Lixus» على نهر لوكوس، والصويرة: Magador. وتؤكد الأبحاث الأثرية أن المستوطنات الفنيقية على الساحل المغربي لم يتم إنشاؤها قبل سنة 800 ق.م⁽²⁾. وفي القرن السادس قبل الميلاد، حدث تطور كبير في عملية «التمدين الفنيقي» بغرب حوض البحر المتوسط، الذي صارت «قرطاجة» قوة التمركز التمديني فيه، وبدأت تتوغل في الداخل وتؤسس نفوذا سياسيا وتجاريا في الأقاليم الداخلية. مما حول القرطاجيين التجار إلى أفارقة وطنيين. ورغم عدم التأكد من مساحة الأراضي التي غزتها قرطاجة، في القرن الخامس قبل الميلاد، وعدد المستوطنات التي تحولت إلى «مدن»، فيظهر أن الفترة تمثل المرحلة التي وصل فيها التوسع القرطاجي في داخل المغرب أقصى مداه⁽³⁾. وشهدت المرحلة تأسيس مستوطنات جديدة على الساحل وفي الداخل، رغم أن الأبحاث الأركيولوجية مازالت تجهل الكثير منها⁽⁴⁾.

(2) ب.هـ. و. ر. منجتون: العصر القرطاجي. (تاريخ إفريقيا العام)، ج 2 ص 455 (الترجمة العربية).

(3) نفسه ص 457.

(4) نفسه والصفحة.

وتتميز منطقة «ليكس: Lixs» (العرائش الحالية) بأنها أقدم مركز فنيقي في المغرب، وإن كان الباحثون الأثريون يؤرخون وجود مدينة «ليكسوس: Lixsos»⁽⁵⁾ إلى القرن السابع قبل الميلاد⁽⁶⁾. ثم بعد ذلك أقام الفنيقيون، في جنوب «لكس» عددا من المستوطنات التجارية، وكانت أبعد نقطة إلى الجنوب لوحظ فيها آثار الوجود الفنيقي هي جزيرة «موغادو» التي عثر فيها على أوعية الخزف الأحمر المنحدر من جنوب إسبانيا⁽⁷⁾. وقد أنشئت تلك المراكز بهدف تجاري، ويدل على ذلك أن اليونانيين أعطوا لفظ «أمبوريا: Emporia» أي الأسواق أو المحطات التجارية. ولكن لانعرف مما تتكون هذه التجارة على وجه الدقة والتفصيل، وبناء على الأبحاث الأثرية، فإن المحللين المختصين لآثار العصر القرطاجي يذهبون إلى أن «أغلب تجارة قرطاجة، كان في سلع لا تترك أثرا، فأغلبها معادن غير مصنعة، ثم المنسوجات والرقيق. والمواد الغذائية»⁽⁸⁾. وتشير رحلة حنون: Hanno» في أهم أجزائها إلى إنشاء مستوطنات قرطاجية على الشواطئ المغربية على المتوسط والمحيط الأطلسي.

(5) من المقبول جدا أن يكون إسم «السوس أو سوس» الذي أصبح يطلق إسمًا على بلاد المغرب في عهد الفتوحات الإسلامية، وقد اشتق من ليكسوس. لعل هذه المقاربة تجد ما يؤديها في الأبحاث التاريخية التي تهتم بالعصر الفنيقي والقرطاجي في بلاد المغرب بوجه عام، بالإضافة إلى اللسانيات المقارنة.

(6) أنظر: الدكتور يولي بركوڤيتش تسركين: الحضارة الفنيقية في إسبانيا (ترجمة الدكتور يوسف ابي فاضل)، ط. جروس برس، بيروت 1987 ص ص: 91-90.

(7) نفسه ص 92-93.

(8) ب. ه. وار منجتون: العصر القرطاجي (تاريخ إفريقيا العام) ج 2 ص 459. ثم أنظر مسألة الاكتشاف الفنيقي للسواحل الإفريقية ص 460.

وتذكر الرحلة إسم مستوطنة تسمى «قرنة: Ceme»⁽⁹⁾. وقد حددت بصفة عامة بجزيرة «هرنة: Hem(e)» عند مصب نهر «ريودي إورو: Rio de Oro» وادي الذهب. ولعل الوصف المبكر الذي وصلنا من «هيرودوت»، والذي يصف فيه طريقة التجارة الصامته القديمة «تجارة المقايضة»، لعله كان وصفا لأسلوب التعامل التجاري مع الأهالي في أقصى الجنوب المغربي.

في هذه المرحلة المبكرة ظهرت مدينة قرطاجة المدينة الكبرى ذات الأسوار الهائلة الحجم التي يمكنها أن تصمد أمام أي هجوم مهما كانت قوته. وتدافع على سكانها الذين بلغ عددهم - حسب تقدير سترابون - ب (700.000 نسمة) وهذا أقصى تقدير لها، أما التقدير الأكثر قبولا هو (400.000 نسمة) أربعمائة ألف نسمة). ولا يستبعد أن يكون لقرطاجة أثرها التمريني في منطقة المغرب كله، بل ومن المؤكد وجود هذا الأشعاع الحضاري الذي استمر أثره إلى ما بعد سقوطها، «وأنه طوال المراحل السابقة حتى القرن الثاني الميلادي، ظل لقب «شفيط: Sufet» مستخدما على الأقل في ثلاثين مدينة مختلفة، منتشرة من أقصى المنطقة إلى أقصاها. ومن ويلي إلى لبدته في ليبيا»⁽¹⁰⁾ ولعل الخط الليبي المبهم والمنتشر في جنوب «الليمس» الروماني يعتبر أحد هذه المؤثرات الحضارية الفينيقية القرطاجية⁽¹¹⁾.

(9) نفسه ص 461-462.

يلاحظ أن الأبحاث التي اهتمت برحلة «حانون» تباينت في آرائها، فالرأي الذي أخذ يحظى بثقة المتخصصين: أن الرحلة تمت على مراحل وأن النصوص لم تدون في وقت واحد بل امتدت عملية تأليفها إلى العصر الروماني. (أنظر: اليونسكو: تاريخ إفريقيا العام) ج2 ص ص 142. 460-461.

(10) نفسه ص 474.

(11) هنا يمكن أن نتساءل على خط «التيفيناغ» وعلاقته بالأبجدية الفينيقية. فالكتابة

.../...

ينتج على هذا أن عملية «التمركز» بمعناها التمديني بدأت في المغرب مع الانتشار الحضاري الفنيقي - القرطاجي في بلاد المغرب، ولانتمك إلا أن نسجل ما انتهت إليه الأبحاث الحديثة «من الوجهة التاريخية العامة. كان تأسيس المستوطنات الفنيقية في المغرب يشكل التوسع الوحيد في منطقة غرب البحر المتوسط لحضارات الشرق الأدنى القديمة، والتي عمرت قرطاجة بعدها جميعاً»⁽¹²⁾.

وفي العصر الروماني يبدأ عهد جديد في تاريخ نشأة المدن وحركة «التمدين» بالمغرب، وتأثر الوضع بالعامل الحربي الذي هيمن على المرحلة. وتظهر المدينة في هذا العهد وكأنها مؤسسة أمنية أنشئت لفرض «هيبة سلطة حاكمة» في البلاد. فتقاربت الحصون أو «المدن» الرومانية. ولم تنشأ المدينة المحورية الرومانية على البحر مباشرة، وإنما دخلت إلى الداخل «وليلي مثلاً» وأقيمت قريباً منها مراكز. وتسجل الدراسات المتخصصة في العصر الروماني بالمغرب أن الحياة المدنية - بهذا المعنى أي المعنى الإنشائي للمراكز- قد «تقدمت كثيراً في الولايات الإفريقية، وبخاصة ولاية إفريقيا البروقونصولية»⁽¹³⁾. وتعطي الدراسات رقماً ليس نهائياً لعدد المدن التي

.../... الصحراوية - البربرية اشتقت من الأبجدية الليبية المستعملة في المغرب بعد القرن الثالث قبل الميلاد، ولا يوجد دليل موثوق به يمكن الاعتماد عليه يرجع الكتابة إلى ما قبل. ومن المسلم به أن البربر بدأوا في كتابة لغتهم تحت التأثير الفنيقي، بدليل أن مصطلح «التيفيناغ: Tifinagh» يشير إلى كل اللغات السامية وإلى الشعب الفنيقي. أنظر ب. سلامة: تاريخ إفريقيا العام، ج2 ص ص 534-535.

(12) نفسه ص 474.

(13) عمار محجوبي: العصر الروماني وما بعده في شمال إفريقيا (التاريخ العام لإفريقيا) ج2، ص 486.

أنشئت في شمال إفريقيا لاي تجاوز خمسمائة مدينة (500 مدينة). استوطنها الوافدون من الرومان أو الأهالي المرومنين. وهذا ماجعل معظم الأهالي ينظرون إلى المدن الرومانية على أنها «مراكز قمع أكثر من كونها مراكز تمدن وحضارة رومانية»⁽¹⁴⁾. ويعني هذا أن «الحضر» في المنطقة كانوا في المناطق الداخلية في نطاق «الليمس:Limes» الروماني، فهل كان لهذا أثر كبير في تمييز سكان هذه المناطق الشمالية على سكان الجهات التي كانت جنوب اللمس الروماني؟

لقد كانت فئة الحضر قليلة العدد نسبيا في بلاد المغرب قبل الاحتلال الروماني، بالمقارنة مع كثرة أفرادها أثناء التوسع الاستيطاني الروماني الذي ساهم في تنمية العمران وإيجاد الهياكل المدنية في المدن، فتطورت الحياة الحضرية وأخذت تتلون في المدن باللون الإيطالي، وخاصة منذ أواخر العهد الجمهوري وأثناء العهد الامبراطوري الأول. ولايمهنا التركيب الأثني لسكان المدن بقدر ما يعيننا البناء الإجتماعي والإقتصادي للمدينة المغربية في العهد الروماني.

تميزت المدينة المغربية في العهد الروماني باعتمادها على بواديها، وبالتالي ببنائها على الإقتصاد الزراعي. تنمو بنموه وتضعف بصعفه، فكان توسع الخريطة الزراعية للمدينة ينتج في داخلها تطورا في الأعمال الحرفية اليدوية وتنشيط الحركة التجارية فيها، واللوحات الفسيفسائية تمثل هذه الظاهرة. وقد أفاض الباحثون المختصون في تحليل هذه الجوانب من بنية

(14) نفسه ص 488. وتلاحظ الدراسات وجود أهالي غير مرومنين كانوا يعيشون في المدن، مما يطرح سؤالاً عن الفوارق بين سكان المدن المرومنين وغيرهم على مستوى العلاقة التي تربطهم بالإدارة المركزية الرومانية؟ وعلى مستوى نظام التمدين الداخلي لمراكزهم؟

المدن الرومانية في المغرب⁽¹⁵⁾. ثم نشأت في هذا العهد «مستعمرات» في البوادي وكانت عبارة عن مستوطنات فلاحية منحتها السلطة الرومانية حقوقها الكاملة، حيث اعتبر كل السكان فيها مواطنون رومان، ماعدا العبيد طبعاً والأجانب والملحقين. ثم نشأت إلى جانب هذه المستعمرات مراكز أخرى غير رسمية كونها الأهالي بأعداد متزايدة، اكتسبت بفضل تطورها وأخذها بأسلوب الحياة الرومانية، الاعتراف الرسمي الروماني. ونشأت إلى جانب ذلك «قرى: Vici» و«كور: Pagi».

ومن المسلم به أن الزراعة كانت عماد الإقتصاد في العصور القديمة، فالأرض هي المصدر الرئيسي لكسب الثروة والتقدير الإجتماعي في مجتمع الإستقرار، في مقابل ملكية قطعان الماشية في مجتمع الرعاة. وتثبت الأبحاث الحديثة⁽¹⁶⁾، أن بداية القرن الثالث الميلادي عرفت في العهد الروماني بالمغرب كله، تحسناً ملموساً في الإنتاج الفلاحي وخاصة إنتاج الحبوب، بسبب زراعة الأراضي البكر في «نوميديا وفي ولايتي مورطانيا». وقد انعكس مدخولها على توسيع المدن ومبانيها العامة بالولايات الرومانية المذكورة. وهكذا تلازم ازدهار المدن بازدهار الزراعة، فانتشرت في القرن الثالث بساتين الزيتون والعنب بمعدلات مذهلة⁽¹⁷⁾.

وفي هذا السياق يمكن أن نطرح مسألة ملكية الأراضي الزراعية في بلاد المغرب التي سيطر عليها «الاستعمار الروماني». فالقانون الروماني اعتبرها

(15) أنظر: GSELL (S): Histoire de l'Afrique du Nord, T.V, p.50. وقارن بما جاء في دراسة الأستاذ عمار محجوبي للعصر الروماني في المغرب، (بحث هام جداً نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام بإشراف اليونسكو) ج2 ص489.

(16) عمار محجوبي: تاريخ إفريقيا العام ج2 ص494.

(17) نفسه ص495.

من أملاك الشعب الروماني» بحكم الغزو، وسماها *Ager Publicus Populi Romani* « فقد صنفت هذه الأراضي إلى عدة فئات طبقا لقوانين ملكية معقدة. كانت تتغير باستمرار⁽¹⁸⁾. وبحكم هذا المفهوم القانوني كان الأهالي من مستقرين ورحل يخسرون أراضيهم التي يستولي عليها المستوطنون الرومانيون. فقد صادر الرومانيون أراضي القبائل، وأدى ذلك إلى طرد الكثير منهم جنوبا نحو الصحراء أو الجبال. واعتبروا من بين «المستسلمين: *Dediticii*» الذين لم يعترف بمنظمتهم واستقلالهم الذاتي. وبذلك اعتبروا خارج دائرة المجتمع الروماني⁽¹⁹⁾.

(18) يمكن أن نعقد مقارنة بين حكم الأرض المفتوحة عنوة في التاريخ الإسلامي وبين هذه الوضعية التي نجدها في القانون الروماني المطبق في المستعمرات. وقد عالجت المؤسسة الفقهية في المغرب مسألة الأرض المفتوحة، مع فروق في طبيعة الحكم وأشكال الاستغلال وأهم تلك الفروق أن القانون الروماني ألغى حق الأهالي في البلاد باستمرار على خلاف النظرية الإسلامية التي لم تحكم بتفويت رقبة الأرض نهائيا.

أنظر في هذا الصدد الدراسة المقارنة التي قام بها: الدكتور عبد الله مختار يونس: الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الإقتصاد الإسلامي. ط 1 نشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1987 ص ص 43-45 ثم ص ص 203-252. ثم قارن بما جاء في بحث عمار محجوبي المذكور أعلاه. ص 495. ثم قارن الأساس النظري لمسألة الأرض بناء على آثار الحرب الذي حلله تحليلًا جيدًا الدكتور وهبة الزحيلي في أطروحته «آثار الحرب في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة» ط3 دار الفكر. دمشق 1981 ص ص 569،43 وما بعدها .. ودراسة موضوع الوضعية القانونية والتاريخية للأراضي الزراعية في المغرب الروماني. أنظر: محمد مبكر: الدوارون في شمال إفريقيا ص ص 45-73.

(19) عمار محجوبي: تاريخ إفريقيا العام. ج 2 ص 504. وهنا نفتح قوسا عريضا نرد فيه على نظرية المؤرخين الفرنسيين الذين دافعوا بها على التقسيم بين العرب والبربر العرقية تأييدا لها، واعتبروا سكان الجبال من البربر، ماسكنوها إلا نتيجة الفتح الإسلامي والطردهم العربي إليها، مع أن المسألة مرتبطة بالقانون الروماني والإستعمار اللاتيني للمغرب الكبير كله.

وقد ناقشت الدراسات المتخصصة في العصر الروماني بالمغرب الكبير مسألة «تدهور المدن» في القرن الرابع الميلادي. غير أن الأبحاث الأركيولوجية الحديثة تؤكد عدم صحة تلك النظرية. حيث ظهرت نقوش تدل على نشاط نسبي في البناء، ولم تتوقف أعمال الترميم على الأقل في عدد من مدن الولاية الإفريقية على الأقل في القرن الرابع الميلادي⁽²⁰⁾ ويستدل على ذلك أيضا بوجود منازل مزخرفة ترجع إلى العهد المتأخر من الامبراطورية الرومانية، هذا مع ظهور إختلاف في الحياة المدنية. بين العهد الروماني المبكر، والعهد المتأخر. ويظهر ذلك أيضا بوضوح في إعادة بناء المباني التي دمرت في الثالث الميلادي، أو في إصلاحاتهم لتلك التي تهدم بعضها بمرور الزمن⁽²¹⁾.

تعكس الوثائق الرومانية بالمغرب بنية «الهرم الإجتماعي» للمدن في العصر الروماني. ويمكن أن نعتمد في هذا الصدد وثيقة «تمقاد: Tingad»، وعلى أساسها نرسم هذه الصورة التقريبية للهرم الإجتماعي، مع الإعتماد على دراسة الباحث «شاسطنيول: A.Chastagnol» الذي نشرها في «بون: Bonn» سنة 1978م، وبالاعتماد على دراسة الباحث المغربي محمد مبكر في دراسته على حركة الدواوين. وبناء على قانون الامبراطور «هونوريوس» الصادر في 411م.

(20) أنظر: Picard. Civilisation, p.28. محمد مبكر: الدواوين، ص 48 هامش 2.

(21) أنظر: Chastagnol (A): l'Album municipal de Tingad, Bonn, 1978, p.23. محمد مبكر: الدواوين، ص 121 وهامش 5 ثم ملحق 11 ص 301. الدكتور محمد البشير شنياتي: التغيير الإقتصادي والإجتماعي في المغرب أثناء الإحتلال الروماني ص 223 وما بعدها.

بناء على ذلك، وباعتبار أن «حركة الدوارين» كانت موجهة ضد الملاك والاسياد والمرابين لصالح العبيد والمزارعين والمديونين⁽²²⁾. ونلاحظ أن هذا الوضع تحكم في ظهوره: عامل أستغلال الأرض، وعامل جباية الضرائب التي أرهقت الأهالي وحتى الملاكين المستوطنين الرومانيين. ثم يضاف إلى ذلك عامل «أزمة الامبراطورية الرومانية» اقتصادية وإداريا وسياسيا، رغم محاولات الإصلاح التي حاولها الامبراطوران «دقلديانوس» (284-305م) و«قسطنطين» (305-337م)⁽²³⁾ مما أدى إلى إنقسام «مجتمع الولايات الرومانية» إلى شرائح إجتماعية أو طوائف حقيقية متميزة بعضها عن بعض في الوضع القانوني والتراتب الإجتماعي. وقد انعكس أثر هذا الإنقسام في المدن وهيكل نظامها، وظهر واضحا في «المراكز القروية» التي أنشأها الملاكون الجدد للأراضي الزراعية بالبوادي.

وهكذا أدت إصلاحات القرن الرابع الميلادي إلى «إنقلاب في الوضع الإجتماعي» في المدن والبوادي، وتغير التركيب الهرمي الإجتماعي، عما كان عليه في القرن الثالث الميلادي، فقد فقدت المدن كل حقوق الحكم الذاتي تقريبا. وأصبح الملاكون العقاريون الكبار، هم أصحاب الكلمة والنفوذ. وانتقل بعضهم

(22) محمد مبكر: الدوارون ، ص 45 وما بعدها. ثم نحيل أيضا على الدراسة الإجتماعية للإمبراطورية الرومانية، والتي قام بها «مشيل روستوفتزييف: M. Rostovtzeff الذي حلل الوضعية التي عاشتها الامبراطورية الرومانية في الأزمنة التي مرت بها في القرن الثالث الميلادي، واعتبرها ممثلة «للصراع بين برجوازية المدن من جهة والفلاحين والجيش من جهة أخرى». أنظر ترجمة هذه الدراسة التي نشرت بإسم: تاريخ الامبراطورية الرومانية الإجتماعي والإقتصادي، تأليف روستوفتزييف، ترجمة د. زكي علي ومحمد سليم، ط . القاهرة 1957 ص 530 وما بعدها.

(23) محمد مبكر: الدوارون ص 46.

إلى أراضيهم خارج المدن مع عبيدهم وأتباعهم «في اكتفاء ذاتي واستقلال نسبي عن الحكومة المركزية، وبسطوا هيمنتهم على الفلاحين المقيمين بأرضهم، وأحيانا على سكان المدن أنفسهم»⁽²⁴⁾.

بنية الهرم الإجتماعي للمدينة الرومانية بالمغرب:

يمكن استخلاص الهرم الإجتماعي للمدينة المغربية في العصر الروماني من وثيقة هامة ترجع إلى بداية القرن الخامس، ويتعلق الأمر بقانون «هونوريوس Honorius» (395-423 م) الصادر يوم 31 يناير 411م⁽²⁵⁾. الذي يحدد قيمة الغرامات المفروضة على الدوناتيين حسب تراتبهم الإجتماعي. وقد أنتهينا إلى الشكل التقريبي الآتي:

أ- الطبقة العليا، وهي التي تعرف بالطبقة السيناتورية، وتتألف من أربع فئات وهي على هذا الترتيب:

(24) محمد مبكر: نفسه ص 47، وهامش 6 وص 48، وص 54. وتلاحظ الدراسات أن أملاك الامبراطور قد توسع مجالها في بلاد المغرب في القرن الرابع والخامس، وقد أعطانا قانون «هونوريوس» فكرة دقيقة عن هذا الموضوع. حيث نستخلص منه، أن أراضي التاج الامبراطوري قد توسعت رقعتها في إقليمي «البروقونصولية وبيزاسينا بإفريقية: Africa. أما إقليم نوميديا فقد كان مجالا للضيع الكبرى: Situs. وهذه الأراضي هي التي كانت تكتري بدون أجل، وهذا في الحقيقة عرف بقانون التفويت بالكراء: Emphy Theasis الذي حدده قانون سنة 422م. الذي يقضي بإعفاء المستفيدين من أداء الضريبة لمدة معينة لم يحددها القانون (أنظر: محمد مبكر: الدوارون. ص 55 وهامش 1، 3).

(25) محمد مبكر نفسه ص 371 - 374.

Cagé (J): Les classes Sociales dans l'Empire Romain, 1971, pp.377-245. Paris-Payot.

1- المشاهير = Inlustres من أغرق الأسر الشريفة

الرومانية أو كبار الموظفين بالولاية.

2- الإشراف = Spectabile

3- السيناتورات = Clarissimi

4- اللامعون = Clarismi= Les principales

ب- الطبقة الوسطى الأولى، وتتألف من فئتين هما:

وتباشران المهام	5- أعيان المدن	فئة
البروطوكولية	6- أعيان الإقليم	الأعيان

ج- الطبقة الوسطى الثانية، وتتألف من فئتين وهما:

7- الكورياليون : Curiales

8- التجار

د- طبقة العامة - عامة المدن وعامة البوادي:

9- عامة المدن مثل حرفيين وعامة المحيط المديني

بالقرى = Villas

هـ- قاعدة الهرم بالمدينة، وتتألف من الفئات الآتية:

10- الدوارون.

11- المزارعون.

12- العبيد.

تظهر المدينة الرومانية في هذا الترتاب عبارة عن جمهورية مصفرة، خضعت للتأثير «الديني - المسيحي» في العهد الامبراطوري الروماني، وهذا ما أدى إلى بروز مكانة رجال الدين في المدينة والبادية المحيطة بها حيث

الملاكون «الكورياليون = Les Curiales»⁽²⁶⁾. الذين سيطروا على الأراضي الزراعية. ونشأ فيها مجتمع تراتبي كما هو الحال في المدينة مثل ويلي بالمغرب الأقصى.

والمهم هنا هو ارتباط البوادي القريبة من المدن بالمدينة المغربية في العهد الروماني ارتباطا كليا، إجتماعيا واقتصاديا وإداريا وسياسيا كذلك. والسؤال الآن، هل استمرت هذه الوضعية في التاريخ الإجتماعي المغربي، على الأقل في القرون الأربعة الأولى من التاريخ الإسلامي؟ أم عدلت مع البنات الجديدة التي أحدثها الفتح الإسلامي؟ ثم هل تأثرت أحكام الأرض في عهد الفتح الإسلامي في المغرب الكبير بمؤثرات القوانين القديمة قبل الفتح الإسلامي؟ ثم أيضا ماهي العلاقة بين النظرية والتطبيق في هذه المجالات؟ وهل يرجع الخلاف في الأحكام الفقهية إلى هذه الأصول التاريخية التي خضعت لها الأراضي الزراعية المغربية؟

واتضح أيضا أن مسألة الأرض الزراعية في هذا النظام الإجتماعي، لعبت دورا فعالا في التاريخ الإجتماعي القديم. وقد ظهرت بصورة أخرى في الأراضي التي كان «الأهالي المغاربة يستغلونها لحسابهم الخاص. ويلاحظ أن هذا

(26) لقد تحول الكورياليون في القرن الرابع والخامس الميلاديين إلى طبقة من ملاكي الأراضي الفلاحية، مشدودة بقوة إلى الأرض الزراعية، مثل ارتباط الجندي الروماني بفرقته، ومثل الحرفي في مصنعه. (أنظر محمد مبكر: الدوارون، ص 48 ثم التفاوت والتحول الذي طرأ على هؤلاء بعد ذلك في ص 49 من نفس الدراسة). حيث تحول بعضهم إلى ارسقراطية جديدة تعتمد على القوة العقارية وتصدير المنتجات الفلاحية، فأصبح هؤلاء يعرفون أيضا بالأعيان= Les Sacerdotales أو Les principales (أنظر وضعهم في قانون «هونوريوس» ص 371-376 نفس الدراسة).

النوع كان يتقلص بالتدريج كلما توسع النفوذ الروماني بالمغرب الكبير⁽²⁷⁾. فقد طبقت «روما» سياسة «إيواء الشعوب» في مناطق محددة تركتها للأهالي بعد سيطرتها على أجود الأراضي. كما وقع مع قبائل «الموسولامين»: Les Musulames» في بداية الإستعمار الروماني بإفريقية. (ثورة طاكفاريناس الذي قاد ثورة هذه القبائل من 17-23م) فهي ثورة ضد اغتصاب الأراضي التي قامت بها روما⁽²⁸⁾. وفي القرن الثاني والثالث انتشرت في البلاد ظاهرة «الترامي على ملكية الغير» وخاصة الإستيلاء على أراضي الضعفاء والفقراء⁽²⁹⁾.

وفي القرن الرابع الميلادي توسعت أملاك الكنيسة المسيحية في المغرب الروماني، فالتسعت عقاراتها بفضل الهبات التي كان الملاكون المسيحيون يتبرعون بها للكنيسة، أو دخول الأثرياء في المسيحية. واعتراف الدولة بحقوق الكنيسة في امتلاك العقار، واستفادتها من هبات الامبراطور، مثل ما حدث عند بناء الإمبراطور قسطنطين لكنيسة كاثوليكية حوالي سنة 330م بمدينة قسنطينة بالجزائر، وهبة الامبراطور إلى الكنيستين الدوناتية والكاثوليكية سنة 347م ثم الامتيازات التي حصلت عليها مثل إعفاء رجالها من الضريبة الفردية (ضريبة الرأس Capitatio)⁽³⁰⁾. وبتزايد ثراء الكنيسة بدأت هذه تكون كيانا سلطويا داخل الدولة.

(27) محمد مبكر: الدوارون ، ص 56 وهامش 3 وص 57 وهامش 2.

(28) محمد مبكر: نفسه ص 57 هامش 2. Benabou (M): La Résistance , pp.427-469.

(29) أنظر: Picard G.C: La Carthage , Paris 1961, p.134.

(30) محمد مبكر: الدوارون ص ص 58-59. عمار محجوبي: تاريخ إفريقيا العام، ج 2 ص ص 489، 494، 509.

وهنا يحق لنا أن نتساءل عن ظاهرة أملاك «الأوقاف أو الأحباس» في نظامنا الإسلامي ومدى علاقته بالتنظيم العقاري الذي كانت تباشره المؤسسات الدينية القديمة في المغرب؟

وفي القرن الرابع والخامس تدهورت وضعية الزراعة والمزارعين وقد عبرت على ذلك الوثائق الرومانية التي ترجع إلى هذه المرحلة وخاصة «ألواح ألبرتيني»⁽³¹⁾ نسبة إلى العالم الفرنسي الذي درسها ونشرها في سنة 1928م. إن هذه المرحلة لها من الأهمية بمكان على جميع مستويات التنظيم الاجتماعي والإقتصادي والسياسي، وتحديد العلاقات بين الإنسان المغربي وأرضه، وبين السلطات الحاكمة والمتحكمة فيه. مما كان له أبعاد الآثار في البنيات المتكونة فيه لاحقا.

وفي العصر الوندالي والبيزنطي تراجعت ظاهرة «التمدين» بصورة ملحوظة. واستمرت المدن الرومانية القديمة في التدهور، وتناقص سكانها في ظل الحصون القوية التي شكلت قلاعهم⁽³²⁾. وبدأت عهد جديد في تاريخ التمدين الذي أعطى للمدينة مفهوم «الحصن» العسكري واختفى إلى حد كبير النظام المدني، ورافق ذلك طغيان ظاهرة «البدو» في مناطق التمدين الروماني. وأخذت تظهر مراكز مدنية صغيرة مثل «تيارت: تاهرت» وهي قلعة رومانية سابقة من قلاع «الثغور: Limes» الرومانية أقيمت عند التقاء البدو، والحضر، ومثل «ألتايا: Altaya» وتلمسان: Pomaria» و«وليلي: Volubilis» التي تضاءلت مكانتها بعد القرن الرابع الميلادي رغم أنها استمرت مسيحية

(31) محمد مبكر: نفسه ص 62 هامش 1، ص 63 وما بعدها.

(32) ب. سلامة: تاريخ إفريقيا العام، ج 2 ص 518.

الطابع، حيث كانت اللغة اللاتينية لاتزال مستعملة بها حتى القرن السابع الميلادي⁽³³⁾.

لعل هذه المرحلة يمكن أن نسميها مرحلة «التحصين-الرباطي» فالأهالي انشغلوا بمشكلة الخلاص من الحصار الروماني السابق، واهتموا بكفاحهم المستميت من أجل الإستقلال، فاندفعت جموعهم البدوية نحو المناطق المنوعة عليهم سابقا. فطبعت المرحلة بطابع إنتاج المعمار الدفاعي والتمركز التحصيني المحلي. فظهرت البداوة في كل مكان وخربت أو تراجعت المدن الحورية تراجعا نهائيا. ولعل ظاهرة «البرج» في العمارة المغربية ترجع إلى تطورها في هذه المرحلة الممتدة من القرن الثالث الميلادي إلى الفتح الإسلامي⁽³⁴⁾، فنظام التحصين بهذه الطريقة يرجع إلى العصور المتأخرة للإمبراطورية الرومانية والبيزنطية. وكانت هذه التحصينات كثيرة ولم يكن لها - رغم بساطة قسماتها- خطة مضطربة كما كان الشأن في معسكرات الرومانيين، باستثناء القلعة الصغيرة نوعا ما التي كانت تقام فوق السهول، والتي كانوا غالبا، ما يوائمون بينها وبين معالم المنطقة المراد حمايتها وطبيعة أرضها⁽³⁵⁾.

ومن الطبيعي أن ينتشر هذا النوع من المعمار الحربي، فهو وليد أحداث الاضطرابات التي نشرت «العنف القبلي» لعهد طويل نتج عنه إنعدام التوازن الإجتماعي، وتغيير في الخريطة الإجتماعية. وأبرز تلك السمات استمرار

(33) نفسه ص 523. Diffision de . André Jodin: Volubilis, Regia Jubae, (C.N.R.S), Baccard, Paris, 1987, pp.30-31.

(34) أنظر : H. Terrasse: Burdj, Art. dans l'Encyclopédie de l'Islam (N.E.) T.I, pp. 1359-1362.

(35) Ibid p. 1360.

«هجرة المدن» كما أسلفنا أن حللناه في فصل الجغرافية التاريخية سابقا. مما طبع المجتمع المغربي بطابع «البداءة» الذي ظهر في النصوص البزنطية والإسلامية المؤرخة للمغرب. وهذا الوضع هو الذي استمر إلى عصر ابن خلدون، فكان عمله استقرارا تفصيليا لامتداد هذا المجتمع الذي انغمس في بداوته طيلة قرون طويلة.

إننا لاندافع عن الإستعمار الروماني في النظام التمديني، بقدر ما نرصد الظواهر التي خلفها عدم الضبط التنظيمي في مجتمعنا التاريخي المغربي. هذه حقائق لا يمكن إنكارها مهما كانت مبررات الأبحاث. ومادامت هذه هي الحقائق، فإلى أي شيء يمكن أن نرجعها؟ هل نردها إلى البداءة كما فعل ابن خلدون؟ أم إلى جغرافية المكان وعدم تحقيق التواصل بين الإنسان والأرض الذي استمر هو مشكلة التاريخ المغربي في هذه المرحلة الطويلة، من القرن الثالث الميلادي إلى القرن الخامس الهجري/10م؟

نترك معضلة الظاهرة قائمة ونحاول أن نتلمس بصورة خاصة ظاهرة «التمدين» في المغرب الأقصى في العصر الروماني وما بعده لعلنا نجد بنية متميزة، وذات خصوصية محلية.

من خلال أعمال «ش. تيسو: Ch. Tissot» في آخر القرن 19م حول الجغرافية المقارنة لموريطانيا الطنجية، و«كركوپينو: J. Carcopino» وأبحاث «ج. مريون: J. Marion» المتخصص في «النوميات القديمة المغربية» حيث درس العملة التي عثر عليها في ويلي وبناسا وتموسيدا، من خلال تلك الأبحاث وأعمال أخرى لاحقة على هؤلاء. اتضح أن النشاط «التمديني» تراجع بصورة مهولة ابتداء من جلاء الجيوش الرومانية في سنة 284 و285م عن

الموريطانييتين القيصرية والطنجية (36).

وبناء على ذلك فقد درست الأبحاث تاريخ التمدين بالمغرب من خلال المدن الرومانية بالمغرب. وهي: «وليلي: Volubilis» و«بنسا: Banasa» و«تموسيدا: Thmusida» و«سلا: Sala» و«تمودا: Tamuda» و«ليكسوس Lixus» أو مستوطنة سلا = Sala colonia و«سوق أربعاء الغرب: Souk El-Arbaâ du Gharb». ومراكز أثرية أخرى مثل «ليكسوس: Luxus» و«طنجة: Tanger= Tingis» و«القصر الكبير: Oppidum Novum» (القرية الجديدة) و«سبته: Septam».

من خلال ذلك يتأكد أن الجلاء العسكري الروماني من «وليلي» كان بين 282م- وربيع 285م⁽³⁷⁾. وبالنسبة ل «بناسا» في أعوام 270-280م⁽³⁸⁾ و«تموسيدا» في 274م وحتى إذا تأخر الجلاء عن هذا المركز⁽³⁹⁾ فإنه لم يتجاوز 280م أما مستوطنة سلا أو Sala Colonia فإن البحث الأثري الذي قام به الباحث J.Boube منذ سنة 1958 والذي اكتشف فيها «فورم سلا: Le Form de Sala» فقد

-
- (36) نحيل هنا على أهم الأبحاث الآتية المهتمة بالموضوع الحضاري التمديني
- 1- Tissot (Ch): Recherches sur la Géographie comparée de la Maurétanie Tingitane. Paris 1978.
 - 2- Carcopino (J): Le Maroc Antiqué Paris 1943.
 - 3- Marion (J): Les trésors monétaires de Volubilis et de Banassa, dans Ant-Afr. T12, 1978, pp179-215.
 - 4- Aomar Akerraz: Le Maroc du Sud de Dioclétien aux Idrissides. (Thèse de 3ème cycle), préparée sous la direction de R. Rebuffat, Sorbonne Paris IV, Année: 1985, pp. 10-29.s. et PP. 122-180.
 - 5- Gilbert Charles- Picard:
 - 1- La Civilisation de l'Afrique Romaine, Paris Plon, 1959
 - 2- Les religions de l'Afrique Antiqué, Paris-Plon 1954.
 - 6- J-P. Callu: Remarques sur le trésor de Thamusida dans (M.E.F.R T). 86, 1974.

Aomar Akerraz: Le Maroc du Sud de Diocletien aux idrissides, p. 18 (37)

Ibid : p. 21-22. (38)

Ibid: p.22. (39)

ثبت أن الوجود الروماني ظل قائما بها في القرن الرابع الميلادي. ولا يفسر هذا إلا بعامل البحر⁽⁴⁰⁾.

وكانت مدينة «وليلي» هي أكبر مدينة في موريطانيا الطنجية، وأهم مركز مدني في المنطقة. وناقش الباحثون المختصون على رأسهم Carcopino مركزيتها في أقصى الولايات الغربية الإفريقية للامبراطورية الرومانية، فناقشوا بالتالي: هل وليلي هي عاصمة موريطانيا الطنجية؟ وبهنا هذا السؤال باعتبار مالهذه المدينة من أثر في المرحلة الإسلامية وأحداث التاريخ السياسي المحلي. ورغم الخلاف بين الباحثين حول هذه المسألة، فإن وليلي كانت أهم وأكبر مركز تمدني في المغرب الأقصى منذ القرن الثالث الميلادي، ويظهر أن الجلاء عن وليلي كان بأمر من الامبراطور الروماني وليس نتيجة للهجمات القبلية المحلية.

فمدينة وليلي تكونت ساكنتها من تركيب إثني متنوع⁽⁴¹⁾، ولاحظ الباحث «ماريون: Marion» أن غالبية السكان بها كانت من الأهالي القبليين. ولعل هذه الملاحظة التي تعتمد وجود الأهالي في المدينة، هي التي جعلت بعض الباحثين المختصين يعتبرون مدينة وليلي ليست عاصمة لموريطانيا الطنجية، لأن ذلك يتنافى مع بنية العواصم الرومانية في الولايات، التي كانت تكونها العناصر اللاتينية الوافدة أو المرومنة⁽⁴²⁾.

Ibid: p.24. (40)

Marion (J): La population de Volubilis à l'époque Romaine, dans (B.A.M), انظر: (41)
T.4 1960. pp. 133-187 et 166-167.

Aomar Akerraz: Le Maroc du Sud , p. 35. (42)

وقد اعتمد «كركوبينو» و«توفنو» القرائن التي ترجع كونها عاصمة موريطانيا الطنجية، وأنها كانت مقرا ومركزا للحاكم الروماني بالبلاد، كما كانت تعتقد الاتفاقات والأحلاف مع القبائل المجاورة لها.

وبمتابعة أثر القبائل في المجال المحيط ، بمدينة ويلي منذ ما بعد القرن الثالث الميلادي، نلاحظ أن «الموريين أو بربر الأطلس كانوا حاجزا بين الجنوب والشمال، وكانوا أيضا مانعا لتحقيق التواصل بين شرق المغرب الأقصى وغربه. ويظهر أيضا أن «الموريين» من سكان جبال الريف، والباكواط: Les Baquates وغيرهم اتجهوا نحو منطقة «الغرب»، وأثروا على الحياة العمرانية التمدينية، ومن نتائج ذلك تدمير «بناسا». فهل يرجع ذلك فعلا إلى الأهالي أم إلى عوامل أخرى؟ هذه المسألة ناقشها المختصون ويرى «توفنو: R.Thouvnot» أن المسؤولية تلقى على الأهالي⁽⁴³⁾. ولكن «Rebuffat» خالف هذا الرأي بالإعتماد على عدم وجود قرائن الحرب والتدمير المقصود في حفريات بناسا. وكذلك أيضا في حفريات «تموسيدا» التي يرجع تاريخها إلى نهاية القرن الثالث الميلادي⁽⁴⁴⁾، وعليه يرجح أن نهاية هذه المراكز الرومانية في المغرب الأقصى ترجع إلى أن الإمبراطور هو الذي أصدر أوامره إلى الجيش الروماني في المنطقة بالجلء عنها، فتعرضت المدن للإهمال، وأدت التطورات المحلية اللاحقة إلى نهايتها ولم يستمر في الوجود إلا مدينة ويلي رغم تراجعها العمراني.

إن سكان المدن المغربية في العصر الروماني مبدئيا كانوا من «البربر المرومين»، ولم تشملهم أوامر الإمبراطور بالجلء عن المدن في موريطانيا الطنجية تلك الأوامر التي أصدرت إلى الجيش في سنة 284م، واستمروا في مراكزهم، وخاصة «وولي» يمارسون حياتهم بالطريقة الرومانية التي تعودوا

R. Thouvnot: *unc Colonie Romaine de la Maurétanie tingitane, Valentia- Banassa*, (43)
Paris 1941, p.67.

R. Rebuffat: *La Camp dans (F.S.A.M) T.I. Paris 1965, p.177.* (44)

عليها في مدينتهم الرومنة. لغة وسلوكا ونمطا مدة طويلة بعد جلاء الجيش الروماني⁽⁴⁵⁾. كان هؤلاء يكونون أرستقراطية السكان في المنطقة. ينتج أن مجموعة قبائل «الباكواط : Baquates هي التي حلت محل النفوذ الروماني في مجال نفوذ مركزية مدينة «وليلي» بعد أن شربت الحضارة الرومانية قبل الجلاء من المدينة المحور في موريطانيا الطنجية⁽⁴⁶⁾. وتظهر هذه المخلفات الحضارية الرومانية في إعادة البناء التي ظهرت في المدينة بعد القرن الثالث الميلادي، وكذلك في المنشآت الجديدة حولها، والتي اقتبست كثيرا من المعمار الروماني. واستمر ذلك حتى المرحلة الإسلامية التي عرفتها وليلي في العهد الإدريسي⁽⁴⁷⁾. ونضيف أن مدينة «وليلي» بعد الجلاء الروماني وجدت نفسها تحت تأثير قوتين بشريتين ، الأولى هي البربر المرومنون ، أو المدينون الذين سكنوها قبل الجلاء في 284م. والثانية هي مجموعة القبائل المحلية التي جاءت بعد الجلاء من البوادي المغربية من جبال الريف والأطلس. وهي من بين تلك التي قاومت الوجود الروماني في المغرب كله. ونتج عن مقاومتها جلاء القوة الرومانية وإعادة التقسيم الإداري المغربي حيث صارت الموريطانيتان منطقة محررة وتكون كيانا واحدا عرف ببلاد «المور» أي الرافضين للحكم الروماني في المغرب الكبير⁽⁴⁸⁾.

(45) Aomar Akerraz: Ibid. p. 59.

(46) Ibid, p. 59 et Banabou, la Résistance , p. 94 et 135 note 101 et 102, 568-76.

(47) Aomar Akerraz: Ibid, p.107. و حول سكان مدينة وليلي في العهد الروماني
Thouvenot : Volubilis , Paris 1949, p. 23. أنظر دراسة

(48) A. AKerraz: Ibid: 107 et Notes 124;126.

Benabou (M), La résistance , pp. 568-576.

2- وليلي من البزنطيين إلى الأدارسة.

لقد اهتمت الأبحاث الأثرية بمدينة «وليلي الرومانية» وتم اكتشافها في القسم الشرقي من المدينة كلها. أما المدينة وليلي التي ترجع إلى العصر البزنطي والإسلامي الأول فلم تهتم بها الأبحاث إلا قليلا وقليلًا جدا، وتقع في الجهة الغربية من وليلي الكبرى. وحاول الباحث المغربي «عمر أكراز» دراسة وليلي في العصر الإسلامي ويكاد يكون الأركيولوجي الوحيد الذي خصص لوليلي الإسلامية أهمية ملحوظة في أطروحته⁽⁴⁹⁾ التي اعتمدها في دراستنا هاته.

فالقسم الشرقي من وليلي مازال يحتفظ على بقايا سور بني متأخرا (بعد المرحلة الرومانية). يرجع على الأرجح إلى المرحلة البزنطية. وهذا السور اعتمد في إنشائه على السور الروماني لوليلي الذي أنشأ حوالي 169م. في اتجاه من الشمال إلى الجنوب بمواجهة وادي «خومان» وبلغ طوله 660م. وعرضه يتراوح بين (1,70-2م). ويظهر من دراسته تحطيم وسطه. وتتراوح مساحة المدينة ما بين 16 و26 هكتار. وبدراسة التركيب المعماري للمدينة، يمكن أن نستنتج أن وليلي في بداية العصور الوسطى يرتكز بناؤها في الجهة الغربية، أي نحو الحافة المواجهة للوادي بعد السور الخارجي. فالسور الروماني لوليلي فتحت فيه خمسة أبواب إلى الجهة الغربية. وسميت الباب الجنوبية الغربية بإسم مكتشفها «دوفال P.M. Duval» وفي

Aomar Akerraz: Le Maroc du Sud de Diocletien aux Idrissides, (Thés de 3ème cycle, (49) Université de Paris- Sorbonne, Paris IV, U.E.R, d'art et Archeologie), 1985;226 pages.

وفي نظرنا تعتبر هذه الدراسة هي أهم بحث بعد دراسة:

Carcopino : Le Maroc antique, pp.288-304

بقايا هذا القسم الغربي تم العثور على نقود إسلامية يرجع تاريخها إلى نهاية القرن الثامن الميلادي/2هـ وهذا ما يوافق بداية العهد الإدريسي (50).

مازالت الأبحاث لم تهتم بما فيه الكفاية بتاريخ البزنطيين في المغرب الأقصى، وعليه تذهب الدراسات إلى أن الوجود البزنطي لم يصل إلى ويلي، ورغم أن الدراسات مازالت محدودة جدا في هذا المجال فإننا نشك في عدم وجود حكم أو على الأقل تأثير بزنطي في المغرب الأقصى. وعليه يرى «ديبل» أن الغزو البزنطي لم يصل إلى ويلي (51). مما ينتج عنه أن المثيرات العمرانية البزنطية لا يمكن العثور عليها في المدينة المغربية.

وبالنسبة لموضوع «اللقى» وما خلفته مرحلة ما بعد القرن الثالث الميلادي في تاريخ ويلي، نلاحظ تناقضا مضطربا بتقدم تاريخ المدينة، مما يؤكد تراجعها باستمرار، ولم تكتشف الحفريات بها إلا بعض شواهد القبور Les Epitaphes المسيحية يرجع تاريخها إلى آخر القرن السادس الميلادي (599م). مع بعض النقوش المتأخرة. هذه «اللقى» تؤكد وجود المدينة ولكن لا تبث احتفاظها بالمكانة التي كانت لها قبل القرن الثالث الميلادي (52).

نحن إذن أمام تراجع مهول في حياة أهم مدينة قديمة بالمغرب الأقصى، فهل هي ظاهرة البداوة التي طبعت المجتمع التاريخي المغربي؟
ويبدأ العصر الإسلامي في التاريخ المغربي، ويبدأ معه تاريخ جديد في تاريخ مدينة ويلي. لكن معلوماتنا عنها في هذا العصر نستمدتها من مصدرين هما : المرجعية النصية العربية، والمحاولات الأولى للحفريات الأثرية.

(50) أنظر: A. Akerraz: Ibid p. 130 et Note 37.

(51) أنظر: Diehl (Ch) : l'Afrique Byzantine, p. 267.

(52) أنظر: A. Akerraz: Ibid p. 135.

ننتقل أولا من الجانب الأثري الذي أمدنا بالنقود التي عثر عليها في ولبلي. وهذه النقود التي وجدت في حفريات ولبلي صنفت إلى ثلاثة أصناف: إما نقود شرقية مستوردة، وإما نقود غير إدرسية ضربت بولبلي، وإما عملة إدرسية. فالعملة المشرقية، عملة أموية نشرها الباحث المتخصص في العملة الإدرسية «أوسطاش: Eustache»⁽⁵³⁾ سنة 1956 وتتألف مجموعاتها من 232 قطعة نقدية ذهبية، ضربت في 27 مكان لسك العملة العربية الإسلامية. ويرجع تاريخ ضربها إلى ما بين 698-699م أي ما يوافق 79-80هـ و742م-743هـ أي ما يوافق 125 هجرية. والعملة غير الإدرسية التي ضربت بولبلي، نشرها أيضا الباحث أوسطاش⁽⁵⁴⁾. وذكر أنه يحتمل أن تكون قد ضربت محليا بولبلي ما بين سنوات 155هـ-172هـ/772م-789م. وهذه تحمل إشارة ضربها بولبلي.

(53) أنظر: Eustache (D): Monnaies Musulmanes, Hespéris, Vol. 43, 1956, pp. 133-195.

وقد حدد أوسطاش دور الضرب التي سكت بها هذه النقود الإسلامية العربية وأهمها دمشق والفسفاط ثم إفريقية والأندلس. ثم قارن بما جاء في دراسته عن الدرهم الإدرسي تحت عنوان:

Corpus des Dirhams Idrissides et contemporains Rabat , 1970-1973, p.XXVII.s.

(54) في أواسط القرن الثاني الهجري /8م حاولت الخلافة العباسية بسط نفوذها في المغرب الكبير ومن مظاهر ذلك ضرب العملة في ثلاثة مراكز من المنطقة على الطرق الرابطة بين إفريقية وطنجة وهي: تاهرت وتلمسين، ووليلة. والقطع النقدية التي عثر عليها «أوسطاش» بولبلي يوافق تاريخها، تاريخ وفاة «أبي حاتم المعافري» رئيس أو إمام الخوارج الإباضية، عندما قتله «يزيد بن حاتم» والي إفريقية باسم الخلافة العباسية. والقطع النقدية عبارة عن فلوس نحاسية، يتراوح وزنها بين 2.50 و 3 قياسها بين 14-17م. وهذه النقود تحمل اسم مكان ضربها وهو «وليلة». أنظر:

Aomar Akerraz: Op.Cit. p. 148.

وهذا يعني بداية انتقال المدينة من صورتها القديمة إلى طبيعة المدينة الإسلامية المغربية بصفة نهائية.

وأما العملة الإدريسية، فيرجع تاريخها إلى بداية العهد الإدريسي، أي إلى سنة 173هـ/790م وسنة 209هـ/825م، وهذه المدة تعاصر إدريس الأول والثاني معا. ولم تعثر الأبحاث على عملة مضروبة بوليلي بعد وفاة إدريس الثاني، مما أدى إلى الإعتقاد بأن وليلي لم تعد مركزا لضرب العملة. وحلت محلها مدينة فاس⁽⁵⁵⁾. فهل بدأت النهاية للمدينة المغربية الرومانية في القرن الثالث الهجري / 9م؟ أم تحققت فعلا؟ لانستطيع إعطاء جواب دقيق. فالبحث الأثري مازال في بدايته، ولكن المصادر المكتوبة، حولت اهتمامها نحو المدينة الجديدة «فاس». ورغم كل شيء ماذا نجد في النصوص المكتوبة، القديمة المؤرخة لهذه المرحلة؟

إن المصادر المكتوبة بما فيها كتابة ابن خلدون، تتردد فيها فكرة غريبة، وهي نسبة بناء وإنشاء «المدن القديمة» بالمغرب الأقصى إلى القوط الإسبان⁽⁵⁶⁾. ولسنا بصدد مناقشة هذه المسألة، ولكن المهم هو نسبة إنشاء مدينة «وليلي» إلى هؤلاء أيضا. ويرجع هذا بالتأكيد إلى جهل الكتاب والمؤرخين في العصور الإسلامية بالتاريخ القديم أو على الأقل إلى عدم معرفتهم بما قبل المرحلة الإسلامية. ونستدل على ذلك أيضا بالتدرج المعرفي في مادة النصوص العربية حول مدينة «وليلي» منذ بداية كتابة هؤلاء على تاريخ وجغرافية «المغرب الأقصى». ولهذا السبب كان اهتمامنا منصبا على المصادر المكتوبة قبل العصر

(55) أنظر أوسطاش: الدرهم الإدريسي، ط الرباط 1970-71ص 162 و ص ص 258-266.
هيسبيريس عدد 43 ص 134.

(56) أنظر Boube J: Eléments de ceinturon Wisigothiques et Byzantins Trouvés au: Maroc, dans B.A.M. Tpmc XV, 1983-1984, pp.281-296.

المريني. أما النصوص التي أنتجت بعد القرن السابع الهجري / 13م فقد صارت تعالج التاريخ المغربي بروح جديدة مغايرة كلية عما سبق هذه المرحلة ، وهذا المعطى هو الذي حملنا على اعتبارها مادة مساعدة فقط.

وقد أغنانا الباحث «أوسطاش» عن متابعة النصوص العربية القديمة واستقرائها⁽⁵⁷⁾. وانتهى إلى الخلاصات الهامة الآتية:

1- وليلي هي Volubilis المدينة المغربية الرومانية التي صارت مركزا للبربر في القرن الأول للهجرة إلى منتصف الثاني للهجرة (155هـ/772م).

2- وليلة هو إسمها في مرحلة قصيرة وهي مرحلة التدخل العباسي حيث وصفت «برباط وليلة» من 155هـ/772م-172هـ/789م.

3- استمر إسمها أيضا يرسم ب « وليلة» عندما صارت عاصمة للأدراسة من 172هـ/789م-193هـ/808م.

4- وبعد سنة 193هـ/808م استمر إسمها «وليلة»، وصارت مركزا لامارة صغيرة تابعة للأدراسة ، تعرف ب «أودية» وبقيت كذلك إلى النصف الأول من القرن الثالث الهجري، أي النصف الأول من القرن التاسع الميلادي. وفي رباط وليلة توفي إدريس الأول وبه دفن.

5- ومنذ منتصف القرن الثالث الهجري/9م إلى أواسط القرن الخامس الهجري/ أي منتصف القرن التاسع الميلادي إلى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي صارت عبارة عن مركز فلاحي مع رباطها. وفي هذه المرحلة رسم إسمها في المصادر بوليلى.

(57) ديبيل أوسطاش: الجامع في الدراهم الإدريسية و الدراهم المعاصرة لها. ط. الرباط 1971 ص ص 162-164وهوامشه بالصفحات 165-169 (النص الفرنسي : Corpus). وخاصة هامش 4.

6- ومنذ القرن السادس الهجري/12م عرفت بأسماء أخرى وهي على الترتيب : تيسرة (الاستبصار ص 194)، تيوليت (ابن غازي الرض الهتون ص 21). بولبل، بوليبس⁽⁵⁸⁾. وتسمى منذ القرن التاسع عشر الميلادي/ القرن الثالث عشر الهجري بقصر فرعون في التداول الشعبي.

وهكذا يتبين أن «وليلي» تراجعت منذ القرن الثالث الميلادي واستمرت في تراجعها النهائي إلى القرن الثامن الهجري /14م. وتؤكد هذه النتيجة الأبحاث الأثرية الأخيرة التي أجريت في ويلي⁽⁵⁹⁾. كما تثبت حقيقة أخرى وهي أن المغرب الأقصى تراجع فيه التمدين والتعمير إلى القرن الثاني الهجري/8م.

يعني هذا أن المرحلة السابقة كانت فترة لتنازع ظاهرة «الدولة - القبيلة» والدولة المركزية. ومنذ بداية القرن الثالث الهجري/9م بقي هذا التنازع ولكن في اتجاه تغلب دولة المركز في المدينة وكانت مدينة «فاس» هي محور الإستقطاب في هذا التنازع. مما جعلها تتبنى التوجيه العام لمفهوم «السيادة العليا» للمشروعية الدينية التي تضبط حدود السياسة التطبيقية في المجتمع المغربي. وبطبيعة الحال كان فقهاء المدينة هم المرجعية الأساسية في هذا التنظيم، الذين كانت مرجعيتهم مستمدة من القيروان أو من قرطبة عبر مدينة سبتة.

وإذا قمنا بوصف للتاريخ العام المغربي سواء بالمراكز المدنية -رغم ندرتها وتباعدها المكاني- لوجدنا غياب «الحياة اليومية»، وغياب التفاصيل المتعلقة بالتنوع الجهوي التزامني. إننا لاننكر أهمية تتابع الأحداث وتسلسلها

(58) ابن زيدان: اتحاف إعلام الناس ج 1 ص ص 33-47.

(59) E. Lenoir: Volubilis des Baquates aux Rabedis . Une Histoire sans parole? dans: أنظر:

B.A.M. T.XV, 1984.pp.299-308.

التاريخي، وتحديد السياق الذي ينبثق منه الحدث التاريخي، ولكن نهدف إلى الكشف عن الوعي المغربي بتاريخه الجماعي والكلّي، وتنضيد القواعد المعترف بها. في التطبيق السلوكي في نظام حياة الأفراد، ونسيج البناء الاجتماعي، جزئياً و كلياً. وبالتالي اكتشاف تاريخية التاريخ المغربي في زمن بحثنا الذي حددناه بالقرن الرابع الهجري /10م.

من المسلم به أن المغرب كانت تعترضه ظاهرتان حضاريتان في المرحلة الطويلة (القرن الثالث الميلادي- القرن الحادي عشر الميلادي)، وهما البداوة والمدينة مع ملاحظة اختلاف المفهوم الدلالي عبر حقب هذه المرحلة. وكانت أيضاً البنية الغالبة والسائدة فيه أثناء القرون الثلاثة الأولى للهجرة (9-8-7م). هي الظاهرة البدوية القبلية التي يغلب عليها نمط الرعي الترحالي الذي يخضع لمؤثرات البيئة الطبيعية المحلية. كل هذا عمل بدور فعال في التشكيل والتوجيه وإعادة التنظيم الاجتماعي، ويضاف إلى هذه العناصر عامل الصحراء في الجنوب الذي قام بدور إنتاج نمط آخر في نظام الحياة المغربية والتنظيمات الاجتماعية التي تفاعلت مع شبكة طرق القوافل التجارية أو قوافل ركب الحجيج. فأعطى هذا الوضع مجتمع الواحات ومجتمع العصبية القبلية بأحلافها الواسعة الانتشار في مجال جغرافي واسع أيضاً.

كانت نمط الإستقرار ظاهرة محدودة أو شبه محدودة فأدى ذلك بصورة عامة إلى «محدودية التمدين»، وبالتالي صار نظام المدن، وتطور المراكز الحضارية يظهر في الخريطة التاريخية المغربية وكأنه عبارة عن جزر أو نقاط معزولة في بحر من البداوة. وفي هذا الوضع السائد في مغرب القرون الثلاثة الأولى من التاريخ الإسلامي المغربي، أخذت عملية «الفتح الاجتماعي الإسلامي» توصل وقائعها التاريخية، فابتكرت أدوات إستخدمتها في توصيل خطابها الإسلامي. وأهم حجة كانت هي نشر وتحفيظ «القرآن الكريم». ولانملك

أدلة تاريخية تثبت القيام بهذه المسألة في البلاد المغربية كلها ماعدا المراكز الحضارية حيث كان القراء والحفاظ موجودين. وربما يرجع ذلك إلى وجود «التقاطع التوصيلي» فالقرآن الكريم لغته عربية، ولغة الأهالي لغة التخاطب اليومي هي «البربرية» ذات التعددية الجهوية، على هذا المستوى من التقاطع نطرح السؤال الآتي: كيف كان التوصل الوقائعي بين الفاتحين والمفتوحين؟ وهل اكتفى الفاتحون بالإعتراف الروحي والإقتناع المبدئي فقط؟

لأنستطيع أن نقدم جوابا برهانيا وإنما نود أن نسجل ملاحظة نعتبرها معضلة تاريخية على مستوى التوافق السوسولوجي. كانت المدن (سجلماسة وتاهرت وفاس) هي مراكز التأطير، في حين كانت باقي المناطق مسرحا للوقائع والصراع وإمداد الزعماء في المدن بالقوة البشرية المحققة للأحداث . وبالتالي أدى هذا الوضع إلى تجيش إسلامي مغربي محلي. عبرت عليه الكيانات السياسية الجهوية بتبنيها للحركات الخارجية أو السنية. فكانت على هذا مطبقة لشعار إسلامي بمضمون محلي. وتوظيفه عمليا توظيفا محليا. كل هذا يؤدي بنا في نهاية التحليل إلى وجود تصور مغربي للإسلام، وبالتالي تطبيق متميز له في البوادي والمدن أو المراكز التي نشأت في المنطقة خلال هذه القرون الأربعة من التاريخ الإسلامي في المغرب كله مع تمايز خفيف من الشرق إلى الغرب.

فالجغرافية التاريخية للتمدين في القرون الأربعة التي تلت الفتح الإسلامي للمغرب، تتلازم مع الإنتشار الفعلي للرمز الإسلامي السياسي ولعل هذه الظاهرة هي الملاحظة في المناطق الشرقية من العالم الإسلامي على امتداد هذه القرون. وكانت السمات الإجتماعية لظاهرة التمدين في المدن المغربية هي استقطاب زعماء البوادي حيث ينتشر المفهوم القبلي الذي مازال محافظا على «رأسماله الرمزي» المحلي. وبهذا الإستقطاب يحدث الصراع بين الموروث

والجديد. وبهذا أيضا تبدأ عملية استبدال القواعد الإجتماعية التي سادت قبل الإسلام وخاصة تلك الأعراف والقواعد التي انتقدها النظام الإسلامي وهذا هو الذي عبر عليه الفقهاء بالعرف الفاسد.

يطرح هذا التحليل أساسا جديدا هو «عامل التضاد» بين الثقافة السائدة قبل الفتح الإسلامي للمغرب، وبين الإطار الإجتماعي البديل، واستمرت المدينة المغربية تقوم بدور التوجيه وإعادة التشكيل المجتمعي الذي ينطلق من النزعة التوحيدية الإسلامية، ليستبدل النزعة القبلية المحلية، وكانت جهود المدينة في هذا السياق مرغمة على مسايرة البنية المحلية، مما أعطى عكس الهدف التوحيدي بمضمونه الإجتماعي. فتحوّلت المسألة إلى سلاح ضد أصحابها الذين نقلوها بنظامها الفكري إلى المغرب. فكان شعار المدن والبيوت هو لاحكم إلا لله شعارا مشحونا بحمولته الدينية والقبلية على حد سواء.

أذن في المرحلة التاريخية (50هـ إلى 193هـ) أي من القيروان إلى تأسيس مدينة فاس، عرف المغرب كله بداية لتحقيق التمثل والإدماج الإسلامي لتاريخ المجتمع المغربي، فقد ظهرت فيها عمليا هيمنة وانتشار «القيم الدينية الإسلامية» الجديدة على المجتمع المغربي في الأوساط الحضرية. إن المجتمعات المغربية في مرحلة التحول أعطت الأولوية لاستمرارية الرمزية على أساس تضامني بين الرمز القديم والجديد. وخاصة في نظام القرابة والجوار وأشكال المعاملات، وعلاقات التبادل وجميع المؤسسات الإجتماعية مثل نظام الأسرة والزواج، وأنماط القيادة الإجتماعية.

ففي هذه المرحلة على تطورها الوئيد، بدأ تشكل واضح أهم مظاهره القطيعة مع البنيات الدينية لما قبل الإسلام في المجتمع المغربي. بحيث أخذت تترشح وتتركز فيه الدعائم الرمزية الإسلامية، إن لم تكن بصفة شمولية. ودليلنا على ذلك هو ظهور هذا الفعل الإدماجي في المناطق الجغرافية ذات

الفعالية والحيوية التاريخية، وهي تلك التي تبلورت فيها الكيانات السياسية المستقلة محليا: فاس وسجلماسة وتاهرت وسبته ونكور. وقد عبرت على كل ذلك الأدبيات التاريخية المعروفة لدينا سواء في هذه المراكز أو البوادي التي يمتد إليها إشعاعها التأثيري. بل نلاحظ ذلك بوضوح من تأسيس القيروان إلى تأسيس فاس. مروراً بالصراع الخارجي في مرحلته الأولى (ابتداء من سنة 122هـ/740م) ومرحلة دويلاته المستقلة (نفوسة، وبني رستم، وبني مدرار)، ثم الإمارات التعايشية المستقلة مثل الأدارسة بوليلي وفاس. ثم بني صالح بنكور وبني عصام بسبته.

في هذه المرحلة (50هـ-193هـ) عرف المغرب الأقصى بداية حقيقية للتمثل والإدماج الإسلامي لتاريخ المجتمع المغربي. وبالتالي نتج عنه هيمنة القيم الدينية الإسلامية. على الرموز والقيم القديمة في المجتمع المغربي البربري. وعلى أساس أحداث التاريخ المغربي في الفترة المذكورة وخاصة ما كان منها مرتبطا بتأسيس المدن المركزية المذكورة⁽⁶⁰⁾، ثم تنظيم طرق المواصلات (المسالك المغربية) الذي تمثل فيه إحياء التراث المسالكي القديم بتنظيماته التاريخية الضرورية، مثل الدليل أو «أزطاط» أو الرقاص والإثاوات «الزطاطة»، وتحديد المنازل أو «النزالات»، ثم أيضا حركية القبائل على أساس

(60) أنظر: إسماعيل العربي، المدن المغربية، ط الجزائر 1984، نحيل في هذا الصدد على العمل كله لأهميته الوثائقية حيث رصد نصوص الجغرافية العربية القديمة، ونصوص المؤرخين القدامى، والدراسات التحليلية الهامة، فتابع مسألة الروايات المتعلقة بتأسيس المدن التي وقفنا عندها في تحليلنا. فالقيروان مثلا خصص لها النصوص المذكورة من ص 239 إلى ص 249. وسجلماسة تابع المسألة في الصفحات 122 إلى 130، وتاهرت من ص 143 إلى ص 149، وفاس من ص 94 إلى ص 103. أما نكور فقد اهتم بها أبو عبيد البكري في مسالكة (نحيل على الطبعة التونسية الأخيرة، 1992، في الفقرات من 1279 إلى 1306).

المعطيات المادية المصلحية، ثم المواقف الجديدة التي أخذت القيادات الجديدة تقفها من الجماعات الداخلية. على أساس كل ذلك كان «التضاد» في المجتمع المغربي، وكلما تقوى جانب كلما تحقق معه التحالف القبلي أو التضامن الواقعي للمجموعات القبلية في المدينة وتكتلها البشري الذي يغذي هويتها الوجودية. في داخلها أو في محيطها الخارجي.

والمهم في هذا كله هو أن التوجه العام في هذه المرحلة التأسيسية للنظام الإجتماعي الإسلامي بالمغرب اعتمد على اعتراف المغاربة الذين برزوا في الأحداث التاريخية التي صورتها لنا أنواع الأدبيات التاريخية اعترافا نهائيا وكلها بضرورة تبني «البنية الدينية الإسلامية» التي أفرزها التحول الجديد للمجتمع التاريخي المغربي. وانبنى أيضا هذا الإعتراف على نموذجية ممثلي هذه البنية الجديدة من فقهاء وقراء وزهاد وقادة مثاليين نزهاء ، بمعنى انبنى هذا الاعتراف المغربي على جهود هيئة حرة لاتمثل ولا تمارس سلطة قهرية تسلطية أي تلك التي مثلت القيم والتصورات، وأنواع السلوك المتولد من «الخطاب القرآني» و«الحديث النبوي الشريف». هذه هي الروح التي تحكمت في التشكيل العمراني لظاهرة التمدين بالمغرب بعد القرن الثاني للهجرة /8م.

أما المرحلة التالية في تاريخ المغرب الأقصى، وهي التي مثلها القرن الثالث والرابع وبداية الخامس الهجري /9-11م. ففي هذه القرون كاد الوضع الإنقسامي يعصف بالوحدة النموذج، واستغرقتها ظاهرة المعاناة القبلية الانقسامية. فتوقف التمدين وإنشاء المدن المركزية، وحل محله «التحصين» وتدمير التحصين، ومثالنا على ذلك مراكز «إفكان» و«حجر النسر» و«مسون» و«قلعة مهدي أي قلعة بني توالي» بالأطلس المتوسط. و«شالة» و«أغمات» و«داي». فجاءت هذه المرحلة الجديدة حبلية بأشكال الصراع المتضاد

بين البداوة القبلية، وظاهرة التكوين السياسي الإجتماعي، الذي بدأ بالإنقسام والتجزئة وانتهى بالوحدة المتكاملة المتنامية في العصر المرابطي والموحدي. هذه الخلاصة لم تفرزها المرحلة اعتباطا ولا مجانا وإنما أثمرتها جهود القوى الحية التي عبرت عليها الشخصيات النموذج في حالاتها التاريخية في لحظاتها الحاسمة. وهكذا يمكن أن نختزلها في فقهاء العصر مثل أسد بن الفرات والشيخ سحنون والقاضي النعمان وابن أبي زيد القيرواني. وهود بن محكم الهواري ومن جاء بعدهم إلى القاضي عياض السبتي. كما نختزلها في زعماء الفعل السياسي ابتداء بإدريس الثاني والحسن كنون والشاكر لدين الله المدراري وموسى بن أبي العافية المكناسي، وزييري بن عطية المفاوي، وأبي زكرياء يزيد صاحب الحمار الخارجي، وأفلح الرستومي، ثم زعماء الحكم الأغلبي وبعده العبيدي.

هذا التنميط نجده مرتبطا بالمدينة المركزية ومقتنعا بترميز ديني إسلامي متعدد المشارب (خوارج، شيعة، سنة). كلها صبت جهودها على مسألة «إعادة البناء الديني» للمجتمع المغربي في البوادي والمدن. وهكذا سجل القرن الثالث الهجري /9م بداية حقيقية للتأطير الإجتماعي الديني المتعدد المشارب والتوجهات التفسيرية للدين على مستوى المفهوم الروحي، وعلى مستوى التطبيق السياسي والممارسة السلطوية. وامتد مفعول هذا التوجه المنطقي في الزمن التاريخي المغربي، مما أنتج في المغرب «مخيالا دينيا» متميزا. انفتح في النهاية على التفسير الأشعري والمالكي والجنيدي.

الفصل الخامس من الباب الأول

المسالك المغربية ومحورية التحالف

الطرق أو المسالك المغربية محورية التحالفات

من الخلاصات التي انتهى إليها «أندري ميكيل» في دراسته عن الأدب الجغرافي العربي هي أن القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي اعتبر قرن الجغرافية العربية العظيم⁽¹⁾ ومن هنا صارت إطارا لاستخلاص «صورة دار الإسلام» في هذا القرن الذي يقول عنه - ونحن على وفاق مع رؤية - «هذا القرن قرن مضطرب» من جراء التوترات الاقتصادية والاجتماعية والأزمات السلالية والعرقية أو الدينية⁽²⁾ واعتبر الجغرافيون العرب المغرب الإسلامي في القرن الرابع الهجري/10م مركزا لتوزيع الإتصالات بين الشمال والجنوب، وبين الغرب والشرق، ولعل هذا راجع إلى دوره ووساطته في تجارة ذهب السودان ورقيقه. ومن هنا استمرت المنطقة المغربية ميدانا للتنازع بين قواه الداخلية، التي بلورت صراعا التنافسي على «الطرق التجارية». وانعكس بوضوح أيضا هذا التنازع بين أنظمة الخلافات الإسلامية التي تمايزت في بدايته: الخلافة الإسلامية العباسية المركز، والخلافة العبيدية - الفاطمية الفرع الجديد في نظام الخلافة، ثم الخلافة الأموية الأندلسية.

فالقرن الرابع الهجري/10م هو مرحلة هيمنة سلطة المواصلات القوافلية والبحرية، على مجتمعات دار الإسلام الكبرى. فالمغرب في هذا الزخم

(1) أندري ميكيل: جغرافية الإسلام البشرية. الجزء الأول - القسم الثاني. ترجمة إبراهيم خوري. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1983، ص:75، 1983.

(2) نفسه ص 76.

التاريخي الدولي هو بلد المرور و«قطعة لعب أساسية على رقعة شطرنج الثورة العالمية»⁽³⁾.

فإذا كانت الظرفية التاريخية للمغرب الإسلامي تضعه في هذا السياق العام لماذا لم يتولد عن هذا الوضع العام بناء جديد على مستوى الوحدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية؟ بل لماذا أنتج هذا الوضع الإنقسام والتجزؤ والتوتر والتشردم على مستوى المجتمع الداخلي؟ وهل هذا النقيض في النتائج هو ظاهرة مرضية في داخل المجتمع وتركيبته البنيوية التي طبعتها التضاد بدلا من التضامن؟ ثم هل يرجع الأمر إلى عائق الصراع الخارجي حوله، وهذا المجتمع المغربي في غفلة عما يجري حوله؟ وبالتالي هل كان المغاربة واعون بقوتهم أم لا؟.

إن شبكة الطرق على مر التاريخ تبدأ من مركز وتنتهي بآخر. ونشاط حركتها هو الذي يحدد أهمية تلك المراكز. وهنا يأتي عامل الموقع ودوره في نمو المركز وتحويله إلى «مدينة بأبعادها الحضارية» على طول الطرق الرابطة بين جميع الجهات الجهوية والعالمية. وهنا تطرح مسألة البنية التاريخية بثقلها التاريخي ودورها في تنظيم وتطوير هذه الشبكة، كما تطرح أيضا في الجوانب السلبية الأخرى من حيث الإهمال والتخريب والعرقلة بقطع الطرق (نستعمل مصطلح قطع الطرق بمعناه الإجتماعي) أي إفساد السابلة.

فالطرق شريان حياة المجتمع الكلي، وأساس تنظيم المجال وإعادة «تنظيم المجال» باستمرار. وفي المراكز المدنية على امتداد الطرق تحدث «الثقافة الجنيالوجية الحضارية». وينشأ عن ذلك كله وضعية بل وضعيات جديدة، ذات علاقات ثقافية إجتماعية متميزة حسب المراحل والحقب التاريخية التي أنتجت بساطة وتعقيدا. إن أهمية الطرق في التاريخ المغربي أنتجت صراعا

(3) نفسه ص 120.

إجتماعيا صارخا أحيانا وصامتا في غالب الأحيان، كان صارخا في مراحل الأزمات السياسية التي تمر بالأنظمة الحاكمة، وصامتا على امتداد التاريخ كله سلما وحرابا. وهذا الدور الصامت كانت تقوم به أطر البناء الإجتماعي الداخلي من وجهاء وزعماء وأقطاب النظام الفكري المعترف به في المجتمع في كل مرحلة من مراحل التاريخ. فقد شمل الاختلاط البشري جميع «المدن» و«الأمصار» و«المدائن» و«الثغور». هذا الإختلاط كان يتحول في غالب الحالات إلى عامل تفاعل وذوبان إجتماعي. فعلى امتداد تاريخ المغرب نلاحظ ذوبان العناصر الوافدة على المغرب في الأهالي، أو الأهالي في الأغلبية الوافدة منذ العصر الفينيقي والقرطاجي والروماني والبيزنطي والإسلامي. وتتفاوت هذه المراحل في تحقيق التفاعل والذوبان حسب حمولة عصرها تاريخيا وحضاريا.

هذا أيضا يحملنا على طرح الأسئلة الآتية: كيف تكونت شبكة الطرق في المغرب؟ وكيف تطورت تاريخيا إلى حدود القرن الخامس الهجري/11م ثم ماهي التحولات الإجتماعية المرتبطة بها سلبا وإيجابا؟ وما علاقة كل ذلك بالمكان والإنسان معا؟.

إن مشكلة الإتصال والتفاعل في المجتمع الإنساني لاتفسرها إلا «طرق المواصلات» مهما اختلفت طبيعتها وأشكال تنظيماها، ونكرر ما سجلناه في فصل «الجغرافية التاريخية للمغرب» وهو أن مسألة «العزلة الجغرافية»⁽⁴⁾ التي وصفت بها الأبحاث الأجنبية منطقة المغرب هي مسألة مفتعلة تدحضها امتدادات طرق المواصلات رغم اختلاف تعقيدها النسبي. ومن الطبيعي أن ينبني تنظيمها على «الماء» فتلازمت مع الشبكة المائية في القسم الشمالي من القارة الإفريقية. فالنقطة المائية تمثل نقطا للإلتقاء والتوزيع، سواء كانت تلك

(4) اليونسكو: تاريخ إفريقيا العام . ج 1 ص ص 331-332.

المراكز المائية من فعل الإنسان مثل آبار، أو من واقع الطبيعة المناخية وبنية القشرة الأرضية كالعيون والأنهار. ولذا كانت قلة الماء أو وفرته من خواص تنظيم هذه الطرق وحركتها وتوجيهاتها. وبهذا نلاحظ تأثر العديد من الجماعات المغربية بهذا الواقع المتنوع الذي يعتبر من الخواص الطبيعية الإفريقية. فكان النظام المائي هو المتحكم في تاريخ الجماعات ونظمها الإجتماعية، وعلاقتها مع شبكة طرق المواصلات على مر التاريخ. وتأثرت أيضا هذه الطرق المغربية بالبنية التضاريسية المقسمة الخاضعة في واقعها المائي والنباتي والإحيائي بوجه عام للظاهرة المناخية المتنوعة. وساهمت هذه العناصر مساهمة كبيرة في دعم التنظيم البشري وتوجيهه لفترة طويلة من تاريخه العام. فلو حظ مثلا أن مراقبة التجارة القوافلية بين غرب إفريقيا وشمالها عبر الصحراء كانت سببا رئيسيا في إنشاء امبراطوريات وممالك في السودان الغربي وساعدت على سقوطها⁽⁵⁾.

وتقرر الأبحاث التاريخية الحديثة⁽⁶⁾، «أن الأصالة البالغة لإفريقيا الصغرى (شمال القارة) التي تقع على حدود القارة، وهي نتيجة لكل من جفاف الصحراء وظهور الملاحة تحتاج إلى التركيز والعناية. ومع هذا فلم تنفصم كل الروابط مع العمق الإفريقي».

يبدأ حديث المؤرخين عن الطرق التجارية في المنطقة المغربية، من بداية

(5) بوفيل: تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير ، (ترجمة د. الهادي أبو لقمة ود. محمد عزيز). منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 1988. ونحيل أيضا على أبحاث الدكتور نقولا زيادة، وخاصة كتابه الذي جمع فيه أهم أعماله: إفريقياات . ط 1 ، بيروت ، 1991.

Raymond Mauny: Tableau Geographique de l'Ouest Africain au Moyen- Age, IFAN-Dakar, 1961.

(6) جهان ديزانج : البربر الأصليون. (بحث ضمن تاريخ إفريقيا العام) ج 2 ص 434

العصر القرطاجي، حيث كانت مدينة «غدامس أو كيداموس» : Cidamus فهي التي تقع في نهاية أقصر الطرق إلى النجير⁽⁷⁾. وحدثنا المؤرخ اليوناني «هيرودوت»، في القرن الخامس قبل الميلاد، عن التجارة القرطاجية على الساحل البحري المغربي، (حوالي 430 ق.م). يعني هذا أن بداية المواصلات برا وبحرا أخذت بعدا تاريخيا في المنطقة. وبتتابع القرون أخذ هذا البعد يتطور تنظيمه وتحديده. وبعد تدمير مدينة قرطاجة توغل «الرومان» إلى ما وراء «جرمة» بليبيا وغدامس جنوبا. وتكشف المصادر القديمة، وكذلك المكتشفات الأثرية، عن تجارة إفريقيا الداخلية في العصر الروماني، بحيث «كانت تعقد الأسواق المعروفة باسم «النونديناي : Nundinae» ، وهي نوع من الأسواق كانت تعقد في المراكز الريفية في مختلف أيام الأسبوع مثل أسواق الأيام الحالية. وفي القرى كانت تقام أسواق للسلع التموينية= Macella في موقع يتكون من ميدان محاط بأروقة تفتح عليها دكاكين مختلف التجار»⁽⁸⁾ تمارس التجارة فيها بمقاييس ومكاييل وموازن موحدة يقوم على مراقبتها وفحصها مشرفون مسؤولون محليون معزوفون باسم «Aediles».

وكان للطرق التي صممت أساسا لخدمة أغراض الغزو والإستعمار الروماني دور كبير من الوجهة المضادة لغرض نظام الطرق الرومانية في بلاد المغرب. «وفي عهد أغسطس وخلفائه ربط طريقتان - لهما أهمية استراتيجية - قرطاجة بالجنوب الغربي عن طريق واد مليانة، وبالجنوب الشرقي عن طريق الساحل. وكان الجانب الثالث من المثلث مشكلا من طريق اميدرا - تكابي

(7) ج. ديزنج: نفسه ص: 458.

(8) عمار محجوبي: تاريخ إفريقيا العام (الفصل 19) ، ص 500.

(حيدرا- قابس) الاستراتيجي، والذي كان أول طريق توضع عليه المعالم»⁽⁹⁾. ثم تزايدت أهمية توسيع شبكة الطرق الرومانية إلى حدود سنة 235م، فأنشئت طريق قرطاجة تيفسه (تبسة) لتطويق جبال الأوراس. ولكن في القرن الثالث الميلادي عرفت شبكة الطرق الرومانية إهمالا كبيرا مما أدى إلى هجرها وتخريبها⁽¹⁰⁾.

وقد برهنت أبحاث «بيير سلامة» P. Salama⁽¹¹⁾ وبعده «ريمون شفالبي R. Chevallier»⁽¹²⁾ على كثافة شبكة الطرق ودورها العسكري وارتباطها بنظام «الثغور الرومانية» Limes. كما أثبتت أهميتها في نظام البريد الروماني، ولعل هذا الدور البريدي هو الذي أثر في نظام الطرق في المنطقة المغربية حتى في العصر الإسلامي رغم المشكلات الأمنية التي اعترضته في المرحلة «المورية - البترية». فالوظيفة الإدارية لهذه الشبكة الطرقية لعبت دورا حاسما في تاريخ الوقائع التاريخية، بل ووجهت كثيرا من الوقائع في تاريخ المغرب الأقصى، وهنا نشير إلى حدثين هامين لهما دلالتهم التاريخية، وهما مسألة انتقال إدريس الأول ودور «البريد» في تسهيل وصوله إلى مدينة «وليلي» والثاني دور طريق البريد أيضا وخبرة الأهالي به في عملية إرشاد الجيش العبيدي الفاطمي في حركته من إفريقية إلى المغرب الأقصى⁽¹³⁾.

(9) نفسه والصفحة .

(10) نفسه والصفحة. ثم قارن بما جاء في دراسة الباحث المتخصص في هذا الجانب «شفالبي»: R. Chevallier: Les voies Romaines, Edit A. Colin , Paris 1972, pp.167-172.

(11) Salama (P): 1) Les voies Romaines de L'Afrique du Nord, Alger, 1951, (11)

2) La voie Romaine de la vallée de la Tafna, (B.A.A.) II, 1966-1967 pp.183-217.

(12) Chevallier (R): Les voies Romaines, Paris, A.Colin, 1972, (Col.u), pp 167-179. (12)

(13) ابن خلدون: العبر 103/6.

فكانت الحصون على طول الطرق تتحكم في الطرق الرئيسية التي تربط الشمال بالجنوب، والشرق بالغرب، والمهم هنا أن نسجل أن هذه الطرق الرسمية هي التي كانت في نفس الوقت طريقا للقوافل التجارية التي تتجه نحو إفريقيا جنوب الصحراء أو إلى أي جهة أخرى من العالم الروماني . مع ملاحظة وهي أن العصر الإسلامي وسع من هذه الشبكة، فاتبع التجار عدة طرق مختلفة. فهناك إذن مرحلتان حاسمتان في تاريخ الطرق: المرحلة الرومانية والمرحلة الإسلامية. ولكن لكل منهما مميزات الخاصة، فالأولى ارتبطت بها عملية التحديد والترصيف، والثانية غلبت عليها ظاهرة أثر الحيوانات الناقلة وخاصة استخدام الجمل على نطاق واسع مما جعلنا نسميها الطريق الحوافرية. هذا مع العلم أن دخول الجمل في حركة النقل بدأ ظهوره على نطاق واسع في القرن الثاني والثالث للميلاد. ومنذ منتصف القرن الرابع للميلاد أصبحت الإمبراطورية الرومانية أقل قدرة على ضبط أمن الطرق في الجهات الجنوبية الصحراوية، وكذلك منطقة الموريطانيتين القيصرية والطنجية، وفي القرن الخامس فقدت سيطرتها نهائيا بسبب تدفق قبائل الجمالة الشرقيين⁽¹⁴⁾. وانتشار الثورة المحلية الأهلية على الغزاة الأجانب، فانتشر العصيان الإداري والتمرد العسكري بسوء استخدام السلطة، والفساد في المناصب العليا.

تطور شبكة طرق المواصلات في المغرب.

تلخص الأبحاث الحديثة شبكة الطرق الرومانية في المغرب الكبير في

الاتجاهات الآتية:

(14) ش. أ. جوليان : تاريخ إفريقيا الشمالية ج 1 ص 178.

E.F. Gautier : le passé de l'afrique du Nord

1- الطريق الرئيسية الساحلية: من «سيرنايكا (ليبيا الحالية شرقا = Cyrénaique) إلى طنجة، عبر سرت، وسبراتة، وقرطاجة، ثم بمحاذاة الساحل إلى طنجة.

2- طرق موازية داخلية، وتتفرع إلى فرعين أو طريقين:

أ- قرطاجة - سرتة - سطيف - أوزيا - قيصرية (شرشال).

ب- طريق جنوبية، سوسة (حضر موت) - تبسة - أوراسيا (الأوراس).

3- طريق من موريطانيا القيصرية إلى موريطانيا الطنجية عبر وادي نهر شليف في اتجاه مدينة ويلي.

4- في موريطانيا الطنجية، نجد الطريق الرابطة بين طنجة Tingis ومدينة سلا والطريق الرابطة بين طنجة وويلي.

ونود أن نقف بوجه خاص عند مسألة الطريق الرابطة بين الموريطانيتين الطنجية والقيصرية، لما لها من أهمية بالنسبة لموضوع بحثنا (القرن الرابع الهجري / 10م).

إن التحريات الأركيولوجية التي أجريت في المنطقة الشرقية من المغرب الأقصى وامتدادا إلى واد شليف، بحثا عن الطريق الرومانية الرابطة بين الموريطانيتين القيصرية والطنجية، لم تسفر عن نتائج مقنعة، ورغم الصور الجوية التي أخذت لهذا الغرض، فإن المنطقة الممتدة من مركز «بوحلو» قرب مدينة «تازة» إلى لالة مغنية، لم يظهر فيها أثر لمعالم الطريق الرومانية المصممة عسكريا لخدمة الجيش الروماني، كما هو الحال في مناطق شرق جبال الأوراس⁽¹⁵⁾. ورغم كل شيء فإن الدراسات العلمية النظرية لتاريخ الطرق

(15) قام بهذه المحاولة الإستكشافية، الكورونيل «برادوز: Baradez» بالطائرة، ولم يصل إلى نتائج مقنعة في سنة 1955 و 1959، ثم جاءت بعدها دراسات «توفنو :

الرومانية في بلاد المغرب تشدد على وجود روابط فعلية بين الولايات الرومانية في المنطقة المغربية كلها. وهذا ما برهنت عليه الأبحاث إما جزئيا أو كليا. ونشير هنا إلى دراستين هامتين خاصتين بالطرق الرومانية في المغرب الأقصى الأولى للباحث «موريس أوزينا = Maurice Euzennat»⁽¹⁶⁾. وبحثه عالج فيه الطرق الرومانية بداخل المغرب الأقصى الرابطة بين مدينة طنجة وسلا ووليلي، بمعنى درس فيه الطرق الشمالية الغربية من المغرب. والثانية للباحث روبيفا (R.Rebuffa) .

وأهم معالم هذه الطريق هي طنجة - أدميركوروريوس: Ad- Mercurios (وهي التي عرفت بالحجرة)، ثم تفرعت هذه الطريق جنوب طنجة بالمركز المذكور الذي سمي ب «الحجرة؟» وفي دراسة «أوزينا» يبعد عن طنجة جنوبا ب 26-27 كلم. ثم تتفرع هذه الطريق إلى فرعين: الأولى ساحلية من الحجرة؟ = Ad-Mercurios إلى أصيلة= Zilis ثم طبرنك : Tabernac وهذا ما يعرف حاليا بمدشر لالة الجيلالية ثم إلى ليكسوس ثم فريجداي Frigidae (عزيب الحراق). ثم إلى بناسا = Banassa (سيدي علي بوجنون)، ثم إلى تموسيدا (قرب القنيطرة الحالية) (سيدي علي بن أحمد)، ثم سلا (شالة). أما الطريق الثانية فتتجه نحو

.../... R.Thouvenot و«أوزينا: M. Euzennat» وكلها انتهت إلى انعدام الطريق الرومانية المصممة عسكريا. ولكن هذه الأبحاث الأخيرة لا تنكر وجود علاقات مسلكية طرقية بين الموريطانيتين ، حتى ولو لم تكن تلك العلاقات مبنية على «الطرق المرصفة» على النمط الروماني. ونحيل على آخر بحث في الموضوع وهو بحث «روبيفا»:

Rebuffat (R) : Notes sur les confins de la Maurétanie Tingitane et la Mauritanie Césarienne, (dans studi Maghrebini, vol. IV 1971, I.U.O. Napoli). pp. 33-69.

Euzennat(M): Les voie Romaines du Maroc dans l'itinéraire Antouin, (dans coll: (16) Latomus, L VIII, 1962), pp. 595-610.

الداخل من مركز « أدميركورويوس أي من الحجرة؟ إلى « أدنوفاس = Ad-Novas « (السوير) ومنها إلى « القصر الكبير = Oppidum-Nouvum ، ومنه إلى مركز « التريمولي = Tremuli » وهو الذي يعرف حاليا بسوق الأربعاء. ومنه إلى مركز « فوبسيانا: Vopiciana » (سيدي العربي بوجمعة) على نهر سبو بعد التقائه بنهر ورغة في سهل الغرب. ومنه تتجه الطريق إلى مركز « جلداء = Gilda » وهو ما يعرف حاليا بسيدي سليمان. ومنه إلى أكواك داسكاي = Acquac Dacicae وهو ما يعرف حاليا بمولاي يعقوب^(16م). ثم تتجه الطريق إلى « ويلي = Volubilis » ثم تنتهي هذه الطريق حسب الدراسات المعتمدة في مركز تكوليسيدا = Tacolisida وهو تقوارات الحالية، أو ما يسمى بأكوراوي بمكناس الحالية⁽¹⁷⁾. وحسب هذه الدراسة التي قام بها الباحث « Euzennat » فإن طول الطريق الرومانية بالمغرب الأقصى بفرعيها الغربي والشرقي (الداخلية) هو 430 كلم، وكان طول الطريق الغربية 235 كم من طنجة إلى شالة. وطول الطريق الداخلية (الشرقية) من طنجة إلى ويلي هو 222 كلم.

وليست هاتان الطريقان الوحيدتان اللتان تمثلان الطرق الرومانية في المغرب الأقصى. فهناك طرق ثانوية أخرى، ومنها مثلا طريق : سلا- ويلي أي التي تتجه إلى الداخل بالساحل الغربي. وكذلك طريق ليكسوس بالقصر الكبير. ولعل هذه الشبكة الطرقية الرومانية تعبر عن مجال الإهتمام

(16م) هو غير مولاي يعقوب المعروف حاليا قرب فاس. ومولاي يعقوب هذا يقع قرب سيدي قاسم الحالي على الطريق المؤدية إلى جبل زرهون.

(17) أنظر خريطة أوزينا في دراسته الحال عليها قبله ص 597 والجدولين المبنيين عليها. الذين يتابع فيهما بدقة الطريق الرومانية الغربية بالمغرب الأقصى، وكذلك الطريق الشرقية التي سميها بالطريق الداخلية.

الروماني في المغرب الأقصى. ويرى R.Rebuffat⁽¹⁸⁾ أن المؤثرات الرومانية وفتح الطرق بالجهات الجنوبية غير مستبعدة وإن اتخذت أسلوبا متاخلا مع المعطيات المحلية للأهالي، كما سجل أن منطقة موريطانيا القيصرية (المغرب الأوسط) تمتاز وضعية الطرق بها بالوضوح مقارنة مع ماهو عليه الحال في موريطانيا الطنجية. والمخلفات الأثرية المرتبطة بنظام الطرق تعبر على ذلك، وخاصة تلك التي اكتشفت بين نوميديا و«پوماريا = Pomaria» تلمسان، ووليلي، وقد أسهب «روبيفا» في معالجة هذا الجانب⁽¹⁹⁾ واعتبر أن الطريق الرابطة بين الموريطانيتين تمر بأعلى وادي سبو⁽²⁰⁾.

والدراسات التي أجريت على تاريخ الطرق الرومانية في الموريطانيتين تذهب إلى أنها طريق حوافرية «Pistes» ولم تثبت الدراسات وجود طريق مبنية على الطريق المصممة، كما أنها لم تكن مراقبة كما كان الأمر بالنسبة للطرق في منطقة «Africa» وكانت سرعة الحركة فيها بمعدل 30 كلم في اليوم بالنسبة للقوافل، وتصل إلى 50 كلم بالنسبة لفارس البريد. والمثال الذي اعتمد في قياس هذه السرعة، هو أن المسافة بين مدينة «وليلي» ومركز «لالة مغنية Numerus Syrorum =⁽²¹⁾ تبلغ (400كلم) تقطعها القوافل في 15 يوما بمشاتها

Rebuffat (R): Notes sur les confins, p.34. (18)

Ibid pp. 38-44. (19)

Ibid pp. 43-44. (20)

Rubuffa (R): Ibid, p. 19 (51) et p.23 (54) et Note 98 (21) لمركز لالة مغنية وهو Nimerps Syrorum مقتبس من إسم الفرقة السورية التابعة للجيش الروماني، التي كان من مهامها وتخصصها مراقبة الحدود بين الولايات الرومانية الجنوبية. وقد درس هذه المسألة «كورتوا» في أبحاثه عن الجيش الروماني.

وحيوانات نقلها. وتقطعها قافلة البريد السريعة في ثمانية أيام (8 أيام) من دون أن تعوقها مشاكل أمنية أو صعوبات طبيعية مثل الأمطار أو فيضان الأنهار. وكانت الطرق الرابطة بين الموريطانيّتين، طريقيّين حوافريّتين، الأولى شمالية تمتاز بمراقبة متباعدة بين مركز وآخر، والأخرى جنوبية غير مراقبة وقد ارتبطت حركتها بالأهالي المحليين. وهذه الأخيرة اعتبرت امتدادا للطريق الليبية الصحراوية. وقد امتازت بصراع القبائل من أجل «التمركز» على نقطها الحيوية وفرض ضرائب المرور فيها ويظهر أن نشاط هذه الطرق قد اتخذ أبعادا إجتماعية واقتصادية منذ القرن الرابع الميلادي، واستمر تطور تنظيماتها مع القرون إلى أن سيطرت عليها الدولة المركزية في العهد الإسلامي حيث أخذ اسم جديد يرتبط بها وهو «طريق السلطان»^(21م). وقد نجم عن التطورات ظهور «طرق حوافرية ثانوية» تربط بين الجهات والمراكز والمدن على كل التراب العام للمنطقة كلها من منطقة «الزاب» شرقا

Lombard (M) , l'Evolution Urbaine pendant le Haut Moyen- Age.

(21م)

ونشير هذا البحث مع مجموع أبحاث «لومبار» التي نشرتها مؤسسة Mouton Editeur- La Haye, 1972, pp.47-71. وأساس إبحاثنا هنا على هذا البحث هو المقارنة بين ما هو قائم في عالمنا المغربي والإسلامي، وما هو موجود في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط منذ القرن الثالث الميلادي إلى القرن الحادي عشر الميلادي / 5هـ فالبحث أساس دراسة مقارنة على مستوى الظاهرة التمدينية، ودور العلاقات التجارية والإقتصادية في هذا الجانب، مع ملاحظة فعالية طرق المواصلات فيها. ويهمنا هنا أن نسجل - بالموافقة مع الباحث المذكور - أن المرحلة بين القرن السابع الميلادي / 1هـ والقرن الحادي عشر / 5هـ شهدت تقدما تدينيا في العالم الإسلامي (أنظر ص ص 62-70 من البحث المحال عليه). وقد اعتبر أن هذه الفترة فترة تاريخية إسلامية (ص 63).

" Cette période musulmane est l'un des grands moments de l'histoire générale du mouvement urbain" وقد اعتبرت دراسات غربية أخرى هذه المرحلة من الفترات التاريخية التمدينية العالمية (ص ص 64-65).

إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى إفريقيا جنوب الصحراء. فهناك إذن دوران فاعلان في نظام ونشأة الطرق: دور الأهالي المحليين وهو الدور التقليدي ودور السلطة المركزية التي عرفها تاريخ المنطقة، لكن الملاحظة الأساسية هنا هي توقف تقنيات بناء الطرق الرومانية بتوقف الزمن التاريخي الروماني. فهل يرجع ذلك إلى مسألة المورية بمعناها الإجتماعي، أم إلى عدم استيعاب التقنيات الحضارية لنظام الطرق الرومانية؟ إن الأبحاث التي أجريت عن الطرق والمسالك في المغرب الكبير، أكدت بما لا مجال فيه للشك أن شبكة الطرق التي اهتم بها الجغرافيون العرب في العصور الإسلامية، ارتبطت بنظام وشبكة الطرق التي تطورت في العصر الروماني، بل خضعت عملية نشأة المدن الإسلامية في المغرب لهذه الشبكة الطرقية، مما حملنا على أن نقول أن التمدين في المغرب عموما مبني على المسالك الطرقية، بل أثرت بشكل فعال في توجيه التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للمنطقة كلها⁽²²⁾.

شبكة الطرق المغربية في القرون الإسلامية الأولى (إلى حدود ق 5/11م
اعتادت الأبحاث الغربية المهتمة بتاريخ المغرب الكبير في عصوره
الإسلامية، أن تؤرخ لكل شيء فيه بوضع فاصل تحقيقي. وهو «الهجرة
الهلالية»، وعلى ذلك هناك واقع «الطرق» قبل بني هلال، وواقعها بعد بني
هلال. ولايمنا مباشرة معالجة هذه المسألة والذي يعيننا هو أن لانتعمد هذا
التحقيب، ونعتبر الإنتصار المرابطي في المنطقة هو البداية الجديدة لعصر

Rebuffat (R): Ibid, p.20 (52). Marçais (G): Les Arabes en Berberie du XI au XIV (22) siècle, pp. 267-322.

-Routes de commerce ... , (R.H.E.S), n°1 pp:42-72. n°2, 35-397.

جديد في التاريخ المغربي العام بل في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط وعلاقته مع إفريقيا جنوب الصحراء.

فالمرحلة المرابطية أعطت الحياة لنظام القوافل والطرق المسالكية البرية، كما دعمت الطرق البحرية المتوسطية التي كانت مستعملة منذ ما قبل العصر الروماني في غرب المتوسط⁽²³⁾.

لقد أنتج التاريخ الإسلامي في المغرب «شبكة من طرق المواصلات» لم تتجاوز في نظامها وطريقة رسمها ما أبدعه الأهالي، فقد ظلت «حوافرية» ولكن تعقدت بتطور المدن ونشأتها وتوسع علاقتها بالمناطق الجهوية القريبة أو البعيدة، كما تأثرت بحركية النظام القبلي وقوة أو ضعف الدول السياسية التي عرفتها البلاد المغربية. ونعتبر المرحلة الموحدية في القرن السادس الهجري /12م نهاية تطور هذه الشبكة الطرقية. وقد اهتم كثير من الباحثين بهذه المرحلة خاصة، ولكي نعطي تصورا مقنعا عن المراحل السابقة عن العصر الموحيدي، ننطلق مباشرة من دراسة الباحث السوداني عز الدين أحمد موسى⁽²⁴⁾، ومن دراسة الباحث الفرنسي «جون دوفيس = J.Devisse»⁽²⁵⁾ ودراسات أخرى⁽²⁶⁾، فضلا عن المصادر المهمة بالموضوع.

Rebuffat (R): Ibid , p. 24-32 (56-64).

(23)

وقد طرح «روبيفا» أسئلة هامة وعديدة حول مسألة الربط البحري في العهد الروماني بين الموريطانيتين القيصرية والطنجية، لم يتمكن من الإجابة عليها وتعتبر مشروعا لبحث مستقبلي.

(24) عز الدين موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، طبعة دار الشروق، بيروت. 1983 ص ص 305-331.

Devisse (J): Ibid, 1972.

(25)

Claudette Vanaker: Geographie Economique ... ,pp. 659-680

(26)

- Resenberger (B): l'Histoire économique du Maghreb (Etudes inédites).

رغم الوحدة الدينية الإسلامية التي عمت الغرب الإسلامي من غرب وادي النيل إلى الأندلس، في القرون الخمسة الهجرية الأولى /7-11م، فإن العلاقات الداخلية بين المجموعات البشرية في هذه المنطقة لم تكن موحدة، كما أن التصرف فيما بينها كان شبيها بتصريف الغرماء إزاء بعضهم بعضا. مما يظهر تلك العلاقات وكأنها غير إسلامية. فقد طغت المصالح واستمر تضاربها في صميم تلك العلاقات. وكانت النتائج بالغة الأهمية في المنطقة على المستوى السلبي، ولم تتم معالجتها بصورة جذرية رغم محاولات التوحيد السياسي في العصر العبيدي والأموي ثم المرابطي والموحدي أخيرا. ولكن على مستوى الطرق وشبكة المواصلات فقد تكونت «شبكة كبرى من المسالك» ولكن ظهرت هذه الشبكة الداخلية عاملا محركا للمنافسة الاقتصادية بين الأمراء وزعماء القبائل والجهات والأقاليم. فظهر المجال الجغرافي الإسلامي للطرق وكأنه واسطة تخدم مجانا لصالح عالم آخر هو العالم الأروبي الشمالي وخاصة الغرب المتوسطي. إن تنوع مسالك الإتصال البري والبحري، وتنوع تصدير البضائع، وتنوع الزبائن الذي ظهر في نظام التجارة الإسلامية، أسهم إسهما كبيرا في تطوير العلاقات الخارجية، ولكنه لم ينتج وحدة إجتماعية شمولية داخليا، فماهي المعوقات التي كانت وراء كل ذلك؟ وهل هي البداوة والقبيلة؟.

لقد أسهم ذهب السودان في القرن الثالث والرابع والخامس والسادس للهجرة /9-12م، في سك نقود الأغالبة والفاطميين والأمويين والمرابطين والموحدين وكان ذهب إفريقيا يتدفق على شمال القارة، ولكنه لم يستقر في المنطقة ليتحول إلي استثمار إقتصادي وإجتماعي على مستوى المشاريع الكبرى، بل انتقل إلى أوروبا عبر الموانئ الإسلامية. ولعل تدفقه على أوروبا هو الذي دفعها إلى غزو العالم والسيطرة عليه اقتصاديا وعسكريا فيما بعد.

ولمتابعة تطور «المسالك» في بلاد المغرب في القرون الإسلامية الأولى، نجد أنفسنا ملزمين بالإعتماد على المرجعية الجغرافية العربية الإسلامية التي أنتجتها نفس المرحلة والتي اعتبرنا نهايتها بالعصر الموحد، وأهم مادة مصدريّة هي كتب المسالك والممالك ثم كتب «البلدان» التي تربط دراستنا بالبحث «الطوبونيمي» المغربي الذي نراه أساسيا في كل خطوة تحليلية لتاريخنا الوطني بوجه خاص.

وإذا رجعنا إلى تاريخ الفتح الإسلامي للمغرب، وتاريخ إعمار أرضه، وترتيب العلاقات الإجتماعية بداخله، بالإضافة إلى تفاصيل التنظيم الإداري، وضبط الثوابت المحلية سلوكيا واقتصاديا، كل ذلك لا يمكن تفسيره إلا على ضوء الأصول التاريخية المزدوجة محليا وإسلاميا⁽²⁷⁾. يعني هذا أن «شبكة المسالك» في المغرب الإسلامي انصهرت فيها المحلية برموزها التاريخية القديمة، وتوجهات المعنى الفعلي لمفهوم «دار الإسلام الكبرى». بمعنى عبرت طرق المواصلات أو نظام «المسالك والممالك» في هذه المرحلة عن معنى إجتماعي مرّن. وهو المحلية والكلية: المحلية المغربية في ظاهرة «الزطاطة»، والشمولية الإسلامية في نظام «التعشير». وهذا الجانب العملي هو الذي أعطى للنظام المسالكي عموما حيوية واستمرارية. وتحولت مصادر البحث فيها إلى عبارة عن أساس مصدري للطوبوغرافية التاريخية. وكانت الطوبونيمية قاعدة لها خارج المدن، كما صارت الخطط أساسا لدراستها. والإنتاج الجغرافي العربي القديم بلغ أرقى مستويات تطوره العلمي عند العرب في القرن الرابع والخامس الهجريين. وفي المغرب الإسلامي كان أعلام هذا الإنتاج المصدري:

(27) أندري ميكيل: جغرافية الإسلام البشرية. الجزء الأول القسم الثاني، ص 60 وهامش 1085. ويسجل الباحث «أندري ميكيل» أن البشر «يحيي هذه الأرض لأن أسماء أماكنها تترافق دوما مع ذكر العشائر التي ترتادها».

- 1- أحمد بن محمد الرازي ت 344هـ/955م.
- 2- أحمد بن يوسف الوراق ت 362هـ/973م.
- 3- أبو عبيد البكري ت 487هـ/1091م.
- 4- الشريف الإدريسي ت 565هـ/1170م.

وقد كان إنتاج هؤلاء الاعلام منصبا في بوتقة مغربيتهم على أساس أن القسم الإفريقي من المغرب الإسلامي هو مجال حيوي للوجود الأموي الأندلسي، وبالتالي اعتبروا «المغرب الكبير» بلاد عدوة وامتدادا للأمويين على حساب العبيديين الفاطميين والزيريين والحماديين والمغراويين واليفرانيين وسواهم من إمارات العدو المغربية⁽²⁸⁾. واستنتج الباحث «أندري ميكيل» تبعا لذلك أن «الرازي والوراق يجسدان سياسة الأمويين ذاتها في وصفهم للأندلس والمغرب»⁽²⁹⁾. وفي هذا السياق تندرج أعمال أبي عبيد البكري.

فالقرن الثالث الهجري والرابع بوجه خاص ، يعتبران مرحلة التأسيس الحقيقي لجغرافية «المسالك والممالك» في العالم الإسلامي برمته، معرفة علمية، وتخطيطيا مسلكيا واقعيا. فمصطلح «المسالك والممالك» يعني الجغرافية الشاملة، طوبوغرافيا، وتخطيطا وبشريا وحضاريا ومجاليا. وهنا تلتقي جغرافية «سترابون» اليوناني بجغرافية «المسالك والممالك» الإسلامية⁽³⁰⁾، تاريخ محلي، يصور الأفق البشري في بقعة معينة من الأرض ، مما يجعلها أهم مصدر تاريخي للمحلية والشمولية الإسلامية معا. وهنا تبرز جغرافية «المقدسي» الأقاليم، والتي انبنت على التقسيم الإقليمي. وتحديد الإقليم

(28) أندري ميكيل: نفسه ص ص 68-71.

(29) أندري ميكيل: نفسه ص ص 69 وهامش 1123.

(30) نفسه ص 79.

يرتبط بتبعيته السياسية لسلطة واحدة، مع تمايز ذلك الإقليم بوسطه الطبيعي وسكانه وعاداتهم. والمصر مركز الإقليم ومقر السلطة، ومنطلق التيار السياسي والمالي نحو قصبات الكور⁽³¹⁾.

اعتمد تطور الطرق في العالم الإسلامي منذ اكمال الفتح في القرن الأول للهجرة على الحركة التجارية. وفي القرن الثالث والرابع للهجرة اتجه نحو «الطرق البرية»، وصارت الطرق البحرية مكملة لها فقط. وهذا المعطى أدى إلى تكثيف شبكة الطرق البرية تدريجيا. (أنظر خريطة تطور الطرق والموانئ رقم 4). وبرزت في النهاية من هذه المرحلة طرق الذهب والرقيق الأسود بين حوض المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء. فقد بقيت إفريقيا السوداء «سراخفيا» قبل العصور الإسلامية. وهذا اللغز الغامض والمحير بدأت طرق التجارة في التاريخ الإسلامي تخترقه. ومع ذلك ظل هذا السر جذابا. وإلى حدود عصر هذه الدراسة (القرن الرابع الهجري/10م) احتفظت القارة الإفريقية جنوب الصحراء بأسرارها، ولم تحسن معرفتنا بها إلا بتزايد الإتصال بمناطق الذهب فيها.

وانشغلت القوات السياسية في الغرب الإسلامي بالصراع على هذه الطريق، وتحولت المراكز الشمالية من الصحراء الكبرى إلى مكان للتنافس بين القوات المتصارعة عليها. فصارت غدامس وركلة وتاهرت، وسجلماسة، ونول لمطة، وأدغيشت مسرحا للتنافس الساخن بين جميع القوات المغربية. وتثبت التحليلات المونوغرافية دور النزعة التجارية في تأسيس التنظيمات الاجتماعية والسياسية، فالقبائل تميل إلى تنمية نشاطات تجارية عبر المسالك والطرق الرابطة بين الجهات الحيوية اقتصاديا، بل تعتبر محركا وعاملا فعلا

(31) نفسه ص 137.

في تحقيق «التحالفات القبلية»، وأحسن مثل حي على ذلك هو نشأة «التحالف الصنهاجي الجنوبي»، وهذا شيء طبيعي لأن نظام «التحالف القبلي» في المجتمع المغربي الوسيط، كان هو الابتكار الإجتماعي المغربي الذي يحقق به «التوازن السياسي والإجتماعي» والذي يحقق به حل الخلافات الكبرى والمزمنة التي تقوم بين مجموعاته. وهنا يحق لنا أن نتساءل مرة أخرى: هل نظام التحالفات القبلية في المغرب القديم والوسيط هو الذي كان يعوض الدولة المركزية؟

نترك السؤال مطروحا لأن الجواب عليه يتطلب تحليل البنيات القبلية القديمة سوسيلوجيا ووظيفية، بالإضافة إلى تحديد العلاقات بين التنظيمات القبلية، وبيان مدى وصولها إلى ميلاد الدولة من داخلها، وتجاوزها مرحلة القبيلة التحالفية. وعليه نبقى في نطاق «شبكة الطرق» باعتبارها «مؤسسة إجتماعية» لم تتجاوز مرحلة الربط التواصلي الأولى بين المجموعات المتباعدة، لاتقوم بالوظيفة الداخلية على مستوى الإدماج الكلي والصحير الإجتماعي الجماعي الشمولي. فهي في هذه الحالة شريان حياة وليست معدة هضم إجتماعي، بحيث تظهر في مرحلة دراستنا (القرن الرابع للهجرة /10م) وكأنها كيان جديد ينمو ويتطور في زخم من التفاعلات الإجتماعية المتناقضة الناجمة عن الصراع القبلي الداخلي.

جغرافية الطرق أو المسالك المغربية في القرن 4هـ/10م

بانتهاء القرن الأول الهجري /7م صارت بلاد المغرب الكبير رابطة بين المشرق والأندلس، فهي جزء من دارالإسلام الكبرى. والفتح الإسلامي في المغرب لم يرافقه بناء طرق عسكرية كما فعل الغزو الروماني الذي صمم طرقا نظامية، وإنما كانت تحركات جماعية تتجه نحو الجهات الأكثر انفتاحا والأهم

استراتيجية. وبمرور السنين تتزايد وشائج الاتصال والارتباط توطيدا وتمكينا وتوسعا . ففي القرن الثالث الهجري /9م أصبح «المجال المغربي كله» مجالا لا يكتفي بربط المشرق الإسلامي بالأندلس وإنما يربط البحر المتوسط كله بإفريقيا جنوب الصحراء، بل يقوم بربط إفريقيا السوداء والعالم الإسلامي. ومع هذا الإنفتاح كانت الظروف المحلية، الأمنية منها خاصة، هي المشكلة القائمة في تطوير هذه العلاقات. فقد كانت الثورة العبيدية، وقبلها الحركة الخارجية عاملا في خلق جو من عدم الإستقرار الأمني على مستوى حركة ونشاط الطرق.

نعتمد أساسا في رسم جغرافية الطرق أو المسالك المغربية على الجغرافيين العرب الذين اهتموا بها قبل القرن السابع الهجري/ 13م. ونسجل ملاحظة وهي أن أهل المشرق أي ابتداء من شرق وادي النيل إلى أواسط آسيا كانت معلوماتهم عن بلاد المغرب (بلاد البربر) إلى حدود القرن الثالث الهجري /9م، ضعيفة، وفي الغالب ما تكون مخالفة للحقيقة والواقع. ولكن بعد القرن الثالث الهجري /10م بدأت المفاهيم المعرفية والمصدرية تتغير، وذلك نتيجة لتطور شبكة الطرق، ونشاط الحركة التجارية وتوسعها بالإضافة إلى عامل الحج والرحلة من أجل العلم والإستكشاف .

إذن يكون موضوع شبكة الطرق أو «المسالك المغربية» مع موضوع «الحياة البدوية»، مسألة الإطار الإقتصادي والإجتماعي للمغرب في مرحلة بحثنا هذا. وبتطور العلاقة بين مراكز الربط الطريقي تتأثر الحياة البدوية بجميع هياكلها التقليدية سلبا أو إيجابا.

ففي بداية القرن الرابع الهجري/10م كانت الحركة التجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء مركزة في منطقتين، تاهرت من جهة، والقيروان من جهة أخرى. ونتج عن ذلك نشاط الطرق وحركتها في هاتين الجهتين. ونظرا للتفوق

العبيدي في هذه الفترة صارت القيروان وبعدها العاصمة الفاطمية بإفريقية «المهدية» هي المشرفة على مراقبة شبكة الطرق في المغرب الكبير. وفي آخر القرن الرابع وبداية الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي استرجعت سجلماسة مكانتها في السيطرة على الطرق الغربية مع جنوب الصحراء، وسيطرت بالتالي في القرن الخامس الهجري /11م حتى على الطرق الشمالية ابتداءً من بناء مدينة مراكش.

إن شبكة المسالك الطرقية البرية اتخذت اتجاهين من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، من مصر أي من وادي النيل إلى المغرب أي المحيط الأطلسي غربا، تربط وتصل المدن الواقعة على التخوم الشمالية للصحراء الكبرى. وقد شهدت هذه الطريق تطورا كبيرا في القرون الثالث والرابع والخامس للهجرة/9-11م. بحيث تغير اتجاه بعضها أو حذف، وانقسمت إلى رئيسية وثنائية، حسب المؤثرات الطبيعية واستفحال ظاهرة التصحر، وحسب تباين الجهات من الناحية الإنتاجية اقتصاديا أو توفر المياه على طول الطريق. ونقف عند أهم هذه المسالك الطرقية:

أولا: طريق مصر-المغرب الأقصى:

ارتبطت العلاقات الفعلية بين المغرب الإسلامي والمشرق كله عبر الطريق المصرية، وقد انبنت على طريقين: الأولى ساحلية شمالية، تمتد أساسا من الإسكندرية شرقا إلى إفريقية ثم تتجه غربا إلى طنجة في تفرعات ثنائية حسب الممرات الجبلية وأهمية المناطق والمراكز والمدن التجارية. والثانية تنطلق من واحة «سوى=Ciwa» ثم تتجه غربا عبر طريقين صحراويين إحدهما تتجه نحو بلاد «كانم-بورنو» ثم إفريقيا الغربية كلها حيث مناجم الذهب. وثانيتها تتجه شمالا نحو فزان ثم إفريقية عبر

«غدامس» ومن فزان إلى «كاو = Gao» عبر واحات الهكار. ويتحدث الجغرافي الاصطخري عن الطريق المصرية الجنوبية المتجهة نحو إفريقيا الغربية قائلا⁽³²⁾: «وأما الواحات فإنها بلاد كانت معمورة بالمياه والأشجار والقرى والناس ، فلم يبق فيها ديار ... «وليس لها اتصال بشيء من الممالك والعمارات إلا من وجه المغرب، لصعوبة المسالك بينها وبين سائر الأمم⁽³³⁾. ثم يلخص الاصطخري المسافة الزمنية بين مصر والمغرب عبر الطريق الشمالية «فجميع المسافة من مصر إلى أقصى المغرب في شرق بحر الروم نحو 6 أشهر»⁽³⁴⁾. ويفصل ابن حوقل في ضبط الطريق الرئيسية المطروقة من مصر إلى المغرب ثم إلى السودان الغربي قائلا⁽³⁵⁾: ويأخذ عن الطريق مغربا إلى صحاري جبل نفوسة ونفزاوة. ويرتفع إلى لمطة ورمال سجلماسة، ويتصل برمل أودغشت المتصل بالبحر المحيط».

وهكذا يتأكد أن الطريق الرابطة بين مصر والمغرب والسودان في القرنين الثالث والرابع الهجريين /9-10م هي الطريق البرية الشمالية ، بتفريعاتها الثانوية. ومسالكها هي التي وصفها أيضا اليعقوبي⁽³⁶⁾ والاصطخري وابن خردادبة⁽³⁷⁾. وعلى أوصاف هؤلاء اعتمد من جاء بعدهم من

(32) الاصطخري: المسالك والممالك ص 41.

(33) نفسه ص 35.

(34) نفسه ص 37.

(35) ابن حوقل: صورة الأرض ص 147.

(36) اليعقوبي: البلدان ص 343، وقد أشار إلى أن الإنطلاق من مصر إلى المغرب يبتدئ من مدينة «الفسفاط»، نحو برقة.

(37) ابن خردادبة : المسالك والممالك ص 84.

الجغرافيين مثل المقدسي⁽³⁸⁾، والوراق، والبكري⁽³⁹⁾ مع بعض التفاصيل التي لا تغير رسم الطريق المعروفة. ولكن نود أن نؤكد على رسم الطريق الكبرى التي ضببتها الخلافة الإسلامية ببغداد، وهي التي جاءت تحديدها عند قدامة ابن جعفر⁽⁴⁰⁾ (توفي 328هـ/940م). ونلاحظ على هذا الرسم أنه توقف بباب مدينة القيروان.

وهناك طريق بحرية من الأندلس إلى الهند عبر مصر والبحر الأحمر، وقد أهملت كتب الجغرافية ذكرها، ولم يرد ذكرها إلا في مصادر أخرى وخاصة كتب تراجم الفقهاء ورحلتهم من المغرب إلى المشرق، في نهاية القرن الثالث الهجري/9م، حيث قال الخشني حكاية عن صاحب الترجمة⁽⁴¹⁾: «ثم توجهت من سنتي هاته (283هـ) إلى مصر، فجهزني أبي مع جماعة من أهل الأندلس إلى بلاد الهند» وفي حديث صاحب الترجمة عن عودته من مصر إلى الأندلس قال: «... ثم ركبنا البحر من دمياط سنة 289هـ فعطبنا بموضع يقال له (بربيق) شرقي برقة ثم وصلنا إلى طرابلس ... ثم دخلت الأندلس في شهر رمضان من سنة 290هـ..»

(38) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 313-315 (قارن ترجمتها إلى الفرنسية التي قام بها André Miquel ص 62 وما بعدها).

(39) البكري: المسالك والممالك، فقرة 1045 والفقرة 1079 وما بعدهما من ط تونس 1992.

(40) قدامة: الخراج وصناعة الكتابة، (تحقيق محمد حسين الزبيدي) طبعة بغداد، دار الرشيد للنشر 1981 ص 115-124.

(41) محمد بن حارث الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس، تحقيق خالد السقاط. رسالة دبلوم الدراسات العليا، اعتمدنا النص المرقون المقدم لكلية الآداب / فاس في سنة 1413هـ/1992 ص 271 ترجمة رقم 206 محمد بن عيسى بن رفاعة من أهل المرية.

ولعل نشاط هذا الخط البحري أضعف إلى حد ماحركة الطريق البري بين مصر وإفريقية في أواخر القرن الثالث الهجري /7م. نظرا للوضع السياسي الجديد الذي أنتجته الثورة الشيعية في المغرب ثم الخلاف الناتج عن ذلك بين أمويي الأندلس والعبديين في بداية القرن الرابع الهجري /10م. وهذا الوضع كان له أثر كبير على نقل ثقل حركة الطرق البرية إلى جنوب إفريقية، حيث صارت الواحات الجنوبية الغارقة في المجابات الكبرى تبرز شيئا فشيئا في نظام طرق القوافل بين المغرب الأقصى والمشرق الإسلامي، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى ظهور التحالف الصنهاجي الجنوبي الغارق في تخوم الصحراء الإفريقية⁽⁴²⁾.

وفي هذا السياق العام نعتبر الطريق القوافلية الشمالية من مصر إلى القيروان، أنها أصبحت ذات وضع جديد بعد نجاح العبديين، وصارت مستقلة سياسيا وحركيا عن طرفها الآخر المتجه من إفريقية إلى المغرب الأقصى، ثم إلى إفريقيا جنوب الصحراء، وهكذا أنتجت الثورة الخارجية في المغرب، والثورة العبديية الشيعية، ثم الإنقسام القبلي في المغرب الكبير، وضعا انقساميا في نظام الطرق والحركة التجارية واتجاهات مسالكها. وهذا ما فرض علينا أن نقسم الطريق الرابطة بين مصر والمغرب الأقصى إلى قسمين في القرن الرابع الهجري /10م.

أ- الطريق من مصر إلى إفريقية (الفسفاط - القيروان).

ب- الطريق من إفريقية إلى المغرب الأقصى (القيروان - فاس).

وهذه الطريق المغربية الثانية تنطلق أساسا من القيروان وتتجه في فروع عديدة. أهمها طريق القيروان - الحضنة. وهذه تربط القيروان عاصمة

Vanacker (C): Géographie économique de l'Afrique du Nord selon les auteurs Arabes (42) du IX^e siècle au milieu du XII^e siècle, p.663.

إفريقية السنية بالمراكز الخارجية الإباضية، ولم يهتم بهذا الطريق ابن خردادبة لأسباب مذهبية. ولهذا سنراه لايهتم إلا بالعاصمة الرستمية «تاهرت» فقط، على خلاف اليعقوبي الذي وصف الطريق من القيروان إلى «مقرة» وصفا مفصلا، مع العلم أن طريق «مقرة» هي التي تؤدي إلى تاهرت، عبر مركز «مجانة» و«بغاي» و«نقاوس» أو دار ملول» ، و«طبنة». وكانت هذه الطريق مستعملة ومطروقة في العصر الروماني حيث كانت تفضي إلى مدينة «تبسة = Theveste». والمهم أن شبكة الطرق في إفريقية لم تخرج في هذه المرحلة عن تعقيدها في العصر الروماني وإن استمرت «حوافرية». وقد ارتبط الصراع الأغلبي العبيدي في آخر القرن الثالث الهجري بمحاور هذه الشبكة الطرقية.

ومن مدينة «الضنة» إلى مدينة «فاس»، نجد رسم معالمها ووصف محطاتها عند المقدسي وابن حوقل والبكري والإدريسي، مما يؤكد بناء العلاقات على أساس المواصلات الداخلية. وتتصل هذه الطريق (الضنة-فاس) عبر تاهرت ثم مضيق تازة، ثم فاس. ويظهر أن هذه الطريق تابعت معالم الطريق الرومانية التي كانت تربط بين الموريطانيتين. والوصف الذي قدمه لنا البكري عن طريق «فاس- القيروان» وهو نفس الرسم الذي قدمه لنا اليعقوبي عند وصفه للطريق الرابطة بين (مقرة - تاهرت). فطريق هذه الجهات الغربية لم يحدث فيها تغيير ولا تحويل. فهل يرجع ذلك إلى طبيعة الوقائع التي عرفتها منطقة بلاد زناتة في مرحلة الصراع الفاطمي الأموي؟

لقد استمر وادي شلف معلما رئيسيا في هذه الطريق، حيث استمر هو المعبر الرئيسي، وبالتالي هو النقطة المحورية التي تكثفت فيها أحداث الحلف الزناتي في القرن الرابع الهجري، وهو الذي كان يحدد مصير القوات المتنافسة في المنطقة. ولعل هذا مايفسر تنافس التجمعات الصغرى الزناتية عليه، من يفرنين، ومغراويين وبني خزر وغيرها من الجماعات المتنافسة.

كانت إذن طريق وادي شلف أهم نقط العبور من القيروان إلى فاس بعد المرور بمدينة الحضنة.

فابن حوقل كان من دون شك يحاول تفادي العاصمة الإباضية ولذلك اتجه من تلمسان إلى المسيلة. عن طريق «يللة» و«تنس = Ténis» مارا بوادي شلف، وكانت هذه الطريق هي المسلك المطروق منذ العصر الروماني. ولكن في القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، أصبحت الطريق محرفة قليلا، وذلك عبر مدينة «أشير» و«تنس»، ونتج عن ذلك تنشيط الطريق الساحلية على البحر الأبيض المتوسط (أنظر الخريطة رقم 19).

وهكذا أنتجت هذه الحركة تكوينين طريقين في القرن الرابع الهجري/10م وما بعده، تقومان بربط تلمسان بوادي ملوية غربا. تربطان المنطقة بمدينة فاس عند التقائهما في حوض «سبو». الأولى هي التي تمر مع الساحل لتصل تلمسان بوهران ومدينة «جراوة» قرب مدينة «بركان الحالية». ونتج عن هذه الطريق نشأة مرفأ أو ميناء «تافركنيت» الذي يعتبر ميناء لمدينة «جراوة»، وتوسع نشاطها وإشعاعها حيث كانت قوافل سجلماسة في القرن الرابع الهجري/10م تصل إليها. ونشأ بقرب تافركنيت ميناء آخر هو «تابحرت» الذي يربط منطقة «جراوة» بالأندلس. ولعل هذا التطور الذي حصل في منطقة مصب نهر ملوية، هو الذي أدى إلى تحويل طريق تلمسان- فاس نحو الساحل الشمالي. وهذه الطريق وصفها لنا كل من ابن حوقل والمقدسي، وأبي عبيد البكري.

ثانيا: الطرق المؤدية إلى بلاد السودان.

لقد اهتم المستشرق «ف. هايد=W. Heyd» بتاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى⁽⁴³⁾. ولم يعط للطرق مع إفريقيا جنوب الصحراء ماتستحقه من أهمية، حيث ولى وجهة بحثه نحو آسيا وشمال البحر الأبيض المتوسط، ولكن الأبحاث التي جاءت بعده كشفت عن أصالة العلاقات والطرق التجارية مع جنوب الصحراء الإفريقية. وهنا تبرز أمامنا أبحاث «موني» و«كيوك» و«جون دوفيس» ثم الدراسات الإفريقية التي تشرف عليها اليونسكو أخيرا⁽⁴⁴⁾. وتؤكد الأبحاث الحديثة « أن أغلب خطوط المواصلات التجارية الخارجية للصحراء كانت تتجه نحو الشمال والشمال الشرقي، وكان «الجرمانتيون» واتباعهم يضطلعون بمهمة تيسير انسياب ونقل التجارة نحو منطقة «فزان»⁽⁴⁵⁾ ومنها إلى موانئ البحر المتوسط، ووادي النيل، وبدخول الجمل في طرق المواصلات والذي يعتبر أصله أسيويا، وبظهوره في الصحراء الإفريقية في وقت متأخر حوالي القرن الخامس قبل الميلاد، واستخدامه في المواصلات الصحراوية في القرن الأول قبل الميلاد، بدأت خطوط المواصلات بين شمال الصحراء الإفريقية وجنوبها تتحدد وتنظم، وبتوسع انتشاره في الصحراء كثرت «رسوم الجمل الصخرية» فيها من الشرق إلى الغرب. فتكونت لكل ذلك مجموعة القبائل الجمالة البدو، الذين شنوا هجومهم الساحق

(43) ف. هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى. (ترجمة أحمد محمد رضا). ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. 1985.

(44) اليونسكو: تاريخ إفريقيا العام في 8 مجلدات بدأ صدور الترجمة العربية سنة 1983.

(45) ب. سلامة: الصحراء في التاريخ القديم، (تاريخ إفريقيا العام). ج 2 ص 542.

على الرومان والوندال والبرنطيين. ثم بدأت أيضا العلاقات التجارية وتنظيم خطوطها الغربية في أقصى غرب الصحراء الكبرى لربط الشمال الغربي بالجنوب الغربي من هذه المنطقة⁽⁴⁶⁾.

تشير الأدبيات الكلاسيكية إلى وجود إتصال بحري مع إفريقيا الغربية منذ العصر القرطاجي، وأشار «هيرودوت» إلى وجود ملامح تجارية مع هذه الجهات أيضا، في شكل أسلوب تجارة المقايضة الصامتة. كما تشير أدلة أثرية على أن الطريق الغربي كانت له أهمية مباشرة أكثر مما للطريق الشرقي الذي يمر بتسلي «قبل قيام دولة غانا القديمة» بالإضافة إلى كلمة «الذهب» في لغات «الولوف» و«السرور» و«الديولا» هي كلمة واحدة «أورس = Auros» في السودان الغربي، وتشبه «هرس» اليونانية ولها نفس المعنى⁽⁴⁷⁾. ووجدت في مقابر «السنغال» أدلة أثرية وفيرة تثبت النفوذ المغربي، مما قد نخلص منه إلى أن الصلات التجارية تزايدت ببطء منذ بدايتها في الألف سنة الثانية أو الأولى قبل الميلاد، ومن المحتمل أن الجمال استخدمت في التجارة على هذه الطريق الغربية قبل وصول العرب المسلمين في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي⁽⁴⁸⁾.

يتأكد مما سبق أن البحث الأثري الحديث يعكس أدلة مثبتة لوجود اتصالات وطرق ربط تجاري قديم بين إفريقيا جنوب الصحراء وحوض البحر

(46) ب. سلامة: نفسه، ص 544-546، ناعيمي مصطفى: الصحراء من خلال بلاد تكتة. طبعة عكاظ- الرباط 1988، ص ص 20-29. René Pottier: Histoire du Sahara, Paris. 1947.

(47) م. بوسناسكي: مقدمة لأفريقيا المجاورة للصحراء... (الفصل 11) من كتاب «تاريخ إفريقيا العام» ج 2 ص 564.

(48) م. بوسناسكي: نفسه والصفحة.

الأبيض المتوسط عبر مسافات بعيدة في فترة ما قبل التاريخ تأسست بها طرق للمواصلات بين شعوب جنوب الصحراء وشمالها⁽⁴⁹⁾.

وفي القرون الخمسة الأولى من التاريخ الإسلامي العام /8-12م اكتمل تشكيل هذه الصلات والروابط بين شمال الصحراء الإفريقية وجنوبها، واتضحت معالم الطرق التجارية، فكانت الشبكة مكونة من الطرق الآتية: طريق مصر، وطريق برقة وطرابلس، وطريق القيروان، وطريق تاهرت، وطريق سجلماسة، وطريق نول لمطة. وهكذا ربط البحر المتوسط ربطا كليا وشاملا بإفريقيا جنوب الصحراء. ولعبت الواحات الجنوبية دور الوسيط الحقيقي في هذه العلاقات التاريخية السلمية والإقتصادية والإنسانية والدينية. ويمكن اختزال هذه الشبكة في ثلاث اتجاهات مركزية.

أ- طريق مصر وبرقة وطرابلس نحو «زويلة» بواحة فزان، وهذه الطريق تجتمع فيها الطرق المصرية، بعد التخلي عن طريق واحة «الكفرة والخرجة» والتي كانت تتجه مباشرة إلى كانم -بورنو. أي انضمت طرق القوافل المصرية إلى الطريق الليبية الشمالية- الجنوبية.

ب- طريق القيروان عبر «توزر» وغدامس، ووركلة (حيث تلتقي بطريق تاهرت). في اتجاه «تدكلت» و«كاو».

ج- طريق سجلماسة في اتجاهات جنوبية متعددة أهمها اتجاه «تدكلت»، واتجاه «تغازا»، واتجاه «أوداغشت»، واتجاه «نول لمطة» (وهذه هي الطريق الغربية نحو السودان).

(49) ب. وادي . أنداه: غرب إفريقيا قبل القرن السابع الميلادي (ضمن كتاب تاريخ إفريقيا العام) ج2 ص 633.

Mauny (R): Tableau Géographique de l'Ouest Africain au Moyen - Age, D'après les Sources Arabes, Ifan-Dakar 1961, pp.21-24, et 397-406 et p.429-44.

أنظر رسم خرائط الطرق التي اقتبسناها من بحث فناكير: Claudette

Vanacker⁽⁵⁰⁾. ثم خريطة «موني رقم(5-6-7): R. Mauny: Tableau n°74. p420. وهكذا أسفر القرن الرابع الهجري/10م عن وجود شبكة طرقية مكثفة في شمال الصحراء الإفريقية وفي داخلها، مما يفسر حدة الصراع الذي كان قائما بين الأطراف البارزة في الأدبيات التاريخية الأندلسية والمشرقية والمغربية على حد سواء. فالمعركة في بعدها الإقتصادي والإجتماعي، كانت على طرق التجارة العالمية العابرة لبلاد المغرب الكبير، وساهمت في الرفع من شراستها الخلافات الإجتماعية المحلية والجهوية.

والسؤال الآن: ماهي الأبعاد الجديدة الناجمة عن كل هذه الأصول البنيوية التي عالجناها في هذا الباب بفصوله كلها؟ ثم ماهي وقائع كل ذلك في القرن الرابع الهجري/10م. وماذا أثمرت على مستوى المغرب الأقصى في هذا القرن؟ هذا ما سيكون موضوع تحليل مفصل في الباب الثاني الآتي بفصوله المتولدة عن إشكالياته التاريخية على مستوى المعالجة السوسولوجية التاريخية.

(50) أنظر: Vanacker (CI): Géographie économique de l'Afrique du Nord , selon l'auteurs: Arabes du IXè siècle au milieu du XIIè siècle.

وقد درس نظام شبكة الطرق الصحراوية مع إفريقيا جنوب الصحراء «موني : R. Mauny في بحثه الرئيسي «لوحة جغرافية لإفريقيا الغربية بالإعتماد على المصادر العربية». وأهم قسم يخص هذا الجانب الذي نعالجه هو الصفحات من ص 426 إلى ص 441، والخرائط التي وضعها لهذه الشبكة الطرقية رقم 74، 75، 76، 77 . وكلها بالتتابع توضح تطور هذه الشبكة الطرقية ، ولكن يهمننا منها الخريطة رقم 74 التي تهتم بالمرحلة التي نعنى بدراستها وهي من القرن الثاني الهجري/8م إلى القرن الرابع الهجري/10م. وكذلك خريطة رقم 75 التي تهتم بالقرن الخامس الهجري/11م.

الفهرس التفصلي لموضوعات الكتاب

الصفحات

- تقديم ص3
- شكر وتنويه ص7
- مقدمة البحث ص11
- تصدير ص11 - الدراسة المصدرية ص16 - التركيب النوعي للمصادر ص20
- المصادر الفقهية في الدراسة التاريخية ص23 - المرجعية ومصادر التاريخ
- الصرف ص33 - المصادر الجغرافية والرحلة ص37 - موضوع البحث ومنهج
- الدراسة ص40.

الباب الأول : الأصول والبنيات ص 51

الفصل الأول : الجغرافية التاريخية للمغرب الأقصى ص 53 .

- المغرب الأقصى ودلالته التاريخية ص55 - المغرب الأقصى إلى القرن الرابع
- الهجري ص62 - مجموعة القبائل الغربية ص65 - مجموعة قبائل الوسط
- والشرق ص68 - مجموعة قبائل الجيتول ص68 - المغرب الأقصى من الرومان
- إلى الإسلام ص72 - الخريطة.

الفصل الثاني: الخريطة الاجتماعية للمغرب الأقصى

وديناميكية التغير ص141

- كسيلة رمز الكبرياء الخصوصي ص151 - ب-الكاهنة وعقدة الأعراف المحلية
- ص157 ج- مسألة حريز أو عودة الاحتجاج ضد سياسة العنف ص176 .

الفصل الثالث: المؤسسة القبلية المغربية في

العصر الإسلامي الأول ص 211

- البنية البشرية للمغرب من الفتح إلى القرن الرابع الهجري ص 229 -
- البربر والتنوع القبلي ص 234 - زناتة وتطورها المفهومي ص 282 - العناصر
- المغربية الأخرى ص 297 - الأفارقة والروم ص 299 - السود أو العبيد
- الأثوبيون ص 303 - العرب وعناصر أخرى ص 306 .

الفصل الرابع: التمدين وطبيعة التمركز في المغرب ص 321

- تأصيل ص 323 - الهرم الاجتماعي للمدينة المغربية في العصر الروماني
- ص 333 - وليلي من البيزنطيين إلى الأدارسة ص 344 -

الفصل الخامس: الطرق أو المسالك المغربية ومحورية التحالف ص 357

- تطور شبكة طرق المواصلات في المغرب ص 365 : الطرق المغربية إلى القرن
- 5هـ 11م ص 371 - جغرافية الطرق في المغرب ص 377 - أ- طريق مصر -
- المغرب ص 379 - ب- طرق بلاد السودان ص 385 . فهرست الموضوعات ص 389 .

رقم الإيداع القانوني : 911 / 1994

مطبعة فضالة

3 زنقة ابن زيدون المحمدية (المغرب)

الهاتف : 32.46.45 / 32.46.43 (03)

فاكس : 32.46.44 (03)